

الأسرة وقانون الأحوال الشخصية

رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

للدكتور
عبد الناصر توفيق العطار

أستاذ القانون المدني
ووكيل كلية الحقوق بأسسوط

اقرأ في هذا الكتاب :

- أحكام نفقة الزوجة ونفقة الأولاد والطاعة وتعدد الزوجات والطلاق والتطليق والمتعة والحضانة ومسكن الحضانة ..
- نصوص القانون المخالفة للشريعة الإسلامية ووجوب تعديلها أو الطعن فيها بعدم الدستورية ..
- وسائل علاج نشوز أحد الزوجين أو كراهية أحدهما للآخر ..

الناشر
المؤسسة العربية الحديثة
للطباعة والنشر والتوزيع
١٠ - شارع مصر - القاهرة - ت. ٩٠٨٥٥٥

الأُسرة

وقانون الأحوال الشخصية

رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

للكاتب
عبد الناصر توفيق العطار
استاذ القانون العنى
ووكيل كلية الحقوق بـاسيوط

اقرأ فى هذا الكتاب :

- احكام نفقة الزوجة ونفقة الاولاد والطاعة وتعدد الزوجات والطلاق والتطليق والمتعة والحضانة ومسكن الحافسة ..
- نصوص القانون المخالفة للشريعة الإسلامية ووجوب تعديلها او الطعن فيها بعدم الدستورية ..
- وسائل علاج نشوز احد الزوجين او كراهية احدهما للآخر ..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله . وأشهد أن لا إله إلا الله يحق الحق وهو خير الفاصلين . وأشهد أن محمدا عبده ورسوله بلغ الرسالة وأدى الأمانة وتركنا على المحجة البيضاء ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ، وسلم تسليما كثيرا .

وبعد ، فهذه دراسة لقانون الأحوال الشخصية الجديد رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، تعرضت فيها لنصوصه بالشرح والتحليل والتأصيل وبيان الزايا والعيوب واقتراح ما هو أفضل وأجدى .

وقد حاولت أن أعرض هذه الدراسة في أسلوب سهل يفهمه أكثر القراء .

وإذا كان قانون الأحوال الشخصية قد دارت كل أحكامه حول تقييد حق الزوج في الطلاق وتعدد الزوجات والطاعة ، وكان ينبغي أن يتجه إلى تشجيع الزواج وحل مشكلاته ، لذلك قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد تكلمت فيه عن القانون من حيث الشكل ، ثم فصلين : الأول في أزمة الزواج وحل مشكلاته ، والثاني في الشقاق بين الزوجين بسبب كراهية أحدهما للآخر ، ثم خاتمة بها أهم نتائج هذه الدراسة .

وقد استندت في عرض كل جزئية حولها خلاف في الرأي إلى الدليل الشرعي ، إذ لا يقبل رأي في الشريعة الإسلامية بغير دليل شرعي ، كما أن ذكر هذا الدليل بما يسهل للمحامين في المحاكم عرض طلباتهم ودفعهم كما ييسر للقضاء الوصول إلى العدل وإحقاق الحق .

وقد قصدت بدراستي الدفاع عن شريعة الله عز وجل ضد ما قد ينسب إليها مما ليس منها ، وحماية الأسرة المسلمة من أخطار تطبيق أحكام بعيدة عن دينها ، وتصحيح كثير من المفاهيم الخاطئة التي أصبحت معها أحكام الشريعة الإسلامية في مجال الأسرة تكاد تكون مجهولة في أكثر البيوت وفي بعض وسائل الإعلام بل وفي بعض دور العلم ، كما قصدت بهذه الدراسة بيان بعض أوجه الإعجاز في التشريع الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم في مجال الأسرة ، والذي يقيم توازنا دقيقا عادلا بين مصالح كل من المرأة والرجل والطفل والمجتمع ، والذي يتحدى به ، واتحدى معه صلى الله عليه وسلم ، كل الأديان الأخرى والقوانين الوضعية في أن تأتي ببدل يحقق أهدافه .

ويسعدني أن أشكر كل من عاونني في الحصول على الوثائق اللازمة لهذه الدراسة وأحدث أحكام المحاكم .

وأحمد الله عز وجل وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، نافعا لعباده ، وأن ينصر دينه والمجاهدين في سبيله ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

عبد الناصر توفيق المطار

تمهيد

قانون الأحوال الشخصية الجديد من حيث الشكل والموضوع

١ - لا مطعن بعدم الدستورية من حيث الشكل، وإن كانت هناك ملاحظات: أبدى البعض عدة ملاحظات على الشكل الذي نوقش به الاقتراح بقانون الأحوال الشخصية الذي صدر بعد ذلك قانونا برقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥^(١)، غير أن هذه الملاحظات لا ترقى - في نظرنا - للطعن في هذا القانون بعدم الدستورية^(٢).

وأهم هذه الملاحظات هي:

(١) صدور القانون في عجلة:

لوحظ أن قانون الأحوال الشخصية الجديد خرج في عجلة لا تجد ما يبررها، لأن صدور قانون تستقر به الأسرة يتطلب فترة كافية للدراسة

(١) تقدمت السيدة فاطمة عنان عضو مجلس الشعب وبعض الأعضاء بعضاء بهذا الاقتراح، وشكلت لجنة مشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة الشئون الدينية والاجتماعية والأوقاف برئاسة المستشار حامى عبد الآخر عضو المجلس للنظر في هذا الاقتراح، ثم ناقش مجلس الشعب هذا الاقتراح في ثلاث جلسات في يومي ٣٠ يونيو وأول يوليو سنة ١٩٨٥ ثم أصدر رئيس الجمهورية القانون في ٢ يوليو ١٩٨٥، ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ (تابع) في ١٩٨٥/٧/٤

(٢) وأصطلح الأحوال الشخصية ظهر في روما كناية عن التوانين المحلية والأجنبية ثم انتقل إلى فقه القانون الدولي الخاص بالمقابلة لأصطلح الأحوال المعينة (أي المالية) ثم انتقل إلى كتب بعض فقهاء الشريعة الإسلامية. وقد عجز الفقه والقانون الوضعي والقضاء في وضع تعريف جامع مانع له. ولعلنا أول من نادى بضرورة العُدول عن استعمال هذا الاصطلاح، والأخذ باصطلاح أحكام الأسرة (أو العائلة). انظر كتابنا أحكام الأسرة عند المسيحيين واليهود المصريين ط ١٩٧٠ ص ٣٥١ ثم الطبعة التالية.

والبحث والاطلاع على كافة الآراء المؤيدة والمعارضة ، خصوصا وأن الحكومة تؤكد دائما على ضرورة التآني والدراسة الكافية للقوانين التي تستهدف تطبيق الشريعة الإسلامية (١) . وقد نوقش القانون في آخر الدورة البرلمانية وهي عادة سيئة كانت الحكومات السابقة تستهدف بها تفويت الفرصة على المناقشين والمعارضين ، بينما تحاول الحكومة الحالية أن تفتح صدرها لكل الآراء السديدة مؤيدة أو معارضة ، وما كان ينبغي لها أن تجري وراء هذه العادة السيئة . وقد كان يمكن تأجيل مناقشة القانون إلى أوائل الدورة البرلمانية التالية ، وهي تأتي بعد أربعة شهور ، وهي فترة قصيرة للدراسة والبحث ، خصوصا وأن المحاكم فيها في أجازة وأي قضية ترفع في يونيو أو يوليو لن تحدد لنظرها جلسة إلا في أكتوبر أو بعد ذلك ، ومنازعات الحيازة للمسكن بين المطلق والمطلقة كان يمكن التصرف فيها بشكل أو بآخر .

وهذه الملاحظة صحيحة ، لكن لا أثر لها من حيث الشكل وإن كان لها أثر من حيث الموضوع . فهي لا أثر لها من حيث الشكل ، لأن القانون الذي يناقشه مجلس الشعب في ساعة كالقانون الذي يناقشه في شهور أو

(١) فقد تساءل الدكتور عبد الغفار عزيز عضو مجلس الشعب « لماذا التسرع ، وقد تم الاتفاق قبل ذلك على ضرورة التآني وعدم التسرع ، خصوصا فيما يتعلق بالشريعة الإسلامية .. » . وكان الأستاذ الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس قد ذكر من قبل أنه « شكلت لجنة من بعض السادة أعضاء المجلس الموقر ومن بعض السادة أصحاب الفضيلة أساتذة الأزهر الشريف والسادة المستشارين لدراسة اقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية . وقد قطعت اللجنة مدة ستة أشهر في هذه الدراسة . وقد كنا نتوقع أن تنقضي المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ... » . ثم أضاف أن إصدار هذا القانون في هذه الدورة له أهمية عملية ، وذلك حتى لا تطبق المحاكم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ... والمرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ... وخاصة أن هناك مشكلات ما زالت معروضة على المحاكم ، وأن احتمال صدور أحكام فيها أو قرارات إدارية بالإخلاء قائمة ... » . انظر مضبطة مجلس الشعب الجلسة ٩٦ في ١٩٨٥/١/٣٠ ص ١٢ و ٣ على الترتيب . وانظر ما سنذكره في بند ٢٥ فيما يلي .

سنوات ، طالما وافقت الأغلبية فيه على إقتال باب المناقشة ، فالسرعة ليست عيبا في شكل القانون . لكن من حيث الموضوع أدت السرعة في مناقشة القانون قبل الاستيثاق الكامل من مطابقته للشرعة الإسلامية إلى وجود نصوص فيه نرى أنها تخالف الشرعة الإسلامية ويجب تعديلها أو الطعن فيها بعدم الدستورية ، فضلا عن عيوب في الصياغة ^(١) . والطعن في هذه النصوص وتعديلها أو وقف العمل بها مما يزعزع استقرار الأسرة ، إلا أن هذا الطعن أمر لا مفر منه حتى تستقر الأسرة المسلمة على أساس من العمل بأحكام الشرعة الإسلامية ، وفي هذا أيضا احترام للدستور .

(ب) لم يأخذ الاقتراح بقانون حظه من مناقشة المتخصصين :
لوحظ كذلك ^(٢) أن الاقتراح بقانون الأحوال الشخصية لم يعرض

(١) ولقد كان يمكن للجنة المشتركة لمجلس الشعب ، وفي كل منها عناصر طبية ، الوصول إلى نصوص مطابقة للشرعية الإسلامية ، لولا السرعة . وفي مضبطة المجلس الجلسة ٩٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ٣٠ ذكر رئيس المجلس أن « هذا الاقتراح بشروع قانون مطلوب أخذ الرأي النهائي عليه بطريق الاستعجال في هذه الجلسة الآن ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ موافقة » وليس في المضابط ما يشير إلى الشخص أو الجهة التي طلبت من مجلس الشعب أخذ الرأي على الاقتراح بسرعة . وللأسف استجاب مجلس الشعب لهذا الطلب ، والله عز وجل يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه ، لا أن ينجزه في عجلة بغير إقتان .

(٢) فقد ذكر الدكتور عبد الغفار عزيز عضو مجلس الشعب أنه « لا يصح أن نكتفى برأي مجموعة قليلة من علماء المجمع (مجمع البحوث الإسلامية) فمعظم هؤلاء من غير المتخصصين ، فليس كل أعضاء المجمع متخصصين في الشرعة ، وإنما بعضهم متخصص في اللغة ، وبعضهم متخصص في الأدب ، وبعضهم متخصص في العقيدة والفلسفة وغير ذلك ... ويتم اختيارهم وللأسف عن طريق شيخ الأزهر مباشرة ... ثم أتى أسأل لماذا رفضت اللجنة (المشتركة) دعوة العلماء رسميا ، ثم لماذا لم تأخذ اللجنة بما جاء في رأي المجمع ... فأنتم (أي يا أعضاء مجلس الشعب) جميعا مسئولون أمام الله أولا ، ولستم أهل اختصاص في هذا الموضوع ... إن الله تبارك وتعالى يقول « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » أنا لا ادعى أنني متبحر أو متخصص التخصص الدقيق » .

وذكر السيد محمد محفوظ السيد حلمي عضو مجلس الشعب أنه « سبق لجنة الاستماع أن قلت إن هذا الموضوع ليس بالهين ولا باليسير ، وسبق =

على طائفة هامة من المتخصصين هم أساتذة كليات الشريعة . وإذا كان هذا

يوم أن صدر القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ أن رد عليه بعض الفقهاء .
ومجتمعنا في مصر ليس كله من الفقهاء . إن هذا الموضوع يحتاج إلى
متخصصين » .

وقد رد رئيس مجلس الشعب بقوله : « اجتمعنا مرات عدة بمكتبى
بالسادة أصحاب الفضيلة الآتية أسماؤهم : ١ - الدكتور عبد الله المشد .
٢ - الدكتور عبد المنعم النمر . ٣ - الشيخ عبد العزيز عيسى .
٤ - الشيخ الطيب النجار . ٥ - الدكتور محمد مصطفى شلبى .
جميعا بعد سؤالى الصريح : هل هناك شيء يخالف الشريعة الإسلامية
في نصوص الاقتراح بمشروع بقانون المعروض ؟ قالوا : لا (صوت من السيد
العضو حازم أبو ستيت ينادى بضرورة حضور هؤلاء العلماء اجتماع مجلس
الشعب ليبدلوا بأرائهم) ... ومجمل القول ، لقد فعلنا ما تفضل الدكتور
عبد النجار عزيز بطلبه من الاستشارة بأراء الأساتذة العلماء ... وأخذنا أيضا
برأى فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر (الشيخ جاد الحق) ... يبقى بعد
ذلك مبدأ مهم لا يصح أن أفرط فيه ، العلماء أصحاب رأى لهم منا الاحترام
والتوقير والتقدير ... والمجلس صاحب الولاية الأصلية في التشريع ، يستمع
إلى العلماء ولا يخالف شرع الله ، ويعمل سلطاته في الصياغة وفي التشريع ،
نحذار أن يتصور أحد أن هناك سلطة تحجر على حق المجلس في التشريع
غير شيء واحد ، هو اتباع شرع الله الذي وعدنا به » .

وأضاف الدكتور أحمد هيك عضو مجلس الشعب أن « القول » بأن
هذا المجلس في جملة غير متخصص فهو كلام يحتاج إلى وقفة ، فليست لجنة
النقل والمواصلات أو لجنة الصحة ... هي التي بحثت هذا الاقتراح بمشروع
قانون ، وإنما الذى بحثته هي اللجنة المتخصصة مستعينة في ذلك منذ اليوم
الأول بجميع البحوث الإسلامية وكبار العلماء ... إن هذا الجمع (أى مجلس
الشعب) لجأ إلى المتخصصين ، وهو الآن بصدد إقرار ما يقوله المتخصصون .
وأسفنت أشد الأسف للطعن تحت هذه القبة على مجمع البحوث الإسلامية ..
قد يكون بعضهم متخصصا في الأدب أو في البلاغة ، لكن حياته كلها في ماضيه
الأزهري أو شبه الأزهري متصلة بالشريعة الإسلامية » انظر مضبطة مجلس
الشعب الجلسة ٩٦ في ١٩٨٥/٦/٣٠ ص ١١ - ١٧ ، والجلسة ٩٧ في
١٩٨٥/٧/١ ص ٨

وجاء بتقرير اللجنة المشتركة أنه حضر اجتماعاتها كل من الدكتور
عبد المنعم النمر والدكتور محمد مصطفى شلبى والدكتور الطيب النجار والشيخ
عبد الله المشد والمستشار عبد العزيز هندی والدكتور جمال الدين محمود
والدكتور وحيد رائت .

الاقتراح بقانون قد عرض على مجمع البحوث الإسلامية فإن معظم الذين اجتمعوا منه للنظر فيه كانوا من غير المتخصصين في فقه الشريعة الإسلامية ، وإن كانوا متخصصين في اللغة العربية أو في التاريخ أو في التفسير أو في الحديث أو في القانون ، وليس من بينهم المفسر الفقيه أو المحدث الفقيه أو اللغوي الفقيه أو القانوني المتفقه في الشريعة الإسلامية بل إن اللجنة المشتركة ومجلس الشعب لم يلتزما بالنصوص التي وافق عليها مجمع البحوث الإسلامية ، وإنما تم تعديل في بعض هذه النصوص .

وسواء صحت هذه الملاحظة أم لم تصح ، فإنه لا أثر لها على شكل القانون ، لأن نظامنا القانوني لا يستوجب عرض الاقتراح بقانون على المتخصصين ، اكتفاء ببحثه في اللجنة المختصة بمجلس الشعب . ولا يلزم أن يكون أعضاء اللجنة المختصة من المتخصصين في موضوع الاقتراحات والمشروعات التي تعرض عليهم ^(١) .

(١) وأما النظم النيابية في كل العالم صدور قراراتها بأغلبية قد تكون غير بصيرة ببواطن الأمور . ولهذا نجد النظم النيابية العريقة تعالج ذلك عن طريق مجلسين نيابيين : الأول مجلس يجتمع فيه نواب عن عموم الشعب كمجلس العموم في إنجلترا وآخر يجتمع فيه نواب عن أصحاب المصالح الكبرى كمجلس اللوردات في إنجلترا . ومن الخطورة في مصر أن تقتصر على مجلس واحد يجتمع فيه نواب عن عموم الشعب ، فالعمال والفلاحون وغيرهم من طوائف الشعب يجب تمثيلهم بنسب تتناسب مع حجمهم ولهم رقابتهم على الحكومة كاملة ، لكن في التشريع لا يقبل منهم — في رأيي — غير توصيات ، تماماً كما لا تقبل من مستشار قانوني أن يصف دواء لريض أو من كبير للأطباء أن يفتي في مسألة قانونية ، فما بالك بتشريع عام يطبق على الجميع ؟ ولهذا ناديت بأن تكون آراؤهم في التشريع توصيات تعبر عن مصالح ومطالب من يمثلونهم ، ثم يكون هناك مجلس نيابي آخر لا يشكل من أصحاب المصالح الكبرى في المجتمع كما هو الحال في إنجلترا وأمريكا ، لأن الشريعة الإسلامية لا تتر أن يتحكم بعض أصحاب المصالح في غيرهم ، وإنما يشكل المجلس الآخر من العلماء والخبراء ويكون اختصاصه التشريع . انظر كتابي تطبيق الشريعة الإسلامية ط ١٩٧٩ ص ٥٠ و ٥١ ، وكذلك النصوص التي اقترحتها عند وضع الدستور الحالي والمحفوظة في ملفات مجلس الشعب لتشكيل وحصانة أعضاء المجالس القومية المتخصصة . وقد علمت أخيراً أن مجلس الشورى يسعى

أما رأى مجمع البحوث الإسلامية ، فهو - وإن كان صادرا من علماء لهم مقامهم في العلم والدين - إلا أن مجمع البحوث الإسلامية ليس على غرار المجمع الكهنوتي الموجودة عند أصحاب الأديان الأخرى ، وأعضاؤه لا يدعون لأنفسهم سرا كهنوتيا يخولهم إلزام المسلمين بشيء ، كما أن قراراتهم لن تكون ملزمة للمسلمين إلا بالقدر الذي يتفق وأحكام الإسلام ، ذلك الدين المتين الذي يرفض الكهنوتية وتقديس البشر ولا يعترف بحكم لا يسند له دليل شرعى ، أى دليل مستمد من أحكام القرآن والسنة (١) .

لأن يكون المجلس النيابى الثانى ، وفيه من الخبراء والمتخصصين ما ليس موجودا بمجلس الشعب .

(١) ومجمع البحوث الإسلامية لا يرى غضاظة فيما ذكرناه ، فقد أصدر الطبعة الثانية من كتابى تعدد الزوجات من النواحي الدينية والاجتماعية والقانونية سنة ١٩٧٢ وفى ص ٣٤٠ منه نص العبارات الواردة هنا بالمتن . غير اننى لاحظت من تقرير اللجنة التى شكلها شيخ الأزهر من مجمع البحوث الإسلامية لبحث قانون الأحوال الشخصية والمؤرخ ١٤ رمضان ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥/٦/٢) انه لم يعرض على كل عضو من أعضاء اللجنة ملف كامل عن كل ما نشر بصدد القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ من بحوث ومقالات وتعليقات ، فضلا عن جميع الآيات والأحاديث ونصوص الفقه المتصلة بالموضوع المعروض . ويبدو أن مجمع البحوث الإسلامية يعتمد على الجهد الفردى لكل عضو من أعضائه وليست لديه مكتبة تضم كل ما ينشر عن الإسلام ، وليس به جهاز لتجميع ذلك وتصنيفه وتبويبه وعرضه على أعضائه ، وبالتالي يحتاج المجمع إلى إصلاح شامل في كثير من أجهزته ليصل إلى مستوى غيره من مراكز البحوث داخل مصر وخارجها . وهناك أوقات كثيرة على الأزهر لم يوقف أكثرها عليه إلا ليستمر في بحوثه الإسلامية . كما يمكن أن يطلب المجمع من وزارة شؤون الأزهر أو من اللجنة الدينية بمجلس الشعب أو من أحد أعضاء المجلس أن يستصدر قانونا بالزام أصحاب المطابع والمؤلفين بإيداع خمس نسخ بمكتبة المجمع من كل كتاب أو مجلة أو جريدة أو أيسة مطبوعت بها خبر يتعلق بالإسلام ، على غرار القانون الذى يلزم بإيداع عشر نسخ بدار الكتب المصرية ، التى يمكن للمجمع كذلك أن يستعين بخبرتها في ذلك .

كما أن الدستور لا يلزم مجلس الشعب بأخذ رأى مجمع البحوث الإسلامية ولا غيره من المتخصصين ، وهو نقص في نظامنا القانوني ، إنما يلزم الدستور مجلس الشعب بأن يجعل مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ^(١) .

فالعبارة في دستورية القانون هي باتفاقه مع الشريعة الإسلامية ، بصرف النظر عن اتفاقه أو اختلافه مع رأى مجمع البحوث الإسلامية أو رأى شيخ الأزهر أو غيره من العلماء أو المتخصصين .

(ج) القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ كان مستهدفاً به بحث القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩

لوحظ كذلك أن قانون الأحوال الشخصية الجديد رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ كان مستهدفاً به بحث القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى أوقت المحكمة الدستورية العليا العمل به ، والشواهد على ذلك كثيرة : فالقانون الجديد هو بذاته القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ مع تعديل شكلى فى صياغة بعض النصوص وتغيير طفيف ، والمذكرة الإيضاحية للاقتراح المقدم به هى نفسها وبنصها المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ^(٢) ، كذلك النص

(١) وقد يتساءل قارئى عما إذا كان مؤلف هذا الكتاب من المتخصصين ، واجيبه بأن مؤلف هذا الكتاب أتمى عمره فى بحوث المعاملات المالية والأسرة فى القانون المقارن بالشريعة الإسلامية ، وله كتاب « تعدد الزوجات من النواحي الدينية والقانونية والاجتماعية » الذى أصدر مجمع البحوث الإسلامية الطبعة الثانية منه سنة ١٩٧٢ ، وكتاب « خطبة النساء » وكتاب « تطبيق الشريعة الإسلامية » وكتاب « حكم التأمين التجارى فى الشريعة الإسلامية » وكتاب « أحكام الأسرة عند المسيحيين المصريين » وكتاب « الملك جل جلاله » وسيصدر له إن شاء الله كتاب « مدخل إلى دراسة علوم القرآن والسنة » وللمؤلف أكثر من عشرة كتب أخرى مقارنة بالشريعة الإسلامية ، كما ناقش أكثر من عشرين رسالة دكتوراه بلكليات الشريعة . واستغفر الله أن ذكرت نفسى فى هذا الكتاب ، وما ذلك إلا خشية أن يظن من لا يعرفنى بى الظنون .

(٢) عدا فقرتين خاصتين ببعض أحكام التطليق لتعدد الزوجات ، ومع حذف اسم الدكتور آمال عثمان الموقعة على المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ووضع اسم وتوقيع السيدة فاطمة عنان على المذكرة الإيضاحية للقانون الجديد .

على الأثر الرجعى للقانون الجديد بحيث يعمل به من تاريخ حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ (١) .

وهذه الملاحظة صحيحة ، لكن لا أثر لها على شكل القانون ، لأن من يملك السلطة التشريعية يملك من القانون الذى يريده ، ولو كان هذا القانون قانونا قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته من حيث الشكل ، لكن يجب ألا يتعارض هذا القانون - من ناحية الموضوع - لمبادئ الشريعة الإسلامية التى يعتبرها الدستور المصدر الرئيسى للتشريع .

٢ - نطاق تطبيق قانون الأحوال الشخصية :

من المعروف أن الشريعة الإسلامية تسرى على كل مسلم أى كان ،

(١) هذا إلى جانب تردد الصحف القومية فى نشر ما يتعارض مع اتجاه واضعى القانون . وللمؤلف تجربة فى ذلك ، فقد علم مما نشر بجريدة أخبار اليوم فى ١٥/٦/١٩٨٥ باتجاه مجلس الشعب لمناقشة الاقتراح بقانون ، ولما كانت جريدة الأهرام مشكورة قد سبق أن نشرت للمؤلف عددا من المقالات فى غير هذا المجال ، فقد جمع المؤلف عن الاقتراح بقانون البيانات وكتب ثلاث مقالات ذهب بها إلى الأهرام والأخبار (واللواء الإسلامى) يومى ٢٠ و ٢١/٦/١٩٨٥ ، وعلم من قبله من المسئولين فيها بأنهم لا يضمنون وجود مساحات كافية للنشر حتى يوم ٣٠/٦/١٩٨٥ الذى سسيناقش فيه القانون ، لضيق الوقت ، فغفل راجعا إلى بيته ونفسه تعتمر من الألم على ما سيصيب النساء والرجال والأطفال عند العمل بهذا القانون ، ثم تذكر قول الله تعالى لرسوله ﷺ « فلا تذهب نفسك عليهم حسرات » وتملت له عظمة المصطفى ﷺ فى حرصه على هداية قومه وشدة ألمه من إعراضهم عما جاء به من الحق خصوصا وأن ما يقوله ﷺ صادر عن يقين أنه الحق من رب العالمين ، بينما ما يراه أحدا صادر عن الظن الراجح الذى قد يخطئ وقد يصيب . ثم قيل للمؤلف إن جريدة النور قد تنشر مقالاته مذهب إليها يوم الأحد ٢٣/٦/١٩٨٥ وهى تصدر كل أربعاء ، وتبين أن عددها الوحيد الذى سيصدر قبل مناقشة القانون قد تم إعداده ، لكن تمكن المسئولون فيها من نشر نداء له فى ذلك العدد بالتريث فى إصدار هذا القانون . كما اتصل المؤلف ببعض أعضاء اللجنة المشتركة وأرسل مذكرة له بشئ من ملاحظاته ... ولا شك أن تقدم هذه الأمة منوط بالاستفادة من إيجابيات كل رأى وترك سلبياته ، والله عز وجل يقول « فبشر عباد . الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، أولئك الذين هداهم الله ، وأولئك هم أولوا الألباب » .

والمفروض كذلك أن تسرى في كل بلد يحكمها مسلم (وتسمى دار الإسلام) على كافة القاطنين فيها . وعلى خلاف ذلك القانون الوضعي فله نطاق لا يتجاوزه في التطبيق .

فمن حيث الزمان ، نصت المادة ١/٧ من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وذلك عدا حكم المادة ٢٣ مكررا فيسرى حكمها (١) من اليوم التالي لتاريخ نشره » (٢) .

والأصل ألا يطبق القانون بأثر رجعي حفاظا على استقرار المعاملات وتحقيقا للعدالة ، وقد نصت المادة ١٨٧ من الدستور على أن « لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها » ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب لا بأغلبية الحاضرين منهم في الجلسة فقط (٣) . وقد أضافت اللجنة المشتركة النص على الأثر الرجعي إلى الاقتراح بقانون ، باعتبار أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذي أبتق عن ذلك الاقتراح ، يكاد يكون هو القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، فكان هذا القانون الأخير لا زال ساريا من الناحية الموضوعية ، على الرغم من

(١) كلمة « حكمها » هذه تزيد في النص يعيب الصياغة ، ويمكن حذفها دون أن يتغير المعنى .

(٢) وقد نشر القانون بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ (تابع) في ١٩٨٥/٧/٤ وبالتالي يعمل بالمادة ٢٣ مكررا اعتبارا من ١٩٨٥/٧/٥

(٣) وقد وافق مجلس الشعب على الأثر الرجعي بإجماع أصوات الحاضرين وعددهم ٤٣٩ صوتا ، ويمثلون أكثر من أغلبية أعضاء المجلس . مضبطة مجلس الشعب الجلسة ١٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ٢٠

وطالب السيد إبراهيم شكري عضو مجلس الشعب بأن يكون الأثر الرجعي من تاريخ العمل بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وغير مستحيل ثلثونا أن ينسحب الأثر الرجعي إلى هذا التاريخ ، مع ملاحظة حجية الأحكام القضي فيها بحكم بات . انظر مضبطة مجلس الشعب الجلسة ١٦ في ١٩٨٥/٦/٣٠ ص ١٠ و ١١

حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته من حيث الشكل ، فكان الأثر الرجعى للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ مما يتفق مع هذا الاتجاه (١) .

ويطبق الأثر الرجعى على سائر أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، عدا حكم المادة ٢٣ مكررا المضافة بهذا القانون إلى القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والتي تقضى بمعاقبة المطلق الذى لا يوثق إشهار طلاقه خلال الميعاد ، والزواج إذا أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محال إقامة زواجه ، والموثق إذا خالف التزاما فرضه عليه هذا القانون ، فهذا النص لا يطبق بأثر رجعى إلا إذا كان أصلىح للمتهم ، كما مشى . ومن حيث المكان لا يسرى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ إلا على الوقائع التى تحدث أو يكتمل حدوثها فى إقليم جمهورية مصر العربية ، وفقا لمبدأ إقليمية القانون .

ومن حيث الأشخاص ، يسرى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على كل مصرى مسلم متزوج بمسلمة أو مسيحية أو يهودية ، كما يسرى على المصريين غير المسلمين إذا اختلفوا طائفة أو ملة ، وأحكامه المتعلقة بالاجراءات تسرى على جميع المصريين حتى على غير المسلمين منهم ولو اختلفوا طائفة أو ملة ، وذلك كله عملا بأحكام القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . كذلك يسرى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على كل مصرى متزوج بأجنبية على التحديد سالف الذكر . كما يسرى هذا القانون على كل أجنبى (أى غير مصرى مثلا سعودى أو إنجليزى) مسلم متزوج بمصرية مسلمة أو مسيحية أو يهودية ، وعلى كل أجنبى غير مسلم متزوج بمصرية مسيحية .

(١) وقد جاء بتقرير اللجنة المشتركة ، المنشور بملحق مضبطة مجلس الشعب الجلسة ٩٦ فى ١٩٨٥/٦/٣٠ ص ٥ انه « رأت اللجنة ان هناك الكثير من المنازعات المنظورة أمام المحاكم والتي اقيمت فى ظل القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ولم يصدر فيها حكم بات ، ذلك انه من العدل والتسوية بين أصحاب هذه الدعاوى وما سيتم من دعاوى طبقا لأحكام هذا المشروع (وتقصدا الاقتراح لانه مقدم من عضو بالمجلس لا من الحكومة) المعروض عند صدوره ، أن يكون لهذا القانون أثر رجعى ... وخالصة ان المحكمة الدستورية العليا اتمت قضاءها على عيب فى الاجراءات فقط » .

أو يهودية إذا اختلف الزوجان طائفة أو ملة ، وذلك عملا بالمادة ١٤ من القانون المدني التى تقضى بتطبيق القانون المصرى فى هذه الحالات .

وتطبيقا لما سبق ، لا يعاقب المصرى ولا الأجنبى المتزوج بمصرية الذى يطلق زوجته وهو مقيم خارج مصر ولم يوثق إسهاده بطلاقه وادعى عند حضوره إلى مصر أنه طلقها منذ أكثر من ثلاثين يوما مع مواعيد المسافة ولم يقدّم دليل على عدم مضي هذه المدة ، وسواء كانت مطلقة معه خارج مصر أم كانت وقت الطلاق داخل إقليم مصر . غير أن آثار الطلاق المالية لا ترتب بالنسبة للمطلقة المقيمة فى مصر إلا من وقت علمها بالطلاق ، وتستحق هذه المطلقة متعة وفق أحكام القانون ولها طلب حضانة أولادها والاستقلال بمسكن المطلق ما لم يهينهم المطلق بنفسه أو بوكيل عنه مسكنا آخر مناسباً . كذلك لا يلزم المصرى ولا الأجنبى المتزوج بمصرية الذى يتزوج على زوجته وهو مقيم خارج مصر أن يقر فى وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية ولا يحمل إقامة زوجته ، ولا يعاقب بسبب ذلك ، سواء كانت زوجته تقيم معه خارج مصر أم كانت تقيم فى إقليم مصر ، غير أنه يكون لهذه الزوجة أن تطلب التطلق وفقا لأحكام التطلق عند تعدد الزوجات التى سنراها .

٣ - القانون من حيث الموضوع يتضمن نصوصا مخالفة للشريعة الإسلامية ، يجب تعديلها أو الطعن فيها بعدم الدستورية :

اتهمت دراستى التى أعرضها فى هذا الكتاب إلى وجود نصوص وأحكام فى قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ مخالفة للشريعة الإسلامية ، وبالتالي يجب تعديلها أو الطعن فيها بعدم الدستورية .

ونشير هنا إلى أن الطعن بعدم الدستورية قد يكون من المحكمة أو من الخصم ، فإذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى - أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية القانون أو أحد نصوصه ، كان لها أن تقضى بوقف الدعوى وإحالة الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية ، كما يجوز

للخصم صاحب المصلحة في الدعوى أن يدفع بعدم دستورية النص^(١) ، فإذا رأت المحكمة أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي أن الدفع جدي ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا . فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن^(٢) . ولتيسير نظر الدعوى يوجب القانون أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة إليها بيان النص التشريعي المطعون فيه بعدم دستوريته ، والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة^(٣) .

وسنذكر في ثانيا هذا الكتاب النصوص التشريعية التي نرى الظن فيها بعدم دستوريته ، أثناء شرح هذا القانون ، كل في موضعه .

والنصوص الدستورية التي خالفها بعض نصوص قانون الأحوال الشخصية هي نص المادة الثانية من الدستور الذي يقضي بأن الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، ونص المادة التاسعة من الدستور التي تقضي بأن الأسرة قوامها الدين . كما أن العرف الدستوري يقضي بأن المسلمين في مصر لا يخضعون في أحوالهم الشخصية لغير شريعتهم^(٤) .

أما أوجه المخالفة للدستور فليست بأسباب للطعن ، لأن سبب الطعن الوحيد هو عدم الدستورية ، ويتعين على المحكمة الدستورية العليا بحث هذا السبب من كافة الوجوه ولو لم يذكر وجه المخالفة في قرار الإحالة إليها أو في صحيفة الدعوى ، إذ يفترض في القاضي العلم بالقانون . على

(١) والدفع بعدم الدستورية غير متعلق بالنظام العام ، فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - نقض ١٣/٣/١٩٨٤ الطعن رقم ٦ لسنة ٥٣ ق أحوال شخصية .

(٢) م ٢٩ قانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية .

(٣) م ٣٠ قانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ مالف الذكر .

(٤) تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى ٢٨ سنة ٣ ق دستورية عليا

بتوقيع د. عوض المرص ١٩٦٦

أنك ستجد في هذا الكتاب - إن شاء الله - عرضا واضحا لأوجه المخالفة
يسر على المحامين والقضاة والمستشارين بحتم عنها .

٤ - العبرة بالدليل الشرعي :

لا خلاف في أن العبرة في الإسلام هي بالدليل الشرعي ، أى بمدى
اتفاق الرأي أو الحكم مع أحكام القرآن والسنة ، والمعروف أن الاستنباط
من القرآن والسنة محكوم بقواعد دقيقة مستقرة في علم أصول الفقه .

فإذا تبين أن القانون أو نصا فيه مخالف للقرآن أو للسنة ، كان
مخالفا لمبادئ للشرعة الإسلامية ، وكان بالتالى غير دستوري ، ولا يحصنه
من الحكم بعدم دستوريته أن يكون قد وافق عليه فضيلة شيخ الأزهر
ولا مجمع البحوث الإسلامية ولا غيره من الهيئات الدينية أو العلمية ، لأن
الأدلة الشرعية معروفة ومحددة في علم أصول الفقه وليس من بينها صدور
الرأى من مجمع البحوث الإسلامية أو من غيره من هذه الهيئات أو هؤلاء
الأشخاص ، فذلك الرأى هو مجرد اجتهاد أو فتوى يحتمل الخطأ
والصواب .

كذلك لا يحصن نص القانون من الحكم بعدم دستوريته لمخالفته
الشرعة الإسلامية ، أن يكون مجلس الشعب قد وافق عليه بالإجماع ،
لأن الإجماع الذى يعتبر من مصادر الشريعة الإسلامية هو إجماع المجتهدين
من علماء المسلمين . ومن شروط المجتهد أن يكون على علم تام بآيات
الأحكام في القرآن الكريم ، وعلى علم تام بالسنة وبما أجمع عليه المجتهدون
من قبل ، وعلى علم باللغة العربية ويعلم أصول الفقه ، وأن يكون عدلا
لا يفضى في الحق لومة لائم ولا بأس ذى سلطان .

كما أن اتفاق الرأى مع الشريعة الإسلامية أو اختلافه عنها ، أمر
لا يحسمه إلى الأبد حكم المحكمة الدستورية العليا ، لأن أحكام المحاكم

في جميع الدول تكون عرضة لتعليق الفقهاء وتحليل الباحثين وتقديمهم^(١) ، وهذا في مجال القانون الوضعي ، فما بالك إذا تعلق الأمر بالدين ، وهو فوق كل شيء ، لا شك أن النقاش سيظل دائرا لإظهار الحق ، ومن المتفق عليه أن الأمة المحمدية هي أمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومستظل طائفة منها قائمة على الحق إلى يوم الدين لا يضرها من خالفها^(٢) .

أما جماهير الناس من غير العلماء ، فيكفي كل منهم أن يعمل بفتوى أحد علماء الدين المختصين بالشهود لهم بالورع والتقوى ، إلى أن يتضح له خطأ هذه الفتوى ، ويكون وزر العمل بالفتوى الخاطئة على من أفتى ، ما لم تكن الفتوى اجتهادا صادرا من مجتهد بحسب أصول الاجتهاد الصحيح ، فمئذ يكون للمجتهد أجران إن أصاب وأجر إن أخطأ ، ولا تبعة على من أخذ بهذا الاجتهاد غير عالم بدليل شرعي أقوى ، وإنما الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى .

(١) وهذا لا يتناقض مع تقديرنا الكامل لمستشاري المحكمة الدستورية العليا وهيئة مفوضي الدولة بها . وقد أطلعت على بعض احكامها وبعض تقارير هيئة المفوضين بها ، ورغم اختلافي مع بعض نقاط فيها ، إلا أنني أنصح أساتذة وطلاب الدراسات العليا بكليات الشريعة وكليات الحقوق بدراستها كما أنادي بنشر هذه الاحكام والتقارير ، لبيان الجهد الرائع الذي يبذله هؤلاء في صمت لاستظهار احكام الشريعة الإسلامية في الوقائع المعروضة ، والذي يعتبر نبرسا لكل قاض يؤهل للحكم بالشريعة الإسلامية .

(٢) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ط المطبعة المصرية ط ١٣٤٩ هـ

الفصل الأول

في

أزمة الزواج وحل مشكلاته

• - مشكلات الأسرة :

يمكن تقسيم مشكلات الأسرة إلى مشكلات تتعلق بأزمة الزواج وأخرى تتعلق بالعلاقات الناشئة عن الزواج •

وكنا نعرف كم يعاني الآباء والأمهات عندما تبلغ ابنتهم سن الزواج ويتأخر طلبها للزواج ، أو عندما تصبح ابنتهم الشابة مطلقة أو أرملة ولا يعقد عليها زواج جديد • هذا فضلا عما يعانيه كل شاب وشابة بلغ سن الزواج وتأخرت فرصته في الزواج ، الأمر الذي جعل أزمة الزواج هي مشكلة المشكلات الاجتماعية اليوم •

وإذا تم الزواج ونشأت أسرة ظهرت مشكلات أخرى في العلاقة بين الزوجين ، وبينهما وبين أهلها ، ثم العلاقة بين الأولاد وصلتهم بأيهم وأهمهم ، وغير ذلك من العلاقات والروابط الناشئة عن الزواج •

ويقاس نجاح أي تشريع للأسرة بمدى تشجيعه للزواج وحل مشكلاته على أساس من العدل •

ولو رجعت إلى جميع الأديان وكل القوانين ، لا تجد فيها تشريعا يشجع الزواج ويحل مشكلاته على أساس من العدل مثل الشرعة الإسلامية • تأمل قوله تعالى : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ^(١) » • هذا جزء من آية في القرآن الكريم جمع أسباب نجاح أي تشريع للأسرة ، وهو تشجيع

(١) من الآية ٣ سورة النساء •

الزواج « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء ... » ثم حل مشكلاته على أساس من العدل « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » .. هذه الآية في شريعة المسلمين يحسدكم عليها أهل الأرض جميعا في قرارة أنفسهم ، ويهاجمها أكثر الكهنة لفيظهم منها وحقدهم على المسلمين .. فاهيك عما سنعرفه من الآيات القرآنية الأخرى والأحاديث النبوية في تشجيع الزواج وحل مشكلاته على أساس من العدل ، وكلها تجعل الراعى حاكما أو محكوما ، فقيها أو خيرا أو شخصا عاديا مسئولا عن حل مشكلات الأسرة على أساس تشجيع الزواج والعدل في تنظيم العلاقات الناشئة عنه .

٦ - الشعارات الغامضة تعجب الرؤية الصحيحة :

نسمع ونقرأ كثيرا هذه الأيام ، قول البعض إنه يجب أن يراعى قانون الأسرة ظروف العصر ، أو أن قضية المرأة في قانون الأسرة هي قضية حضارية في المقام الأول والدفاع عنها دفاع عن الحضارة ، أو أنه لا بد من تحرير المرأة من القيود التي تكبل حركتها ١٠٠

نأمل هذه الشعارات ، وحاول أن تستخلص منها حكما محددا ، تجددها شعارات فضفاضة غير محددة ويحيطها الغموض من كل جانب . إن القضية ليست دفاعا عن المرأة ، فهي أم وأخت وزوجة وإبنة ، وليست دفاعا عن الرجل ، فهو أب وأخ وزوج وابن ، إنما هي قضية تهم المجتمع كله ، بل هي قضية الالتزام بما قضى الله به ورسوله ﷺ .

وسنرى أن الأحكام التي شرعها الله عز وجل وبلغها رسوله ﷺ ، في مجال الأسرة ، تقيم توازنا دقيقا بين مصالح كل من الرجل والمرأة والطفل وعلاقة العائلات بعضها ببعض ومصالح الأمة كلها ، وأنها لحماية المرأة والطفل أقرب باعتبار أن الأثوة ضعف والطفولة ضعف ، والأحكام تشرع لحماية الضعفاء .

والشريعة الإسلامية لا تتعارض مع العصر ولا مع الحضارة ، لأنها شريعة صالحة لكل زمان ومكان ، شريعة صالحة لكل عصر ولكل حضارة ،

كما أنها لا تتعارض مع التحرير الحقيقي للمرأة • غير أن شعارات العصر والحضارة وتحرير المرأة شعارات فضفاضة غامضة تضيع الحقيقة معها • وليس المطلوب من قانون الأسرة أن يتيه في غموض هذه الشعارات ، وإنما المطلوب منه أن يشجع الشباب على الزواج ، وأن يكفل أن يكون لكل فتاة زوج ، وأن تكون نصوصه بحيث تجعل الزواج مودة ورحمة وصلة للأرحام ، هذه هي الشعارات الواضحة لإصلاح أى أسرة ، ولا وجه للمقارنة بينها وبين تلك الشعارات الغامضة غير المحددة • وسنرى أن هذه الشعارات الواضحة هي الأهداف التي تحققتها الشريعة الإسلامية •

وينبني على ما سبق أن الاتجاهات التي تنادي باتقاء آراء الفقهاء التي تتفق مع الحضارة والعصر ، حتى لو كانت هذه الآراء مرجوحة ، إنما هي اتجاهات خطيرة ، إذ لو كانت المسألة اتقاء لما يتفق مع الحضارة والعصر ، لتلوث الشريعة الإسلامية بلون كل حضارة وكل عصر ، ولضاع الإسلام كما ضاعت الأديان السابقة التي لو أنها أجازها وكهنيتها بلون كل حضارة وكل عصر •

والصحيح أن نبحث عن أكثر الآراء اتفاقاً مع أحكام القرآن والسنة ، وفقاً لمعايير الاستنباط الدقيقة التي تعارف عليها العلماء في علم أصول الفقه • فالحضارة والعصر ليسا هما المرجع ، وإنما القرآن والسنة هما المرجع ، وقد قال رسول الله ﷺ « تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما ، كتاب الله وسنتي .. » (١) .

٧ - حذار من تعقيد الزواج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة :

أقام قانون الأحوال الشخصية الجديد عدة صعوبات قانونية تعوق الشباب عن الزواج ، إذ بعد أن يعاني الشباب الكثير من الصعوبات

(١) نفيض القدير للمنلاوي شرح الجامع الصغير للسيوطي ج ٣ ص ٢٤٠ - حديث ٣٢٨٢ وذكر أن الحاكم أخرجه في مستدركه عن أبي هريرة • وفي الموطأ ج ٢ ص ٨٩٩ « حدثني مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما مسكتكم بهما : كتاب الله وسنتي » .

الاقتصادية ليقيم أسرة ، يفاجأ بأن القرار في بيته لا يكون قراره عند اختلاف الآراء ، وإذا فرض وكان على حق في قراره وحكم القضاء بطاعه زوجته له ، لم يجد وسيلة لتنفيذ هذه الطاعة (١) ١٠ وإذا تزوج على زوجته أخرى ، وأخذت فئات في المجتمع، تعرض كلا من زوجته على طلب الطلاق منه ، نجد القانون يسهل ذلك دون أن تدفع الزوجة تعويضا للزوج عما فاته من هذا الزواج أو ذاك ، وإذا طلق زوجته أو حكم لها بالتطليق أخذت مسكنه مع متمعة تبلغ نفقة سنتين على الأقل ، بالإضافة إلى مؤخر المهر ونفقة العدة وأجر العضانة ونفقة الأولاد التي تطول حضانتهم حتى تتزوج كل بناتها ٠٠ إلى آخر ما يصنعه القانون الجديد بالمتزوجين والمطلقين ٠٠ ألا يكفي الشاب ما يجده من صعوبات اقتصادية في ادخار المهر والبحث عن مسكن والاقتراض للحصول عليه ، وربما السعي الحثيث لممارسة عمل إضافي يستطيع بدخله أن يغطي نفقات أسرته ، ثم تزيد عليه تلك القيود القانونية التي تبدد أحلامه وتعرض زوجته على عصيائه ، بدعوى تحرير المرأة والحضارة والعصر ! لماذا يتحمل الشاب مسئوليات الزواج إذا ضيقنا عليه فيه ، بينما كل ما يمكن أن يحصل عليه من الزوجة أصبح ميسور الحصول عليه بدونها ، خصوصا بعد تقدم وسائل التقنية (التكنولوجيا) وهبوط مستوى الأخلاق ١٩ . هل تظنون أن الشاب سيبقى في الساحة مع هذه القيود ؟ وإذا هرب الشباب من ساحة الزواج فأين تذهب المرأة إذا كنا نريد حقا أن نحياها ولا نضيعها ١٩

والإسلام يحث على الزواج ، فيحث بذلك على الفضيلة ، وكل قانون لا يكون من أهدافه تشجيع الزواج ، أو تؤدي أحكامه إلى تقييد الزواج ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، يكون قانونا مخالفا لمبادئ الشريعة الإسلامية .

(١) القانون يجعل زمام الحياة الزوجية بيد الزوجة ، كما سنرى ، وهي إذا شاءت تركت زوجها معلقا بلا زواج أو طلاق ، وقد ألغى القانون دعوى الطاعة وأعطى للزوجة دعوى الاعتراض على طلب الطاعة ٠٠٠ الخ . انظر مثلاً بند ١١ و ١٢ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ فيما يلي .

والدليل على أن الشريعة الإسلامية تمتد على الزواج هو القرآن الكريم والسنة والإجماع .

ففي القرآن الكريم يقول تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » (١) .

وفي السنة روى البخاري (٢) أنه « جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها (٣) ، فقالوا : وأين نحن من النبي ﷺ ؟ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، فقال أحدهم : أما أنا فأنا أصلي الليل أبدا ، وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال آخر : أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا ، فجاء إليهم ﷺ فقال : « أستم الذين قلتم كذا وكذا . أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

وينصح الرسول ﷺ الشباب قائلا : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة (٤) فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج (٥) ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » (٦) (٧) .

(١) من الآية ٣ سورة النساء .

(٢) فتح الباري بشرح البخاري ط الحلبي ١٣٧٨ - ١٣٨٣ هـ ج ١١ ص ٤ و ٥ وانظر كذلك صحيح مسلم بشرح النووي ط ١٣٤٩ هـ ج ٩ ص ١٧٥ (٣) أي ظنوها قليلة .

(٤) الباءة هي القدرة على القيام بشئون الزواج : الاقتصادية ، بالسمي على الرزق وحسن الانفاق ، والطبيعية بالوفاء بطلبات الجماع ، والاجتماعية برعاية الأسرة ، والدينية برعاية حقوق الله في الأسرة .

(٥) أي يغني الزواج الشاب عن التطلع بصره إلى النساء ويقضي شهوته في حلال .

(٦) وجاء أي قاطع للشهوة .

(٧) انظر فتح الباري بشرح البخاري ج ١١ ص ١٢ وصحيح مسلم بشرح النووي ج ٩ ص ١٧٢

وقد أجمع العلماء على أن الزواج من سنن الإسلام ، وأنه لا رهبانية في الإسلام ولا إباحية .

والإسلام يحث على الزواج لصالح المرأة والرجل ولصالح الأمة كلها لما في الزواج من جلب لمنافع ودفع لمفاسد ، فالزواج هو النظام الذي تنشأ به الأسرة نواة المجتمع ، وهو بالنسبة للمرأة عزها الذي لا تذوق طعم الحياة بغيره ، وهو بالنسبة لكل من الرجل والمرأة جهاد للنفس تعاشر فيه أبناء نوعها وتربي أولادها وتقيم صلات مع أصهارها ، وفي هذا تضحية من أجل الآخرين ومشاركة لهم في السراء والضراء . وفيه صيانة لكل من الرجل والمرأة من الانحراف وحماية للأولاد من التشرد ، إذ فيه ينسب الولد لأبيه ويكون مسئولاً عنه ، كما أنه النظام الذي يكثر به أفراد الأمة ويربط بين عائلاتها ، فيعز شأنها وتستطيع تحقيق مطالبها ومجاهدة أعدائها .

وحذار حذار أن يندر الزواج من كثرة القيود التي ترد عليه ، كما لدر إيجار المساكن اليوم من كثرة القيود التي وردت عليه .

٨ - زوج لكل فتاة : هدف تحققه الشريعة الإسلامية بتشجيع الزواج الفردي وتشجيع تعدد الزوجات ، بخلاف قانون الأحوال الشخصية الجديد :

يقال إن المرأة قد قالت في هذا العصر حقوقها كاملة . والصحيح أنها لم تنظر بحقها الأول والأساسي ، وهو حقها في أن يكون لها زوج .

وحتى تنظر كل فتاة بزوج تشجع الشريعة الإسلامية كلا من الزواج الفردي وتعدد الزوجات في نفس الوقت ، بخلاف قانون الأحوال الشخصية الجديد .

ومن يتأمل المجتمعات التي تحرم تعدد الزوجات كمجتمعات ، الأوروبية والأمريكية ، يجد ملايين الفتيات يقضين العمر بغير زوج ، الأمر الذي ثبت معه فشل الاقتصاد على الزواج الفردي حتى يتحقق لكل فتاة زوج ، بينما هناك مجتمعات في أفريقيا ينتشر فيها تعدد الزوجات ويندر أن ترى فيها فتاة إلا وهي متزوجة ، الأمر الذي ذهب معه باحثون

في علم الاجتماع إلى أن المجتمع الذي يستعش فيه تعدد الزوجات تجد كل امرأة زوجاً^(١) .

ولقد أكدت الاحصائيات في معظم الدول زيادة مروعة في عدد النساء غير المتزوجات^(٢) ، تبلغ في مصر الآن حوالي ثلاثة ملايين أثنى غير متزوجة ما بين فتاة فوق السادسة عشرة ومطلقة وأرملة^(٣) .

ومن حق كل فتاة أن يكون لها زوج ، فهذا حق من حقوقها الشرعية ، وهو حق من حقوق الإنسان التي كثر ذكرها في هذه الأيام ، وهو من الحقوق التي يكفلها الدستور . وإذا أراد المجتمع أن يمنحها هذا الحق أو يضيق عليها فيه ، فما هو البديل الذي يقدمه لها ؟

ستظل الحاجة إلى تعدد الزوجات دائمة ، لوجود فائض في عدد النساء غير المتزوجات ، وهذا الفائض ليس ناتجا عن الحروب فحسب ولا عن زيادة عدد النساء على الرجال كذلك ، بل هو موجود وقت السلم وفي حالة تساوي عدد الإناث مع عدد الذكور ، لأن الفتاة تكون جاهزة للزواج في سن السادسة عشرة غالبا بينما لا يكون الفتى جاهزا لذلك إلا في سن الخامسة والعشرين وقد يزيد ، فهنا فارق تسع سنوات من مواليد الإناث وقد يزيد . والفتاة التي ترفض الزواج قبل استكمال تعليمها في الجامعة مثلا تكون جاهزة للزواج في سن الثانية والعشرين ، بينما

(١) كتاب وستر مارك ، ترجمة عبد المنعم الزيايدي بعنوان قصة الزواج ص ٤١ و ٤٢

(٢) وقد نشر الأهرام في ٢٧/١٠/١٩٧١ ص ١١ في باب « مع المرأة » أن نسبة النساء في فرنسا في مارس ١٩٧١ كانت ٥١,٣ ٪ بينما نسبة الرجال ٤٨,٣ ٪ من عدد السكان ، وكان الأهرام قد نشر في ٤/١٠/١٩٧١ ص ١٠ في باب « مع المرأة » أنه لو تزوج جميع الرجال في اليابان فسيظل هناك مليون و ١٤١ ألفا و ٨٨٤ عاتسا !!

(٣) في كتاب الإحصاء السنوي للجيب بمصر ص ١٢ جدول رقم ٥ أن في مصر سنة ١٩٦٠ عدد ٨٠٥ ألف بكر فوق السادسة عشرة و ١٤٧ ألف مطلقة ومليون ومائتين وست وستين ألف أرملة ، والمجموع أكثر من مليونين وربع ، لما بالاك الآن وقد استحدثت أزمة الزواج !

زميلها في الجامعة لا يكون جاهزا لذلك قبل السابعة والعشرين أو أكثر ،
فهذا فارق خمس سنوات من مواليد الإناث وقد يزيد ، لا يستوعبن
غير نظام تعدد الزوجات حتى يتحقق لكل فتاة زوج •

ولا شك أنه إذا لم تتح الفرصة للمرأة في زواج فردى مناسب ، كان
تعدد الزوجات خيرا لها من أن تعيش راهبة بلا زواج أو ضائعة ، لأنه يعطيها
حقها الأول والأساسي وهو حقها في أن يكون لها زوج ، كما أنه يضمن
لها حقوقها كزوجة ، فكان لها خيرا من أن تنحرف وتبيع نفسها للشيطان
والذئاب وتعيش ضائعة بلا حقوق •

على أن من النساء من تفضل رجلا متزوجا يطلبها للزواج على شاب
غير متزوج ، لما تراه في هذا الرجل بالذات من مزايا قد لا تتوافر في
الشبان غير المتزوجين الراغبين في الزواج منها ^(١) •

وكلما آمنت المرأة بحق أختها في حياة زوجية كريمة تعيشها مثلها
كلما ازداد إيمانها بتعدد الزوجات نظاما يحفظ لمجموع النساء عزتهن
وكرامتهن وشرفهن •

كذلك سيظل كثير من الرجال في حاجة إلى تعدد الزوجات ، لما
قد يجدونه من انشغال الزوجة عن زوجها أو عصيانها لأوامره أو عقم منها
مع رغبة الزوج في الإنجاب ، إلى غير ذلك من الأسباب ، مما يدفع الرجل
إلى تعدد الزوجات ، ويحقق كذلك الخير للمرأة وللمجتمع ، إذ يساعد
على أن يكون لكل فتاة زوج ، كما يقلل من حالات الزواج العرفي والطلاق
والانحرافات الخلقية وغير ذلك ••

وإذا كان تعدد الزوجات حقا للرجل فهو كذلك حق لمجموع النساء
يناضلن من أجله حتى يكون لكل فتاة زوج ^(٢) •

(١) ذلك أن « الرجال ليسوا سواء ، وقد تؤثر أنثى راضية أن يكون
لها حظ النصف من حياة رجل ، على أن يكون لها غيره كاملا » بنت الشاطئ
في نساء النبي ص ٢٢

(٢) ومن المشهور أن بعض الجمعيات النسائية بالمانيا طالبت بتشريع

ومن المؤسف أن يرفع البعض شعارات العصر والحضارة وتحرير المرأة ضد تعدد الزوجات ، زاعماً أنه نظام بدائي لا يتناسب مع عصر نالت المرأة فيه حقوقها كاملة . . لكنك إذا تأملت هذه الدعوى تجد أنها غير صحيحة ، لأن تعدد الزوجات لا يرتبط بعصر دون آخر ، فهو موجود في كافة العصور ، وإذا لم يظهر تعدد الزوجات في بعض الجماعات ظهر فيها تعدد الصديقات ، بل إنك لتجد نسبة الذين يعددون زوجاتهم في العالم المعاصر أقل بكثير من نسبة المتزوجين الذين لهم صديقات وخيلات ، خصوصاً بعد الانفتاح الخطير من مجتمع النساء على مجتمع الرجال ، ذلك الانفتاح الذي وجد الرجل فيه المرأة حوله في كل مكان ، فتبرز له عيوب زوجته وتغريه الكلمة الحلوة مع الجمال ، وتجد المرأة الرجل حولها في كل مكان فتختار من هو أصلح لها متزوجاً أو غير متزوج !!

على أن تحريم تعدد الزوجات ، أو تقييده إلى الحد الذي يكاد أن يمنعه ، لا يؤدي فقط إلى كثير من الانحرافات الخلقية ، وإنما يؤدي كذلك إلى كثرة الزواج العرفي وهو زنا أو زواج لا يكون للمرأة فيه أية حقوق ، كما يؤدي إلى كثرة الطلاق ، فضلاً عن زيادة أزمة الزواج حدة . وهذه كلها مشكلات أخطر من مشكلات تعدد الزوجات ، لأن مشكلات تعدد الزوجات عبارة عن نزاع بين الزوجات والزوج والأولاد على مكانة كل منهم في الأسرة أو على مطلب من مطالب الحياة كملبس أو مسكن ، ولهذه المنازعات شبيه في الزواج بزوجة واحدة ففيه قد تجد الزوجة تتنازع

يبيح تعدد الزوجات . وكلما زاد عدد النساء غير المتزوجات ، وازدادت أزمة الزواج حدة ، وكثرت الانحرافات الخلقية ، كلما فكرت الجمعيات النسائية وغيرها في تعدد الزوجات كحل لا بديل له ولا مفر منه لحماية المرأة في حياة تكفل لها حقوقها كزوجة . وكما أباحت كافة قوانين البلاد المسيحية الطلاق رغم تحريم الكنائس الكاثوليكية له ، غاتها ستبيح كذلك تعدد الزوجات رغم تحريم الكنائس له . ذلك تطور لابد منه وهو آت لا محالة ، كما يتضح من كافة الظروف الاجتماعية .

مع زوجها على مكاتبتها بالنسبة لأمه أو أخته أو تتنازع معه على مطلب من مطالب الحياة كملبس أو مسكن ، وقد تجد في الزواج الفردي إخوة غير أشقاء ، ولا تخلو أسرة من النزاع بين الأولاد حتى بين الإخوة الأشقاء (١) .

وقد ظن بعض الكتاب أن إباحة تعدد الزوجات يهدد استقرار الأسرة ، لأنه يجعل الزوجة مهددة من زوجها بالزواج عليها ، بل بالغ البعض وصور الزوجة المسلمة بأنها تعيش لذلك في قلق شبه دائم يدفعها إلى أن تدخر المال بغير عم زوجها توقعا ليوم يطلقها فيه أو يتزوج عليها بأخرى ، بينما الزوجة المسيحية - في نظره - آمنة من هذين الخطرين تضع مالها على مال زوجها ويبدأن مشروعا مشتركا يفيد الأسرة . والصحيح أن شعور الزوجة بأنها مهددة من زوجها بالزواج عليها لا يحدث إلا إذا ظهر في أفق الحياة الزوجية سبب لا تتحقق معه الأهداف التي شرع الزواج من أجلها ككشور الزوجة أو انشغالها عن زوجها ، وفي الحالة التي يتطلع فيها الزوج إلى الزواج من أخرى دون تقصير من الزوجة أو عجز منها نجد الزوجة هنا غير مهددة من الزوج بقدر ما هي مهددة من المرأة التي تقبل الزواج من زوجها ، فالنساء يهددن النساء ، لا بتعدد الزوجات فعصب ، بل وبالطلاق وبغير ذلك مما هو معروف ! وسيظل هذا التهديد قائما لأن من حق كل فتاة أن يكون لها زوج ، وكلنا يعلم كم تعاني الأمهات والآباء إذا كان في الأسرة فتاة بلغت سن الزواج ولم تتزوج أو كانت مطلقة أو أرملة ، ولا شك أن الزواج يجعلها تعيش في ظل حياة زوجية كريمة بلا رهبانية وبلا ضياع وببحيث تكفي الكثيرين شرها . والزوجة المسيحية مهددة كذلك من فائض النساء غير المتزوجات . والمحاكم في أوروبا وأمريكا وفي مصر تطفح بقضايا الطلاق والانفصال الجسماني والهجر التي يرفعها أحد الزوجين على الآخر ، بل في مصر يغير أحد الزوجين غير المسلمين طائفته أو دينه حتى تطبق عليه أحكام الشريعة الإسلامية في الطلاق مثلا . ومن أراد الدليل على ذلك فليرجع

(١) وانظر فيما يلي بند ١٢ الخاص بالعدل مع الزوجة وبين الزوجات .

إلى كتب الأحوال الشخصية لغير المسلمين أو يذهب إلى محاكم الأحوال الشخصية لغير المسلمين .

إن تعدد الزوجات **إعجاز تشريعي** ، لا مفر منه ولا بديل له ، حتى تظهر كل فتاة بزواج ، وهو لم يشرع أصلا للصالح الرجل ، لأن التعدد بالنسبة له مسئولية وتبعات ، وإنما شرع لمصلحة مجتمع النساء . فالزيادة المروعة في عدد النساء غير المتزوجات تشير إلى أن مشكلة المشكلات الاجتماعية اليوم هي أزمة الزواج ، ولا حل لها غير تعدد الزوجات ، بعد ثبوت فشل الاقتصاد على نظام الزواج القردى وحده ، ولعل هذا هو السر في أن القرآن الكريم أحل تعدد الزوجات بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد ، فقال تعالى فيه : « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى ، فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ^(١) » . والقرآن الكريم يدلنا بذلك على أن تعدد الزوجات علاج لصالح المجتمع وبخاصة مجتمع النساء ، قبل أن يكون حلا فرديا لمشكلة أحد من الناس ^(٢) .

وقد غابت هذه الحقائق كلها أو بعضها عن كثير من مفكرينا ، تحت ستار الشعارات الغامضة التي تنادى بمجاعة العصر والحضارة وتحرير

(١) من الآية ٣ سورة النساء .

(٢) ولما كان اليتامى من النساء هن أكثر النساء حاجة إلى الزواج من بين فئات النساء غير المتزوجات واشدهن حاجة إلى العدل ، فقد ربط القرآن الكريم بين إباحة تعدد الزوجات وأحكام اليتامى . والآية — بحسب سبب نزولها — تنهى عن زواج اليتيمات إلا إذا أقسط إليهن ، أى عولن بالعدل في المهر وفي المحافظة على أموالهن .. وللراغب في تلك اليتيمة طمعا في مالها أن يتزوج غيرها مما طاب له من فئات النساء غير المتزوجات . كما تدل الآية في عموم لفظها — على إباحة الزواج من اليتيمات وغير اليتيمات ، أمهات يتامى أو غير ذلك ، ففئات النساء كثير « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » وانظر في تفسير الآية كتابنا تعدد الزوجات من النواحي الدينية والاجتماعية والتانونية ط ٢ ص ١١٧ — ١٨٩ — والمراجع التي أشرنا إليها فيه .

المرأة ، ونتيجة لاطلاعهم المستمر على الثقافة الأجنبية دون اطلاع متكافئ على فقه القرآن والسنة ، مما عرضهم لغزو فكري أجنبي تتيه معه العقول ولا تتضح الرؤية . ولم يكن متوقعا مع هذا كله أن يشجع قانون الأحوال الشخصية الجديد على الزواج الفردي أو على تعدد الزوجات بتقرير علاوات للزواج أو تخفيض رسومه أو النص على مزايا وحوافز تساعد على حل أزمة الزواج الطالحة . وعلى الرغم مما قيل من أن قانون الأحوال الشخصية الجديد لم يمس حق الرجل في أن يعدد زوجاته ، فقد مس حق مجموع النساء في أن يكون لكل فتاة زوج ، بل إنه بنصوصه الخاصة بالتطليق عند تعدد الزوجات وما فرضه من أعباء جديدة للطلاق قد قيد تعدد الزوجات إلى الدرجة التي يكاد بها أن يمنعه ، كما سنرى (١) .

٩ - حرص الإسلام على أن يقوم الزواج على المودة والرحمة :

من يرجع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة يجد أن الله عز وجل شرع الزواج لمقاصد كثيرة ، منها أن يكون سكنا ومودة ورحمة ، فقال تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » (٢) .

وقد حرص الإسلام على أن يقوم الزواج منذ البداية على أسس تكفل المودة والرحمة .

فقد دعا الإسلام إلى اختيار الزوجة المتدينة والزوج المتدين ، لأنه مع الدين يرضى كل من الزوجين حقوق الله وحقوق الزوج الآخر وحقوق الأولاد .

قال تعالى : « ولا تكهوا المشركات حتى يؤمن ، ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ، ولا تكهوا المشركين حتى يؤمنوا ، ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم ، أولئك يدعون إلى النار ، والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه ، ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون » (٣) .

(١) انظر الفصل الثاني الخاص بعلاج كراهية أحد الزوجين للآخر .

(٢) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

وقال ﷺ : « تنكح المرأة لأربع : لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها ، فافظف بذات الدين تربت يداك » ^(١) . ويوضح ﷺ ملامح الزوجة المتدينة بقوله : « ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله عز وجل خيرا له من زوجة صالحة إن أمرها أطاعته ، وإن نظر إليها سرته ، وإن أقسم عليها أبرته ، وإن غاب عنها نصحتة في نفسها وماله » ^(٢) .

كذلك يهتم الإسلام بأن يتم الزواج عن تراض كامل بين الزوجين ، ولهذا قال ﷺ : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن » . قالوا : يا رسول الله : وكيف إذن ؟ قال : « أن تسكت » ^(٣) . ولأهمية تراضي الزوجين على الزواج ، ذهب فقهاء المسلمين إلى أنه ليس للوالدين إلزام ابنهما بزواج من لا يريد ، وإذا اختار الابن فتاة لا يريدونها والداه فلا يكون عاقل لهما ^(٤) ، إنما عليه في هذه الحالة أن يحفظ لهما حقوقهما « فلا تفل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ، وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً » ^(٥) . وعلى كل من الخاطب أو المخطوبة أن يترث ويدرس أسباب معارضة الأهل ويعمل على تلافيها ، ويحاول أن يقنع المعارض برأيه بعيداً عن أسلوب التحدي أو الكيد ، وله أن يوسط آخزين لاقناع المعارض بوجهة نظره ، وعليه أن يستعمل السبل التي شرعها الإسلام لتصفية النفوس مما قد

(١) وتربت يداك أي لصقتا بالتراب وهي كناية عن الفقر . انظر فتح الباري بشرح البخاري ج ١١ ص ٣٦ وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٥١ و ٥٢ . وانظر كتابنا خطبة النساء ، في الفصل الخاص بمن تستحب خطبتها .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٥٦ .
(٣) والأيم هي التي سبق لها الزواج ، وتستأمر أن يطلب أمرها بالزواج ، وتستأذن أي يطلب إذنهما بالزواج . فتح الباري بشرح البخاري ج ١١ ص ٩٧ وانظر كذلك صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٢٠٤ .

(٤) ففي الإقناع ج ٣ ص ١٥٧ « وليس لهما إلزامه بنكاح من لا يريد ، فلا يكون عاقل ككل ما لا يريد » .

(٥) من الآية ٢٢ و ٢٤ سورة الإسراء .

يشوبها من غل أو تباغض ، من ذلك الكلمة الطيبة ، قال تعالى : « قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن ، إن الشيطان ينزغ بينهم » ^(١) والكلمة الصادقة السديدة لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم » ^(٢) . وإفشاء السلام والمشاركة فى السراء والوقوف إلى جانبه فى الضراء ، مع الصفع لقوله تعالى : « ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هى أحسن فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم » ^(٣) .

وقد حرص الإسلام على استعمار المودة والرحمة بين الزوجين أثناء الزواج ، فلقلّم دستور المعاملة بين الزوجين على أساس أن يكون الزوج هو القيم على الأسرة والمستول الأول عنها ، فالزّمة بالاتفاق عليها وعلى أولاده وأوجب عليه المدل مع زوجته وبين زوجاته وأولاده ، وأوجب على الزوجة طاعة زوجها فى غير معصية الله عز وجل ، وذلك كله على نحو يجعل الحياة الزوجية : سكنا وطمأنينة لا شغبا وصغبا ، ومودة ورحمة لا ألفة وطعما ، وعدلا وسلاما لا ظلما وطعما ، على التفصيل الآتى .

١٠ - أولا : فيما عدا الميراث ، ليس للزوج حق فى مال زوجته ، ولها حق النفقة :

فى شريعة الله عز وجل لكل من الزوجين ذمة مالية مستقلة ، وليس لأحدهما حق فى مال الآخر فى حياته اللهم إلا حق الزوجة فى أن ينفق زوجها عليها بحسب حاله يسرا أو عسرا . ولكل من الزوجين بعد وفاة الآخر نصيب محدد فى ميراث ما يتركه المتوفى منهما من مال بعد سداد ديونه وتنفيذ وصاياه ^(٤) .

(١) من الآية ٥٣ سورة الإسراء .

(٢) الآية ٧٠ ومن الآية ٧١ سورة الأحزاب .

(٣) الآية ٣٦ سورة فصلت .

(٤) والزوجة المسلمة ترث زوجها المسلم وهو يرثها ، ولا ترثه زوجته المسيحية أو اليهودية كما أنه لا يرث منها ، فاتحاد الدين مع المسلم أو المسلمة شرط ميراثها .

وأكثر المنازعات بين الزوجين اليوم تنشأ بسبب عدم الالتزام بحدود الله سالفة الذكر ، بشأن النفقة والطمع في مال الزوج الآخر .

فقد ترى زوجا يشور ويفور ويقسم بعظائم الأمور ، لأن زوجته لا تعطيه من مالها ، والعصر والحضارة يجعلان له حقا في مال زوجته ، على أساس أن الحياة الزوجية تعاون ، خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة !

والشريعة الإسلامية جعلت الاتفاق على الأسرة واجب الزوج وحده ، باعتباره المسئول عنها والقادر على الكسب بغير عوائق من حمل أو رضاعة أو حضانة .. فكان في إزام الزوج وحده بالاتفاق دون الزوجة ما يتفق مع طبائع الأمور ويضع الحدود التي تساعد على استقرار الأسرة حتى لا يتطلع الزوج من حين إلى آخر إلى مال زوجته مما تثار معه المنازعات بينها . ولا تمنع الشريعة الإسلامية الزوجة من أن تعاون زوجها وتساعد به في يساره أو في إعساره أو تشاركه في مشروع مالي ، على أن يكون ذلك بخالص رضاها ، بل شجعته على ذلك بأن أتاح لها أن تختار بين أن تعطيه من مالها متبرعة بذلك ، أو غير متبرعة بأن تقرضه بحيث إذا أيسر استردت منه ما أنفقته ، أو بأن تشاركه في الربح والخسارة .

وكما قد يتجاوز الزوج حدود الله عز وجل فيثور النزاع ، قد تتجاوز الزوجة هذه الحدود ! فقد ترى زوجة تقيم الدنيا وتقعدها ، لأن زوجها أهدي لأخته هدية دون أن يستأذنها ، وأنصار العصر والحضارة وتحرير المرأة ينادون بالمساواة بينهما ويعتبرون أموال الزوج أموالها وأموال أولادها !! ونسيت هذه الزوجة شريعة الله عز وجل التي جعلت لكل من الزوجين ذمة مالية مستقلة ، وجعلت كلا منهما حرا في التصرف في ماله طالما كان بالغا عاقلا رشيدا ، ولم تجعل لها في مال زوجها غير حق النفقة في حياته وميراث ما قد يتركه بعد وفاته ، في الوقت الذي تتمسك فيه هذه الزوجة بهذه الشريعة بالنسبة لمالها الخاص ، فتتظر إلى مالها على أنه مقصور عليها ولا شأن لزوجها به ، وهي حرة في التصرف فيه كما تشاء ، تهبه لأمتها أو لأختها أو لغيرهما بغير إذن زوجها !!

هل نختار الحرية المحدودة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية ، فلا يحدث النزاع بين الزوجين ، أم نسلط كلا من الزوجين في مال الآخر بدعوى أن الحياة الزوجية تعاون كما يزعم أنصار العصر والحضارة وتحرير المرأة ، لتكثر المنازعات بين الزوجين ، وتتحول الحياة الزوجية إلى نهب وخصام لا إلى عدل وسلام ؟

١١ - احكام نفقة الزوجة :

أولاً : تلزم الشريعة الإسلامية الزوج بالاتفاق على زوجته بمجرد العقد عليها عقدا صحيحا وكان في إمكان الزوج احتباسها على ذمته ، أى يكون في إمكانه حصوله على حقوقه الزوجية منها إذا شاء ، وسواء انتقلت الزوجة إلى منزل الزوجية أم لم تنتقل إليه طالما كان عدم انتقالها برضا زوجها (١) .

وتستحق الزوجة النفقة على زوجها ولو كانت موسرة ، أى ذات مال كثير ، خلافا للأصل الذي يقضى بأن نفقة المוסر تجب عليه في ماله ، وذلك لأن الزوجة محتبسة لصالح زوجها ، ومن احتبس لجهة كان على هذه الجهة نفقته ، ولهذا يجب الأجر للعاملين في الحكومة وفي القطاعات العام والخاص باعتبارهم محتبسين لصالح الجهات التي يعملون لحسابها (٢) .

ويلزم الزوج المسلم بالاتفاق على زوجته سواء كانت مسلمة أم مسيحية أم يهودية . فإن تزوج المسلم بمن تدين بدين غير سماوي كالبهاية أو البوذية أو البرهمية أو بمن لا تعتق دينا كالملاحدة أو الشيوعية كان زواجه باطلا (٣) ، ولا تستحق زوجته هذه نفقة عليه ، لأن من شروط استحقاق النفقة الزوجية أن يكون عقد الزواج صحيحا .

(١) محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ط ١٩٥٠ ص ٢٢٩

(٢) محمد بلتاجي في دراسات في الأحوال الشخصية ط ١٩٨٠ ص ٢٢٠

(٣) محمد أبو زهرة - المرجع السابق ص ٩٥ و ٩٧ ، ولا يثبت بهذا

الزواج نسب الأولاد إلى الزوج - نقض ١٩٦٧/٣/٨ مجموعة الأحكام ص ١٨ عدد ٢ ص ٥٨٥

ولا تستحق الزوجة المسلمة النفقة إذا كان زوجها غير مسلم ، كما لو كان مسيحيا أو بهائيا أو شيوعيا ١٠٠ لأن زواج المسلمة بغير المسلم زواج باطل ، ولا تستحق الزوجة النفقة كما عرفنا إلا إذا كان زوجها صحيحا .

وتستحق الزوجة المسيحية أو اليهودية النفقة على زوجها ، أيا كان دينه ، طالما انعقد الزواج صحيحا وفق شروط شريعة المسلمين ، أو انعقد صحيحا في شريعة غير المسلمين ولم يكن زواجا بالمحارم ، لأن الراجح من المذهب الحنفى المعمول به يجيز زواج المسيحية أو اليهودية بالمسلم كما يجيز زواج غير المسلمين بعضهم ببعض^(١) ، ويسرى هذا الحكم ما لم تكن الزوجة المسيحية أو اليهودية مصرية أو متزوجة بمصري ومتحدة مع زوجها في الطائفة والملة ، فعندئذ تستحق هذه الزوجة النفقة وفق أحكام شريعتها الدينية ، عملا بأحكام القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

وتستحق الزوجة التي لا تدين بدين سماوى أو لا تعتق أى دين ، نفقتها على زوجها بشرط أن يكون زوجها غير مسلم وأن يكون عقد زواجها صحيحا وفق شروط الشريعة الإسلامية أو صحيحا وفق شروط شريعتها أو شريعة زوجها ولم يكن زواجا بالمحارم ، وذلك كله وفقا للراجح من المذهب الحنفى ، وسواء كانت الزوجة متحدة مع زوجها في الطائفة والملة أم مختلفة عنه .

وعلى التفصيل السابق تنهم المادة ١/١ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدلة بالمادة ٢ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥^(٢) والتي تنص على أنه « تجب النفقة للزوجة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح إذا سلمت

(١) انظر كتابنا أحكام الأسرة عند المسيحيين المصريين ط ٤ ص ١٧١
(٢) وكانت المادة ١ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ قبل تعديلها تنص على أن « تعتبر نفقة الزوجة التي سلمت نفسها لزوجها ولو حكما ، دينيا في ذمتها من وقت امتناع الزوج عن الاتفاق مع وجوبه بلا توقف على قضاء أو تراش منها ، ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء » وهو ما تنص عليه باقى فقرات المادة نفسها في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ كما سترى .

نفسها إليه، ولو حكما حتى لو كانت موسرة أو مختلفة معه في الدين» وهذا الحكم كما ترى - يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

وإذا فوتت الزوجة على زوجها الاحتباس بحق أو بعذر مقبول فإنها لا تعد فاشزا ، وتستحق نفقتها كاملة ، كما لو منعت نفسها من دخول زوجها بها لحيض أو تقاس أو في فهار رمضان ، أو خرجت من منزل الزوجية بسبب طرد الزوج لها أو هربا من اعتدائه عليها بالضرب أو نحو ذلك ، أو حجت لأول مرة مع ذي رحم محرم منها .

أما إذا فوتت الزوجة على زوجها الاحتباس بغير حق أو عذر كانت فاشزا ، وعندئذ تسقط نفقتها ، كما لو امتنعت عن الانتقال إلى منزل الزوجية دون مبرر ، أو خرجت بعد زفافها من منزل الزوجية بدون إذن زوجها وبغير مسوغ شرعى ، أو أبت السفر مع زوجها إلى الجهة التي نقل إليها بدون مسوغ شرعى ^(١) ، أو منعت نفسها عن زوجها بغير عذر شرعى .

(١) ومن المسوغ الشرعى لامتناعها عن السفر مع زوجها إلى الجهة التي نقل إليها أن يكون الزوج غير مأمون عليها وقاصدا الأضرار بها ، أو كان السفر إلى جهة غير مأمونة . وقد حكم بأنه « اختلفت الفتوى في نقل الزوجة من مكان إلى آخر ، هل يجاب الزوج إلى طلبه أم لا ؟ والذي رآه البزازي ورجحه ابن عابدين وقال عنه ينبغي أن يكون العمل به هو تفويض الراى للقاضى ، فإن رأى أن الزوج مأمون عليها لا يريد بنقلها الأضرار بها حكم بنقلها حيث شاء ، وإن ظهر له أنه يريد بنقلها الأضرار بها لا يحل أن يحكم بنقلها من محلة (أى من الأحياء) إلى محلة (أى آخر) في بلد واحد وقصد الأضرار وإن كان من الأمور النفسية التي لا يطلع عليها ، يعرف بطليله من الأمور الحسية الملبسة . (مصر الابتدائية الشرعية في ١٤/٥/١٩٢٥ بالحياة القضائية للشيخ محمد ضاحى ص ٩٩ - ذكره كمال صالح البنا في الصيغ القانونية لدعاوى الأحوال الشخصية ط ١٩٦١ ص ٧٧) .

ولا عبرة بما تشترطه الزوجة على زوجها من عدم نقلها ، على الراجح من المذهب الحنفى ، إذ يلزم الزوجة أن تكون مع زوجها طالما كان أمينا عليها لا يتصد الأضرار بها . وقد حكم بأن « الطاعة واجبة على الزوجة لزوجها متى توافرت شروطها وثبتت أمانته عليها وعدم تصده المضارة ، فلا يمنع من ذلك النص في وثيقة الزواج على أنه قبل زواجها بشرط الاتية في منزل معين وأنه ليس له نقلها لى جهة أخرى إلا برضاها ، لأن هذا على فرض حصوله من =

وتقدير ما إذا كان تعويت الاحتباس بحق أو بعذر ، أمر يرجع إلى قاضي الموضوع .

وقد وضعت المادة ٢ و ٤ و ٥ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدلة بالمادة ٢ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ضوابط لبعض الحالات ، فنصت على أنه « ولا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة .. ولا تجب النفقة للزوجة إذا ارتدت ، أو امتنعت مختارة عن تسليم نفسها دون حق ، أو اضطرت إلى ذلك بسبب آيس من قبل الزوج ، أو خرجت دون إذن زوجها . ولا يعتبر سببا لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية - دون إذن زوجها - في الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع مما ورد به نص أو جرى به عرف أو قضت به ضرورة ... » (١) ويؤخذ من هذا النص الآتي :

(١) الزوجة المريضة : فهذه ينفق زوجها عادة عليها حتى تشفى ، ما لم يحدث بين الزوجين نزاع . فإن حدث نزاع (٢) يحكم للزوجة التي مرضت بعد زفافها بنفقتها وما تجدد منها ، وتشمل هذه النفقة أجره الطبيب وثمان الأدوية وغيرها من مصروفات العلاج ، فضلا عن عناصر النفقة الأخرى من طعام وكسوة وسكن .. وهذا الحكم

الزوج من قبيل الالتزام بما لا يلزم - لمجلة الشرعية في ١٩٤٤/٢/٦ -
المحكمة الشرعية السنة ١٦ ص ٥٢ - ذكره كمال البنا في المرجع السابق ص ٧٦ .

(١) وهو ما كان يقضى به القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ عدا عبارة « بحكم الشرع مما ورد به نص أو جرى به عرف أو قضت به ضرورة » فقد كانت في القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ كالآتي « بحكم الشرع أو يجرى بها العرف أو عند الضرورة » والصياغة الجديدة أفضل ولها حكم أدق . كذلك لفظ « دون » كان في القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ « بدون » .

(٢) كما لو كان الزوج غير موثر أو بخيل والزوجة موسرة لديها مال ومرضت وكانت نفقات علاجها كبيرة وطالبت زوجها بها ، أو مرضت قبل زفافها وطلب أهلها من زوجها نفقات علاجها ، أو طلقها الزوج فطالبته بنفقتها قبل الطلاق وكانت مريضة في ذلك الوقت .

رأى في الفقه الحنفى ^(١) ، وهو ما ذهب إليه الشيعة الزيدية وتقتضيه نصوص فقه الإمام مالك ^(٢) ، وهذا الرأي يفترض أن الزوجة مرضت وهي غير ناشز ، فإن كانت ناشزا ثم مرضت فتسقط نفقتها بسبب نشوزها بما فيها أجره الطبيب ومصرفات العلاج ^(٣) . وإذا كانت الزوجة لم تزف إلى زوجها فعندئذ تفرق بين حالتين : الأولى إذا كانت على استعداد لأن تنتقل إلى منزل الزوجية ، لكن الزوج طلب تأخير زفافها إليه لعدم عثوره على مسكن مثلا أو نحو ذلك من الأسباب ، فعندئذ تستحق هذه الزوجة نفقتها كاملة بما فيها أجره الطبيب ومصرفات العلاج ، لأنها سلمت نفسها حكما للزوج وهو الذي امتنع عن الاحتباس الفعلي لها . والحالة الثانية إذا عجزت الزوجة المريضة عن الانتقال إلى منزل الزوجية ولم تكن قد طلبت قبل ذلك الانتقال إليه ، أو طلبت ذلك وعدلت عن طلبها ، ففي هذه الحالة لا يلزم زوجها أو مطلقها بنفقتها ولا بأجرة الطبيب أو مصرفات العلاج بغير رضاه ^(٤) .

والنص على استحقاق الزوجة المريضة النفقة يعتبر من ميزات قانون الأحوال الشخصية ، لأنه حسم خلافا في أحكام المحاكم التي كان بعضها يقضى لها بالنفقة والبعض الآخر يرفض ذلك .

ومقتضى الحكم السابق أن يلزم الزوج كذلك بأجر الطبيب المولد أو القابلة ومصرفات الولادة ، خصوصا وأن هناك رأيا

(١) واخذ به محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٢٣١ وعلمه بأن « الاحتباس قد تم كاملا ، والمرضى عارض ... ولأن حسن العشرة يوجب أن يحتل كل واحد منهما صاحبه في مرضه وسقمه » .

(٢) المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

(٣) محمد بلتاجي في دراسات في الأحوال الشخصية ص ٢١٨ و ٢١٩

(٤) المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ومحمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٢٣٠ ومحمد بلتاجي في دراسات في الأحوال الشخصية ص ٢١٩

في النفقة الإسلامي يجعل مصروفات الولادة من نفقة المولود ، ونفقة المولود على والده شرعا بلا خلاف .

(ب) الزوجة المرتدة : بأن تكون الزوجة مسلمة وتعتنق ديناً آخر غير الإسلام ، والعياذ بالله ، فلا تستحق نفقة زوجية ، لأن الردة في حكم الموت ، والميتة لا تستحق نفقة^(١) . وإذا كانت زوجة المسلم كتابية أى مسيحية أو يهودية فتركت دينها واعتنقت ديناً آخر غير سماوى أو أصبحت ملحدة لا تعترف بدين ، فلا تستحق نفقة زوجية ، لأن ذلك منها يعتبر فسخاً لزواجها من المسلم ، لأن المسلم لا يتزوج بمن تدين بدين غير سماوى أو من تكون ملحدة ، والنفقة الزوجية لا تستحق إلا للزوجة لا زال عقد زواجها الصحيح قائماً^(٢) .

(ج) الزوجة التي تمتنع مختارة عن تسليم نفسها دون حق ، أى تمتنع عن طاعة زوجها بغير حق أو عذر . وهذه صورة من صور نشوز الزوجة سبق الكلام عنها .

(د) الزوجة التي تضطر إلى عدم تسليم نفسها بسبب لا يرجع إلى الزوج ، كالمجسومة والمعتقلة والمأسورة والمغصوبة ومن يمنعها أهلها عن القرار في بيت زوجها ، ومساءً أكان ذلك كله بإرادتها أم كان بغير إرادتها^(٣) ، قبل الزفاف أم بعده .

(١) حتى لو كان ارتدادها إلى المسيحية أو اليهودية ، وعندئذ يعتبر هذا الحكم استثناء من الحكم الوارد بمصدر المادة من استحقاق الزوجة النفقة على زوجها ولو اختلفت معه في الدين .

(٢) قرب هذا — محمد بلتاجي في دراسات في الأحوال الشخصية ص ٢٢٣ ، أخذاً عن علي حسب الله في الفرقة بين الزوجين ص ١٧٥ ، وفي المذهب الحنفى والمالكي إذا غيرت الزوجة دينها بقصد فسخ الزواج فلا يقضى لها بالفسخ ولا بالنفقة رداً لقصدها السيئ — محكمة مركز الفشن الشرعية في ١٩٠٧/٣/٦ مجلة الأحكام الشرعية س ٦ ص ٢٣٩

(٣) فقد رفض مجلس الشعب اقتراحاً بتعديل المادة بالنص على أنه لا تجب النفقة للزوجة إذا اضطرت إلى عدم تسليم نفسها « بسبب خارج عن إرادتها » ليس من قبل الزوج . مضبطة مجلس الشعب — الجلسة ٩٨ في

(هـ) الزوجة التي تخرج من منزل الزوجية بدون إذن زوجها ، وهذه صورة من صور نشوز الزوجة ، غير أن قانون الأحوال الشخصية استثنى من ذلك خروج الزوجة من مسكن الزوجية بدون إذن زوجها في الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع مما ورد به نص أو جرى به عرف أو قضت به ضرورة . فنصوص الشرع تدعو الزوجة وكل الأبناء إلى بر الوالدين ، وبالتالي لها أن تخرج من مسكن الزوجية لزيارة والديها وتمريض المريض منهما . كما تدعو نصوص الشرع إلى صلة الرحم ، وبالتالي للزوجة أن تخرج لزيارة كل ذي رحم محرم ^(١) كأخيها أو أختها أو عمها أو عمتها أو خالها أو خالتها ، كذلك يجيز الشرع للزوجة أن تخرج من مسكن الزوجية لضرورة كما لو أشرف هذا المسكن على الانهيار أو اشتعل به حريق ، وأن تخرج كذلك لحاجة كما لو خرجت لتحصيل القوت الضروري بطريق مشروع إذا أسر الزوج بنفقتها أو خرجت لطلب حق لها أمام القاضي أو خرجت لأداء امتحان في مقررات لا يتنافى تحصيلها مع الدين ^(٢) .

وصياغة القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ لهذا الحكم أفضل من صياغة القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي كان يقضى بجواز خروج الزوجة في الحالات التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع أو يجرى بها العرف أو عند الضرورة . فعدل هذا الحكم بالنص على هذا الجواز في الحالات التي يباح فيها

١٩٨٥/٧/١ ص ٢٤ و ٢٥ - وهذا الاقتراح رأى في المذهب الحنفى ، محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٢٢٤

ويلاحظ أن الزوجة التي تضطر إلى عدم تسليم نفسها لوقوع حادث لها نقلت بعده للمستشفى ، تعتبر مريضة وتسرى عليها أحكام الزوجية المريضة . أما الزوجة غير المريضة التي تمنع من الخروج من منطقة موبوءة فلا تستحق نفقة وفقا لهذا الحكم .

(١) ذو الرحم المحرم للزوجة هو كل قريب لها لا يحل لها أن تتزوج به فيما لو انتهى زواجها القائم بطلاق أو مفسخ أو موت الزوج .

(٢) فلا يجوز خروجها لأداء امتحان في الرقص أو التمثيل أو نحت التماثيل المجسمة ... الخ .

ذلك « بحكم الشرع (وحده) مما ورد به نص أو جرى به عرف أو قضت به ضرورة » ^(١) وبذلك يستبعد النص الجديد الحالات التي قد يجيز العرف فيها خروج الزوجة على خلاف أحكام الشرع ، كخروجها إلى شاطئ البحر شبه عارية ، وخروجها إلى النادي بغير رضا زوجها أو مع غير ذى رحم محرم ، ففي هذه الحالات تعتبر ناشزة ولا تستحق فقرة ، لأن الشرع ينهاها عن ذلك لا خوفا من المرأة ولكن خوفا عليها من أن يتعرض لها من لا خلق له .

غير أن النص السابق ينتقد في أمرين : أحدهما أنه كان يكفي أن ينص على جواز خروج الزوجة في الحالات التي يباح فيها ذلك « بحكم الشرع » دون إضافة « مما ورد به نص أو جرى به عرف أو قضت به ضرورة » فهذه الإضافة يمكن أن ترد في المذكرة الإيضاحية على سبيل المثال ، لتسع عبارة « بحكم الشرع » لغير ذلك من الحالات ، كالحالات التي يباح فيها خروج المرأة قياسا على النص ولو لم يرد بها نص أو جرى بها عرف أو قضت بها ضرورة . والأمر الثاني أن صياغة المادة ١/٥ تشعر بأنه لا يلزم الزوجة أن تستأذن زوجها في الحالات التي يباح لها الشرع فيها أن تخرج رغم اعتراض زوجها بعد استئذانه ، وهو ما يخالف الشريعة الإسلامية لما فيه من تحريض خفى للزوجة في أن تستهزئ بزوجها ولا تحترمه ، فلا تستأذنه في الأحوال التي يمكنها فيه استئذانه ، وإذا كان من حقها أن تزور والديها وذوى الرحم المحرم منها ، فإن من حق زوجها ألا يرضى ببقائها عندهم أياما كثيرة ولو كانوا مرضى ، كما أن من حقه ألا يأذن لها بالسفر إليهم إلا معه أو مع ذى رحم محرم ، بل من حقه شرعا أن يمنعه من زيارتهم إذا كان من تزوره من والديها أو ذوى الرحم المحرم منها فاسد الخلق أو يعيش في بيئة فاسدة أو يعرضها على الفساد أو على عصيان زوجها ، لأن للزوجة التقرب إلى الله تعالى بأعمال البر

(١) وهذا التعديل أجرته اللجنة المشتركة . ملحق بمضبطة مجلس الشعب الجلسة ٩٦ ص ١١

وبالتوافل ، بالقدر الذى لا يخل بواجباتها الزوجية^(١) . ومن هنا وجب النص على وجوب أن تستأذن الزوجة زوجها عند خروجها من مسكنها فى الحالات التى يمكنها استئذانه فيها ، باعتبار أن هذا الاستئذان واجب شرعى (والتزام قانونى لا أدبى) يترتب على الإخلال به اعتبار الزوجة فاشزا وتسقط نفقتها ، حتى فى الحالات التى يسمح لها الشرع خروجها رغم اعتراضه . كما يجب النص على أن يكون هذا الخروج بالقدر الذى لا يخل بواجباتها الزوجية . وتلافيا لهذا النقد نقترح تعديل صياغة هذا الحكم إلى الآتى : « على الزوجة أن تستأذن زوجها إذا أرادت الخروج من مسكنها فى الحالات التى يمكنها فيها استئذانه ، فإذا لم يأذن لها بعد ذلك صراحة أو ضمنا فلا تعتبر فاشزا إذا خرجت فى الحالات التى يباح لها فيها ذلك بحكم الشرع والقدر الذى لا يخل بواجباتها الزوجية » .

(و) الزوجة البرزة أى العاملة ، وهذه سنتكلم عن نفقتها فيما بعد .

ثانيا : تجب النفقة الزوجية على الزوج وجوب تمكين ، أى عليه أن يمكن زوجته من الطعام والكسوة والمسكن ، ويتم ذلك إما بأن يباشر الاتفاق عليها بنفسه ، وإما بأن يسلمها نفقة طعامها وكسوتها لتصرفها على شئونها مع تمكينها من السكنى . فإن أخل الزوج بذلك وجبت النفقة وجوب تمليك ، ويتم ذلك بأن تطلب الزوجة من القاضى أن يحكم لها بالنفقة فيفرض لها هذه النفقة إذا توافرت فيها شروط استحقاقها .

ثالثا : تقدر النفقة الزوجية بحسب حال الزوج يسرا أو عسرا ، مهما كانت حالة الزوجة . وإذا كان الزوج معسرا كان للقاضى أن يفرض عليه نفقة الإعسار وهى تقدر بما لا يقل عما يفي بالحاجات الضرورية لزوجته ، ويكون لهذه الزوجة أن تنفق على نفسها من مالها أو تستدين ، وذلك كله يكون دينا فى ذمة زوجها تقتضيه منه عند يساره ما لم تتبرع له به .

فإن لم يكن للزوجة مال ولم تجد من تستدين منه ، كان لها أن تطالب قريبها المورس — الذى كان يلزمه الاتفاق عليها شرعا فيما لو لم تكن

(١) محمد بلتاجى فى دراسات فى الأحوال الشخصية ص ٢٢٧ — ٢٣٠ .
وإشار كذلك إلى الدكتور موسى شاهين فى بعض مقالاته .

متزوجة — بالاتفاق عليها ، كأيها أو أمها أو جدّها لأبيها أو أخيها ، ويقضى لها عليه بنفقتها ، ويكون ما ينفقه هذا القريب عليها ديناً على زوجها يتقاضاه منه عند يساره . هذا ما لم تطلب التّطليق من زوجها لعدم الاتفاق كما سنرى عند الكلام عن الطلاق .

وقد نصت المادة ١٦/١ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالمادة ٣ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن « تقدّر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج ، وقت استحقاقها ، يسرا أو عسرا ، على الاتّقل النفقة في حالة العسر على القدر الذي يفي بحاجتها الضرورية » (١) . وهو حكم مستمد من الفقه الإسلامي (٢) .

رابعة : النفقة هي الطعام والشراب ، وتطلق مجازاً على الكسوة والسكنى ، ويضاف إليها أجره خادم (أو شغالة ، أو ما يقوم مقامها من أجهزة كهربائية) إذا كانت الزوجة ممن تخدم أمثالها .

والمسكن يعدّه الزوج في الأصل ويمكن زوجته من السكنى فيه ، فإن لم يعدّه قدر القاضي للزوجة أجره سكن مناسبة تسلم إليها مع ما يقدره من نفقة طعامها ومصاريف كسوتها .

والمسكن الذي يعدّه الزوج يجب أن يكون مسكناً شرعياً ، ويعتبر المسكن شرعياً إذا كان مسكناً مستقلاً ومناسباً ، بمعنى أن يكون خالصاً للزوجين لا يؤذيهما أحد بداخله وأن يكون بين جيران صالحين ، وأن تكون له مرافقه المستقلة ، وأن يؤث بما تستلزمه الحياة الزوجية من احتياجات بحسب مكانة أمثال الزوج الاجتماعية ، وفي حدود حالة الزوج يسرا أو عسرا . ومن حق الزوجة أن ترفض الإقامة في غير المسكن الشرعي

(١) وكانت المادة ١٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ قبل تعديلهما تنص على أن « تقدّر نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسرا أو عسرا مهما كانت حالة الزوجة » فزاد النص عبارة وقت استحقاقها ، ونفقة الاعسار ، وهي أحكام تتفق مع الشريعة الإسلامية ، وكان معمولاً بها في المحاكم بغير نص قانوني .

(٢) وهو مذهب الشافعية وراى صحيح عند الحنفية — الأم ج ٥ ص ٧٩ وفتح القدير ج ٣ ص ٣٢٢ و ٣٢٣ ، وفي رأى آخر في الفقه الإسلامي تقدّر النفقة بحسب حال كل من الزوج والزوجة — بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٦

كما لو كان بالمسكن والددة الزوج أو أخته أو أخوه وبشرط ألا تتعسف في استعمال حقها ، كما لو كانت والددة الزوج مريضة وليس لها من يرعاها غير ابنها « الزوج » أو كان للزوج أطفال صغار من زوجة أخرى مطلقة أو متوفاة يقيمون معه تحت رعايته ، ورضا الزوجة بالمسكن غير الشرعى وإقامتها فيه فترة لا يسقط حقها في المطالبة بمسكن شرعى .

خامسا : النفقة المقدرة مؤقتة بطبيعتها ، تقدر وقت استحقاقها وتتغير تبعا لتغير حال الزوج يسرا أو عسرا ، فإذا أصبح الزوج معسرا بها جاز له طلب تخفيض النفقة ، وإذا زاد يسار الزوج جاز للزوجة طلب زيادة النفقة ، والحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة على هذا الأساس ويرد عليه التغير بحسب تغير حال الزوج يسرا أو عسرا ^(١) . ويقضى بهذا التغير من يوم طلبه .

سادسا : تعتبر نفقة الزوجة ديناً في ذمة الزوج من وقت امتناعه عن الاتفاق على زوجته مع وجوب هذا الاتفاق ، وبصرف النظر عن صدور حكم بها أو وجود تراض بين الزوجين على تقديرها . ولا يسقط دين النفقة الزوجية إلا بأداء النفقة للزوجة ، أو بإبراء الزوجة لزوجها منه أى تنازلاً عنه . وعلى هذا نصت المادة ٦/١ من المادة ١ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدلة بالمادة ٢ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ والتي تقضى بأنه « وتعتبر نفقة الزوجة ديناً على الزوج من تاريخ امتناعه عن الاتفاق مع وجوبه ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء » . وهو حكم مستمد من الفقه المالكي والشافعي والحنبلي وكان قد صدر به القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وعمل به في المحاكم من ذلك الوقت ^(٢) .

وينبنى على هذا الحكم : (أ) أن للزوجة أن تطالب بما تجمد لها من نفقة لم يدفعها الزوج . (ب) وإذا حلت أن أصبحت الزوجة ناشزا ، فإن نشوزها لا يسقط متجمد نفقتها قبل تاريخ نشوزها . (ج) وإذا حلت أن طلقها الزوج أو خالت زوجها فلا يسقط ذلك متجمد نفقتها .

(١) نفق ١٩٦٣/١/٢٠ مجموعة الأحكام من ١٤ ع ١ ص ١٨٩

(٢) محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٢٤٥

(د) وإذا مات الزوج كان متجمد النفقة دينا في تركته يؤخذ منها قبل تنفيذ الوصايا وتوزيع الميراث ، وإذا ماتت الزوجة كان لورثتها مطالبة الزوج بمتجمد نفقتها^(١) .

ونظرا لأن الكثير من الزوجات يزعمن أن الزوج لم ينفق عليهن من مدة طويلة ، ويأتين بشهود زور على ذلك ، كيدا لأزواجهن بهدف الحكم عليه بمتجمد نفقة لمدة عشر أو خمس سنين ، ولا يكون للزوج خيار إلا الدفع أو الحبس ، لذلك كانت لائحة المحاكم الشرعية تقضى في المادة ٩٩ منها بالآلا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى ، ثم عدل القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ هذا الحكم ، وأخذ القانون ١٠١٠ لسنة ١٩٨٥ بهذا التعديل في مادته الثانية التي أضافت إلى القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المادة ٧/١ منه التي تنص على أنه « ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى » وعللت المذكرة الإيضاحية هذا الحكم بأن المدة الواردة بلائحة المحاكم الشرعية غدت كثيرة مما رؤى معه الاكتفاء بسنة ، ولا تضار الزوجة من هذا الحكم إذ يمكنها المبادرة إلى طلب حقها حتى لا تمضى عليها سنة فاكتر^(٢) .

ومنع القاضي من سماع الدعوى بمتجمد النفقة إلا عن مدة معينة ، أمر أجازته بعض الفقهاء على أساس أنه يجوز لولى الأمر أن يخصص القضاء بمكان معين أو بنوع معين من القضايا ، فيجوز له أن يخصصه بزمان معين^(٣) . بينما رأى البعض الآخر أن المنع من سماع الدعوى حرام في الشريعة الإسلامية لأن الله عز وجل جعل القضاء فريضة للفصل

(١) تعليمات وزارة العدل المصاحبة للقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠

(٢) وقد رفض مجلس الشعب اقتراحا للسيدة منيات أبو اليزيد عضو مجلس الشعب بالعودة إلى الحكم الذي كان واردا بلائحة المحاكم الشرعية مضبطة المجلس - الجلسة ٩٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ٢٢ - ٢٥

(٣) المذكرة الإيضاحية للائحة المحاكم الشرعية ، ومحمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٢٤٩ ومحمد بلتاجي في دراسات في الأحوال الشخصية ص ٢٦٧ ويرى أنه عمل جائز بالمصلحة المرسلة .

في كافة الخصومات ، فإذا حكم القضاء بمنع سماع الدعوى فمن يفصل في نزاع الخصوم ، مع أن الفصل فيه فريضة ؟ وليس هذا المنع من باب تخصيص القضاء ، لأن معنى تخصيص القضاء منع قاض من نظر بعض الدعاوى لأنها تنظر أمام قاض آخر ، بينما منع سماع الدعوى هنا منع مطلق من الفصل في الخصومة ، وهو منع لم يقم عليه برهان^(١) . وأرى التوفيق بين الرأيين السابقين ، بتعديل عبارة « ولا تسمع دعوى النفقة » إلى النص على أنه « ويجوز للقاضي ألا يسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى » على أساس أن الفكرة في عدم سماع الدعوى لمضى مدة معينة هو تعذر وصول القاضي إلى الحقيقة لتقادم العهد بالواقعة محل النزاع مع احتمال صدق المدعى بها ، فبدلاً من أن يحكم القاضي برفض الدعوى في هذه الحالة فيكون قضاؤه مخالفاً للحقيقة ويحتمل معه ظلم المدعى إذا كان صادقا ، يحكم بعدم سماع الدعوى تعبيراً عن عذره في عدم الوصول إلى الحقيقة بسبب تقادم العهد على واقعة النزاع . أما إذا كان هناك دليل حاسم في الدعوى يمكن معه الوصول إلى الحقيقة ولو تقادم العهد بها ، ففي هذه الحالة يحكم بمقتضى هذا الدليل . فالمسألة تترك للقاضي يحكم فيها بحسب ظروف كل قضية^(٢) .

سابعاً : إذا قضى للزوجة بنفقة أو بمتجدة هذه النفقة ، وامتنع الزوج عن الوفاء لها بها ، كان لزوجته أن : (أ) تمتنع عن مساكنته دون أن يعتبر امتناعها عنه تشوذاً ، وبالتالي يسقط حق الزوج في طلبها لطاعته . (ب) وللزوجة أن تحجز على أموال زوجها بالنفقة وبمتجدة النفقة المحكوم لها به ، ولها أن تحجز على أجر زوجها في حدود الربع ، ولها حق امتياز على جميع أموال زوجها بكل النفقة المستحقة لها ، ويتقدم هذا الامتياز

(١) انظر بياناً قديماً لجبهة علماء الأزهر بغير توقيع وبدون تاريخ نشرته المطبعة المتحدة بدار سعادة .

(٢) ومن المعلوم شرعاً أن الزوج لا تبرأ ذمته أمام الله عز وجل إلا بإداء النفقة لزوجته عن أي مدة مضت ما لم تنتازل عن حقها فيها أو تكون ناشزاً .

في مرتبته على ديون النفقة الأخرى^(١) . وإذا كانت الزوجة مدينة لزوجها بدين ، فإنه لا يقبل من الزوج التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجة وبين دين له عليها مستحق الأداء إلا فيما يزيد على ما يفى بحاجتها الضرورية^(٢) ، استثناء من قواعد المقاصة . (ج) وللزوجة أن تطلب إكراه زوجها بدنيا على الوفاء بنفقتها المستحقة ومتجعد النفقة ، بأن تقدم طلبا بذلك إلى المحكمة التي أصدرت حكم النفقة أو التي بدأرتها محل التنفيذ فتأمره المحكمة بالوفاء بما حكم به من النفقة ، ثم تحكم بحسبه مدة لا تزيد على ثلاثين يوما إذا توافرت ثلاثة شروط هي أن يكون حكم النفقة نهائيا ، ولا يمثل للوفاء به بعد أمر المحكمة له بالوفاء ، وأن يكون قادرا على هذا الوفاء . غير أنه إذا أدى النفقة خلال مدة حبسه أو أحضر كفيلا بها ، يخلو سبيله . (د) وللزوجة طلب التطلق لعدم الاتفاق بشروط معينة كما سئرى^(٣) .

ثامنا : استحدث القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ حكما خاصا بنفقة مؤقتة للزوجة يحكم بها قبل الفصل في أصل الدعوى ، وقد أخذ بهذا الحكم القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وجعله للزوجة ولصغارها في مادته الثالثة^(١) التي أضافت المادة ١٦/٢ و ٣ إلى القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وتنص على أنه « وعلى القاضي في حالة قيام سبب استحقاق النفقة وتوفير شروطه ، أن يفرض للزوجة ولصغارها منه في مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى ، نفقة مؤقتة بحاجتها الضرورية ، بحكم غير مسبب واجب النفاد فورا إلى حين الحكم بالنفقة بحكم واجب النفاد . وللزوج أن يجري

(١) م ١/١ قانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدلة بالمادة ٢ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، ويعتبر هذا الحكم معدلا للمادة ١/١٤١ - ج مدني .
(٢) م ٨/١ قانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدلة بالمادة ٢ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

(٣) انظر ما سنذكره عن التطلق لعدم الاتفاق بند ٤٠ فيما يلي .
(٤) وإضافة النفقة المؤقتة للصغار تعديل أجرته اللجنة المشتركة .
ملحق مضبطة مجلس الشعب الجلسة ٩٦ من ١٣ و ١٤ ولم تشر اللجنة في تقريرها إلى هذا التعديل .

المقاصة بين ما آداه من النفقة المؤقتة وبين النفقة المحكوم بها عليه نهائيا ، بحيث لا يقل ما تقبضه الزوجة وصغارها عن القدر الذى يفى بحاجتهم الضرورية » .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على هذا الحكم أن « الملاحظ فى هذا هو ألا تترك الزوجة مدة قد يطول فيها التقاضى دون أن يكون لها مورد تعيش منه ، فكان من واجبات القاضى أن يبادر إلى تقرير النفقة المؤقتة بالمقدار الذى يفى بحاجتها الضرورية فى ضوء ما استشفه من الأوراق والمرافعة ما دامت قد توافرت أمامه أسباب استحقاق الزوجة النفقة وتحققت الشروط . هذا الحكم المؤقت نافذ فورا إلى حين صدور الحكم من محكمة أول درجة فى الدعوى ، وعندئذ يكون النفاذ لهذا الحكم الأخير دون المؤقت على نحو ما هو وارد فى نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فى هذا الموضع ، ثم رخص المشروع للزوج فى حالة سداده نفقة لزوجته بمقتضى الحكم المؤقت أن يجرى المقاصة بين ما آداه فعلا وبين المحكوم به عليه نهائيا ، على ألا يقل ما يبقى للزوجة وتقبضه فعلا عن القدر الذى يفى بحاجتها الضرورية » وهذا الحكم لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ، لأن الزوج راع وهو مسئول عن رعيته ، وإذا فرض وكانت الزوجة ناشزا وكان الحكم لها بنفقة مؤقتة حكما غير عادل فيمكن لزوجها أن يخصم ما دفعه مما قد يستحق لها من نفقة أخرى أو مؤخر المهر أو أية ديون أخرى .

ويلاحظ أن النفقة المؤقتة لا تستحق إلا من تاريخ الحكم بها ، لأنها لسد الحاجة الضرورية ، وقد اندفعت هذه الحاجة فى الماضى ، فلا يقضى بمتجمد نفقة مؤقتة . ولا يجوز للزوجة أن تطلب الإكراه البدنى (الحبس) بالنفقة المؤقتة لأن الحبس لا يقضى به إلا إذا صدر حكم بالنفقة فى أصل الدعوى بالنفقة وكان هذا الحكم نهائيا ^(١) .

(١) كمال البنا فى التعليق على قانون الأحوال الشخصية { ٤ } لسنة

١٢ - نفقة الزوجة البرزة (العاملة او صاحبة العمل) :

قد تكون الزوجة صاحبة عمل تخرج إليه من بيتها لتبشره ، كما لو كانت صاحبة مصنع أو متجر .. ، وقد تكون عاملة في الحكومة أو في القطاع العام أو في القطاع الخاص ، وتسمى المرأة التي تخرج من بيتها لحرفة أو مهنة بالمرأة البرزة ، لبروزها أي خروجها من خدرها ، ويقابلها المرأة المخدرة وهي التي تعيش في خدرها أي في بيتها وإن كانت تخرج لقضاء بعض حوائجها .

ومن حق الزوج أن ترعى زوجته شئون بيته ، وبيته هو بيتها ، وبغير هذه الرعاية لا تكون سيدة دارها .

والأصل أن تكون الزوجة محتسبة لشئون بيتها ، أي متفرغة له ، فلا تعمل خارج بيتها بغير إذن زوجها ، كالموظف والعامل كلاهما محتسب لشئون عمله ، أي متفرغ له بحيث لا يجوز له أن يؤدي عملاً آخر لغير الجهة التي يعمل فيها بغير إذن رئاسته أو إذن صاحب العمل الذي يعمل لديه ، لأن من شأن العمل الآخر أن يؤثر غالباً على قدرته على أداء عمله الأصلي .

فإذا عملت الزوجة خارج بيتها ، لم يكن احتباسها كاملاً ، لأنها عندئذ لا تكون متفرغة لشئون بيتها ، وفي هذه الحالة يفرق الفقهاء بين صورتين : في الأولى يكون الزوج راضياً باشتغال زوجته بغير شئون بيتها وأولادها وعندئذ تستحق نفقتها على الزوج كاملة ، فتجتمع بين هذه النفقة وأجرها عن العمل خارج البيت ، لأن الاحتباس وإن كان ناقصاً ، إلا أن الزوج قد تنازل عما قاته منه برضاه ، كالموظف أو العامل الذي تأذن له رئاسته في عمل آخر غير عمله الأصلي . والصورة الثانية : إذا لم يكن الزوج راضياً بعمل زوجته خارج بيتها ، وعندئذ تسقط نفقتها كلها من وقت طلب زوجها الامتناع عن عملها خارج بيته^(١) ، لأن الزوج يلزم

(١) البحر الرائق ج ٤ ص ١٩٥ وحاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٨٩٠

بالنفقة مقابل تفرغ زوجته لمصالح بيته ، فإذا كان هذا التفرغ ناقصا ، فلا تستحق الزوجة نفقتها على زوجها ، خصوصا وأنها في غنى عنها بما تقتضاه من مال من عملها خارج بيتها .

وعلى هذا الأساس ندرك مدى مخالفة قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ لأحكام الشريعة الإسلامية ، بنصه على أنه « ولا يعتبر سببا لسقوط نفقة الزوجة ... خروجها للعمل المشروع ، ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروع مشوب بإساءة استعمال الحق أو مناف لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع عنه (١) » . وجاء في المذكرة الإيضاحية تفسيرا لهذا النص أنه « أفصح المشروع عن الأحوال التي لا يعتبر فيها خروج الزوجة بدون إذن زوجها سببا مسقطا لنفقتها عليه .. ومن ذلك الخروج للعمل المشروع إذا أذنها الزوج بالعمل أو عملت دون اعتراض منه أو تزوجها عالما بعملها ، وذلك ما لم يظهر أن عملها مناف لمصلحة الأسرة أو مشوب بإساءة الحق وطلب منها الزوج الامتناع عنه » .

والنص سالف الذكر أعطى الزوجة حتما في أن تعمل خارج بيتها عملا مشروعاً ، أى عملا جائزا شرعا وفي حدود الآداب الإسلامية (٢) ، لكنه ساوى بين فرضين :

الأول : أن تشترط الزوجة على زوجها في عقد الزواج أن تعمل ،

وقد حكم بأن النفقة لا تسقط عن الزوج بمجرد احترام الزوجة إلا إذا منعها الزوج من ذلك ببلية ، لأنها تعتبر في هذه الحالة ناشزا عن طاعته . (أسيوط الشرعية في ١٨/١/١٩٤٦ في القضية ١٨٤ لسنة ١٩٤٦ - الحماية الشرعية من ٣١ ص ٣٩٨ - ذكره نصر الجندي في مبادئ القضاء الشرعي في خمسين عاما ط ٢ لسنة ١٩٧٨ مجلد ١ ص ١٥٠)

(١) من المادة ٥/١ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدلة بالمادة ٢ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، وهو نفس النص في القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩

(٢) كما لو كانت الزوجة صاحبة مصنع أو متجر أو تعمل في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص عملا مشروعاً في حدود الآداب الإسلامية .

وعندئذ يوجب عليه المذهب الحنبلى الوفاء بهذا الشرط لحديث : « إن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج » فإن أخل الزوج بهذا الشرط ، كان للزوجة طلب فسخ الزواج ، بينما تجيز المذاهب الأخرى للزوج أن يطلب من زوجته الامتناع عن العمل ، لأن الأصل أن تتفرغ زوجته لمصالح الحياة الزوجية . وقد أجاز القانون في هذه الحالة أن تعمل الزوجة بدون إذن زوجها ، ما لم يثبت أن عملها مناف لمصلحة الأسرة أو مشوب بإساءة استعمال الحق وطلب منها الامتناع عنه .

والفرض الثانى : أن تشترط الزوجة على زوجها بعد عقد الزواج أن تعمل ويوافق على ذلك فيكون هذا إذا منه بأن تعمل ، أو يأذن لها بالعمل دون شرط ، أو تعمل دون اعتراض منه ، أو يتزوجها وهي تعمل عالما بعملها . وفي هذه الصور أجاز جمهور الفقهاء للزوجة أن تعمل عملا جائزا شرعا في حدود الآداب الإسلامية ، غير أنه إذا طلب الزوج منها أن تمتنع عن هذا العمل فلم تمتثل ، فإن من حق الزوج أن يمتنع عن الاتفاق عليها على الراجح في جميع المذاهب ، بينما أجاز القانون للزوجة أن تعمل بغير إذن زوجها ورغم اعتراضه ما لم يثبت أن هذا العمل مناف لمصلحة الأسرة وأن زوجته تسيء استعمال حقها في هذا العمل وأنه طلب منها الامتناع عنه فلم تمتثل . ووجه مخالفة نص القانون للشريعة الإسلامية في هذه الصور أنه ليس من العدل إلزام الزوج بالاتفاق على زوجته إذا لم تمتثل لطلبه بالامتناع عن العمل ، لأن الأصل أن ترعى الزوجة بيتها رعاية كاملة وهي مقصورة في هذه الرعاية ، وبغير الاحتباس الكامل لا يتحقق السكن والمودة والرحمة وباقي مقاصد الزواج من رعاية لشئون الزوج وتربية الأولاد ، ومن المحقق أن عمل الزوجة خارج بيتها يكون دائما على حساب مصلحة الأسرة ^(١) .

ولا يقال إن الزوج يتعسف غالبا في طلبه أن تمتنع زوجته عن العمل خارج بيتها ، باعتبار أن زوجته تعمل بقصد معاوته في أعباء المعيشة ، أو

(١) محمد بلتاجى في دراسات في الأحوال الشخصية ص ٢٤٦ و ٢٤٧

يزعم أنه تزوجها وهي تعمل أو أذن لها أن تعمل فكان راضيا بذلك حتى إذا دب خلاف بينهما طلب منها ألا تعمل كناية بها ، مثل هذه الدفوع مرفوضة ، لأنه وإن كان للزوجة أن تعمل خارج بيتها في حدود آداب الإسلام ، إلا أن مدار البحث هنا هو في إلزام الزوج بالاتفاق عليها بينما هي مقصورة في الوفاء بحقه في أن تنفرغ لشئون بيتها وهو يتمسك بهذا الحق . كما أن رضاه بعملها فترة لا يمنع عدم رضاه بعد ذلك ، لأن القاعدة هي الاحتباس الكامل ، ورضاه باحتباس ناقص استثناء من هذه القاعدة ، والاستثناء لا يلغى القاعدة ، كما أن حقه في الاحتباس الكامل من الحقوق الشرعية التي لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، وبلغه القانون هذا الحق من النظام العام فيبطل كل اتفاق على ما يخالفه . ولن تضار الزوجة من سقوط نفقتها في هذه الحالة ، لأنها تكسب من عملها خارج بيتها فلا معنى لأن تفرض لها نفقة مع احتباس ناقص لا يرضى الزوج به . وادعواؤها أنها تعاون زوجها في أعباء المعيشة مرفوض ، لأنها غير ملزمة بهذه المعاونة ، والتعاون لا يتم بغير التراضي ، والزوج هنا غير راض ، كما أنه ليس لزوجها حق في مالها ، وإذا زعمت أن إمكانيات الزوج المادية لا تسمح بأن تجعلها تعيش في مستوى من تنظر إليه من أقاربها أو جيرانها أو أصدقائها ، فذلك لا يكون على حساب عدائها مع زوجها وقد قبلته منذ البداية زوجها لها بهذه الإمكانيات ، وإنما يتأتى ذلك بالتفاهم والتراضي مع زوجها ، فإن رفض وأصرت هي على عملها ، كان من حقه أن يستنح عن الاتفاق عليها .

وإذا أخذنا بحكم الشريعة الإسلامية نجد أنه إذا طلب الزوج من زوجته الامتناع عن العمل فأبى ولكنها ظلت معه في مسكن الزوجية ، فعندئذ - من الناحية العملية - ستتفهم بالمسكن وبالطعام ، وذلك بحكم وجودها مع زوجها ، لكن لا يلزمه كسوتها ولا أجر خادم أو شغالة لها ، بخلاف ما إذا أطاعته وامتنعت عن العمل حيث يلزم بكسوتها وأجر خادم أو شغالة لها . وإن أدى النزاع بين الزوجين على عمل الزوجة إلى

أن تغضب وتترك له منزل الزوجية فعندئذ تسقط نفقتها ، ولا تستحق طعاما ولا كسوة ولا سكنى ، بخلاف القانون الذى يعطيها ذلك كله ، ما لم يثبت الزوج أن عملها غير مشروع ، أو أنه مشروع ولكنه يتنافى مع مصلحة الأسرة أو أنها تسمى استعمال حقها فيه . وهيهات أن يثبت ذلك أو يقتنع القاضى به .

والواقع أن حكم الشريعة الإسلامية فى صالح المرأة وفى صالح الأسرة ، لأنه يريح الزوجة من العمل خارج بيتها إذا أرادت ويوجب على زوجها نفقتها كاملة ولو كانت موسرة ، ويكفيها فخرا أن يكون عملها عندئذ تربية الأجيال وصنع الرجال وإعداد الأمهات الصالحات ومعاونة الزوج بلا جدال . ولها أن تعمل خارج بيتها بإذن زوجها ، وهذا كله مما يشعر الزوج بكيانه فى الأسرة ويحقق المودة والاتسجام فيها .

وقد كان من المنتظر أن يأخذ القانون بحكم الشريعة الإسلامية ، وينظم خروجه الزوجة من عملها بناء على طلب زوجها ، أو عودتها إلى عملها بعد ذلك بطلبها ورضا زوجها ، وأن يضع الضوابط التى لا تعرقل سير العمل عند تركها له والتى لا تزيد أعباء الجهة التى كانت تعمل بها عند عودتها له ، كأن يجعل لذلك مواعيد تمكن هذه الجهة من تدبير من يقوم بعملها وأن يجعل نسبة فى التعيينات الجديدة فى هذه الجهة للزوجات السابق عملن فيها ٥٠٠ الخ . ولكن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ غفل عن ذلك ولم يفكر واضعوه فى تنظيمه أو وضع مبدأ فيه بذلك ، وأخذوا بشعارات العصر والحضارة وتحرير المرأة التى تجعل الزوجة تعمل بغير إذن زوجها ورغم اعتراضه ، مع استحقاقها لنفقتها كاملة إلى جانب أجرها من عملها ، الأمر الذى يشعر الزوج بالظلم ولا يجعل له كلمة فى بيته ولا يحقق المودة والسكن فى الأسرة فيهرب الشباب من الزواج ، ثم تصبح الزوجة العاملة مطحونة بين ما يتطلبه عملها خارج منزلها من مسئوليات وما تعانيه فى الوصول إليه والعودة منه ، وبين ما يتطلبه بيتها من مسئوليات أخرى تجاه زوجها وأولادها ، وما قد تفرضه عليها الحياة

الاجتماعية مع أهلها وجيرانها ومعارفها من أعباء ، وما يحتاجه جسمها من راحة وأعصابها من هدوء ، مع الحاجة إلى معونة الأهل والجيران ومصروفات الحضانة لرعاية الولدان ! وهيهات أن يثبت الزوج أن زوجته تسيء استعمال حقها في العمل خارج البيت وأن ذلك منها يتنافى مع مصلحة أسرته ، وإذا وجد الدليل على ذلك فهيهات أن يقتنع القاضي به بعد أن أصبح عمل المرأة من تقاليد العصر ومظاهر الحضارة ! حقاً مسكينة الزوجة العاملة في هذا العصر وفي تلك الحضارة ، ومع هذا القانون ، وكان الله في عون الأولاد والزوج والأهل والجيران .

١٣ - نفقة الأولاد :

تنص المادة ١٨ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالمادة الأولى من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه : « إذا لم يكن للصغير مال يكفيه نفقته على أبيه . وتستمر نفقة الأولاد على أبيهم إلى أن تتزوج البنت أو تكسب ما يكفي نفقتها ، وإلى أن يتم الابن الخامسة عشرة من عمره قانراً على الكسب المناسب ، فإن انتهوا عاجزاً عن الكسب لآفة بدنية أو عقلية أو بسبب طلب العلم الملائم لأمثاله ولاستعداداته ، أو بسبب عدم تيسر هذا الكسب استمرت نفقته على أبيه . ويلتزم الأب بنفقة أولاده وتوفير المسكن لهم بقدر يساره وبما يكفل للأولاد العيش في المستوى اللائق بأمثالهم . وتستحق نفقة الأولاد على أبيهم من تاريخ امتناعه عن الاتفاق عليهم » (١) .

ويؤخذ من هذا الحكم الآتي :

أولاً : إذا لم يكن للصغير مال يكفيه نفقته على أبيه . وهذا يتفق مع الأصل الشرعى الذى يقضى بأن نفقة الإنسان في ماله ، فإن لم يكن له مال يكفيه وجبت نفقة الولد على أبيه (٢) ، كما يتفق مع الأصل الشرعى

(١) وهو نفس الحكم الذى كان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ينص عليه ، عدا الفقرة الأخيرة فقد أضيفت أثناء مناقشة القانون بمجلس الشعب .

(٢) وقد حكم بأنه لا يمنع امتلاك الصغير حصة في منزل تفيض عن سكناه بما لا يكفي لنفقته وكسوته من مرض تكلة نفقته على قريبة الموصى . « مصر الابتدائية الشرعية في ١٩٣٤/١٢/٢٠ - المحاماة الشرعية س ٦ ص ٧٢٦ - كمال البنا في الصيغ القانونية لدعوى الأحوال الشخصية ط ١٩٦١ ص ٣٣) .

الذى يقضى بأن ثقة الأقارب لا تثبت إلا للحاجة ، بخلاف النفقة الزوجية فتثبت للاحتباس ، ولذلك يجب على الزوج الاتفاق على زوجته ولو كانت موسرة وذات مال وفير ، بينما لا تجب ثقة الأولاد على أبيهم إذا كان لديهم مال يكفيهم .

ولا يشترط أن يكون الأب موسرا ، فتجب عليه نفقة أولاده ولو كان معسرا طالما كان قادرا على الكسب . وبالتالي إذا كان الأب معسرا وكسوبا فلا يشاركه في نفقة أولاده أحد ، إلا أنه يجوز للمحكمة أن تأمر من تجب عليه النفقة ، لو لم يكن الأب حيا ، بالاتفاق ، وتكون النفقة ديناً على الأب يؤديه عند يساره . وإذا ثبت عجز الأب عن الكسب مع إعساره ، اعتبر في حكم الميت ووجبت النفقة على الموسر من أقارب الصغير وفقا لترتيب من تجب عليهم نفقة الأقارب في الراجح من المذهب الحنفى ^(١) .

وتجب النفقة على الأب لولده ، ابنا كان الولد أو ابنة ^(٢) ، وسواء كان الولد على دين أبيه أم كان مختلفا عنه في الدين .

ثانياً : تستمر نفقة الولد على أبيه طالما كان الولد عاجزا عن الكسب .

وقد اعتبر نص القانون الابن عاجزا عن الكسب حتى بلوغه الخامسة عشرة من عمره . ويحسب هذا العمر بالتقويم الهجرى ، لأنه الأصل في حساب الزمن في الشريعة الإسلامية ، وهو ما يوازى سن الرابعة عشرة بالتقويم الميلادى ومائتى يوم بعدها . كما يعتبر الابن عاجزا عن الكسب بعد بلوغه الخامسة عشرة إذا أصابته آفة بدنية كالعمى أو عقلية كالجنون

(١) راجع في ذلك كله محمد ابو زهرة في الأحوال الشخصية ص ١٨

و ٤٢٣ و ٤٢٧

(٢) لأن الولد في اللغة العربية يعنى المولود فakra كان أم انثى .

والعته تحول دون قدرته على الكسب^(١) ، وكذلك إذا لم يتيسر له هذا الكسب لوجود بطالة أو لعجزه عن إتقان عمل يتكسب به .

كذلك يعتبر الابن عاجزا عن الكسب إذا كان طالب علم ، وكان هذا العلم ملائما لمثاله ولاستعداده . وقيدت المذكرة الإيضاحية هذه الحالة بأن يكون العلم علما ترعاه الدولة ولا ينافي الدين وبشرط أن يكون الطالب رشيدا في التعلم وفي قدرة من وجبت عليه النفقة الاتفاق عليه في التعليم » غير أن مجلس الشعب رفض اقتراحا بإضافة هذا القيد إلى نص المادة ١٨ مكررا ثانيا^(٢) ، ولم يشر حتى بالاكْتفاء به تفسيرا للنص ، الأمر الذي يدل على إهداره القيد الوارد بالمذكرة الإيضاحية ، وهو ما يخالف الشريعة الإسلامية . فليس كل علم ترعاه الدولة يتفق مع الشريعة الإسلامية ، فلا يجوز مثلا تعليم ابن المسلم علم اللاهوت ، وقد عرفنا أن نفقة الابن المسيحي تجب على أبيه المسلم مثلا ، كذلك علم السحر تنهى الشريعة الإسلامية عنه ، كما أن لفظ العلم هنا يعنى التعليم وهو يتسع لكل علم وفن ، والشريعة الإسلامية تنهى عن بعض الفنون ، كالرقص وصنع التماثيل المجسمة .

وتعتبر البنت عاجزة عن الكسب ، أيا كان عمرها ، لأن الأنوثة عجز حكى ، ويحول هذا العجز عنها إذا كسبت ما يكفى نفقتها ، سواء كانت صغيرة أم كبيرة ، لأن نفقة الإنسان تجب في ماله في الأصل . فإن كان ما تكسبه البنت لا يكفى نفقتها ، وجب على أبيها أن يكمل لها ما يكفى نفقتها . فإذا تزوجت البنت كانت نفقتها على زوجها ، فلا تكون في حاجة إلى نفقة أبيها ، وبالتالي لا يلزم أبوها بالاتفاق عليها بعد زواجها ، لأن

(١) وسواء صاحبه هذه الآلة عند اتلمه الخامسة عشرة ، أو طرأت بعد هذه السن ، ومن هناك ندرك عدم دقة صياغة المادة ١٨ مكررا ثانيا في نصها على أنه « فإن أتمها عاجزا عن الكسب » وبالتالي يجب تعديل هذه العبارة إلى « فإن عجز عن الكسب » .

(٢) والاقتراح تقدم به السيد محمد محفوظ حلمي غرضو مجلس الشعب - انظر مضبطة المجلس الجلسة ٩٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ٩ و ١٠ .

نفقة الأقارب لا تثبت إلا للحاجة ، بخلاف النفقة الزوجية فتثبت للاحتباس .

ثالثا : كان هدف واضح القانون من هذا النص بيان الأعباء التي تفرض على الأب إذا طلق زوجته ، ومن بين هذه الأعباء مطالبة مطلقة له بنفقة أولاده المحضون ، فنص على أن يلتزم الأب بنفقة أولاده وتوفير المسكن لهم . بقدر يساره وبما يكفل للأولاد العيش في المستوى اللائق بأمثالهم . وهو نص معيب ، لأنه غفل عن بيان حال إعسار الأب ، وحال عدم قدرته على الكسب ، فيستكمل ذلك من الراجع من المذهب الحنفى المعمول به فيما لم يرد به نص .

وعلى ذلك تقدر نفقة الأولاد على أيهم بقدر حاجتهم وبحسب حال الأب ، فإن كان موسرا قدرت النفقة بما يكفل للأولاد العيش في المستوى اللائق بأمثالهم ، وإن كان الأب معسرا وقادرا على الكسب قدرت النفقة عليه بما يسد الحاجات الضرورية للمحتاج إلى النفقة من أولاده ، إذ « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » ^(١) فإن كان الأب معسرا وعاجزا عن الكسب وجبت نفقة أولاده على من يليه من أقاربهم ، وفقا لأحكام نفقة الأقارب .

وتشمل نفقة الأولاد الطعام والكسوة والعلاج والتعليم وخادم إن كان الأولاد ممن يخدم أمثالهم . ويسكن الولد في مسكن أبيه أو حاضنته ، وإلا قدر القاضي له أجره مسكن ، كما لو كان الابن طالب علم يسكن في غير المدينة التي يقيم فيها أبوه أو حاضنته ^(٢) .

رابعا : تعتبر نفقة الأولاد على أيهم دينا من تاريخ امتناعه عن الاتفاق عليهم ، لا من تاريخ الحكم عليه بالنفقة ^(٣) ، وهو حكم يتفق مع رأى في

(١) من الآية الأخيرة بسورة البقرة .

(٢) وانظر ما سنذكره عن مسكن الحضانة فيما بعد .

(٣) وهو حكم لم يكن واردا في القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . ولا في الاقتراح المقدم إلى مجلس الشعب ، وضيف أثناء مناقشة القانون بمجلس الشعب بناء على اقتراح السيد أحمد مجاهد عضو مجلس الشعب - أنظر مضبطة المجلس - الجلسة ٩٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ٨ و ١٠ .

المذهب الحنفى ، ويرجع إلى أن الأم الحاضنة قد تضطر إلى الاتفاق على ولدها ، والأب يطيل اجراءات التقاضى لتأخير الحكم عليه بالنفقة ، وقد قال تعالى : « لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده » (١) ، كما أن البنت أو الابن قد يضطر إلى استدانة نفقته حتى يحكم له بالنفقة فيتمكن من سدادهما الدين بذلك . وهذا الحكم من ميزات القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، غير أنه لا يطبق على غير الأب الذى ورد به النص ممن تجب عليهم نفقة الأولاد ، وبالتالي تجوز مطالبة الأب بمتجمد نفقة أولاده ، وتسمع دعوى نفقة الأولاد على أبيهم عن أية مدة ماضية ، خصوصا وأن المذكرة الإيضاحية صرحت بأن الحكم الخاص بعدم سماع الدعوى بمتجمد نفقة الزوجة لأكثر من سنة خاص بنفقة الزوجة لا يتعداه إلى غيرها .

خامسا : هناك قصور فى نص القانون الخاص بنفقة الأولاد ، إذ يقتصر النص على نفقة الأولاد على أبيهم المورس ، ولا يضع تنظيميا شاملا لأحكام نفقة الأولاد ، ويرجع ذلك إلى أن واضع القانون كان يهدف إلى تقييد حق الزوج فى الطلاق فاقصر فى نفقة الأولاد على بيان الأعباء التى تفرض منها على الأب إذا طلق زوجته .

وإزاء قصور القانون فى حماية الأولاد ، يتعين استكماله ببيان ما يلزم بنفقتهم إذا لم يكن الأب حيا ، أو كان حيا ولكنه كان معسرا وعاجزا عن الاتفاق لمرض أو حبس أو نحو ذلك (٢) . فى هذه الحالات تطبق أحكام نفقة الأقارب المنصوص عليها فى الراجح من المذهب الحنفى ، وهو يقضى بوجود هذه النفقة على قريب الأولاد بشرط أن يكون هذا القريب

(١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

(٢) فالأب المحكوم عليه بالسجن المؤبد يعتبر عاجزا عن الكسب بما لا يرجى زواله أو يمكن احتماله ، فإذا لم يكن له مال فتجب نفقة أولاده الصغار على من يليه . قويسنا الشرعية فى ١١/١٢/١٩٤٩ - الحماية الشرعية س ٢١ ص ٢٠٠ - كمال البنا فى المصيح القانونية ط ١٩٦١ ص ٣٩

محرمًا^(١) ، وأن يكون موسرا^(٢) ، وأن يدين بنفس دين الولد المستحق للنفقة إلا إذا كان القريب هو الأم فتجب عليها نفقة أولادها ولو اختلفت عنهم في الدين كما رأينا بالنسبة للأب ، كما يشترط أن يكون هذا القريب هو الأولي بالانفاق على الولد بحسب ترتيب معين موضح في مراجع الفقه الحنفى^(٣) ، فمثلا إذا كان الأب متوفيا أو معسرا وعاجزا عن الكسب تجب نفقة الأولاد على أمهم • فإن كان للأولاد أم وأخ شقيق تتوافر فيه الشروط سالفة الذكر ، كان على الأم ثلث نفقة الأولاد وعلى الأخ الشقيق ثلثا هذه النفقة • وإن كان للأولاد أم وأب أب تتوافر فيه الشروط السابقة كان على أبي الأب ثلثا النفقة وعلى الأم الثلث • وإذا لم يكن للأولاد أم أو أخ شقيق وكان لهم أب أب وعم شقيق فالنفقة كلها على أبي الأب ، وإذا لم يكن للأولاد أم أو أب أب أو أخ تتوافر فيهم الشروط السابقة وكان لهم عم وخال وجبت نفقتهم كلها على العم • الخ^(٤) •

وإذا وجبت نفقة الولد على غير أبيه ، فلا تجب إلا من وقت الحكم له بها • وتقدر هذه النفقة عادة لكل شهر وتسقط كل نفقة حكم بها ولم يطالب بها مستحقها حتى مضت مدة استحقاقها ، لأن هذه النفقة للحاجة فإذا لم يطالب مستحقها بها خلال مدة استحقاقها ولم يقبضها فهذا يعني أنه سد حاجته بغيرها ، فلا يستحق نفقة هذه المدة إلا إذا استدائها بأمر المنفق أو بأمر القاضى^(٥) • كما تسقط هذه النفقة بموت من يستحقها أو بموت من تجب عليه •

- (١) والقريب المحرم للولد هو من إذا فرض وكان أحدهما ذكرا والآخر أنثى لحرم زواجهما •
- (٢) على خلاف الأب ، فتجب عليه نفقة أولاده ولو كان معسرا طالما كان قادرا على الكسب •
- (٣) فإن لم يكن هذا القريب مستوفيا الشروط السابقة وجبت نفقة الولد على من يليه في الترتيب •
- (٤) انظر محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٤٢١ - ٤٢٨ والمراجع التي أشار إليها •
- (٥) ولهذا يطلب الحكم بهذه النفقة مع الإذن باستدائها إذا لم يدفعها المحكوم عليه بها في مدة استحقاقها •

سادسا : تسلم نفقة الصغير لمن هو في يده ^(١) ، ما لم يبلغ الولد سن الرشد فتسلم له النفقة في يده . وللمنفق أن يحصل على الدليل المبريء لذمته منها .

سابعاً : إذا امتنع من يجب عليه نفقة الأولاد عن تمكين مستحقها منها ، كما لو امتنع الأب عن تسليم مطلقة الحاضنة نفقة أولادهما ، جاز لها التنفيذ على أمواله يبيعها بالمزاد واستيفاء النفقة منها ، ولدين النفقة حق امتياز على جميع أموال المدين به عن الستة أشهر الأخيرة فقط وفقا لأحكام المادة ١١٤١/ج مدني . كذلك يجوز لها أن تطلب إكراه من فرضت عليه النفقة بدنيا على الوفاء بها تطبيقا للمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، بأن ترفع طلبا بذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم بالنفقة أو التي بدائلتها محل التنفيذ فتقضى المحكمة بحبس من فرضت عليه النفقة مدة لا تزيد على شهر إذا كان حكم النفقة نهائيا وأمرته المحكمة بالوفاء بالنفقة المستحقة فلم يشتل وكان قادرا على هذا الوفاء . وإذا أدى المحكوم عليه ما حكم به عليه من نفقة أو أحضر كفيلا بها فإنه يخلو سبيلا .

١٤ - ثانيا : الحل مع الزوجة وبين الزوجات :

أمر الله عز وجل في القرآن الكريم بالعدل في كل معاملة وحكم ، كما دعا إلى أن يكون الزواج سكنا ومودة ورحمة ، كما قال تعالى : « وعاشروهن بالمعروف » ^(٢) وقال سبحانه « فإمساك بمعروف » ^(٣) والمعروف هو ما عرف من أحكام الشرع ، أي ما أمر الله به من الحق .

(١) ولو تجاوز سن الحضانة . محكمة مصر الابتدائية في ١١/١/١٩٢١ - الحماية الشرعية س ٣ ص ٦٣٠ ، ولو كانت الحاضنة تمسكه في بلد لا يحق لها أن تمسكه فيه . بنى سويف الشرعية في ٢٢/٧/١٩٣٠ - الحماية الشرعية نس ٢ ص ٩١ - كمال البنا في الصبغ القانونية ط ١٩٦١ ص ٨ و ٩

(٢) من الآية ١٩ سورة النساء .

(٣) من الآية ٢٢٩ سورة البقرة .

وقد دعا الرسول ﷺ إلى ذلك كله ووضحه بأحاديث كثيرة منها :
ما رواه البخارى من أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال له رسول الله
ﷺ : « يا عبد الله ، ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ! قلت : بلى
يا رسول الله ، قال : فلا تفعل ، صم وأفطر ، وقم ونم ، فإن لجسدك عليك
حقا ، وإن لعينيك عليك حقاً ، وإن لزوجك عليك حقاً » (١) .

وعن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فلا يؤذى جاره ، واستوصوا بالنساء خيراً ، فإنهن خلقن من ضلع ، وإن
أعوج شيء فى الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم
يؤل أعوج ، فاستوصوا بالنساء خيراً » (٢) .

كذلك أوجب الإسلام على الزوج العدل بين زوجاته ، بقوله تعالى :
« فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا
تعلموا فواحدة » (٣) وهو ما يقتضى أن تأخذ كل زوجة حقوقها بلا تفضيل
لجديدة على قديمة ، أو العكس ، ولا لشابة على عجوز ، ولا لجبيلة
على قبيحة المنظر ولا لغنية على فقيرة ، ولا لمريضة على صحيحة ، ولا لولود
على عقيم ، ولا لمسلمة على مسيحية أو يهودية .. فكل الزوجات سواء
فى حقوقهن أثناء الزواج . وعلى الزوج أن يوفر لكل زوجة مسكناً شرعياً
مستقلاً يرافقه لها ولأولادها ، بحسب يساره دون عنت . كما عليه أن
يخصص لكل زوجة يوماً أو عدة أيام بحيث يقضى عندها وقتاً مساوياً
لوقت الذى يقضيه عند الأخريات ، لا يقل عن فهار وليلة ولا يزيد على
سبعة أيام إلا لضرورة ، وذلك لإمكان استقرار العلاقات الزوجية التى
تطلب وقتاً كافياً يأنس فيه كل من الزوجين إلى صاحبه . ويسمى هذا

(١) فتح البارى بشرح البخارى ج ١١ ص ٢١٠

(٢) فتح البارى بشرح البخارى ج ١١ ص ١٦٢ . ويدهش كل زوج
مما فى ذهن زوجته من غريب الأفكار ، وتعيب كل زوجة ما فى ذهن زوجة أخيها
أو أخت زوجها من أفكار عجباء !

(٣) من الآية ٣ سورة النساء .

بالقسم بين الزوجات • ولا يستثنى من ذلك غير أسبوع واحد يقضيه الزوج مع زوجته الجديدة في بداية زواجه بها • ويظل حق كل زوجة في القسم ، حتى لو كان الزوج مريضا ، فإن لزم الزوج المريض الفراش عند إحدى زوجاته فيجب أن يكون ذلك برضا الزوجات الأخريات أو نتيجة قرعة ، وإلا اعتزلهن جميعا أو قضى عند الباقيات مدة مناسبة مع مدة مرضه تطيب بها نفوسهن ، بأن يزيد في مدة هؤلاء الباقيات يوما أو يومين في كل نوبة • والقرعة من السنة النبوية الشريفة يجريها الزوج في توزيع النفقة وعند السفر بواحدة من زوجاته وفي غير ذلك ، لأنها تضع حدا لما هو معروف من تنافس الزوجات ، كما أنها تساعد على استبعاد تصرفات الزوج المشوبة بتحيز أو مطاباة •

وإذا كان الأنس الزوجي مطلوبا من الزوج أن يعدل فيه بالقسم بين زوجاته ، إلا أنه غير مطلوب منه أن يعدل بينهن في المحبة أى في ميل قلبه إلى إحداهن ولا المساواة بينهن في أداء واجبه الجنسي ، لأن الأنس الزوجي أمر مستطاع يقدر الزوج على تحقيقه ، بينما المحبة والواجب الجنسي من الأمور التي تبنى على اعتبارات نفسية لا يستطيع الزوج أن يتحكم فيها بقدر متساو في كل الظروف ، حتى لو كانت له زوجة واحدة ، والله عز وجل يقول : « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » ^(١) • ولرفع الحرج عن الزوج وعن القضاء قال تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ، وإن تصلحوا وتتقوا ، فإن الله كان غفورا رحيما » ^(٢) • ومعنى الآية أن العمل على الإصلاح بين الزوج وزوجته أو زوجاته ، الصادر عن تقوى وخشية من الله عز وجل ، هو أساس معاملة الزوج لزوجاته ، وهو يقتضى أن يحذر الزوج من أن يخصص لإحدى زوجاته ميزات تميل معها كفة ميزان العدل بينما يندر الأخرى كالمعلقة ، أو يقبل على إحداهن بينما يترك الأخرى كالمعلقة بين الزواج والفراق ! إنما يجوز للزوج أن يميل بعض الميل ، وذلك في الأمور

(١) من الآية ٢٨٦ سورة البقرة •

(٢) الآية ١٢٩ سورة النساء •

التي تبني على اعتبارات نفسية لا يمكن التحكم فيها كميل القلب ، لا تلك التي تبني على اعتبارات يمكن التحكم فيها كالأنس الروحي والنفقة .

وإذا تنكب الزوج طريق العدل مع زوجته أو زوجاته كان للزوجة المظلومة أن تتخذ إجراءات الصلح التي سنها عند الكلام عند نشوز الزوج^(١) ، وإذا كان ظلم الزوج يضر بها ضرراً لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما كان لها أن تطلب التطلق للضرر ، كما سنرى^(٢) .

وقد نادى رأى بالألا يسمح بالزواج لمن يرغب في الزواج على امرأته ، إلا إذا أثبت للقاضي أنه سيعدل بين زوجاته وأنه قادر على الاتفاق على من سيعول^(٣) .

غير أن مفساد هذا الرأي أكبر من منافعه ، إذ كيف يتأكد القاضي من عدالة الزوج وقدرته على الاتفاق في مستقبل الأيام ؟ لن يستطيع أحد من شهود الزوج أو الزوجة أو من المختصين في الشرطة أو في مكاتب توجيه الأسرة أو غير ذلك من الجهات الإدارية أو السياسية أو القاضي ذاته ، أن يتبأ بما سيؤول إليه حال من يرغب في الزواج فيقطع بأنه سيعدل أو أنه لن يعدل مع زوجته أو بين زوجاته أو يقطع بأن الله تبارك وتعالى لن يرزقه كفاية من سيعول ، كما أنه لن يستطيع التنبؤ كيف سينفق الزوج من موارده المالية على زوجته أو على زوجاته ، فهذه أمور شخصية تتعلق بمستقبل وتنبؤات ، وقد يترتب عليها تحريم ما أحله الله لعباده .

وإذا ضيق القانون على الزوج في تعدد زوجاته إلى الحد الذي يكاد أن يمنعه من ذلك ، أو خرج القاضي عن اختصاصه وبني حكمه على

(١) انظر ما سنذكره عن نشوز الزوج في بند ١٥ فيما يلي ، وانظر تفصيل ذلك في كتابنا تعدد الزوجات ط ٢ ص ١٥٨ - ١٧٢ و ٢١٦ - ٢٤٧

(٢) وقد وضع الله عز وجل هذه الطول في موضع واحد في الآيات ١٢٨ - ١٣٠ سورة النساء .

(٣) وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية قد أعدت مشروعاً سنة ١٩٤٥ به هذا الحكم ، ولم ينجح بعد أن وضع بعض العلماء (محمد أبو زهرة) مفسده . انظر بحثه في مجلة القانون والاعتصام ص ١٥ هـ ١٣٥

تنبؤات لا يعلم غير الله عز وجل ما سيكون فيها ، فأين العدل وأين حق الرجل الذى كفله الشرع لصالح مجموع النساء حتى يكون لكل فتاة زوج ؟ وإذا حرم الرجل من هذا الحق وحرم منه مجموع النساء فأبشر بزيادة فى الزواج العرفى وكثرة فى الطلاق وشدة فى أزمة الزواج وانتشار للانحرافات الخلقية ..

على أنه ينبغي الإشارة إلى أن أحكام العدل مع الزوجة وبين الزوجات تكاد تكون مجهولة لأكثر الأزواج والزوجات ، ويزيد الطين بلة ما يعرض فى التلفاز ودور الخيالة ووسائل الإعلام من تصوير من يتزوج بأكثر من واحدة بأبشع صورة والتفنن فى تخيل سلوك شائن له وغريب . وهذا كله غير جائز شرعا . وإذا كنا نعيب على بعض الداعين إلى الله عز وجل انحرافهم عن سلوك سبيل الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، فإننا نعيب كذلك على مفكرينا وكتاب القصص والروايات تهويل المفاصد وتخيل صور غير واقعية منها ، دون تصوير السلوك الشرعى الصحيح وإبراز المحاسن وإرشاد الناس إلى كيفية العمل بها ، وهو ما يقتضى عرض نماذج لأزواج يناولون جهد الطاقة العدل مع زوجاتهم والقضاء على خلافاتهم وتوجيه المنافسة بينهم إلى الحفاظ على مقاصد الزواج من مودة وسكن ورحمة ، ونماذج لأزواج آخرين ينحرفون عن مقاصد الشرع فيجدون من الأهل والأصدقاء ما يوجههم إلى السلوك الشرعى السليم ، ولا يخلو ذلك كله من موضوعات مثيرة ومضحكة إذا كان كتاب القصص والروايات يبحثون عن الإثارة أو الضحك ، مع حسن القصد والالتزام بأحكام الشرع . هذا إلى جانب جهد ينبغي أن يبذله خطباء المساجد وغيرهم من الوعاظ فى توعية الأزواج والزوجات فى المساجد والجمعيات والنوادي وغيرها بواجباتهم وحقوقهم فى الشريعة الإسلامية .

وإذا كان البعض يضيق ذرعا بسلوك بعض الأزواج الذين يعددون زوجاتهم ، وينادون بالألأ يباح التعدد إلا بمرور يخضع لتقدير القضاء ، فإن فى توعية الأزواج والزوجات بأمور دينهم ما يقتضى على كل انحراف فى

السلوك أو يقلل منه . كما أن هناك مبررا عاما هو زيادة الفائض من النساء غير المتزوجات مما يقتضى تشجيع تعدد الزوجات لحل أزمة الزواج أو التخفيف من حدتها ، وحتى تظهر كل فتاة زوج فيتحقق أملها وتكفى غيرها شرها ^(١) . أما طلب المبرر الخاص عند الزوج فإنه سيتحول في ساحة القضاء إلى كشف عيب في الزوجة ، ولن يتورع كثير من الأزواج عن أن ينسبوا إلى زوجاتهم عيبا يبرر رغبتهم في تعدد الزوجات ، كادعائهم غلظة في سلوكها أو زعمهم أنهم لا يستوفون منها حقوقهم الشرعية أو يستوفونها بصعوبة أو زعمهم أن الزوجة مشغولة عنهم أو أنها عقيم . . . ولن يعدم الزوج شهودا أو دليلا على ذلك ، ولا شك أن اللفظ في ذلك بين الزوج والزوجة أمام القضاء أمر لا يصلح أسرة ولا يحمي المرأة والأولاد ولا يقيم شرع الله وحدوده ^(٢) .

١٥ - الزوج الفاضل :

نشوز الزوج هو تعاليه على زوجته . وإعراضه عنها هو انصرافه عنها بوجهه أو بنفسه أو الضن عليها بشيء من حقوقه . وهنا تتساءل : ماذا تفعل الزوجة إن خافت من زوجها نشوزا أو إعراضا ؟ مثلا إذا وجدت الزوجة أن زوجها بدأ يحتقرها أو يعرض عنها فيهملها ، أو أحست أن زوجها يفكر في الزواج عليها وخشيت أن يعرض عنها إذا تم له زواج جديد ، فماذا عساها أن تفعل ؟ كذلك إذا تزوج الرجل على امرأته فخافت أن يهجرها زوجها أو يعرض عنها إلى زوجته الجديدة ، وسواء أكان ذلك عن يقين أم كان مجرد ظن أو وهم أو خيال عند المرأة ، فكيف تتصرف ؟

الحل في القرآن الكريم : قال تعالى فيه : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير ، وأحضرت الأنفس الشح ، وإن تصنوا وتقوا فإن الله كان بما

(١) راجع بند ٨ فيما سبق .

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتابنا تعدد الزوجات ط ٢ ص ٢١ - ٢٩

تعملون خيرا . ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ، وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفورا رحيما . وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعا حكيما » (١) . ويتلخص هذا الحل في أمرين :

الأول ، الصلح : فللزوجة أن تلجأ إلى أهلها أو إلى أهل زوجها أو إلى القاضي بحسب الظروف . . ليتعرفوا على أسباب الشقاق بين الزوجين ، وليختاروا الوسيلة الشرعية المناسبة لإعادة الوفاق بين الزوجين ما أمكن .

والصلح خير ، فهو سبيل إلى الوئام والألفة والمودة ، لأن النفس شحيحة على ما ترى أنه من حقها فلا بد من استمالتها بالصلح إذ به تطيب النفوس ، وهو معنى قوله تعالى : « وأحضرت الأنفس الشح » . والصلح خير من الخصومة وخير من سوء العشرة ، وخير من فرقة الزوجين ، وهو من مكارم الأخلاق .

ويتضمن الصلح تنازل كل من المتصالحين عن بعض حقوقه ، مما يكسر العناد وتلين به الطباع ، فتنازل الزوجة عن جزء مما تتمسك به ضد زوجها ، فتكتفى مثلا من مطالبتها بما يحق حاجاتها دون أن تطلب الكماليات أو مزيدا منها . ويتنازل الزوج عن جزء مما يتمسك به ، فيزيد مثلا زوجته من وقته ليتحقق مزيد من الأنس الروحي أو يزيد شيئا من ماله لتحصل به على حاجياتها ، أو يخفف عنها شيئا من طلباته .

ومما يساعد على إنهاء النزاع وتمام الصلح : الاحسان والتقوى ، ولهذا قال تعالى : « وإن تصنوا وتتقوا ، فإن الله كان بما تعملون خبيرا » والإحسان هو أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه براك ، والتقوى هي التزام أوامر الله واجتناب نواهيه والخوف من عقابه . وإن تصنوا وتتقوا في العشرة بالمعروف ، وفي الحكم بين الأزواج ، فإن

الله كان بما تعملون من إحصان وتقوى ونذ للخصومة وصلاح ، خيرا بأنفسكم وأموركم وما يحقق المودة والعدل بينكم ، فيصلح قلوبكم ويجزيكم خير الجزاء .

ومما يقرب النزاع إلى مرحلة الصلح أن تعلم الزوجة والزوج وأهل كل منهما وكذلك الحكماء والقاضي أن العدل الكامل مع الزوجة أو بين الزوجات أمر غير مستطاع ، ولو حرص الزوج أو القاضي على ذلك أشد الحرص ، لأن العدل المطلق بين النساء فوق طاقة البشر ، كالعدل بين الأولاد ولو من زوجة واحدة ، لأن التعامل في الأسرة يرتبط بالقلب وهو يتقلب من وقت إلى آخر ، وبالتالي فإن المطلوب من الزوج ليس هو العدل المطلق وإنما العدل النسبي ، وذلك بأن لا يميل عن زوجته الوحيدة كل الميل فيتركها كالمعلقة ، أى يجعلها لا هى كالمتروجة فتأخذ حقوقها منه ولا كالمطلقة فتملك حريتها بعيدة عنه ، وألا يميل إلى زوجة من زوجاته كل الميل فيذر الأخرى كالمعلقة . . والمطلوب من الحكمين وقاضي الأسرة ليس هو العدل المطلق وإنما العدل النسبي ، فلا يرمى أحدهم صالح الزوج وحده فيذر الزوجة كالمعلقة وإنما عليه أن يرمى صالح كل من الزوج والزوجة ، وعليه كذلك ألا يميل في حكمه كل الميل لصالح إحدى الزوجات فيذر الأخريات كالمعلقات ، وإنما عليه أن يرمى صالح كل الزوجات . ذلك أن العدل المطلق مستحيل في العلاقات المرتبطة بالقلب كعلاقة الزوج بزوجته الوحيدة أو بين زوجاته المتعددات أو بين أولاده من زوجة وحيدة أو من زوجات متعددات ، لذلك رخص المشرع في بعض الميل فأجازه بينما نهى عن كل الميل المؤدى إلى تعليق الآخرين ، ولهم حقوق متساوية . ثم دعا مرة أخرى إلى الصلح أى إلى التنازل المتبادل عن بعض الحقوق ، وإلى التقوى أى التزام أوامر الله واجتناب نواهيه والخوف من عقابه ، مشيراً إلى أنه يغفر بعض الميل مع الصلح والتقوى رحمة بعباده « وإن تصنوا وتتقوا فإن الله كان غفورا رحيمًا » .

الأمر الثانى : الفراق إن فشل الصلح . . كأن يصر الزوج مثلاً على

موقفه ، مخطئاً كان أم مصيباً .. ولا تجب الزوجة حياله وسيلة تعيد إليها ثقتها فيه ، لأن الناس والقانون والقضاء مثلاً لا يملكون التحكم في سلوك الزوج تحكما كاملاً .. كذلك قد تصر الزوجة على مزايا معينة تتوهم أنها تحقق مصالحها أو تقيدها بها إمكانيات زوجها أو نشاطه ، فيرفض الزوج ذلك ، ولا يملك الناس ولا القانون ولا القضاء نزع الأوهام من فكر هذه الزوجة .. في مثل هذه الحالات يفشل الصلح ، ويكون للزوجة أن تطلب الفراق .. لها أن تطلب التطليق للضرر إذا كان الزوج مخطئاً ، ولها أن تطلب الخلع إذا لم يكن الزوج مخطئاً .. وللزوج كذلك أن يطلق .. « وإن يترقا يغن الله كلا من سعته وكان الله واسعا حكيما » .. لأنه سبحانه لا يريد لعباده إلا الحياة الزوجية السعيدة ، فشرع الزواج سكناً ومودة ورحمة ، لا شقاء وعذاباً . فإن تعذر الإصلاح بين الزوجين ، فإن الله عز وجل قادر على أن يغني كلا منهما عن الآخر من سعته ، وهو سبحانه واسع الفضل يرزق من يشاء بغير حساب ، كما أنه حكيم فيما قضى به من جواز الفراق بين زوجين فشل الصلح بينهما وتعذر الوثام والوفاق ، وإلا كانت الحياة الزوجية سجنًا للمرأة لا فكاً لها منه أو معتقلاً للرجل لا سبيلاً إلى الخلاص منه ، وهو ما قد يؤدي إلى أمراض نفسية وانحرافات للزوجين وللأولاد ومتاعب للأهل .. فكانت إباحة الفراق في هذه الحالة ، طلاقاً أو خلعاً ، نعمة كبرى من الله عز وجل على الزوجين وعلى الأولاد وعلى المجتمع ..

١٦ - ثالثاً : طاعة الزوجة لزوجها :

إذا كان على الزوج الاتفاق على أسرته ، وكان عليه أن يعدل مع زوجته وبين زوجاته ، فإنه في مقابل ذلك على الزوجة طاعة زوجها فيما لا معصية فيه لله عز وجل . وبغير هذه الطاعة تتحول الحياة الزوجية إلى شغب وصخب لا إلى سكن وطمأنينة ..

غير أن طاعة الزوجة لزوجها قد تحيطها مفاهيم خاطئة من جانب الزوج أو من جانب الزوجة .

فمن المفاهيم الخاطئة لمعنى طاعة الزوجة لزوجها اعتقاد بعض الأزواج أن الرجل إذا تزوج المرأة فقد ملكها ، وبالتالي له أن يتصرف فيها كيف يشاء ، فهي أشبه بمتاع من أمتعته : في بلاد الشرق قد يجلسها عن زيارة والديها أو يمنعهما من زيارتهما ، وقد يتناول عليها بالضرب الفاحش ، وفي بلاد الغرب يتصرف في مالها ويطلق عليها اسمه حتى ينسبها أهلها فلا تنسب إلى أبيها وإنما تنسب إلى زوجها . وفي الشرق والغرب معا يتحايل الزوج على زوجته العاملة ليمتلك جزءا من مالها أو يجبرها على إتفائه على مطالب الأسرة بدعوى أن الحياة الزوجية تعاون ، وإذا رفضت الزوجة هذه المفاهيم الخاطئة اعتبرها الزوج ناشزا قد خرجت عن طاعته التي أوجبها الله عز وجل عليها لصالح الأسرة !

والشرعية الإسلامية لا تعتبر الزوجة ملكا لزوجها ، فهي إنسان حر له كيانه المستقل ، ولها اسمها المستقل عن اسم زوجها ، ولها ذمتها المالية المستقلة ، وهي حرة في التصرف في مالها كيف تشاء . ولا بأس إذا أنفقت الزوجة شيئا من مالها على زوجها أو على أبنائها ، ولكن بخالص رضاها وبرغبتها ، وليس لزوجها ولا لأولادها حق في مالها أثناء حياتها ، طالما كانت بالغة عاقلة رشيدة ، إلى أن تتوفى فيكون لهم هذا الحق بعد سداد ديونها وتنفيذ وصاياها . كذلك لا يجوز للزوج أن يجس زوجته عن زيارة والديها ، أو يمنعهما من زيارتهما ، لأن الحكم الشرعي على القول الصحيح من المذهب الحنفي المعمول به في المحاكم المصرية أن للزوجة الخروج لزيارة والديها مرة كل أسبوع ولو رفض زوجها الإذن لها بذلك ، ولو والديها زيارتهما كذلك مرة كل أسبوع ، فمن ي منع زوجته هذا الحق فقد ظلمها . كما لا يجوز للزوج أن يذل زوجته أو يقهرها ، لأن الله عز وجل يقول : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » (١) . ومن أذل زوجته أو قهرها فقد تجاوز الحدود التي رسمها الله عز وجل لنفاية الزواج ، لأن

الإذلال والقهر لا يتصور معه أن يسكن الزوج إلى زوجته أو أن تسكن هي إليه أو أن تكون بينهما مودة ورحمة.

ومن المغالطات والمفاهيم الخاطئة التي بدأت تسود في كثير من الأسر أن تصر الزوجة على أن كل قرار يتصل بشئون الأسرة يجب أن يكون مشتركا ، فلا ينفرد الزوج به ، وإنما لابد أن توافق هي عليه ، وتنظر بعض الزوجات إلى أن طاعتها لزوجها إنما هو أمر مخالف لمبادئ الديمقراطية التي تقضى بأن تشارك الزوجة والأولاد في كل قرار يتصل بشئون الأسرة ، كما أن هذه الطاعة - في نظرهن - تعنى أن الزوجة أقل شأنًا من زوجها وهو ما يتنافى مع مساواة المرأة بالرجل التي ينادى بها إعلان حقوق الإنسان والدستور والجمعيات النسائية ١٠٠

وفي الشريعة الإسلامية يشاور الزوج زوجته والراشدين من أولاده فيما يمكن أن يشاوروا فيه ، لقوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » (١) ، ولقوله ﷺ : « وأمروا (بكسر الميم) النساء في بناتهن » (٢) أى خذوا رأيهن في زواج بناتهن ، لأن في هذه الاستشارة استطلاعًا تامًا لرأى المخطوبة ، فقد جرت العادة أن تقضى البنت بأمرها إلى أمها ، كما أن في هذه الاستشارة تعزيزًا لمركز الأم وإشراكها في مسئولية زواج ابنتها واستطابة لنفسها حتى لا تنفص على ابنتها معيشتها بعد ذلك خصوصا وأن البنات إلى أمهاتهن أميل .

وفي الشريعة الإسلامية تتساوى الزوجة مع زوجها فيما يصلح له كل من المرأة والرجل وبالقدر الذي يتفقان فيه في هذه الصلاحية ، أما فيما يصلح له أحدهما ولا يصلح له الآخر كالرضاعة مثلا أو القتال في ميدان الحرب ، فلا مساواة بينهما فيه ، لأن المساواة بين مختلفين تعنى ظلم أحدهما حتما . ولا شك أن بين الرجل والمرأة اختلافا في الشكل

(١) من الآية ٢٨ سورة الشورى .

(٢) معالم السنن للخطيب ج ٣ ص ٢٠٤ - أشار إليه عبد الرحمن منتر في رسالة دكتوراه بكلية الشريعة عن الخطبة ص ٣٧٧

وفي الدم وفي المزاج النفسى ، وفي وظائف الأعضاء وفي مدى النشاط
وفي قوة الاحتمال .. الخ . بل نجد كلا من المرأة والرجل يريد الآخر
مختلفا عنه ، فالزوج يريد من زوجته أن تكون أشئ لا رجلا وأن تصرف
تصرف النساء ، والزوجة تريد من زوجها أن يكون رجلا ، ليس فى جسمه
فحسب ، بل رجلا فى تصرفاته ومسئوليته ، فكيف يباشر هذه التصرفات
وتلك المسئوليات بحقوق متساوية !!

ولا شك أن الأسرة جماعة ، وكل جماعة لابد لها من قيادة ، والزوج
هو منشىء الأسرة ، وهو راعيها المسئول عن احتياجاتها ، وهو الأقدر
على تحقيق مطالبها بلا عوائق من حيض أو حمل أو نفاس أو غير ذلك ،
فانعقدت له بذلك القيادة فيها . وهو معنى قوله تعالى : « الرجال قوامون
على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما آتفتوا من أموالهم .. » (١)
فالقوام هنا تعنى الرعاية والمسئولية ، وهو أيضا معنى قوله تعالى : « ولهن
مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة .. » (٢) وهى درجة
القوام أو درجة القيادة ، وهى لا تعنى أن يستبد الزوج برأيه ، وإنما
تعنى أن يكون الزوج صاحب القرار الأخير عند اختلاف الآراء ، ويتعين
عندئذ على الزوجة والأولاد طاعته ، طالما كان القرار لا يتضمن معصية
للله عز وجل . وبغير طاعة الزوجة لزوجها لا تستقيم الأمور فى الأسرة ،
لأن عصياتها كمصيان الجنود لقائدهم ، ولهذا يكون من المغالطة أن تطالب
بأن يكون كل قرار فى الأسرة مشتركا ، فالسفينة لا تسير بغير ربان
واحد ، ولو تعدد ربان السفينة واختلفوا افرقت .

١٧ - الزوجة القائد :

هى الزوجة المتعالية على زوجها الخارجة عن طاعته . فهى زوجة
لا ترغب - فى الأصل - فى فراق زوجها ، وإنما تريد أن تخضعه لسيطرتها ،
أو على الأقل هى زوجة لا تستجيب لطلبات زوجها بغير حق ولا عذر

(١) من الآية ٣٤ سورة النساء .
(٢) من الآية ٢٢٨ سورة البقرة .

مقبول . وسبق أن ضربنا أمثلة لنشوز الزوجة عند الكلام عن شروط استحقاقها للنفقة ^(١) .

ولقد رسم الله عز وجل طريقا لعلاج نشوز الزوجة ، فقال سبحانه : « واللاتى يخافون نشوزهن فعضوهن واحجوهن فى المضاجع واضربوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » ^(٢) . فهذه وسائل ثلاث متدرجة تبدأ بالوعظ وما دونه كالإشارة والتلميح والكلمة الطيبة ، فإن لم يفلح الوعظ انتقل إلى الهجر فى المضجع وهو غير الخصام ، لأن الهجر إنما هو فى المضجع فقط لا فى المعاملة ، وهو يعنى أن يعطى الزوج ظهره لزوجته عند نومه ، لا بقصد تحقيرها ، وإنما بقصد تنبيهها إلى أن استمرار نشوزها يقطع أواصر المودة بينهما وقد يحول قلبه عنها ، فإذا لم يفلح الهجر فى المضجع جرب معها الضرب اليسير ، وهو الضرب على غير الوجه والرأس وبفرد ألا يحرق الضرب جلدا أو يسوده أو يكسر عظاما ، بمعنى ألا يحدث الضرب كدمات أو عاهات فى لغة القانون الجنائى ، وإلا كان الضرب فاحشا واستوجب تعزير القاضى للزوج أى عقابه ، بل وكان للزوجة أن تطلب تطلقها لإضرار الزوج بها ضررا لا يستطيع معه دوام العشرة . كما يشترط فى الضرب اليسير أن يكون بقصد أن تعدل الزوجة عن نشوزها ، لا بقصد إهانتها . فإذا لم يفلح الضرب اليسير ، فإن الآية القرآنية التالية ترسم طريق بعث الحكيمين حكما من أهله وحكما من أهلها للإصلاح بين الزوجين ، فإذا تبين استحالة الصلح بينهما فلا حل غير الفراق ، طلاقا أو خلعاً . هذه حلول الشريعة الإسلامية ، وهى حلول عادلة وبالغة الدقة .

غير أن من المغالطات ما نسمعه من أن المرأة أصبحت وزيرة وقالت حقوقها السياسية وخرجت تفزو كل مكان ، فلا يتفق مع العصر أن تجزى ضرب الزوجة ١٩ ويرد على ذلك بأن الذى لا يتفق مع العصر والحضارة

(١) راجع بند ١١ أولا — فيما سبق .

(٢) من الآية ٣٤ سورة النساء .

والأخلاق أن تكون المرأة وزيرة أو نائبة أو غير ذلك وتعصى زوجها بغير حق ولا عذر ، ويجرب الزوج معها الوعظ ثم الهجر فلا يفلح ، وتحول عليه البيت جحيما والمودة إلى عداوة ، ثم لا تستحق الضرب اليسير بغير قصد إهانتها وإنما بقصد حملها على العدول عن هذا النشوز ! ثم إن الضرب اليسير ليس لكل زوجة ، فهناك زوجة تكفيها الإشارة أو الموعظة ، وهناك أخرى لا يردّها إلى صوابها غير الهجر ، وثالثة لا يكسر عنادها ولا تجعل البيت مسكنا هادئا إلا بالضرب اليسير .

١٨ - دعوى الطاعة :

قبل العمل بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ كان إذا زعم الزوج أن زوجته ناشز ، وزعمت هي أنها على حق في معصيته أو لديها عذر في ذلك ، وتركت بيتها ، لجأ الزوج إلى القاضي يطلب منه أن يحكم على زوجته بطاعته ، وكان ذلك يسمى بدعوى الطاعة . وكان القاضي ، لا يحكم على الزوجة بالطاعة إلا إذا توافر شرطان ، الأول : أن يثبت لديه أن الزوجة ناشز ، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت طلبات الزوج منها في غير معصية الله عز وجل ، وكان الزوج قد دفع لها مقدم مهرها ، وكان أمينا عليها لا يقصد الاضرار بها ، ولم يكن للزوجة حق أو عذر في أن تخالف أمره . والشرط الثاني أن يكون الزوج قد أعد لها مسكنا شرعيا ، وهو ما يسمونه بيت الطاعة . ويعتبر المسكن شرعيا إذا كان مسكنا مستقلا ومناسبا ، بمعنى أن يكون خالصا للزوجين لا يؤذيها أحد بداخله وأن يكون بين جيران صالحين ، وأن يكون لهذا المسكن مرافقه المستقلة ، وأن يؤثث بما تستلزمه الحياة الزوجية من احتياجات بحسب يسار الزوج وبالنظر إلى أمثاله في مركزه الاجتماعي والمالي . وقد ألغى القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وكذلك القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ دعوى الطاعة ، واستعاض عنها بإعلان من الزوج بطلب الطاعة ودعوى الاعتراض على الطاعة !

١٩ — دعوى الاعتراض على الطاعة في قانون الأحوال الشخصية الجديد :
بدلا من أن يرفع الزوج دعوى الطاعة على زوجته عند نشوزها ،
اكتفى قانون الأحوال الشخصية الجديد بأن يعلن الزوج زوجته على يد
محضر طالبا منها العودة إلى منزل الزوجية ، وأعطى الزوجة دعوى جديدة
ابتدعها تسمى بدعوى الاعتراض على طلب الطاعة .

والحل الذي نص عليه القانون لعلاج نشوز الزوجة يضر بالمرأة في
بعض أحواله ، وغير عادل للرجل في أحوال أخرى ، ولا تستقر به الأسرة
في أكثر الأحوال ، كما أنه مخالف للشريعة الإسلامية .

فقد نص قانون الأحوال الشخصية الجديد على أنه « إذا امتنعت
الزوجة عن طاعة الزوج دون حق ، توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع ،
وتعتبر متمتعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إليها
للعودة على يد محضر اشخصها أو من ينوب عنها ، وعليه أن يبين في هذا
الإعلان المسكن . وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال
ثلاثين يوما من تاريخ هذا الاعلان ، وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض
الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم
قبول اعتراضها . ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا
لم تتقدم به في الميعاد . وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب
أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحا باستمرار الزوجية وحسن
المعاشرة ، فإذا بان لها أن الخلاف مستحکم وطلبت الزوجة التطلاق اتخذت
المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ إلى ١١ من هذا
القانون » (١) .

(١) م ١١ مكرر ثانيا من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالمادة
الأولى من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ — وهو نفس الحكم الذي كان ينص
عليه القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ عدا أن ميعاد دعوى الاعتراض كان عشرة أيام
في ذلك القانون نجعله القانون الجديد شهرا ، كما نص على أن يكون اعلان
الزوج لشخص زوجته أو من ينوب عنها .

ويلاحظ على هذا النص الآتي :

أولا : يبدو النص في ظاهره أنه تبسيط لإجراءات دعوى الطاعة ، دون أن تكون هناك دعوى طاعة .

فبدلا من أن يرفع الزوج دعوى الطاعة أمام المحكمة بإعلان على يد محضر ، يكتفى بأن يرسل هذا الإعلان لزوجته طالبا منها فيه العودة إلى بيته . وبدلا من أن تعترض الزوجة في دعوى الطاعة بدفوع ترد بها طلب الزوج بطاعتها أو أن ترفع معارضة في الحكم الغيابي الصادر بطاعتها ، تعترض على إعلان زوجها برفع دعوى الاعتراض على طلبه الدخول في طاعته ، وبهذا أُلغى واضح القانون دعوى الطاعة الثقيلة على قلوب النساء والكراهة لهن ، وأتى بدعوى يفرحن بها هي دعوى الاعتراض على طلب الطاعة ، وتظاهر أنه بهذا يعمل لصالح المرأة ، بينما أضر بها ضررا بليغا لعدة أسباب أهمها :

اكتفى القانون من الزوج بأن يعلن زوجته لشخصها أو لمن ينوب عنها^(١) على يد محضر طالبا منها العودة إلى بيته ، بدلا من أن يرفع دعوى الطاعة ويكون فيها المدعى ويقع عليه عبء الإثبات ، إذ ثبت ادعائه بأن زوجته ناشز وتسقط نفقتها بمجرد عدم رفعها دعوى الاعتراض على الطاعة في الميعاد دون حاجة إلى أي إجراء آخر . ولم يشترط القانون في إعلان الزوج لزوجته أية بيانات غير طلب عودتها إلى مسكنه مع بيان هذا المسكن ، إلا أن هذا الإعلان بديل عن دعوى الطاعة فيجب أن يتضمن كصحيفة دعوى الطاعة ما يدل على أن الزوج على حق في ادعائه بأن يذكر في هذا الاعلان أنه تزوج بالمعلن إليها زواجا شرعيا وصحيحا وأوفاهما عاجل صداقها وأنه أمين عليها وقد هيا لها مسكنا شرعيا مستكملا المرافق والأدوات الشرعية ويبين عنوان هذا المسكن وأسماء جيرانه الشمالي

(١) وقد أخذ مجلس الشعب بموجب أن يكون اعلان الزوجة لشخصها أو لمن ينوب عنها ، بناء على اقتراح السيد السيد إسماعيل السنودى عضو المجلس . انظر المضبطة - الجلسة ١٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ٣ و ٤

(البحري) والجنوبى (القبلى) والشرقى والغربى ، وأنه يدعوها لطاعته فى هذا المسكن وإلا سقطت نفقتها إذا لم تعترض على ذلك فى الميعاد .
 أما الزوجة فقد جعل القانون لها أن ترفع دعوى الاعتراض على طلب الطاعة ، وعندئذ ستكون هى المدعى ويقع عليها عبء إثبات دعواها .
 واشترط القانون أن يكون هذا الاعتراض فى شكل معين وأن يتم خلال ميعاد معين . فقد أوجب القانون على الزوجة أن تبين فى صحيفة دعوى الاعتراض الأوجه الشرعية التى تستند إليها فى امتناعها عن طاعة الزوج .
 كأن تذكر أن الزوج غير أمين عليها أو أنه يسىء معاملتها أو أنه لم يعجل لها مقدم مهرها أو أن المسكن الذى يدعوها إليه مسكن غير شرعى . كذلك يجب أن يتم هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الزوج لها على يد محضر بالعودة إلى المسكن الشرعى المبين بالإعلان^(١) . ويحسب هذا الميعاد اعتبارا من اليوم التالى للإعلان ، وينتهى باتهاء ثلاثين يوما ، ما لم يكن آخر يوم منها يوم عطلة رسمية فيمتد إلى اليوم التالى (م ١٥ - ١٨ مراعات) .

ويحكم بعدم قبول دعوى الاعتراض إذا لم تستوف صحيفتها الشكل القانونى أو لم ترفع فى الميعاد . ويرتب على هذا الحكم اعتبار الزوجة ناشزا وسقوط نفقتها ، وهو ما يخالف الشريعة الإسلامية التى لا تسقط نفقة الزوجة إلا إذا ثبت نشوزها ، وبالتالي يعتبر هذا الحكم غير دستورى .

كذلك يعتبر حكم القانون بسقوط النفقة لعدم قبول دعوى الاعتراض فى غير صالح المرأة ، لأنه يسقط نفقة الزوجة بمجرد عدم اتباع شكل أو فوات ميعاد ، كما أنه يسمح بتحايل الزوج على القانون من وجوه أهمها : أن القانون أجاز أن يتم إعلان الزوج لزوجته لشخصها أو لمن ينوب عنها ،

(١) وكان ميعاد الاعتراض عشرة أيام فى القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وهو ميعاد قصير فعُدل إلى ثلاثين يوما بناء على اقتراح السيد توفيق زغلول عضو مجلس الشعب . مضبطة المجلس - الجلسة ٩٨ فى ١٩٨٥/٧/١ ص ٣ و ٤

الأمر الذى يسهل للزوج التلاعب فى هذا الاعلان حتى لا تسلمه الزوجة شخصيا ويسر ميعاد الاعتراض عليه فيسقط حق الزوجة فى النفقة ، كذلك إذا فرض وعادت الزوجة إلى بيتها بعد إعلان الزوج لها ثم حدث أن غضبت مرة أخرى وتوكت بيت الزوجية ، ففي هذه الحالة قد لا يسأل الزوج عنها حتى ترفع عليه دعوى نفقة ، وعندئذ يدفع دعوى النفقة بسبق إعلانه لها بالعودة ويقدم الاعلان السابق ويؤزم معه أنها لم تعد ولم تعترض فى الميعاد وبالتالي تسقط نفقتها لنشوزها ، ويكون على الزوجة فى هذه الحالة عبء إثبات أنها عادت إليه بعد ذلك الاعلان وأنها غضبت مرة أخرى لسوء معاملته مثلا .. وقد تعجز عن الاثبات المقنع للقاضى فتخسر الدعوى .

وهكذا لا يكتفى القانون بأن يكون على الزوجة عبء إثبات طاعتها فى دعوى الاعتراض ، بل عليها كذلك عبء إثبات عودتها إذا عادت بعد إعلان الزوج لها ، وكلاهما على خلاف الأصل المقرر فى الشريعة الإسلامية والذى يقضى بأن يفترض فى الزوجة أنها تطيع زوجها ما لم يثبت زوجها العكس ، لأن الأصل فى الزوجة أنها تريد العيش مع زوجها .

ناهيك عن أن تحديد ميعاد الاعتراض الزوجة يشعل الخلاف نازا بين الزوجين ، لأنه يحفز الزوجة على سرعة الالتجاء إلى القضاء خلال شهر من إعلان الزوج لها بالعودة حتى لا تعتبر ناشزا وتسقط نفقتها . وقد كان للزوج طبقا للشريعة الإسلامية أن يرفع دعوى الطاعة دون تحديد ميعاد ، وكان لا يرفعها غالبا إلا بعد أن يستنفذ هو أو غيره من أهل الخير كل وسائل الصلح لعودة زوجته إلى منزل الزوجية ، ثم إذا رفع دعوى الطاعة حددت لها جلسة قد تكون بعد أكثر من شهر وقد لا تحضر الزوجة فى أول جلسة فيطلب القاضى إعادة إعلانها ثم إذا حضرت طلب محاميا التأجيل للاطلاع أو للتفاوض للصلح ... الخ . ولا يقال إن الحكم بالطاعة كان يصدر غاييا ، فتقيد الزوجة بالمعارضة فى الميعاد ، إذ يرد على ذلك بأن هناك فرقا بين إعلان الزوجة بحكم يصدر من القاضى

بالطاعة ، وبين إعلانها بطلب الزوج لها بالطاعة ، فلا شك أن اهتمام الزوجة بحكم القضاء أكثر من اهتمامها بطلب الزوج . أما التلاعب في الاعلانات فقد كان يمكن علاجه بأن يتم الاعلان إلى شخص المعلن إليه إلا في حالات يتعذر فيها ذلك .

وترفع دعوى الاعتراض على الطاعة أمام المحكمة الابتدائية (١) الواقع في دائرتها محل إقامة الزوجة أو محل إقامة الزوج (٢) .

وقد اقترح البعض أن تنظر دعوى الاعتراض على الطاعة أمام المحكمة الجزئية بدلا من المحكمة الكلية (٣) ، عملا بالقواعد العامة (٤) ، وتيسيرا على الزوجات اللاتي يقمن في القرى وبعض المراكز وبعض المدن التي لا توجد بها محكمة ابتدائية ، غير أن مجلس الشعب رفض هذا الاقتراح ، على أساس أن من مآل هذه الدعوى التظليق ، والمحكمة الابتدائية هي التي تقضى بالتظليق بعد فشل الحكمين في الصلح . ويبدو لي أن الاقتراح السابق كان أولى بالأخذ به ، لأنه كان يمكن للمحكمة الجزئية - بعد

(١) على الرغم من أنها دعوى متعلقة بالزوجية ، فقد استثنائها القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ من القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٠/٦ من لائحة المحاكم الشرعية .

ويلاحظ أن دعوى نفقة الزوجة ترفع أمام المحكمة الجزئية ، وتقضى المحكمة فيها ولو دفع الزوج بأن الاعتراض على الطاعة لم يستوف شكله القانوني أو كان بعد الأيعاد ، إذا الفصل في هذا الدفع من اختصاص المحكمة الابتدائية التي تنظر الاعتراض ، فإذا قضت المحكمة الابتدائية لصالح الزوج سقطت النفقة ، ولم تستطع الزوجة التفتيد بالحكم الصادر لصالحها بهذه النفقة . (في هذا المعنى كمال البنا في التعليق على قانون الأحوال الشخصية ٤٤ لسنة ١٩٧٩) ص ١٥ و ١٦ .

(٢) عملا بالمادة ٢٤ من لائحة المحاكم الشرعية .

(٣) وهو اقتراح المستشار ممتاز نصار عضو مجلس الشعب - انظر مضبطة مجلس الشعب - الجلسة ٩٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ٢ و ٤

(٤) باعتبار أن الطاعة والاعتراض عليها من المواد المتعلقة بالزوجية والتي تختص بها المحكمة الجزئية ، وفقا للائحة المحاكم الشرعية المعمول بها في كافة المحاكم الآن بالنسبة لإجراءات الأحوال الشخصية .

التدخل لإنهاء النزاع بين الزوجين صلحا - أن تفصل في دعوى الاعتراض لصالح الزوجة أو ضدها بحسب ما يثبت لها من طاعة الزوجة ونشوزها ، وإذا طلبت الزوجة التطلق أحالت هذا الطلب إلى المحكمة الابتدائية لتعيين حكمين والفصل في دعوى التطلق ، فضلا عما في الاقتراح من تيسير على كثير من النساء .

ثانيا : تسقط نفقة الزوجة من وقت ثبوت نشوزها أي امتناعها عن طاعة زوجها بغير حق أو عذر .

ونص القانون سالف الذكر معيب في صياغة هذا الحكم من وجهين : أحدهما أنه عبر عن سقوط النفقة (بوقف) والناشر لا توقف نفقتها بحيث تستحقها مثلا بعد ذلك ، وإنما تسقط نفقتها فلا تستحقها في الحال ولا في المآل عن فترة نشوزها . والعيب الثاني في صياغة هذا الحكم أنه تضمن ثلاثة مواعيد متناقضة لسقوط نفقة الزوجة هي وقت امتناعها عن طاعة زوجها ، ووقت إعلانها من زوجها بطلب عودتها إلى مسكن الزوجية ، وبعد ثلاثين يوما من هذا الاعلان إذا لم ترفع دعوى الاعتراض على طلب الطاعة في الميعاد !! . والصحيح هو سقوط نفقتها من وقت امتناعها عن طاعة زوجها بغير حق أو عذر ، وهو ما يتفق مع الشريعة الإسلامية ، وما عداه مخالف لها ، لأن سقوط النفقة جزاء نشوز الزوجة والنشوز هو امتناع الزوجة عن طاعة زوجها بغير حق أو عذر ، فتسقط النفقة من وقت هذا الامتناع . أما إعلان الزوج لها واعتراضها أو عدم اعتراضها فلا يدل بيقين على بداية وقت نشوزها .

ثالثا : أوجب القانون على المحكمة التدخل لإنهاء النزاع صلحا عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين^(١) ، أو طلاقا في حالة ما إذا طلبت الزوجة الطلاق ولم يفلح الحكماء في الصلح بين الزوجين .

وهذا الحل لا زال غير كاف ، وفيه قصور ، لأن الزوج قد يعلن

(١) وإلا كان الحكم باطلا . نقض ١٦٨٤/٢/٢١ طعن ٥٣ لسنة ٥٢ ق -
أحوال شخصية .

زوجته على يد محضر بالعودة إلى منزل الزوجية ، فإذا كانت الزوجة الناشز في غير حاجة إلى النفقة الزوجية فقد لا تعترض على إعلان الزوج لها وتتركه معلقا ، فإذا طلب من القضاء التدخل لإنهاء النزاع صلحا فقد ترفض الزوجة الصلح وفي نفس الوقت لا تطلب التطلق ليستمر الزوج معلقا دون حل ، إلا أن يشاء الزوج الطلاق فعندئذ تأخذ حقوقها كاملة رغم نشوزها ، وهذا ليس من العدالة في شيء ، كما أنه يشجع الزوجات على النشوز . وإذا كانت الزوجة كارهة فالنص لا يعطى المحكمة تطليقها خلعا إلا إذا طلبت الزوجة هذا التطلق واتخذت المحكمة اجراءات التحكيم ولم يفلح الحكمان في الصلح بين الزوجين وتبين للمحكمة استحالة العشرة بينهما ، فعندئذ تطلق المحكمة الزوجة خلعا بطلقة بئنة مع إسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها وإلزامها بالتعويض المناسب .

هكذا نجد أن مآل إجراءات دعوى الاعتراض على الطاعة إما إنهاء النزاع بين الزوجين صلحا ، أو اشتعاله بما يؤدي إلى تعليق كل من الزوجين بلا زواج أو طلاق ، أو بما يؤدي إلى التطلق بشرط أن تطلبه الزوجة ، أو يؤدي إلى أن يضيق الزوج ذرعا مما يدفعه إلى الطلاق وعندئذ يلزم بكافة حقوق المطلقة رغم نشوزها . ومن الواضح أن الحلول الأخيرة تشجع الزوجة على النشوز ولا تشجع الشباب على الزواج .

كما يبدو مما سبق أن الحل الذي أخذ به قانون الأحوال الشخصية الجديد لعلاج نشوز الزوجة يتسم كذلك بالقصور في تحديد كثير من الأمور وبالتناقض فيما قضى به من أحكام ، وبإضرارها بالمرأة وبالرجل ، وبمخالفته للشريعة الإسلامية .

٢٠ - عودة الزوجة الناشز إلى بيتها (بيت الطاعة) :

عرفنا أن الزوجة الناشز تسقط نفقتها ، غير أن سقوط النفقة لا يكفي لعلاج مشكلة نشوز الزوجة ، خصوصا إذا كان للزوجة مورد رزق آخر ، كما لو كانت عاملة أو واردة لا تحتاج إلى ما يتفقه الزوج عليها . وكثيرا ما نجد كبرياء الناشز يمنحها من العودة إلى منزل الزوجية ، وما لم يطلقها

زوجها فإنها تترك لا هي كالمتروجة ولا هي كغير المتروجة ، كما أن زوجها يعيش كذلك كالمعلق ما لم يتزوج عليها أو يطلقها . وليس في هذا مصلحة لأى من الزوجين أو الأولاد ولا مصلحة فيه للمجتمع .

وقد رأينا أن قانون الأحوال الشخصية الجديد أوجب على المحكمة التدخل لإنهاء النزاع صلحا بطلب أحد الزوجين أو طلاقا بطلب الزوجة ، وعرفنا أن هذا الحل غير كاف ، لأن الزوجة الناشز إذا كانت في غير حاجة إلى التفقة الزوجية فقد لا تعترض على إعلان الزوج لها بالعودة إلى منزل الزوجية لتترك زوجها معلقا ، فإذا طلب من القضاء التدخل لإنهاء النزاع صلحا فقد ترفض الصلح وفي نفس الوقت لا تطلب التطلق ليستمر الزوج معلقا دون حل ، إلا أن يشاء الزوج الطلاق فعندئذ تأخذ الزوجة حقوقها كاملة رغم نشوزها (١) .

ولا شك أنه إذا عاش كل من الزوجين بعيدا عن الآخر معلقا هكذا بين الزواج والعزوبة ، فهذا يعنى أن هذين الزوجين يعيشان الانفصال الجسائى المعروف في بعض شرائع المسيحيين ، وهو ما تحرمه الشريعة

(١) وقد كان الزوج من قبل يحصل على حكم بطاعة زوجته عند نشوزها ، وكان هذا الحكم ينفذ عن طريق الشرطة استنادا إلى نص المادة ٣٤٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية باعتبار أن تنفيذ الأحكام بالقوة عن طريق المحضرين والشرطة هو ما يتبع في سائر الأحكام القضائية وفقا لأحكام قانون المرافعات . وقد أثار تنفيذ حكم الطاعة بالقوة الجبرية نقد بعض المفكرين ، فأصدرت وزارة العدل سنة ١٩٦٧ منشورا إلى أقلام المحضرين منعت به تنفيذ أحكام الطاعة بالقوة الجبرية . وكان هذا المنشور غير دستوري لأنه لا يجوز لمنشور إدارى أو قرار وزارى أن يعطل حكما ورد في قانون . ثم ألغى القانون ٤٤ لسنة ١٩٧١ تنفيذ حكم الطاعة بالقوة لتعارض ما ورد به مع المادة ٣٤٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . ثم ترتب على حكم المحكمة الدستورية العليا وقف تنفيذ هذا القانون الأخير ، ثم صدر قانون الأحوال الشخصية الجديد رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فلم يزد شيئا . ورأينا قصور الحل الوارد به عن علاج هذه المشكلة .

الإسلامية^(١) . وأى قانون للأسرة المسلمة لا يتضمن وسيلة قانونية تعالج مشكلة تعليق الزوجين عند نشوز الزوجة يكون قانونا مخالفا الشريعة الإسلامية التي جعلت الحياة الزوجية يحكمها المبدأ المقرر في قوله تعالى : « فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان »^(٢) .

وإذا كنا نبحث مخلصين عن حل عادل لمشكلة نشوز الزوجة وتعليق الزوجين بلا زواج أو طلاق ، فإن هذا الحل موجود في القرآن الكريم ، ذلك أن قوله تعالى : « واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن »^(٣) يدل بفهم الإشارة على أن علاج النشوز لا يكون في البداية عن طريق القوة ، وإنما يتدرج الحل من الإرشاد (فعظوهن) إلى الانذار (واهجروهن في المضاجع) إلى استخدام القوة (واضربوهن) .

واستلهما لهذا الحل نقترح النص الآتي :

(١) « إذا طلب الزوج الحكم بطاعة زوجته بعث القاضي حكما من أهل الزوج وحكما من أهل الزوجة للصلح بين الزوجين ، فإن

(١) ذلك أن الشريعة الإسلامية تحرم الظهار والإبلاء ، والظهار تصرف من الزوج يدل على أنه يحرم على نفسه معاشرة زوجته ولكنه يستبقها في ممسكه كزوجة ، كأن يقول لها أنت على كظهر أمي . وقد قال تعالى : « الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ، إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا » . (انظر الآية ٢ سورة المجادلة وما بعدها) . والإبلاء يمين من الزوج يحرم فيه على نفسه أن يقرب زوجته أربعة أشهر فأكثر ، وقد قال تعالى : « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فأن فاعوا فإن الله غفور رحيم » . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم » (الآيتان ٢٢٦ و ٢٢٧ سورة البقرة) وإذا كانت الشريعة الإسلامية تحرم الظهار والإبلاء فلأن فيهما تعليقا للزوجة بحيث لا تعيش كما تعيش الزوجات ولا تكون مطلقة تلك حريتها في الزواج من جديد . ومن باب أولى تحرم الشريعة الإسلامية الانفصال الجهلي لأنه يعنى أن يعيش كل من الزوجين بعيدا عن الآخر في المسكن وفي الفراش وفي المائدة .

(٢) من الآية ٢٢٩ سورة البقرة .

(٣) من الآية ٣٤ سورة النساء .

فشل الصلح وثبت نشوز الزوجة حكم القاضي بسقوط نفقة الزوجة ، وأمر بتشكيل لجنة من باحث اجتماعي وواعظ من علماء الدين وأحد أقرباء الزوج ، للذهاب إلى الزوجة وتكليفها بالعودة إلى منزل الزوجية فوراً مع قريب الزوج . ولا تقبل دعوى الطاعة إذا لم تتضمن صحتها اسم وعنوان من يرشحه الزوج من أقاربه لتعود الزوجة معه » .

وهذا الحل يقابل قوله تعالى : « فعظوهن » وفيه يستدعى القاضي قريب الزوج ليتأكد من قبوله هذا الترشيح ، فإن لم يقبل رشح الزوج غيره في الجلسة التالية ، ويعين القاضي حكمين أحدهما من أهل الزوج والآخر من أهل الزوجة ، ويحاول الحكمان الصلح بين الزوجين فإن أفلحا عاد كل من الزوجين إلى الوفاق مع الآخر وانتهت الدعوى صلحاً ، وإن فشلا في الصلح قدما تقريراً عما إذا كان لدى الزوجة حق أو عذر في امتناعها عن طاعة زوجها ، فإذا ثبت لدى القاضي نشوزها حكم بسقوط نفقتها ، وشكل لها لجنة من باحث اجتماعي ، وهو بديل عن الشرطة وعن المحضر ممن كان يوكل إليهم تنفيذ حكم الطاعة ، ومن واعظ ديني لتستمر الموعظة الحسنة للزوجة بعد محاولة الحكمين الصلح بين الزوجين . وفي هذه الحالة قد تقبل الزوجة العودة إلى بيتها مكرمة معززة مع قريب الزوج . أما إذا رفضت ، فقد يكون هذا الرفض لرغبتها في أن تفرق عن زوجها أو لمجرد العناد ، وعندئذ يستظهر القاضي ذلك بالخطوة التالية :

(ب) « وعلى القاضي بعد الاطلاع على تقرير اللجنة السابقة ، أن يخير الزوجة بين الطلاق خلماً إذا كانت كارهة أو العودة مع قريب الزوج » وهذا الحل إنذار للزوجة يقابل قوله تعالى : « واهجروهن في المضاجع » وفي هذه الحالة إذا طلبت الزوجة الخلع حكم القاضي به وفقاً لأحكام المذهب المالكي وقدر التعويض الذي تدفعه الزوجة

المخالعة لزوجها . وإذا عادت الزوجة إلى بيت زوجها حفظ القاضي الدعوى .

(ج) لكن إذا رفضت الزوجة الخلع ورفضت كذلك أن تعود إلى زوجها ، كان لسان حالها يقول « إتنى أريد زوجى لكننى لا أعود إليه » ! وهذا عناد لا يكسره سوى استعمال القوة . لكن هل القوة هنا أن تطلق الزوجة خلعا رغم عدم طلبها الخلع ، أم قيام الشرطة بالقوة الجبرية بإعادتها إلى بيتها ؟ يشهد للطلاق خلعا أن الله عز وجل بين أن نشوز الزوج يعالج بالصلح أو بالفراق ، على ما عرفنا ^(١) ، فيقاس عليه نشوز الزوجة . كما أن الله عز وجل جعل القاعدة في الحياة الزوجية هي قوله تعالى : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » ^(٢) وإمساك الزوج لزوجته عن طريق الشرطة ليس إمساكا بالمعروف فیتعین التسريح بإحسان ، ولما كانت الزوجة هي التي تم تمكن زوجها من إمساكها بالمعروف كان عب التسريح بإحسان عليها ، ويتم ذلك خلعا أى بتعويض تدفعه للزوج عن طلاقها . يضاف إلى ذلك أنه ليس في الفقه الإسلامي اجتهاد يدعو الحاكم إلى استخدام عساكره لتنفيذ حكم الطاعة . هذا رأى . وهناك رأى آخر لواضعي لائحة المحاكم الشرعية يوجب الاستعانة بالشرطة لتنفيذ حكم الطاعة ، ويمكن أن يشهد لهذا الرأي أن الطلاق أبغض الحلال إلى الله ، وأن الطلاق خلعا لا يحكم به بغير طلب الزوجة أو بطلب الحكّمين إذا ثبت أن الزوجة كارهة ، والقرض هنا أن الزوجة لم تطلب الخلع وتريد زوجها غير أن عنادها لا يسمح لها بالعودة إليه ، والحاكم مأمور بتنفيذ أحكام القضاء ، ولا توجد وسيلة لهذا التنفيذ في العصر الحاضر تصلح لهذه الحالة غير استخدام الشرطة . وليس لمثل هذه الزوجة أن تشكو من ذلك ، لأنها رفضت طلب الحكّمين الصلح

(١) راجع بند ١٥ فيما سبق .

(٢) من الآية ٢٢٩ سورة البقرة .

بينها وبين زوجها ثم خيرت بين العودة إلى بيتها مع قريب الزوج أو فراق زوجها فرفضت الخيارين ، وهو ما يعنى عنادها مع رغبتها في أن تعيش مع زوجها ، أما إمساكها بالمعروف فيتحقق عند عودتها إلى بيتها بأية وسيلة ، لأن هذه العودة تؤدي إلى زوال أسباب العناد والشقاق التي تتزايد مع ابتعاد كل من الزوجين عن الآخر ، كما أن هذه العودة تؤدي إلى استقرار الأسرة . وإذا كان هناك تخوف من سوء معاملة الزوج لزوجته عند عودتها إليه بعد هذا النزاع فيمكن أن يعالج ذلك بأن تذهب اللجنة سائلة الذكر لهما بعد شهر مثلاً من عودتها للاطمئنان على عدالة الزوج . وفي رأيي أن يترك للقاضي العمل بأي من الرأيين السابقين بحسب ظروف كل قضية ، فهناك زوجة يسيئها استخدام الشرطة ، وهي وإن كانت تريد العودة إلى زوجها إلا أنها تريد الكيد له زماً ، وعندئذ لا يصلح معها غير الرأي الأول . وهناك زوجة تريد أن تفخر بأنها ما عادت إلى زوجها إلا بالقوة الجبرية ، وتظاهر بأنها ما كانت تريد العودة إليه رغم أنها خيرت بين فراقه والعودة إليه فرفضت الخيارين ، وهذه لا يصلح معها إلا الرأي الثاني . وقد ظهر بعد إلغاء تنفيذ حكم الطاعة بالقوة الجبرية أن ممن حكم عليهن بالطاعة من تتمنى لو أن الزوج أرسل لها الشرطة كلها مع الجيش لتعود إلى بيتها ولكنه لم يسأل عنها . وثابت في كثير من محاضر الجلسات أن الزوجة أو محاميها كان يرد على طلب الزوج دخولها في طاعته بأنها على استعداد لذلك لكن الزوج يرفض الحضور إلى أهلها ليأخذها معه وأن كرامتها لا تسمح لها بأن تعود إليه من تلقاء نفسها ! هذه أفكار بعض النساء وبديهي أن كرامة الزوجة في عيشها مع زوجها وفي عودتها إليه ولو من تلقاء نفسها ، لأن الشرع يأمرها بذلك ، وعقد الزواج يقتضى منها ذلك ، فأى غضاضة عليها إذا عادت إلى بيتها وإلى أحضان زوجها الذي سبق أن طلبها من أهلها وعقد زواجه عليها ودخل بها ولا زال هو زوجها ! ولا حياء في الدين . كما لا يلزم زوجها شرعاً بأن يطلبها

من أهلها كلما ذهبت إليهم أو غضبت منه ، فذلك تدليل لها يشجعها على تكرار نشوزها وقد يؤدي إلى إذلال زوجها واضطراب حياتهما الزوجية . ومع هذا اقترحنا أن يرشح الزوج في صحيفة دعوى الطاعة قريبا له لتعود الزوجة معه إلى بيتها مكرمة منه ، وهو ما سيجعل تنفيذ حكم الطاعة عن طريق الشرطة أمرا نادرا . ونقترح النص على هذا كله بفقرة تضاف إلى الفقرات السابق اقترحها تكون كالآتي : « وعلى القاضي بعد اطلاعه على تقرير اللجنة المثبت به اختيار الزوجة أن يحكم إما بالطلاق خلعا أو بتنفيذ حكم الطاعة بالقوة الجبرية وإما بحفظ الدعوى . وإذا نفذت الزوجة حكم الطاعة اختيارا أو جبرا عنها ، استدعى القاضي الزوجين بعد شهر أو أكثر ، أو كلف اللجنة السابقة بزيارتها للاطمئنان على عدالة الزوج » .

بقى أن نذكر أن الحكم بالطاعة يعنى أن تعود الزوجة إلى بيت زوجها ، أى إلى بيت سماه البعض بيت الطاعة .

وبيت الطاعة هو بيت الزوجة ، ولا بيت لها سواء ، فهي إن ذهبت إلى أبيها فإنما تكون في بيت أبيها ، وإن ذهبت إلى أخيها كانت في بيت أخيها ، وإن ذهبت إلى زوجها كانت في بيتها ، وهي سيدة هذا البيت بلا خلاف .

وبيت الطاعة تسمية مستحدثة ، لا وجود لها في كتب الشريعة الإسلامية ، وهي تسمية أطلقها بعض الكتاب ، إما بحسن نية قاصدا أن يشعر الزوجة بأن سعادتها في هذا البيت مرهونة بطاعتها لزوجها ، وإما بسوء نية قاصدا تخويف النساء الناشئات من العودة إلى بيوتهن بعد الحكم عليهن بالطاعة ، مستهدفا أن يسكن العنكبوت هذه البيوت ويحل الخراب فيها ، إلى أن يفكر الزوج في تغيير البيت بزواج جديد .

والذين ينتقدون بيت الطاعة ، هم كالذين ينتقدون الصحافة أو حرية الرأي مثلا ، بالنظر إلى بعض الممارسات الخاطئة التي يرتكبها بعض الذين يعبرون عن رأيهم . فهؤلاء الناقدون نظروا إلى سلوك بعض الأزواج المبني

على فهم خاطيء لمعنى طاعة الزوجة لزوجها ، وكان الاولى والأجدر أن نصحح هذا الفهم الخاطيء ، لا أن نهاجم ما سموه بيت الطاعة ، وهو بيت الزوجة نفسها ، وإذا لم تذهب إليه فأين تذهب ؟!

٢٢ - الحكمان للصلح أو للثريق عند خوف الشقاق بين الزوجين :

عرفنا أن الله عز وجل قد أرشدنا في القرآن الكريم إلى ما تصنعه الزوجة الناشز إن خافت من بعلمها نشوزا أو إعراضا ^(١) ، وما يصنعه الزوج إن خاف من زوجته نشوزا ^(٢) ، فإذا أصبح الخلاف بين الزوجين متبادلا ونذيرا بالشقاق وبداية الفراق ، نجد الله عز وجل يقول : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما ، إن الله كان عليما خبيرا » ^(٣) فكما عالج القرآن الكريم الخلاف الفردى إذا كان من الزوج أو من الزوجة ، عالج الخلاف المتبادل من الزوجين ، فلم يترك في الحياة الزوجية شيئا إلا وأقامه على أسس تكفل أن تكون الحياة الزوجية سكنا ومودة ورحمة ، بل نجد الله عز وجل يأمرنا بأن نبادر بعلاج هذا الخلاف قبل وقوعه ، بل عند خوف من وقوعه ، ليكون ذلك أجدى في العلاج والإصلاح ، قال تعالى : « وإن امرأة خافت من بعلمها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا .. » ^(٤) كما قال سبحانه : « واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واحجوهن في المضاجع واضربوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا .. » ^(٥) . وفي الخلاف المتبادل بين الزوجين ، قال عز وجل : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما .. » ^(٦) .

(١) راجع بند ١٥ فيما سبق .

(٢) راجع بند ١٧ فيما سبق .

(٣) الآية ٣٥ سورة النساء .

(٤) من الآية ١٢٨ سورة النساء .

(٥) من الآية ٣٤ سورة النساء .

(٦) من الآية ٣٥ سورة النساء .

والحكمة من بعث الحكامين من أهل الزوجين أن الخلاف المتبادل بين الزوجين المنذر بالشقاق يعرفه أهل الزوجين في الغالب ، ولا يستطيع كل من الزوجين التعمية فيه على الحكامين إذا كانا من أهلها ، كما أن هذا الخلاف قد يؤدي إلى أن ينسب كل من الزوجين عيوباً للآخر ، وذكر هذه العيوب لا يمس الزوجين فصص ، بل قد يلحق الضرر بأولادهما وأهل كل منهما ، فكان من حكمة الله عز وجل أن جعل نظر هذا النزاع يتولاه حكم من أهل الزوج وحكم من أهل الزوجة ، ستراً لأسرار الزوجين والعائلات ومحاولة للصالح بينهما وإقامة حدود الله من إمساك بمعروف أو تسييح بإحسان .

ويختار القاضي الحكامين ^(١) ، وللزوجين كذلك الحق في اختيارهما بحيث يختار كل منهما حكماً من أهله ، وللزوجين اختيار حكم واحد يتفقان عليه ^(٢) . ولا يكون الحكمان أو الحكم من غير أهل الزوجين إلا إذا تعذر وجودهما في أهل الزوجين .

وقد نصت المادة الثالثة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن يستبدل بنصوص المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية النصوص الآتية ^(٣) :

(١) وجمهور العلماء على أن المخطوب بقوله تعالى « وإن خفتن » هم الحكم والأمراء ، أي ولي الأمر من حاكم أو قاض . تفسير القرطبي ج ٥ ص ١٧٥

(٢) سئل الإمام مالك « فإذا كان ذلك منهم إلى رجل واحد اجتمعا عليه ، هل يكون بمنزلة الحكامين لهما جميعاً ؟ قال : نعم ، إنما هي أمورهما التي لو أخذها دون من يحكم فيها كان ذلك لهما ، وكذلك هي إلى من جعلها إليه إذا كان يستأهل أن يكون ممن يجعل ذلك إليه » المحونة الكبرى ج ٥ ص ٥٠ ، وحاشية النسوتي ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٧

(٣) وكانت هذه النصوص في المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ تقضى بالآتي :

٧- يشترط في الحكامين أن يكونا رجلين عاقلين من أهل الزوجين إن أمكن ، وإلا فمن غيرهم ممن له خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما =

مادة ٧ : يشترط في الحكمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن
وإلا فمن فيهم من لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما .
مادة ٨ :

(أ) يشتمل قرار بعث الحكمين على تاريخ بدء وانتهاء مأموريتها على ألا تتجاوز
مدة ستة أشهر ، وتخطر المحكمة الحكمين والخصوم بذلك . وعليها
تحليف كل من الحكمين اليمين بأن يقوم بمهنته بعقل وامانة .
(ب) يجوز للمحكمة أن تعطى للحكمين مهلة أخرى مرة واحدة لا تزيد على ثلاثة
أشهر ، فإن لم يقدم تقريرهما اعتبرتهما غير متفقين .

مادة ٩ : لا يؤثر في سير عمل الحكمين امتناع أحد الزوجين عن حضور
مجلس التحكيم متى تم إخطاره . وعلى الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق
بين الزوجين ويبدلا جهدهما في الإصلاح بينهما على أية طريقة .
مادة ١٠ : إذا عجز الحكمان عن الإصلاح :

١ - فإن كانت الإساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكمان التطلق بطلقة
بائعة دون مسلسل بشيء من حقوق الزوجة المترتبة على الزواج والطلاق .

٢ م : على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا
جهدهما في الإصلاح ، فإن أمكن على طريقة معينة قرراها .
٣ م : إذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو منهما
أو جهل الحال قررا التفريق بطلقة بائنة .
٤ م : إذا اختلف الحكمان لمرهما القاضي بمعاودة البحث ، فإن استمر
الخلاف بينهما حكم فيهما .
٥ م : على الحكمين أن يرعيا إلى القاضي ما يقرانه ، وعلى القاضي
أن يحكم بمقتضاه .

وجاء بالذكرة الايضاحية للقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن « المصلحة داعية
إلى الأخذ بذهب الإمام مالك في أحكام الشقاق بين الزوجين ، عدا الحالة
التي يتبين للحكمين أن الإساءة من الزوجة دون الزوج فلا يكون ذلك داعيا
لإغراء الزوجة المشاكسة على فسخ عرى الزوجية بلا مبرر » ولكن القانون
١٠٠ لسنة ١٩٨٥ عدل هذا الحكم فأجاز التفريق ظلما إذا كانت الإساءة من
الزوجة كما سئرى .

٢ - وإذا كانت الإساءة كلها من جانب الزوجة اقترحاً التطلاق نظير بدل مناسب يقدراؤه تلزم به الزوجة .

٣ - وإذا كانت الإساءة مشتركة اقترحاً التطلاق دون بدل أو ببدل يتناسب مع نسبة الإساءة .

٤ - وإن جهل الحال فلم يعرف المسمى منها اقترح الحكمان تطليقا دون بدل .
مادة ١١ : على الحكمين أن يرفعا تقريرهما إلى المحكمة مشتملا على الأسباب التي بنى عليها ، فإن لم يتفقا بصحتها مع ثالث له خبرة بالحال وقدره على الإصلاح وحلفته اليمين المبينة في المادة (٨) . وإذا اختلفوا أو لم يقدموا تقريرهم في الميعاد المحدد سارت المحكمة في الإثبات . وإن عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين وتبين لهما استحالة العشرة بينهما وأصرت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة بالتطلاق بينهما بطلقة باقنة مع إسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها وإلزامها بالتعويض المناسب إن كان لذلك مقتضى .

ومن مزايا هذه الأحكام أنها تبص على أن يشمل قرار بعث الحكمين « على تاريخ بدء وانهاء مأموريتها ، على ألا تتجاوز المدة ستة أشهر ، وعلى المحكمة إخطار الحكمين والخصوم بمنطوق قرارها وتحليف كل من الحكمين اليمين بأن يقوم بمهمة بعذل وأمانة ، ويجوز للمحكمة أن تعطى الحكمين مهلة أخرى مرة واحدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ... » وهو ما ينظم عمل الحكمين بما يكفل حسن سير العدالة ويقطع طرائق الأراجاء ويمنع عرقلة عمل الحكمين « كما بينت هذه الأحكام ما يتبعه الحكماء عند العجز عن الإصلاح من حيث اقتراح التفريق بين الزوجين وما يلزم به كل منهما من نتائج مالية حتى إذا كانت الإساءة من الزوجة ، وهذه الأحكام مأخوذة من مذهب الإمام مالك إما نصا وإما مخرجة على نصوصه (١) .

غير أنه يؤخذ على النصوص السابقة الآتي :

أولا : أنها لم تشترط في الحكمين أن يكونا رجلين ، وهو ما كان

يشترطه النص المعدل ، وقد استنتج البعض ^(١) من ذلك أن حذف كلمة رجلين يعنى أن القانون ألغى شرط الذكورة في الحكمين ليتيح المجال لاشتراك النساء في التحكيم ، وهو ما يخالف المذهب المالكي الذي ورد بالمذكرة الإيضاحية أن هذه الأحكام أخذت منه أو خرجت على نصوصه ^(٢) . وهذا الاستنتاج صحيح ، غير أنه يمكن تفسير النص على خلافه ، بحيث لا يجوز أن يكون الحكمان غير رجلين عدلين ، على أساس أن المذكرة الإيضاحية تزعم أن هذه النصوص مأخوذة من المذهب المالكي وهو يشترط الذكورة في الحكمين ، ولم يصرح القانون ولا مذكرته الإيضاحية بغير ذلك ، بل سكت عن ذلك فيفسر سكوته في ضوء ما جاء بمذكرته الإيضاحية . والحكمة في أن يكون الحكمان رجلين هو أنهما أقدر على تحكيم العقل وتغليب على عاطفتها نحو الزوجين وهما من أهلها ، بينما الغالب في النساء تغليب العاطفة على العقل ^(٣) .

ثانياً : تقضى الأحكام السابقة بأنه إذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الإساءة من جانب الزوج أو جهل الحال اقترح الحكمان التفريق بطلقة بائنة دون مساس بحقوق المطلقة ، وإذا كانت الإساءة من جانب الزوجة اقترحا التفريق خلعا نظير تعويض تدفعه الزوجة لزوجها ، وإذا كانت الإساءة مشتركة اقترحا التفريق طلاقاً دون مساس بحقوق المطلقة

(١) محمد بلتاجي في دراسات في الأحوال الشخصية ص ١٣٨

(٢) ففى الشرح الصغير للرددير (في الفقه المالكي) ج ٢ ص ٥١٢ « وصحتهما أى الحكمين أى شرط صحتهما (العدالة) فلا يصح حكم غير العدل سواء حكم بطلاق أو إبقاء أو بمل ، وغير العدل صلبى أو مجنون أو ناسق (والذكورة) فلا يصح حكم النساء (والرشد) فلا يصح حكم سفیه (والفقه بذلك) فلا يصح حكم جاهل بما ولى فيه » .

(٣) وتغليب العاطفة على العقل ميزة اختص الله عز وجل بها النساء لتكون المرأة أكثر حناناً وتجاوباً مع زوجها ولولادها ، بينما اختص سبحانه الرجل بتغليب العقل على العاطفة لما يقتضيه عمله خارج البيت ولما تتطلبه رعايته لأهله من حزم . والمرأة التي تغلب في أكثر الأحوال عقلها على عاطفتها فيها خشونة لا أنوثة ، والرجل الذي يغلب في أكثر أحواله عاطفته على عقله فيه خنوثة لا رجولة .

أو خلعا بتعويض تدفعه الزوجة يتناسب مع نسبة إساءتها . فظاهر نص القانون أن هذه كلها اقتراحات من الحكّمين . ولهذا نص على أن يرفع الحكّمان تقريرهما إلى المحكمة: مشتملا على الأسباب التي بنى عليها ، وكان ينبغي أن ينص على أن يكون تقرير الحكّمين « مشتملا على الأسباب التي بنى عليها مجملة » ، وللقاضى أن يستوضح ذلك ، وله أن يعيد هذا التقرير للحكّمين لاستكمال ما يراه من مآمرتهما ويحدد لذلك أجلا » وذلك حتى نحد من الكشف عن أسرار العائلات ، ونعمل في إطار الحكمة من جعل الحكّمين من أهل الزوجين سترا لعيوبهما . ومن المعروف كذلك أن دعاوى الأحوال الشخصية يجب نظرها في جلسة سرية ، على أن يصدر الحكم علنا ، وإلا كان الحكم باطلا ^(١) .

ثالثا : تقضى المادة ١١/٢ سالفة الذكر بأن تسير المحكمة في الإثبات إذا اختلفت الأحكام الثلاثة أو لم يقدموا تقريرهم في الميعاد . وهو حكم معيب ولا مقتضى له ، لأن سير المحكمة في الإثبات يعنى طرح اللفظ بين الزوجين أمام المحكمة ليتوصل كل منهما إلى إثبات أن الزوج الآخر هو المسمى مع ما يترتب على ذلك من حقوق مالية ، وهو ما يتنافى مع الحكمة من بحث حكّمين من أهل الزوجين سترا لعيوبهما وحفظا لأسرار العائلات . ثم لماذا تسير المحكمة في الإثبات ، والحال هنا لا يخلو من ثلاثة فروض . الأول : أن يتفق حكّمان من الثلاثة فعندئذ تقضى المحكمة برأى الأغلبية ، إذ لا يلزم إجماع الأحكام الثلاثة على رأى . والفرض الثانى : أن يختلف الأحكام جميعا بحيث يكون لكل منهم رأى غير الآخر ، وهذا يعنى جهالة حال الزوجين وتعذر الوصول إلى معرفة للسوء منهما ، وهو ما يقتضى إجابة طلب الزوجة التطلق دون المساس بحقوقها . والفرض الثالث : إذا لم يقدم حكم من الأحكام الثلاثة أو اثنين منهم أو كلهم التقرير في الميعاد ، وفي هذه الحالة كان ينبغي النص على أن تقضى المحكمة بفرامة تهديدية على من لم يقدم تقريره في الميعاد .

(١) نقض ١٩٨٣/٦/٢٨ طعن ٤٤ لسنة ٤٩ ق - أحوال شخصية ،
ونقض ١٩٨٢/٢/١٦ طعن ٦ لسنة ٥١ ق - أحوال شخصية .

ويبدو مما سبق أنه يجب إلغاء المادة ٢/١١ سالفه الذكر ، وأن يستبدل بها النص على أنه : « وللقاضى أن يحكم بتغريم الحكم الذى لا يقدم تقريره فى الميعاد » .

٢٢ - رابعا : صلة الرحم :

الزواج علاقة مصاهرة ترتبط بها أسرتان لتنشأ أسرة ثالثة ، وهو من عوامل توثيق الروابط بين أفراد الجماعة وإشاعة المحبة فيها ، وبه تتسع دائرة التعارف والمودة بين الناس . قال تعالى : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ... » ^(١) ولا مناص من أن يعيش كل من الزوجين فى صلات مع أقارب الآخر ، ومن الحماسة أن يفكر أحد الزوجين فى قطع صلة الزوج الآخر بأهله ، لأن صلة الرحم أمر يحث عليه الدين وتدعو إليه مكارم الأخلاق . قال عز وجل : « وبالوالدين إحسانا ، وبذى القربى ... » ^(٢) . وقال سبحانه : « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى » ^(٣) وقال جل شأته : « وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل » ^(٤) كما قال تبارك وتعالى : « وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين » ^(٥) فجعل حق ذوى القربى مقدما على حق اليتيم والمسكين وابن السبيل . وقدم حق الوالدين على يريهما من ذوى القربى .

(١) من الآية ١٣ سورة الحجرات .

(٢) من الآية ٣٦ سورة النساء .

(٣) من الآية ٩٠ سورة النحل .

(٤) من الآية ٢٦ سورة الاسراء .

(٥) من الآية ١٧٧ سورة البقرة .

الفصل الثاني

في الشقاق بين الزوجين

٢٢ - الزوج الكاره ، والطلاق :

تقصد بالزوج الكاره الزوج الذي يشعر بانقطاع مودته لزوجته ورغبته الأكيدة في فراقها .

وقد أجاز الإسلام للزوج الكاره الطلاق ، ولكنه كرهه فيه ، وألقى عليه بأعبائه ، وأعطاه فرصا للرجوع عنه .

وقد أجازت كل قوانين العالم الطلاق ، حتى البلاد التي تحرم ديانتها الطلاق كفرنسا وإيطاليا نجد قوانينها قد أجازت الطلاق ، لأن للطلاق أسبابا كثيرة منها سوء اختيار الزوجة أو الزوج ، واختلاف الطباع بينهما ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي قد تجرف أحد الزوجين بعيدا عن الآخر . كما ثبت أن تحريم الطلاق يؤدي إلى تعليق الزوجين بين الزواج والعزوبة ، وقد يؤدي إلى أمراض نفسية كالقلق والجنون أو إلى ارتكاب جرائم الزنا والقتل وغيرها ، وأحيانا يؤدي إلى تغيير الشخص دينه إلى دين آخر يجيز الطلاق . ومن هذا كله ندرك حكمة مشروعية الطلاق .

وقد كره الإسلام الناس في الطلاق ، ففي القرآن الكريم يقول الله عز وجل : « وعاشروهم بالمعروف ، فإن كرهتموهن فمسي أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا » (١) . كما نجد الرسول صلى الله عليه وسلم يبين لنا أن أبغض الحلال إلى الله الطلاق ، ويدعونا إلى ألا نطلق النساء إلا من رية أي من شك في السلوك معلنا أن الله لا يحب الذواقين ولا الذواقات ، وأنه إن كره المؤمن في زوجته طبعاً فإنه يجد فيها طبعاً أخرى حسنة (٢) .

(١) من الآية ١٩ سورة النساء .

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٠ ص ٥٨

وألقت الشريعة الإسلامية على الزوج بآعباء الطلاق من إلزام للمطلق بدفع مؤخر المهر وتفقة العدة وتفقة الحضانة ثم المسؤولية عن الأولاد في ولاية النفس .. الخ .

وأعطت الشريعة الإسلامية للزوج المطلق أكثر من فرصة لتعود مطلقاته زوجة له ، فجعلت الطلاق بعد الدخول أو الخلوة رجعيا في الأصل ، أى يجوز للمطلق أن يراجع زوجته فيه خلال مدة العدة ، فإن لم يراجعها حتى انقضت العدة جاز لهما أن يتفقا على الزواج من جديد بمهر جديد ، وهو ما قد يحفزهما لمراجعتها في العدة خشية أن يحتاج بعد ذلك إلى رضاها بالزواج منه وخشية أن يلزم بمهر جديد له مقدم ومؤخر قد يزيد عما كان من قبل إذا رضيت بالزواج منه بعد انقضاء العدة . وإذا راجعها في العدة أو عقد عليها بعد انقضاء العدة ثم طلقها كانت له فرصة أخرى وأخيرة لمراجعتها في العدة ، أو العقد عليها برضاها وبمهر جديد بعد انقضاء العدة . فإذا طلقها بعد هذا كله للمرة الثالثة لم يكن له عليها سبيل في المراجعة ولا في العقد عليها إلا إذا تزوجها آخر ودخل بها ثم طلقها برضاها أو مات عنها وانقضت عدة الطلاق دون مراجعة من زوجها الجديد . أو انقضت عدة الوفاة . وفي ذلك عبرة للزوج الذى تكرر منه الطلاق ، إذ يرى من كانت زوجته قد أصبحت زوجة لآخر يدخل بها وقد لا يطلقها ، وعبرة لغيره من يقدم على الطلاق ، وعبرة للزوجة المشاكسة التى تسيء إلى زوجها فلا تتركه إلا وقد ألقى عليها يمين الطلاق على الرغم من أن كلا منهما يرغب فى الآخر ، فتجد نفسها وقد حيل بينها وبين العودة إلى هذا الزوج وقد يكون لها منه أولاد فى حاجة إلى رعايتهما المشتركة . وهذه القرص كلها وتلك العبر مما يساعد على ألا يكون هناك طلاق إلا فى بيت يستحيل فيه الوفاق .

بل إن الرسول ﷺ رغب المسلمين فى ألا يطلق الزوج زوجته التى دخل بها وتوافيها العادة الشهرية إلا فى طهر لم يمسه فيها ، بمعنى أنه إذا أراد الزوج طلاق زوجته فيستحب له أن ينتظر حيضها فإذا طهرت ولم يقربها

طلقتها أثناء طهرها ، باعتبار أن انتظاره هذا الوقت قد يؤدي به إلى عدوله عن التفكير في الطلاق ، فإذا لم يعدل حتى ظهرت زوجته من حيضها ولم يمسه بل وطلقتها فذلك يدل على رغبته الأكيدة في إنهاء الزواج ، ويسمى هذا بالطلاق السني ويسمى غيره طلاقا بدعيا ، وكلاهما يقع به الطلاق ، على الرأي الراجح والمعمول به في المحاكم .

ولا يقع الطلاق إلا من زوج عاقل يدرك ويريد ما يقوله من طلاق ، فلا يقع الطلاق من المجنون أو المعتوه أو مختل العقل لكبر أو لمرض إذا صدر الطلاق وقت اختلال عقله ، كما لا يقع من النائم والمغمى عليه والمخدر عقله لإجراء جراحة والسكران والمكره ^(١) ، ولا يقع من المعلم أو الطالب أو الممثل إذا قال في معرض تعليمه أو مذاكرته أو تمثيله زوجته طالق وهو لا يقصد طلاق زوجته ، ولكنه يقع من الهازل استثناء لأن الزواج والطلاق والرجعة جدهن جد وهزلهن جد ، حتى لا يتلاعب الرجل بالمرأة . وإذا علق الطلاق على أمر قد يقع وقد لا يقع كقول الزوج لزوجته إن خرجت من البيت فأنت طالق أو قوله لآخر إن لم تفعل كذا أو إن فعلت كذا فزوجتي طالق ، فعندئذ لا يقع الطلاق إلا إذا قصد وقوعه عند وقوع الأمر المعلق عليه ، أما إذا قصد غير ذلك كأن قصد تخويف الزوجة أو حملها على فعل شيء أو تركه أو حمل غيره على ذلك فلا يقع طلاقه على المعمول به في المحاكم ^(٢) ، فالعبرة بالنية . ولو قال لزوجته أنت طالق ثلاثا أو ستين طلقة مثلا احتسبت طلقة واحدة ^(٣) ، ولو قال لها أنت طالق

(١) م ١ قانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وتنص على أنه « لا يقع طلاق السكران والمكره » .

(٢) م ٢ قانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وتنص على أنه « لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير » .

(٣) م ٣ قانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وتنص على أن « الطلاق المقترن بعدد لفظا أو إشارة لا يقع إلا واحدة » .

فردت عليه بكلمة تضايقه فرد عليها بقوله أنت طالق أنت طالق فيحسب ذلك كله طلاقاً واحدة طالما كان في مجلس واحد (١) .

٢٤ - الطلاق بيد الزوج لا بيد القاضي :

من المعروف أن الشريعة الإسلامية تعطي الزوج الحق في طلاق زوجته بإرادته المنفردة ، وقد انتقد البعض هذا الاتجاه ونادى بأن يكون الطلاق بحكم القاضي بعد إثبات مبرر له ، كما هو الحال في معظم القوانين الوضعية ، حتى تتيح فرصة للتفكير في الطلاق وللصلح بين الزوجين قبل الطلاق ، وحتى نمنح ظلم الزوج لزوجته عند طلاقها دون مبرر .

ومسلك الشريعة الإسلامية في جعل الطلاق بيد الزوج لا بيد القاضي - في الأصل - أصح نظراً ، وأولى بالعمل به لصالح المرأة ولصالح الرجل والأسرة . ذلك أن مفتاح بقاء الحياة الزوجية يجب أن يكون بيد الزوج في الأصل باعتبار أنه هو الذي أنشأ الأسرة وهو القيم عليها والمسئول الأول عنها والمكلف بالاتفاق عليها ، فإذا طلق فلا يستساغ أن تفرض عليه زوجة لا يقبل التعاون معها ، تماماً كما لا يستساغ أن تفرض على أي رئيس لجماعة التعاون مع عاملين لا يقبلهم وإلا شاع التوتر في الجماعة واضطرب سير العمل فيها ولم يكن فيها شيء يؤدي إلى استقرارها ، وبالتالي لا يتحقق في الأسرة السكن والمودة والرحمة إذا أجبر القاضي الزوج الكاره على أن يستمر في الحياة الزوجية ، وسنرى أن الزوجة الكارهة لا تجبر كذلك على الاستمرار في الحياة الزوجية وبهذا عدلت الشريعة الإسلامية بينهما . والزوج لا يطلق غالباً إلا بعد تفكير ومحاولات للصلح بينه وبين زوجته ، نظراً لما سيلقى عليه من أعباء الطلاق كإلزامه بدفع مؤخر المهر وثقة العدة وثقة حضانة الأولاد وغير ذلك واحتياجه بعد الطلاق للتفكير في زواج جديد بنفقات أخرى ومشكلات أخرى .

(١) ويسمى هذا بالطلاق المتتابع في مجلس واحد . محمد أبو زهرة في

الأحوال الشخصية ص ٣٠٤ ونقض ١٦٠/٢٣/١٩٦٠ مجموعة الأحكام ص ١١

ص ٤٧١

وإذا حدث ولم يفكر الزوج قبل الطلاق فيما يترتب عليه ، فالطلاق رجعي في الأصل تظل فيه الزوجة خلال مدة العدة على ذمة زوجها الذي يكون لديه فرصة مراجعتها ، وخلال مدة العدة سيفكر الزوج حتما في الطلاق وفيما يترتب عليه وفي مصير أولاده بعد الطلاق كما سيبدل الأهل والأصدقاء مساعي كثيرة للصالح كما هو مشاهد في واقع الحياة .

وتكليف الزوج بأن يلجأ للقاضي للحكم بالطلاق إذا كان هناك مبرر له ، أمر ليس في صالح المرأة ، لأنه يعني أن يلجأ الزوج إلى القاضي لكشف عيوب زوجته ، فهذه العيوب هي وحدها التي يمكن أن تبرر له الطلاق كما يحدث في محاكم البلاد التي جعلت الطلاق بيد القاضي حيث يتعين على الزوج أن يثبت سوء سلوك زوجته أو سوء طباعها المؤدى إلى اعتدائها عليه اعتداء جسيما أو تقصيرها في أداء واجباتها تقصيرا يؤدي إلى استحكام النفور بينهما ...^(١) وغير ذلك مما قد يذكره من عيوب هذا إلى جانب محاولة الزوج المبالغة في هذه العيوب أو الكذب فيها أو الاستعانة بشهود زور وغير ذلك ... ولهذا كله لم تجعل الشريعة الإسلامية الطلاق بيد القاضي ، وإنما جعلته بيد الزوج في الأصل ، وألزمته بكافة أعباء الطلاق سواء كان مخطئا في طلاقه ، أم كان خطأ زوجته هو الذي أدى إلى الطلاق ، وذلك رحمة بالنساء وسترا لعيوبهن ، وقد كان العدل أن يباح للرجل أن يلجأ إلى القاضي طالبا إعفاءه من أعباء الطلاق إذا أثبت أن خطأ زوجته هو السبب في الطلاق ، كما لو أثبت سوء سلوكها أو سوء طباعها ، ولكن الشريعة الإسلامية قدمت الرحمة بالنساء على العدل مع الرجال، والستر في مجال الأسرة والعائلات على الفضيحة أمام القضاء^(٢) . وسنرى أن الزوجة الكارهة إذا أقدمت على الطلاق ، كان عليها أن تأخذ تفويضا من زوجها أو تتفق معه فيه على ذلك ، فإذا لم يتم لها ذلك كان لها أن تلجأ إلى القاضي لينوب شرعا عن زوجها في تطليقتها ، وهنا نلاحظ

(١) انظر مكتب الأحوال الشخصية لغير المسلمين في باب الطلاق .

(٢) وانظر ما سنذكره في بند ٢٨ مكررا فيما يلي .

أن الزوج طلاق زوجته دون أن يسأل عن مبرر للطلاق بينما لا يحق للزوجة أن تطلب الطلاق إلا بمبرر يخضع لتقدير القاضي ، وهذه التفرقة بين الرجل والمرأة ليس فيها تفضيل الرجل على المرأة بل على العكس فيها تفضيل المرأة على الرجل ، ذلك أن عدم مساءلة الرجل عن مبرر الطلاق يعنى ستر عيوب الزوجة ، بينما سؤال المرأة عن مبرر الطلاق يكشف عيوب الزوج . والشرع لا يغى أن يكشف عيوب الرجل ، إذ حسب الرجل - إذا أراد أن يستر عيبه - أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة إذا طلبت الزوجة الطلاق وعندئذ لن تلجأ الزوجة إلى القضاء لطلب الطلاق ، أو لن يتصدى القضاء للبحث عن مبرر الطلاق إذا كانت الزوجة قد لجأت إليه قبل طلاقها . . . ولعلك الآن تدرك بوضوح سماحة الإسلام ورحمته بالمرأة وستره لعيوبها .

٢٥ - توثيق الطلاق والرجعة وعلم المطلقة بذلك :

يجوز للزوج أن يطلق زوجته في حضورها وفي غيابها ، بنفسه أو بواسطة وكيل خاص يشبه في إيقاع الطلاق عنه ^(١) . وقد نظم ولي الأمر توثيق الطلاق ، عن طريق المأذون (بالنسبة للمسلمين ، أو الكاهن أو الشهر العقاري بالنسبة لغير المسلمين أو للأجانب) . وتوثيق الطلاق يقصد به أن يكون بيد المطلقة دليل على طلاقها ، تطالب على أساسه بحقوقها ، وتتمكن به من الزواج من جديد بعد انقضاء عدتها ، وذلك أمر لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ، بل هو جائز شرعا عملا بالمصالح المرسله .

كذلك يجوز للمطلق أن يراجع مطلقته في عدتها في حضورها أو في غيابها . وقد نظم ولي الأمر توثيق إشهاد الرجعة ، ليكون بيد الزوجة التي سبق لزوجها أن طلقها ثم راجعها في العدة دليل على استمرار زواجها ، تطالب على أساسه بحقوقها كزوجة ، وتتمكن به هي وأولادها من إثبات

(١) أما الوكيل وكالة عامة فلا يقع بعبارته طلاق .

نسبهم إلى زوجها ، وذلك أيضا أمر لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ، بل هو جائز شرعا عملا بالمصالح المرسله .

وقد اوجب قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ومن قبله القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ توثيق إشهاد الطلاق ، كما أوجب إعلام المطلقة به ، بعد أن كان هذا جائزا ، وهذا أيضا أمر لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية .

غير أن واضعي قانون الأحوال الشخصية لم يوجبوا توثيق إشهاد الرجعة ، كما أوجبوا توثيق إشهاد الطلاق ، لأن همهم في الحقيقة لم يكن حماية المرأة وإنما كان محاربة الطلاق . . لهدف آخر سنعرفه في آخر هذه الدراسة . والزوجة التي لا يكون بيدها دليل على الرجعة بعد طلاقها ، قد يتلاعب زوجها بها ، فهو قد يعيش معها باعتبارهما زوجين حتى إذا دب الخلاف بينهما تمسك بإشهاد الطلاق ، وأنكر الرجعة ، فإذا عجزت الزوجة عن إثبات هذه الرجعة اعتبر كل منهما غير متزوج بالآخر منذ تاريخ الطلاق ، وضاعت حقوقها ولحق بها العار ، حتى لو اعترف زوجها بأنه كان يعاشرها معاشرة الأزواج ، وأنها أنجبت منه بسبب ذلك أولادا . لأن قانون العقوبات الحالي - للأسف - يعتبر المعاشرة الجنسية بالتراضي بين غير المتزوجين ممن بلغوا الثامنة عشرة ، أمرا جائزا قانونا ولا جريمة فيه ، ولو أئمر عن أولاد ! وليس بيد هذه المرأة دليل على رجعتها واستمرار زواجها ، كما يصعب عليها أن تثبت عدم رضاها بمعاشرة هذا الزوج ، لأن تكرار المعاشرة يعتبره فقهاء القانون الجنائي رضا بها . كما أن أحكام ثبوت النسب لا تهيئ الدعوة بالنسب لولد الزنا ، وهكذا تضيع هذه الزوجة ، ويضيع معها أولادها ، ما لم تثبت هذه الرجعة (١) .

(١) وتثبت الرجعة باقرار الزوج ، فلذا انكر في شهادة الشهود ، فان تعذر وجود شهود أو تضاربت أقوالهم ، فيمكن أن يعتبر علم الزوج بقيد الولد في سجل المواليد منسوبا إليه دون أن يتخذ أي إجراء للطعن في هذا القيد قرينة على صحة الرجعة والقرينة ليست دليلا كافيا ، ومن هذا كله تبرز أهمية النص على وجوب توثيق الرجعة ، وهو ما غفل عنه واضعوا قانون الأحوال الشخصية .

وإذا انتقلنا إلى النص الذى وضعوه لتوثيق الطلاق وعلم الزوجة به نجد هذا النص غير دقيق وفيه قصور ، وهو نص المادة ٥ مكررا / ١ ، ٢ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضاف بالمادة الأولى من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ^(١) الذى يوجب : « على المطلق أن يوثق إسهاد طلاقه لدى الموثق المختص خلال ثلاثين يوما من إيقاع الطلاق . وتعتبر الزوجة عالمة بالطلاق بحضورها توثيقه ، فإذا لم تحضره كان على الموثق إعلان الطلاق لشخصها على يد محضر ، وعلى الموثق تسليم نسخة إسهاد الطلاق إلى المطلقة أو من ينوب عنها وفق الإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير العدل ... » .

وقد نصت المادة ٢٣ مكررا / ١ ، ٣ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالمادة الأولى من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن : « يعاقب المطلق بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين إذا خالف إيا من الأحكام المنصوص عليها في المادة (٥ مكررا) من هذا القانون . كما يعاقب الزوج بالعقوبة ذاتها إذا ادلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية ، أو محال إقامة زوجته أو زوجاته أو مطلقته على خلاف ما هو مقرر في المادة (١١ مكررا)^(٢) . ويعاقب الموثق بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها إذا اخل

(١) وكان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ينص في هذه المادة على أنه « يجب على المطلق أن يبادر إلى توثيق إسهاد طلاقه لدى الموثق المختص . وتترتب آثار الطلاق بالنسبة للزوجة من تاريخ علمها به . وتعتبر الزوجة عالمة بالطلاق بحضورها توثيقه » ، فإذا لم تحضر كان على المطلق إعلانها بوقوع الطلاق على يد محضر مع شخصها أو في محل إقامتها الذى يرشد عنه المطلق ، وعلى الموثق تسليم نسخة شهادة الطلاق إلى المطلقة أو من ينوب عنها ، وذلك كله وفق الأوضاع والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير العدل » . وقد حدد نص القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ مدة أقصاها ثلاثون يوما من إيقاع الطلاق لالزام المطلق بتوثيقه ، وألغى جواز إعلان المطلقة به في محل إقامتها ، وأبقى باقى الأحكام عدا تعجيل خاص بآثار الطلاق سنتكلم عنه فيما بعد .

(٢) والمادة ١١ مكررا هي الخاصة بالتطليق عند تعدد الزوجات ، أما المادة ٥ مكررا فهي الخاصة بتوثيق الطلاق وإعلام المطلقة به .

بأنى من الالتزامات التى فرضها عليه القانون ، ويجوز أيضا الحكم بعزله
او وقفه عن عمله لمدة لا تتجاوز سنة (١) .

ويؤخذ من هذه النصوص الآتى :

اولا : أن إلزام المطلق بتوثيق الطلاق وإلزام الموثق بإعلان الطلاق
للمطلة من النصوص الجنائية التى تفسر تفسيراً ضيقاً .

ثانياً : لا تمس هذه الأحكام حق الطلاق المقرر للرجل فى القرآن
الكريم (٢) ، فالطلاق يقع ولو لم يوثق ، والتوثيق ليس شرطاً لإيقاع
الطلاق (٣) .

ثالثاً : لا تمنع هذه الأحكام جواز إثبات الطلاق او علم المطلقة به
بكافة الطرق المقررة شرعاً (٤) ، فالقانون لم يحصر طرق إثبات الطلاق فى

(١) وكانت هذه المادة فى القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « يعاقب
المطلق بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو
بأحدى هاتين العقوبتين ، إذا خالف أى من الأحكام المنصوص عليها فى المادة
الخامسة مكرراً من هذا القانون ، أو أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة من
حالته الاجتماعية أو محل إقامة زوجته أو زوجاته أو مطلقته . ويعاقب الموثق
بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً إذا أخل بأى
من الالتزامات التى فرضها عليه القانون . ويجوز أيضاً الحكم بعزله او وقفه
عن عمله لمدة لا تتجاوز سنة » .

وكان الاقتراح بشروع القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ مقدماً بنفس صياغة
القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ووافقت عليه اللجنة المشتركة دون تعديل ثم حدث
التعديل أثناء مناقشة مجلس الشعب ، فأسفر هذا التعديل عن ضياع النص
على عقاب المطلق الذى يدل على بيانات غير صحيحة من محل إقامة مطلقته ،
وذلك لخطأ غير مقصود فى الصياغة ، كما يتضح من مقارنة نص القانون ١٠٠
لسنة ١٩٨٥ بنص الاقتراح والقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وهو ما سنشرحه
فى المتن .

(٢) المذكرة الإيضاحية ، وتقرير اللجنة المشتركة .

(٣) نقض ١٩٨٢/١١/٢٢ - الطعن ٢٥ لسنة ٥١ ق - أحوال
شخصية .

(٤) المذكرة الإيضاحية ، وتقرير اللجنة المشتركة .

يثقة الطلاق ، ولم يحصر طرق علم المطلقة به في حضورها توثيقه أو سلامها وثيقته ، وإنما غير فقط في عبء إثبات هذا العلم .

رابعاً : يلزم المطلق بتوثيق إشهاد الطلاق ، إذا صدر الطلاق منه شخصياً ^(١) .

أما إذا وكل المطلق شخصاً في إيقاع طلاقه ، فأوقع الوكيل هذا طلاقاً ، فلا يلزم المطلق ولا وكيله بتوثيق هذا الطلاق ، ولهما الخيار في هذا التوثيق . ولا يقال إن آثار طلاق الوكيل تنصرف إلى الموكل ، فيلزم المطلق بتوثيق طلاقه الذي أوقعه وكيله في حدود وكالته ، لأن النص نص جنائي يفسر تفسيراً ضيقاً ، وقد لا يخبر الوكيل موكله عن الوقت الذي أوقع فيه الطلاق حتى يلزم الموكل بتوثيقه خلال ثلاثين يوماً من إيقاع الطلاق ، والغالب أن يكون الوكيل في بلد تقيم فيه المطلقة بينما يكون الموكل في بلد آخر أو خارج الجمهورية ، ولم ينص القانون على إلزام الوكيل بتوثيق الطلاق ، والوكيل ليس هو المطلق وإنما هو وكيل عن المطلق ، كما لم ينص القانون على إلزام المطلق بتوثيق الطلاق إذا أوقعه وكيل عنه ، وبالتالي كان في هذا الإلزام وذاك شبهة وشك ، والشك يفسر لصالح المتهم ، وادعوا الحدود بالشبهات ، ولئن يحكم ببراءة مليون متهم خير من الحكم ظلماً على برئ واحد . ولا شك أن هذه ثغرة خطيرة في القانون تجعل الراغبين في الطلاق يتعابسون عليه بتوكيل غيرهم في إيقاع الطلاق للتهرب من تطبيق هذا النص ، ولا حل لهذا غير تعديل النص . كذلك إذا أوقعت الزوجة المفوضة في الطلاق ، وهي من تكون العصمة

(١) واقترح بعض أعضاء مجلس الشعب أن يثبت في البطاقة الشخصية أو العائلية أن صاحبها كان مطلقاً سواء ظل غير متزوج أم تزوج بعد ذلك ، فرد عليه آخر بالرفض حتى لا يثبت في بطاقة الفتاة التي تطلق قبل الدخول أنها طلقت قبل ذلك ، ورد آخر بأن البطاقة الشخصية أو العائلية ليست صحيفة سوابق مع ملاحظة أن الطلاق ليس من السوابق (مضبطة المجلس الجلسة ٩٧ في ١/٧/١٩٨٥ ص ٦)

في يدها ، الطلاق على نفسها ، فلا يلزم المطلق بتوثيق هذا الطلاق ^(١) ، كما لا تلزم المطلقة بتوثيقه ، لأن المفوضة ليست هي المطلق ، والنص يلزم المطلق بتوثيق الطلاق ، كما أن المفوضة ليست بوكيلة ، لأن التفويض غير التوكيل ، على ما هو معروف في الفقه .

ولا يلزم المطلق بتوثيق الطلاق الذي يوقعه القاضي ، على الرغم من أن القاضي يطلق نيابة عن الزوج ، لأن النص يتحدث عن « إيقاع » الطلاق لا عن « وقوعه » ^(٢) ، ويفسر تفسيراً ضيقاً بحيث يقتصر على إلزام المطلق بتوثيق الطلاق الذي أوقعه بنفسه لا بواسطة نائب عنه ، سواء أكان هذا النائب وكيل أم قاضياً .

خامساً : يقتصر إلزام المطلق على توثيق إشهاد الطلاق الذي يقع منه ، سواء أكان طلاقاً رجعياً أم طلاقاً بائناً . أما غير الطلاق من أسباب الفرقة بين الزوجين فلا يلزم توثيقه ، ولو صدر من الزوج ، كالإيلاء واللعان ^(٣) وطلب الفسخ .

(١) وقد تسأل الشيخ محمد المطراوى عضو مجلس الشعب : « ماذا تصنعون بالمرأة التي عصمتها بيدها وطلقت الزوج ؟ هل تطبق عليها الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة » ؟ فرد المقرر بأن « الزوجة التي تكون العصمة في يدها لا تطلق الزوج ، إنما تطلق نفسها ، فهناك فارق بين التعبيرين ، وفي هذه الحالة هي طلقت نفسها ، فهي تعلم تلقائياً « مضبطة المجلس الجلسي ٩٧ في ١٩٨٥/٧/١ ص ١٢

(٢) وقد عدل النص من لفظ « وقوعه » إلى لفظ « إيقاعه » مضبطة مجلس الشعب — الجلسة ٩٧ في ١٩٨٥/٧/١ ص ٧

(٣) الإيلاء يمين من الزوج يحرم فيه على نفسه أن يقرب زوجته أربعة أشهر فأكثر ، فإذا لم يرجع الزوج إلى زوجته ويدخل بها قبل مضي الأربعة أشهر ، وجب التفريق بين الزوجين منعا لظلم المرأة ، ويعتبر طلاقاً رجعياً بحكم القانون بينما هو طلاق بائن في المذهب الحنفي . واللعان هو أن يربي الرجل زوجته بالزنا ولا يوجد شهود أربعة على واقعة الزنا ، فيحلف أربع مرات بالله أنه من الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، فإن اعترفت رجعت ، وإن أنكرت حلفت أربع مرات بالله أنه من الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، وعندئذ يفرق بينهما بطلقة بائنة ، ويعتبر إنكارها وحلفها شبهة لا توقع معها عقوبة الرجم . محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٣٤١ — ٣٤٥

سادسا : ظاهر النص أنه لا عبرة بتوثيق الطلاق لدى موثق غير مختص ، ولكن لما كان الهدف من النص توثيق الطلاق وإعلام المطلقة به ، لذلك نرى ألا يعاقب المطلق إذا وثق طلاقه لدى موثق غير مختص لعذر يقتضى ذلك ، كما لو كان طريق الفراش في مستشفى أو مسجونا أو مجنونا ولم يسمح له بالنزول من معسكره لمدة تتجاوز شهرا من إيقاعه الطلاق ، أو وجد في منطقة موبوءة ومنع من مغادرتها حتى مضى شهر على إيقاعه الطلاق .

سابعا : يلزم المطلق بتوثيق إشهاد طلاقه في خلال ثلاثين يوما من إيقاع الطلاق . ولا يحتسب يوم وقوع الطلاق ، وبالتالي يبدأ هذا الميعاد من اليوم التالي لوقوع الطلاق وينتهى باتهاء الثلاثين يوما ، ما لم يكن اليوم الأخير عطلة فيمتد الميعاد إلى اليوم التالي لاتهاء العطلة (١٨٢ مرافعات) .

وكان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ يعاقب المطلق إذا لم يبادر بتوثيق إشهاد طلاقه ، فاستحدث القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ميعاد الثلاثين يوما^(١) ، ويعتبر هذا الحكم أصح للتمهم فيطبق بأثر رجعي . وبالتالي إذا كان المطلق أثناء العمل بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ لم يبادر بتوثيق إشهاد طلاقه ، ولكنه وثقه قبل مضى ثلاثين يوما من إيقاع الطلاق ، ولم يصدر عليه الحكم نهائيا ، ففي هذه الحالة يحكم بإبراءه ، وإذا كان قد حكم عليه نهائيا يخلو مسيله فورا .

ثالثا : تسرى هذه الأحكام على المصري المسلم الذي يوقع الطلاق داخل إقليم مصر ، وعلى الأجنبي المسلم المتزوج بمصرية وطلقها وهو داخل إقليم مصر ، لأن القانون المصري لا يسرى إلا على إقليم مصر . ويعتبر من إقليم مصر أرض مصر ومياها الإقليمية ، والسفارات والقنصليات المصرية بالخارج والسفن المصرية والطائرات المصرية ولو كانت خارج

(١) بناء على اقتراح الدكتور عبد الأحد جمال الدين عضو مجلس الشعب . مضبطة المجلس - الجلسة ١٧ في ١٩٨٥/٧/١ ص ٦ و ١٤

مصر^(١) . أما إذا أوقع الزوج الطلاق وهو خارج إقليم مصر ، سواء أكانت زوجته في الخارج أم كانت داخل إقليم مصر ، ومضت ثلاثون يوما من إيقاع الطلاق ، مضافا إليها ميعاد المسافة المنصوص عليه في المادتين ١٦ ، ١٧ مرافعات ، والمطلق بالخارج ، فلا يعاقب إذا لم يوثق بإشهاد طلاقه . أما إذا أوقع الطلاق وهو بخارج إقليم مصر وحضر إلى مصر قبل مضي ثلاثين يوما من إيقاع الطلاق ، مضافا إليها ميعاد المسافة ، وجب عليه توثيق طلاقه .

تفسعا : يوجب قرار وزير العدل « على الموثق المختص بتوثيق إشهاد الطلاق أن يثبت فيه بيانا واضحا عن محل إقامة المطلقة . ويكون إثبات هذا البيان بإرشادها في حالة حضورها توثيق الاشهاد ، وإرشاد المطلق في حالة عدم حضورها . ويجب على الموثق المختص في جميع الأحوال إثبات محل إقامة المطلق في إشهاد الطلاق »^(٢) .

وعلى ذلك يلزم المطلق بأن يبين للموثق محل إقامة مطلquete ، إذا لم تحضر المطلقة توثيق إشهاد الطلاق ، حتى يتمكن الموثق من إعلانها بالطلاق وتسليمها إشهاد الطلاق ، وإلزام المطلق بذلك يتأتى من وجوب إعلان المطلقة بالطلاق إذا لم تحضر ، ولا يتم إعلانها إلا ببيان محل إقامتها ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

لكن - للأسف - لا يعاقب القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ المطلق إذا أدلى للموثق ببيان غير صحيح عن محل إقامة مطلquete ، لأن نص المادة

(١) ونرى أنه إذا طلق مصرى مسلم زوجته وهو في سفينة مصرية لا تعود إلى مصر إلا بعد مضي ثلاثين يوما من طلاقه مع ميعاد المسافة ، امتد ميعاد الثلاثين يوما إلى اليوم التالي لوصول السفينة إلى أرض مصر .

(٢) م ١ من قرار وزير العدل رقم ٣٢٦٩ لسنة ١٩٨٥ ، بشأن أوضاع وإجراءات إعلان وتسليم إشهاد الطلاق إلى المطلقة وإخطار الزوجة بالزواج الجديد ، تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية ، المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية .

٢٣ مكررا في فقرته الأولى لا يعاقب المطلق إلا إذا خالف حكما من أحكام المادة ه مكررا ، وليس في المادة ه مكررا حكم يلزم المطلق ببيان محل إقامة مطلقة ، وكل ما أوجبه هذه المادة على المطلق أن يوثق بإشهاد طلاقه لدى الموثق المختص خلال ثلاثين يوما من إيقاع الطلاق . كما أن نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣ مكررا يعاقب الزوج لا المطلق إذا أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محل إقامة زوجته أو زوجاته أو مطلقة على خلاف ما هو مقرر في المادة ١١ مكررا ، فشرط عقابه أن يكون على خلاف ما هو مقرر في المادة ١١ مكررا ، والمادة ١١ مكررا تنص على التطليق عند تعدد الزوجات ، وهو طلاق يوقعه القاضي ، لا المطلق ، ولا يلزم المطلق بتوثيق هذا الطلاق الذي يوقعه القاضي رغما عنه ، الأمر الذي يجعل كلمة «مطلقة» في النص بغير مفهوم . وإذا كان إعمال النص خير من إهماله ، ومناقشات مجلس الشعب مجمعة على عقاب المطلق الذي يدلى ببيانات غير صحيحة عن محل إقامة مطلقة ، كما أن نص الاقتراح بمشروع القانون المقدم واضح في هذا العقاب ، مع المذكرة الإيضاحية وتقرير اللجنة المشتركة ، إلا أن مجلس الشعب عدل نص المشروع إلى النص الحالي ^(١) ، والمبرة بالنص ، وهو نص جنائي

(١) ونص الاقتراح بمشروع القانون هو نص القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وينص على أن « يعاقب المطلق بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا خالف أي من الأحكام المنصوص عليها في المادة ه مكررا من هذا القانون ، أو أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محل إقامة زوجته أو زوجاته أو مطلقة » . وقد أثار هذا النص اللبس باعتبار أنه يعاقب المطلق فحسب ، فلا محل لأن يفكر فيه محل إقامة زوجته أو زوجاته فذلك أمر يتعلق بتعدد الزوجات المنصوص عليه في المادة ١١ مكررا ، وبالتالي رأى مجلس الشعب أن يخصص لهذه الفكرة الأخيرة الفقرة الثانية من المادة ٢٣ مكررا ، وفاته أن ينقل عبارة « أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن محل إقامة مطلقة » إلى الفقرة الأولى . وهذه إحدى نتائج السرعة التي نبهنا إلى خطورتها في بداية هذه الدراسة . ومن الحق أن نشير هنا إلى أن الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب نبه الأعضاء إلى أن الفقرة المقترحة تحتاج إلى دقة في الصياغة ،

يفسر لصالح المتهم ، ولا يتضمن عقابا على ذلك ، والدستور ينص على أنه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .

ويلاحظ أن إدلاء المطلق ببيانات غير صحيحة عن محل إقامة مطلقة لا يعد تزويرا في إشهاد الطلاق ، يخضع لقانون العقوبات ، لأن هذا الاشهاد معد لتوثيق الطلاق لا لبيان محل إقامة المطلقة . وإذا قيل إن بيان محل إقامة المطلقة أصبح من البيانات الجوهرية في إشهاد الطلاق ، بحيث يعتبر الاشهاد معدا لبيانه ، استنادا إلى قرار وزير العدل رقم ٣٣٦٩ لسنة ١٩٨٥ الذي أوجب على الموثق أن يثبت بيانا واضحا عن محل إقامة المطلقة ، بإرشاد المطلقة أو بإرشاد المطلق ، وبالتالي فإن الإدلاء ببيان غير صحيح عن محل إقامة المطلقة يعتبر تزويرا في محرر رسمي يعاقب عليه بعقوبة الجناية طبقا للقواعد العامة ، فيرد على ذلك بأن مناقشات مجلس الشعب تدل على أن واضح النص يستبعد تطبيق عقوبة جناية التزوير في محرر رسمي في هذه الحالة ، ويستهدف عقابه بعقوبة الجناية المقررة في المادة ٢٣ مكررا (١) ، وهو ما تدل عليه أيضا المذكرة الإيضاحية

كما أن السيد محمود دبور عضو مجلس الشعب اقترح تشكيل لجنة تجلس في مكان هادئ بعيدا عن المؤثرات لتصيح هذه المادة صياغة هادئة ثم تعرضها في نفس الجلسة ، ولم يؤخذ باقتراحه . انظر في ذلك كله مضبطة المجلس - الجلسة ٩٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ١٨ - ٢٢

(١) وإليك مقترحات أعضاء مجلس الشعب الذين ناقشوا هذه المادة ، فالسيد على سلامة يقول « اقترح تعديل الفقرة الأولى من هذه المادة لتصبح كالآتي : يعاقب المطلق بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ستة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ، إذا خالف أيما من الأحكام المنصوص عليها . . . » . والمستشار أحمد موسى يقول : « إني اقترح إضافة عبارة (أو الزوج) بعد كلمة المطلق فيصبح صدر المادة المطروحة كالآتي : يعاقب المطلق أو الزوج بالحبس » والسيد مختار هاني يقول : « تقدمت باقتراحي مقترحا إضافة فقرة جديدة ولتكن الفقرة الثانية ويجرى نصها على الوجه الآتي : « كما يعاقب بذات العقوبة الزوج الذي يكون إقراره في وثيقة الزواج . . » . والمستشار حلمي عبد الآخر رئيس اللجنة

وتقرير اللجنة المشتركة ، فهناك إجماع على استبعاد تطبيق القواعد العامة في التزوير في هذه الحالة ، فضلا عن أن الشك يفسر لصالح المتهم .

كذلك لا يسرى هنا نص المادة ١٤ مرافعات الذي يعاقب طالب الإعلان بالزمانة إذا تعمد ذكر موطن غير صحيح للمعلن إليه بقصد عدم وصول الإعلان إليه ، لأن المطلق لم يطلب إعلان الطلاق لمطلقة وإنما أوجب عليه قرار وزير العدل « الارشاد » عن محل إقامته ، ونص قانون المرافعات لا يعاقب إلا طالب الإعلان ^(١) .

المشتركة يذكر « أرى أن يكون النص كالآتي : « يعاقب المطلق أو الزوج بحسب الأحوال بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا خالف ... » ويسأله رئيس المجلس : هل إدلاء الزوج ببيانات غير صحيحة يعتبر مخالفة أم تزوير ؟ فيرد « يعتبر مخالفا وليس تزويرا » ، وتذكر الدكتور آمال عثمان « إنني أعتقد أن عبارة (أدلى ببيانات غير صحيحة) أدق » ، والدكتور عبد الأحد جمال الدين يقول « أرى أن يكون النص كالآتي : « يعاقب الزوج أو المطلق بحسب الأحوال بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة ... » . ثم ذكر رئيس المجلس : « ورد إلى اقتراح من السيد العضو على الزقم ونصه : « ويعاقب الزوج أو المطلق بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا خالف أيا من الأحكام المنصوص عليها في المادة ١١ مكررا من هذا القانون ، أو أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محل إقامة زوجته » وأخيرا يذكر السيد إيهاب مقلد : « اقترح إلغاء العقوبة الواردة بالمادة ٢٣ مكررا ، فلقد أعطى هذا الاقتراح بمشروع قانون الكثير للزوجات ، وليس من المعقول بعد ذلك النص على عقوبة توثق على الزوج في حالة إدلائه ببيانات غير صحيحة ، وأود أن تقتصر العقوبة في هذه الحالة على الزمانة المالية دون الحبس » انظر مضبطة مجلس الشعب - الجلسة ١٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ١٨ - ٢٢

ومن الواضح إجماع مجلس الشعب على عقوبة الجنحة للمطلق الذي يدلى ببيان غير صحيح عن محل إقامة مطلقة ، وأن هذا يعد مخالفة لا تزويرا ، وهو ما يدل على استبعاد عقوبة الجنابة . غير أن الصياغة المعينة للنص والتي وافق عليها المجلس تفسر لصالح المتهم ، لأننا بسدد نص جنائي .

(١) وكان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ يوجب على المطلق إعلان مطلقة

والشريعة الإسلامية تحرم على المطلق أن يدلى ببيانات غير صحيحة عن محل إقامة مطلقة ، لأن في ذلك غشا « ومن غشنا فليس منا » ، ولأن فيه ضررا بالمطلقة ، « ولا ضرر ولا ضرار » . ولكن نص قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، لا يعاقب المطلق على ذلك ، كما عرفنا ، فيفتح ثغرة خطيرة يتحايل بها المطلق على أحكامه ويعرقل بها إعلان المطلقة بالطلاق وتسليمها إشهاد الطلاق .

وقد كان نص القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ واضحا في عقاب المطلق إذا أدلى ببيانات غير صحيحة عن محل إقامة مطلقة ، غير أنه طالما أن نص القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ لم يرد به نص يعاقب على ذلك ، فيعتبر أصحح للمتهم ويطبق بأثر زجى على الوقائع التي تمت في ظل القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ولم يتم تنفيذ العقوبة فيها ، فيحكم ببراءة المطلق فيها أو يخلى سبيله ، باعتبار أن الفعل أصبح مباحا .

عاشرا : لن يكون المطلق في حاجة إلى الادلاء ببيانات غير صحيحة عن محل إقامة المطلقة ، لأنه في غنى عن هذا التحايل بما هو أيسر منه . تعال معي نحدد محل إقامة المطلقة ، الذى يرشد عنه المطلق ، ويعلنها فيه الموثق بالطلاق ، نجد هذا المحل هو بيت المطلق الذى كانت تقيم المطلقة معه فيه أثناء زواجها ، والدليل على ذلك أن محل إقامة المطلقة الذى تعلن فيه لا يتصور أن يكون محل إقامة مؤقت كنزولها في فندق أو في مستشفى وإنما لابد أن يكون محل إقامة معتاد ، ومحل الإقامة المعتاد للمطلقة وقت طلاقها وفى خلال شهر من إيقاع الطلاق هو مسكن مطلقها ، لأن المطلق ملزم بتوثيق الطلاق من يوم إيقاعه وإلى شهر من تاريخ هذا الإيقاع ، ويوم وقوع الطلاق كانت المطلقة زوجة له وليس لها محل إقامة معتاد غير بيت زوجها الذى يصبح مطلقها ، وفى خلال شهر من الطلاق تكون فى

بالطلاق ، ولكن الاقتراح المقدم من السيدة فاطمة عنان وآخرين بالقانون جعل إعلان الطلاق واجب الموثق ، وهذا ضمن لاتمام هذا الاعلان ، وبه أخذ القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

العدة ، والشرع يوجب عليها أن تظل في مسكن مطلقها مدة العدة ما لم تخش على نفسها الأذى ، كما أن قانون الأحوال الشخصية ذاته تقتضى أحكامه أن تستمر المطلقة الحاضنة في مسكن مطلقها ما لم يهين لها مسكنها آخر مستقلا ومناسيا . وإذا لم تكن المطلقة حاضنة ، أو كانت حاضنة وتركت مسكن مطلقها ، وذهبت إلى مسكن أيها أو أخيها أو إلى مستشفى ، فذلك كله لا يعتبر محل إقامة معتاد خلال الشهر التالي لإيقاع الطلاق .

وعلى ذلك ، الأصل أن تعلن المطلقة بإشهاد الطلاق ، لشخصها في بيت مطلقها الذي كانت تقيم معه فيه عند طلاقها ، ما لم تثبت المطلقة أن المطلق كان يعلم مكانا آخر أصبح محل إقامة معتادا لها أثناء زواجها به ، كما لو كانت معارة ويعرف مطلقها عنوانها بالخارج .

وطالما كان الأمر كذلك ، فلا حاجة للمطلق للدلاء ببيانات غير صحيحة عن محل إقامة مطلقته عند توثيقه إشهاد الطلاق ، فهو في غنى عن هذا التحايل بما هو أيسر منه وبما معروف لكل محام له أبسط خبرة بما يجري في المحاكم .

أحد عشر : أوجبت المادة مكررا على الموثق المختص الذي وثق الطلاق أمرين : أحدهما : إعلان الطلاق لشخص المطلقة على يد محضر ، والثاني تسليم إشهاد الطلاق إلى المطلقة أو من ينوب عنها .

وإذا وثق الطلاق موثق غير مختص ، فنرى حماية للمطلقة ، أن يقوم بإثبات محل إقامة المطلقة في إشهاد الطلاق ومحل إقامة المطلق ، وأن يعلن الطلاق لشخص المطلقة على يد محضر ، وأن يسلم إشهاد الطلاق إلى المطلقة أو من ينوب عنها .

ثاني عشر : إعلان المطلقة بالطلاق لا يكون إلا إذا لم تحضر توثيقه ، فإذا لم تحضره كان على الموثق إعلان إيقاع الطلاق لشخصها على يد

محضر ، خلال سبعة أيام من تاريخ توثيق إشهاد الطلاق ^(١) . وهذا الحكم يسمح بتلاعب الموثق ، بأن يثبت أن المطلقة حضرت ورفضت التوقيع ، والنص لم يشترط توقيعها على إشهاد الطلاق . وإثبات المطلقة بعد ذلك تزوير الموثق قد يكون صعبا ، خصوصا أن الطعن بالتزوير في ورقة رسمية محاط في القانون بصعوبات وأعباء مالية . وبالتالي يجب تعديل النص إلى « إذا لم توقع المطلقة على إشهاد الطلاق كان على الموثق إعلان إيقاف الطلاق لشخصها على يد محضر خلال سبعة أيام من تاريخ توثيق إشهاد الطلاق » وتوقيعها يتم بإمضاءها أو ببصمة إصبعها كما ينص قانون الإثبات .

ويتم إعلان الموثق للمطلقة بالطلاق بأن يودع قلم المحضرين المختص هذا الإعلان خلال سبعة أيام من تاريخ توثيق إشهاد الطلاق ، متضمنا لبيانات أوراق المحضرين ، مضافا إليها « ١ - تاريخ وقوع الطلاق . ٢ - اسم الموثق الذي وثق إشهاد الطلاق ومقر عمله . ٣ - رقم إشهاد الطلاق . ٤ - بيان الطلاق الذي تضمنه الإشهاد . ٥ - إخطار المطلقة باستلام نسخة إشهاد الطلاق الخاصة من الموثق المختص خلال خمس عشر يوما من تاريخ الإعلان ^(٢) . ٦ - طلب أن يكون هذا الاعلان لشخص المطلقة عملا بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ واستثناء من المادة ١٠ من قانون المرافعات .

وعلى المحضر أن يسلم إعلان إيقاف الطلاق إلى المطلقة شخصيا ، فإذا لم تكن موجودة أو امتنعت عن استلام الإعلان ، وجب عليه أن يسلم هذا الإعلان في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو

(١) وذلك عملا بقرار وزير العدل رقم ٣٢٦٩ لسنة ١٩٨٥ الذي تنص المادة ٢ منه على أنه « يجب على الموثق - خلال سبعة أيام من تاريخ توثيق إشهاد الطلاق إعلان المطلقة لشخصها على يد محضر بوقوع الطلاق ، وذلك في حالة عدم حضورها توثيق إشهادها » .

(٢) م ٣ من قرار وزير العدل رقم ٣٢٦٩ لسنة ١٩٨٥

شيخ البلد الذى يقع موطن المعلن إليه فى دائرته حسب الأحوال ، وعليه كذلك خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الإعلان لهذه الجهة الإدارية أن يوجه إلى المطلقة فى محل إقامتها المبين بالإعلان كتابا مسجلا يخبرها فيه بمن سلم له صورة الاعلان ، وعليه أيضا أن يبين ذلك كله فى حينه فى أصل الاعلان وصورته . ويعتبر الاعلان منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا . (م ١١ مرافعات) . ومن الواضح أن هذه الإجراءات قد لا يتوافر معها علم المطلقة بالطلاق ، فقد ثبت المحضر أن المطلقة غير موجودة أو امتنعت عن التوقيع ، وقد لا يسلم قسم الشرطة المطلقة الاعلان ، كما قد لا يسلم ساعى البريد الخطاب المسجل إلى المطلقة شخصا ، وبالتالي فإن هذه الإجراءات تحتاج إلى منفذين لها يخافون الله عز وجل .

ثلاث عشر : إذا أعلنت المطلقة بالطلاق أو علمت به بأى طريق آخر ، فلها - ولن ينوب عنها كوكيل أو ولى أو وصى - أن تذهب للموثق لاستلام إثبات الطلاق ، حتى تتخذ من هذا الاشهاد دليلا على طلاقها ، إذا لم يكن لديها دليل غيره ، تطالب به بحقوقها .

و « على الموثق تسليم المطلقة أو من تنبيه عنها ^(١) نسخة إشهاد الطلاق الخاصة بها ، بعد أخذ إيصال بذلك يرفق بأصل الإشهاد ^(٢) » . فإذا لم تحضر المطلقة أو نائبها لدى الموثق لاستلام نسخة الاشهاد الخاصة

(١) على خلاف إعلانها بالطلاق الذى يتم لشخصها فقط ، وقد وضع ذلك رئيس مجلس الشعب بقوله « هذا النص به مغايرة ، ففيها يتعلق بإعلان إيتاع الطلاق سيكون لشخصها ، لكن فيها يتعلق بإرسال نسخة إشهاد للطلاق نيكون إلى المطلقة أو من ينوب عنها ، نظرا لأن الحالتين مختلفتان ، ففى حالة الإيتاع يجب أن تعلم به المطلقة ، أما فى حالة إرسال نسخة إشهاد الطلاق فإن المقصود من ذلك هو التأكيد ، فتكون لها أو من ينوب عنها » مضبطة مجلس الشعب - الجلسة ٩٧ فى ١٩٨٥/٧/١ ص ٧

(٢) وبديهي أن على الموثق أن يتأكد من شخصية من يستلم إشهاد الطلاق ومن صفته أى مما يثبت أنه المطلقة أو نائب أنبته عنها فى استلام إشهاد الطلاق .

بها يجب على الموثق تسليم هذه النسخة إلى المحكمة التابع لها ، بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ التوثيق ، بمقتضى إيصال يفيد ذلك . وعلى المحكمة في هذه الحالة إرسالها إلى المطلقة ، بكتاب مسجل بعلم الوصول ، إن كانت تقيم في مصر ، أو بواسطة وزارة الخارجية إن كانت تقيم في الخارج » ^(١) .

رابع عشر : الأصل أن تعلم المطلقة بالطلاق عند وقوعه ، فإذا ادعت غير ذلك كان عليها عبء إثبات ما تدعيه . لكن مع الإجراءات التي نص عليها قانون الأحوال الشخصية لتوثيق الطلاق ، يتغير هذا الأصل ، إذ يفترض عدم علمها بالطلاق حتى يثبت إعلانها به ، ويقع على من يدعى عكس هذا الافتراض عبء إثبات ما يدعيه .

ومن يتأمل حكم المادة ٥ مكررا ، وما يتصل بها من المادة ٢٣ مكررا ، يجد أن الميزة الوحيدة لها هو في تيسير إيجادها دليلا للمطلقة على طلاقها ، وذلك بإلزام المطلق بتوثيق إشهاد الطلاق ، وما عدا ذلك فالتطبيق العملي يثبت أنه لا جدوى منه . وعلينا أن نهتم بما اهتم به الفقه الإسلامي من دراسة لطرق إثبات الطلاق وطرق إثبات علم المطلقة به ، ومتى ترتب آثار الطلاق .

(١) م ٥ من قرار وزير العدل رقم ٣٢٦٩ لسنة ١٩٨٥ ، وتوجب م ٦ منه « على الموظف المختص بالحكمة ، تيد نسخ إشهادات الطلاق التي تسلم إليه فور استلامها ، في سجل خاص ، يبين فيه رقم الاشهاد وتاريخه ، واسم الموثق واسم المطلق والمطلقة ، ومحل إقامة كل منهما ، وبيان الطلاق الوارد بالاشهاد ، وتاريخ استلام نسخة الاشهاد الخاصة بالمطلقة ، وعليه إرسالها في اليوم التالي لاستلامها إلى المطلقة وفقا لاحكام المادة السابقة ، مع إثبات تاريخ ورقم الإرسال في السجل المشار إليه ، والتأشير فيه بعد ذلك بما تم نحو تسليم هذه النسخة إلى المطلقة » .

كما تنص م ٧ من نفس القرار على أنه « إذا أعيدت نسخة الاشهاد الخاصة بالمطلقة إلى المحكمة بعد إرسالها إليها لتعذر تسليمها ، فعلى الموظف المختص بالحكمة حفظها في ملف خاص ، والتأشير بذلك في السجل المشار إليه في المادة السابقة » .

٢٦ - وقت ترتب آثار الطلاق :

ترتب على الطلاق آثار مالية كاستحقاق مؤخر المهر والمتعة ونفقة العدة والميراث بشروط معينة ، وآثار غير مالية كالعدة وانتهاء حل كل من الزوجين للأخر وأحكام في ثبوت النسب وفي حرمة المصاهرة ... الخ .

والأصل أن ترتب آثار الطلاق من وقت وقوعه ، إلا أنه قد يحدث ألا تعلم المطلقة بالطلاق إلا بعد وقوعه بمدة ، كما لو كان المطلق وقت طلاقه غائبا عن مطلقة أو كان حاضرا وأخفى الطلاق عنها ، وربما عاشرها بعد الطلاق معاشرة الأزواج دون علمها بالطلاق .

ولفقهاء المسلمين آراء لعلاج آثار الطلاق أثرا أثرا بحسب طبيعة كل أثر^(١) . ولكن قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ جاء بحكم عام ، فنص في المادة الأولى منه على أن تضاف المادة ٥ مكررا ٣/ إلى المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وهي تنص على أنه : « وترتب آثار الطلاق من تاريخ إيقاعه ، إلا إذا أخفاه الزوج عن الزوجة ، فلا ترتب آثاره من حيث الميراث والحقوق المالية الأخرى إلا من تاريخ علمها به » (٢) .

(١) نفى المغني لأبن قدامة - مطبعة الإمام بالقطعة - ج ٨ ص ١٢٨ « وإذا طلقها زوجها لو مات عنها وهو ناء عنها فعدتها من يوم مات . أو طلق إذا صح ذلك عندها ، وإن لم تجتنب ما تجتنبه المعتدة . هذا المشهور في المذهب (الحنبلي) ... وهذا قول ابن عمر وابن عباس وابن مسعود ... ومالك والثوري والشافعي ... وأصحاب الرأي . وعن أحمد (بن حنبل رواية أخرى هي) إن قامت بينة بذلك فكما ذكرنا وإلا فعدتها من يوم يأتيها الخبر . وروى ذلك عن مسعود بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ، ويروى عن علي والحسن وقتادة ... » .

وانظر أيضا إذا أتت بولد - المرجع السابق ج ٨ ص ٨٤ وإذا تزوجت قبل انقضاء العدة - المرجع السابق ج ٨ ص ٨٧ وإذا طلقها وانكر ذلك - المرجع السابق ج ٧ ص ٤٤٢

(٢) وكان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ينص في هذه المادة على أنه « وترتب

وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون أنه « ظهر من استقصاء حالات الطلاق أن بعض الأزواج قد لجأوا إلى إيقاع الطلاق في غيبة زوجاتهم وأخفوا عنهن خبره ، وفي هذا إضرار بالمطلقات وتعليق لهن بدون مبرر . بل إن بعض الأزواج كان يوثق الطلاق رسميا لدى الموثق ، ثم يحتفظ بورقتي الطلاق لديه متظاهرا للزوجة باستدامتها ، حتى إذا ما وقع خلاف بينهما أبرز سند الطلاق شاهرا إياه في وجهها ، محاولا به إسقاط حقوقها . وليس هذا بدعا جديدا ، فقد سبق لفقهاء المذهب الحنفي أن واجهوا حال إخفاء الطلاق ، بتأخير بدء العدة إلى وقت الإقرار من الزوج بحدوث الطلاق » .

وورد بتقرير اللجنة المشتركة أنه « قصد بهذه الأحكام علاج حالات إخفاء الأزواج لحالات الطلاق الذي يوقعونه في غيبة زوجاتهم بقصد النكاية والإضرار بهن ، وذلك منعا لهذا الضرر ، دون أن يعد قيда على حق الطلاق المقرر للرجل بنصوص القرآن الكريم ^(١) ، كما أن هذه الأحكام لا تمنع إثبات إيقاع الطلاق بكل طرق الإثبات المقررة » .

ويؤخذ من نص القانون سالف الذكر أنه تجب التفرقة بين آثار الطلاق المالية وهذه لا تترتب إلا من تاريخ علم المطلقة بالطلاق ، وآثاره غير المالية وهذه تترتب من تاريخ وقوع الطلاق . وينبني على ذلك :
(١) إذا دخل المطلق بمطلقته بعد طلاقها ، اعتبر دخوله بها مراجعة منه لها ، بشرط أن يكون الطلاق رجعيا والدخول في العدة . فإن كان الدخول

آثار الطلاق بالنسبة للزوجة من تاريخ علمها به « دون تفرقة بين آثار الطلاق المالية وآثاره غير المالية » . غير أن الاقتراح بقانون المقدم من السيدة ناطمة عنان وآخرين أخذ بهذه التفرقة ، وأخضت بها اللجنة المشتركة ووافق عليها مجلس الشعب .

(١) ويقع طلاق الزوجة صحيحا ولو لم تعلن به أو تعلم به ، وبالتالي للمطلقة الخيار في أن تتمسك بآثار الطلاق المالية من تاريخ وقوع الطلاق أو من تاريخ علمها به . في هذا المعنى كمال البناء في التعليق على قانون الأحوال الشخصية (٤٤ لسنة ١٩٧٩) ص ٨

بعد انقضاء العدة أو في طلاق بائن كان هذا الدخول زنا من المطلق ، تعاقبه عليه الشريعة الإسلامية بعقوبة الزنا ، ودخولا بشبهة للمطلقة لا تعاقب هي عليه ، ويثبت به نسب المولود للمطلق . غير أن عقوبة الزنا في الشريعة الإسلامية غير مطبقة في المحاكم ، ومن المؤسف أن قانون العقوبات المصري لا يعاقب المطلق على زناه بمطلقته : إلا إذا كان متزوجا بأخرى ، ودخل بمطلقته في مسكن الزوجة الأخرى ، وقدمت الزوجة الأخرى شكوى لا تتنازل عنها ، فإن لم تتوافر هذه الشروط مجتمعة يحكم ببراءة المطلق ، ولتذهب المطلقة إلى الضياع والعار !

(ب) يبدأ حساب عدة الطلاق من وقت وقوع الطلاق . فإذا كانت العدة قد انقضت وقت علم المطلقة بالطلاق ، جاز لها أن تتزوج فوراً بغير المطلق ، ما لم يثبت أن المطلق قد دخل بها بعد طلاقها ، فعندئذ تجب عليها عدة أخرى من وقت هذا الدخول ، لأن كل مدخول بها يجب أن تستبرأ رحمها قبل زواجها ، أى تتأكد من خلو رحمها من جنين قد ينسب إلى من دخل بها ، ويتم ذلك بأن تعتد ، أى تعتد ثلاث حيضات تلي الطلاق أو الدخول بعده ، أو ثلاثة أشهر إذا كانت المطلقة لا تحيض (لا تقطع حيضها مثلا) ، أو أن تضع حملها إذا كانت حاملا وقت الطلاق .

(ج) إذا تمت المطلقة بمولود بعد طلاقها ، فيثبت نسبه إلى المطلق إذا أقر به ، فإن أنكره فلا يثبت نسبه إلى المطلق إلا إذا ولد قبل مضي ٣٦٥ يوما من وقت وقوع الطلاق ، لا من وقت علم المطلقة بالطلاق ، عملا بالمادة ١٥ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أنه : « لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أثبت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة » ^(١) .

(١) وكان العمل قبل هذا القانون يجرى — وفقا للمذهب الحنفى —

وإذا زعمت المطلقة أنها حاضت ثلاث مرات بعد تاريخ وقوع الطلاق ، وتزوجت بآخر فور انقضاء عدتها ، ثم أتت بمولود قبل

على أن يثبت نسب ولد المطلقة رجعيًا — عند الإنكار — في أي وقت أنت به من وقت الطلاق ما لم تقر بانقضاء عدتها ، ويثبت نسب المطلقة بانثاء عند إنكار المطلق له — إذا أنت به لأقل من سنتين من وقت الطلاق ، ويثبت نسب المتوفى عنها زوجها — عند إنكار الورثة له — إذا أنت به لأقل من سنتين من وقت الوفاة ... وليس في أقصى مدة الحمل نص في الكتاب ولا في السنة ، ورات وزارة الحقتانية (المعدل) . أخذ رأى الأطباء في المدة التي يمكنها الحمل ، فأفاد الطبيب الشرعى بأنه يرى أنه عند التشريع يعتبر أقصى مدة الحمل ٣٦٥ يوما حتى يشمل جميع الأحوال النادرة ، فنص المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على ذلك ، استنادا إلى أنه يجوز شرعا لولى الأمر أن يمنع قضائه من سماع بعض الدعاوى التي يشاع فيها التزوير والاختيال كدعوى نسب ولد أنت به المطلقة أو المتوفى عنها زوجها بعد مضي سنة من تاريخ الطلاق أو وفاة الزوج . انظر الفكرة الايضاحية للمرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩

وقد حكم بأنه لا يثبت النسب عند إنكار المطلق إذا جاءت المطلقة بولدها لأكثر من سنة شمسية (٣٦٥ يوما) ، طبقا للمادة ١٥ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . غير أن سكوت المطلق عن نفى النسب عند ولادة مطلقته ، وعدم اعترافه على إثبات المولود رسميا منسوبا إليه مع تمكنه من ذلك ، في حكم الاترار بالنسب ، فلا يعول على إنكاره النسب بعد ذلك ، ولا يكفى مجرد إنكار النسب ، بل لابد من اتخاذ إجراءات نفية في حينه . (السيدة زينب الجزئية الشرعية في ١٩/١/١٥٠ — الحماية الشرعية — ص ٢٤ من ١٠١ — كمال البنا في الصيغ القانونية ص ١٥١) ، كما حكم بأن سكوت والد الصغير عن الطعن على شهادة ميلاد ولده ، مع تمكنه من ذلك ، قرينة واضحة على صحة نسبه منه . وما جاء بالمادة ١٥ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، من أنه لا تصح عند الإنكار دعوى النسب لولد المطلقة إذا أنت به لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق ، إنما هو خاص بالمطلقة ، لا المراجعة التي راجعها مطلقها أثناء العدة ووضعت الولد على فرائش الزوجية الصحيحة . (أسبوط الابتدائية الشرعية في ١٩٤٧/٢/٨٨ — الحماية الشرعية — ص ٢١ من ٤٠٥ — فكره كمال البنا في الصيغ القانونية ص ١٥٢) .

وإقرار طرفي النسب المدعى بأن الولد محصول سفاح (أى أتى منها بغير عقد زواج) ، مانع من ثبوت نسبه من واحد منهما (مصر الابتدائية الشرعية في ١٩٣٢/٧/١٨ — الحماية الشرعية — ص ٣ من ٨٧٢ — فكره كمال البنا في الصيغ ص ١٥٦) .

مضى ستة أشهر على زواجها الجديد ، ثبت نسبه إلى مطلقها سواء أقر المطلق به أم أنكره^(١) ، وسواء دخل الزوج الجديد بها أم لم يدخل ، أقر بنسب الولد له أم أنكره ، لأن إثباتها بالمولود لأقل من ستة أشهر من وقت زواجها الجديد يعني أن الولد كان موجودا برحمها وقت أن دخل الزوج الجديد بها ، وأنها كذبت في إقرارها بانتضاء عدتها من الطلاق ، ليتم لها زواجها الجديد . أما إنكار المطلق لنسب هذا المولود فلا عبرة به ، لأن مطلقته آتت به قبل مضي ٣٦٥ يوما من تاريخ وقوع الطلاق ، ولم يثبت زناها ، لأن دخول الزوج الجديد بها لا يعتبر زنا ، وإنما هو وطء بشبهة عقد الزواج الجديد الصحيح . كذلك إقرار الزوج الجديد أنه أب المولود لا عبرة به ، لأن زوجته آتت بالمولود قبل ستة أشهر من الزواج مما يدل على أنها كانت حاملا به قبل الزواج ، وفي هذا الوقت كانت في عصمة زوجها السابق ، ثم في عدة طلاقها منه ، ولم يثبت أب زوجها الجديد كان قد زنا بها في ذلك الوقت قبل زواجه بها . ولو ثبت أن زوجها الجديد كان قد زنا بها قبل زواجه بها

أما إذا صدر إقرار بالنسب مستوفيا لشروطه ، فلا يحتمل النفي بعد ذلك ، ولا ينكح بحال ، سواء كان المقر صادقا في الواقع أم كاذبا . نقض في ١٨/٥/١٩٨٢ طعن ٢٠ لسنة ٥١ ق - أحوال شخصية .

(١) وقد حكم بأنه إذا تزوجت معتدة الغير بآخر ، وأتت بولد لأقل من ستة أشهر ، فنسب الولد يثبت من الزوج الأول ، لتبين كذبها في إقرارها بانتضاء العدة الحاصل من إقدامها على الزواج ، لأن الولد كان موجودا حين الإقرار (مركز شبين الشرعية في ١٩٠٨/٩/٩ - مجلة الأحكام الشرعية ص ٧ ص ١٩١ - ذكره كمال البنا في الصيغ القانونية ص ١٥٣) .

وانتضاء العدة بالقرء أي بثلاث حيضات ، القول فيه للزوجة بيمينها بشرط أن تكون المدة بين الطلاق والوقت الذي تدعى عدم انتضاء العدة فيه تحتمل ذلك . ويجوز المطلقة التي توفي عنها زوجها أن تدعى عدم انتضاء عدتها خلال السنة التالية للطلاق . نقض ٢٢/٥/١٩٨٤ طعن ٤٦ لسنة ٥٣ ق - أحوال شخصية .

فلا يثبت نسب المولود لمطلقها ، كما لا يثبت لزوجها الجديد ، لأن النسب لا يثبت مع الزنا ولو أقربه كل من الزاني والزانية ^(١) .

(د) وإذا كانت أحكام العدة وثبوت النسب تترتب من وقت وقوع الطلاق ، باعتبارها من آثار الطلاق غير المالية ، إلا أن نفقة العدة تعتبر من آثار الطلاق المالية ، وبالتالي للمطلقة أن تطالب بها من وقت علمها بالطلاق ، وهو ما يفيدها إذا كانت عدتها بالقروء (ثلاث حيضات) أو بالأشهر .

وتعتبر نفقة العدة المستحقة ديناً من تاريخ علم المطلقة بالطلاق ، بلا توقف على قضاء أو رضا ^(٢) . وللمطلقة أن تطالب احتساب نفقة عدتها من وقت الطلاق ، واعتبارها ديناً كذلك من هذا الوقت ، لأن ترتب آثار الطلاق المالية من وقت علمها بالطلاق ، حكم مقرر لصالحها . ولا يسقط دين نفقة العدة إلا بالأداء أو الإبراء ، بحيث إذا توفي المطلق استوفت المطلقة المستحق من نفقتها من تركته .

وللمطلقة أن تطالب بتمجيد نفقة العدة السابق على رفع الدعوى ، غير أنه لا تسمع الدعوى بنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ علمها بالطلاق ^(٣) .

(هـ) إذا توفي المطلق فإن المطلقة ترثه إذا كانت لم تعلم بالطلاق إلا بعد

(١) وراجع في ثبوت النسب — محيد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٣٨٤ وما بعدها .

(٢) على خلاف حكم م ٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الذي كان ينص على أن « المطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً ، كما في المادة السابقة ، من تاريخ الطلاق » . فهذا الحكم يعتبر معدلاً بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذي ينص على أن آثار الطلاق المالية تترتب من تاريخ علم المطلقة بالطلاق .

(٣) على خلاف المادة ١٧/١ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، الذي كان ينص على أنه « لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق » فهذا الحكم يعتبر معدلاً بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

وفاته ، وفقا لما قضى به قانون الأحوال الشخصية من أن آثار الطلاق المالية من حيث الميراث لا تترتب إلا من وقت علم المطلقة بالطلاق^(١) ، وبالتالي تعتبر زوجة له إلى وقت علمها بالطلاق ، فإن مات قبل علمها بالطلاق كانت زوجة له وقت وفاته فترث منه ، سواء كان الطلاق رجعيا أم بائنا ، وسواء مات مطلقا أثناء عدتها أم بعد انقضاء العدة .

وإذا ماتت المطلقة قبل علمها بالطلاق ، وكان موتها في عدة طلاق رجعي ، ورثها مطلقا ، باعتبار أنها لا زالت زوجته أثناء العدة في الطلاق الرجعي . أما إذا كان موتها بعد انقضاء العدة ، أو في طلاق بائن ، فلا يرثها مطلقا ، على أساس أن ترتب آثار الطلاق من وقت علم المطلقة به ، حكم قصد به رعاية مصلحة المطلقة التي أخفى عنها الطلاق دون المطلق^(٢) .

(١) ويعتبر حكم قانون الأحوال الشخصية ناسخا بالنسبة للمطلقة حكم المادة ١٢ من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ الذي يقضى بأن المطلقة لا ترث مطلقا إلا إذا كان الطلاق رجعيا ومات المطلق أثناء عدة المطلقة ، أو كان الطلاق بائنا واعتبر المتوفى مارا من توريثها بأن طلقها بغير رضاها وهو في مرض الموت ومات في هذا المرض قبل انقضاء العدة .

(٢) وفي ظل القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ كان هناك رأيان : أحدهما : أن المطلق لا يرث مطلقته ، إذا ماتت قبل علمها بالطلاق بعد انقضاء العدة أو في طلاق بائن ، للتعليل الوارد بالمتن (كمال البناء في التطبيق على قانون الأحوال الشخصية ص ٨) ، والآخر أن المطلق يرثها كما ترثه هي ، استنادا إلى ما جاء بالحلي لابن حزم ج ١١ ص ٥١٥ و ٥١٦ . (محمد بلتاجي في دراسات في الأحوال الشخصية) . وقد يحتج لهذا الرأي الأخير كذلك ، بأن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ذكر أن آثار الطلاق لا تترتب من حيث الميراث إلا من تاريخ علم المطلقة به ، وفكر الميراث هنا مطلقا ، ولو أراد الأخذ بالرأي الأول لذكر عبارة « ميراثها » ويمكن الرد على ذلك بأن القانون نص على الميراث والحقوق المالية الأخرى ، والمفهوم منها أنها حقوق المطلقة لا المطلق ، فالميراث كذلك ميراث المطلقة لا المطلق ، أما ابن حزم فقد ذكر في المحلى ج ١١ ص ٥١٥ و ٥١٦ أن « من طلق امرأته وهو غائب ، لم يكن طلاقا وهي امرأته كما كانت ،

ويبدو مما سبق ، أن واضح القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ لم يكن موافقا في ترتيب آثار الطلاق ، حيث فرق بين الآثار المالية فجعلها تترتب من وقت علم المطلقة بالطلاق ، والآثار غير المالية حيث تترتب من وقت وقوع الطلاق ، وكان الأولى أن تترتب آثار الطلاق غير المالية من وقت علم المطلقة بالطلاق ، لما فيها من عدة وثبوت نسب ٠٠ بل إن مسلك القانون يجعل المطلقة متناقضة في العدة ، فهي تحتسب العدة من وقت طلاقها ، من حيث ثبوت النسب واتجاهها إلى الزواج من جديد ، وتحتسبها من وقت علمها بالطلاق في مطالبتها بنفقة العدة والميراث ، ومن غير المعقول أن يكون للمطلقة عدتان في طلاق واحد ! ومعظم المذاهب الإسلامية التي تقضى بترتب آثار الطلاق من وقت وقوعه ، تستثنى العدة من ذلك ،

يتوارفان إن مات أحدهما ، وجميع حقوق الزوجية بينهما ، سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها ، ثلاثا أو أقل .. فإذا بلغها الخبر من تصدقه أو بشهادة تقبل في الحكم ، فحينئذ يلزمها الطلاق إن كانت حاملا أو طاهرا في طهر لم يمسه فيه . برهان ذلك قول الله عز وجل : « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم » . وبالضرورة يوقن كل ذي حس سليم أن من طلقها فلم يبلغها الطلاق فقد ضارها ، ومضارنها حرام .. من فعل ذلك : فلم يسرحها سراحا جميلا ، ولم يطلق للعدة ولم يحص العدة ، فلم يطلق كما أمره الله تعالى ، ومن لم يطلق كما أمره الله تعالى فلم يطلق أصلا » . وواضح أن ابن حزم يبنى رأيه على توارث المطلقة والمطلق — إذا طلق وهو غائب — على أساس أن الطلاق الصادر من الغائب لا يقع ، وهو ما لا يأخذ به القانون ، كما لا يأخذ به جمهور الفقهاء ودليلهم أقوى ، والعبرة بالدليل الشرعي الأقوى ، لأن قوله تعالى : « فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة » لا يمنع الغائب من أن يطلق زوجته في غيابها ، فطلاقه يقع إنها تتضمن الآية أمرا بوجوب إعلام المطلقة بالطلاق لتحصى العدة ، لأن إخفاء الطلاق عنها قد يجعل العدة تنقضي قبل علمها به فلا يكون طلاقها للعدة . فالآية تتعلق بالعدة ، أما الطلاق فيقع . والميراث يبنى على أثر آخر هو مدى بقاء أحكام الزواج بعد الطلاق ، ولهذا نجد المطلقة طلاقا رجعيا ترث مطلقها إن مات أثناء العدة ، وهو يرثها إن مات أثناء العدة ، لبقاء أحكام الزواج أثناء عدة الطلاق الرجعي . أما المطلقة طلاقا بائنا فلا ترث مطلقها إن مات أثناء العدة ، ولو كانت تعلم بالطلاق ، وهو كذلك لا يرثها إن ماتت في عدة الطلاق البائن ، وذلك لزوال أحكام الزواج بمجرد الطلاق البائن .

وتوحد الأحكام التي ترتبط بها كنفقة العدة والنسب والزواج الجديد ، وتقضى بحسابها من تاريخ علم المطلقة بالطلاق^(١) . بل إن حكم المذهب الحنفى ، الذى كان معمولاً به قبل العمل بقانون الأحوال الشخصية ، يجعل العدة تبدأ من وقت اشتهار الطلاق بين الناس ، فإن كتم المطلق الطلاق عن مطلقة فتبدأ العدة من وقت إقرار المطلق بالطلاق ، إقراراً يشتهر بين الناس^(٢) . وتجب مع العدة : نفقة العدة ، وعدم خروج المطلقة من مسكن المطلق مدة العدة إلا إذا خشيت على نفسها الأذى فيه ، وتترتب على ذلك أحكام ثبوت النسب ، وفى هذا حماية ظاهرة للمطلقة وما قد تعمله من جنين للمطلق الذى ربما عاشرها بعد الطلاق وفى هذا أيضاً حماية للمولود ولسعة العائلات . وقد تغاضى عن هذا واضعوا القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، على الرغم من أن أحكام العدة والنسب تفسر فى الشريعة الإسلامية لصالح المرأة^(٣) .

(١) ومجمع البحوث الإسلامية أرسل لمجلس الشعب موافقة على النص بأن « تترتب آثار الطلاق من وقت إيقاعه من المطلق ، إلا إذا أخفاه عن المطلقة فلم تعلم به » ، فإن آثار الطلاق تبدأ من وقت علمها به « دون تفرقة بين الآثار المالية وغير المالية » .

(٢) ففى حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٦١١ « والحاصل أنه إن كتمه ثم أخبر به بعد مدة ، فالفتوى على أنه لا يصح فى الإسناد ، بل تجب العدة من وقت الإقرار سواء صدقته أو كتمته . وإن لم يكتمه بل أقر به من وقت وقوعه : فإن لم يشتهر بين الناس فكذلك ، وإن اشتهر بينهم تجب العدة من حين وقوعه ، وتنتفى إن كان زمانها مضى . وهذا إذا لم يكن قد وطنها بشبهة ظن الحل ، وإلا وجبت بالوطء مدة أخرى » .

(٣) إذ يبدو أن واضع النص المعدل التمس عليهم كون العدة والنسب من حقوق الله ، فخشوا أن ينسب إلى الرجل مولود غير ولده الحقيقي ، مع أن الشريعة الإسلامية تفسر أحكام العدة والنسب لصالح المرأة ، بدليل أن القاعدة هى الولد للفراش وللعاهر الحجر ، فتصدق الزوجة فى نسبة المولود إلى فراش زوجها ما لم يثبت زناها فتعذر رميها بالحجارة . ويوم القيامة وحده هو يوم الحقيقة فينادى الشخص باسمه واسم أمه ، أما فى الدنيا فحكم البشر يبنى على الظن الراجح ،

ويعنى هذا كله ، أن قانون الأحوال الشخصية فسخ حكم المذهب الحنفى الذى كان معمولا به بالنسبة للعدة ، وما يرتبط بها من نسب المولود وحل الزواج الجديد ، وأبقى فقط حكم ثقة العدة ، فأضر بالمرأة من حيث ظن أنه يحميها ، وربما أدت أحكامه إلى الإضرار بمن تلده المطلقة وبسبعة العائلات . أما بالنسبة لميراث المطلقة ، فقد عالج قانون الميراث مشكلة الفرار من الميراث علاجا شرعيا سليما ، إذ أخذ المطلق بنقيض قصده إذا كان يستهدف من طلاقه حرمان مطلقة من ميراثه ، بينما جعل قانون الأحوال الشخصية آثار الطلاق فى الميراث تترتب من وقت علم المطلقة بالطلاق ، وبديهي أن المطلق لا يقصد بإخفاء الطلاق عن مطلقة حرمانها من الميراث ، لأن هذا الإخفاء يعنى أنها لا زالت زوجته ترثه ويرثها ، وبالتالي لم يكن هناك ما يدعو لتعديل أحكام الميراث .

٢٧ - القصة :

المتعة مال يدفعه المطلق لمطلقة ، جبرا لوحشة الفراق . وأحكام المتعة تقتضى التفرقة بين فرضين :

الفرض الأول : المطلقة قبل الدخول والخلو الصحيحة :

يسرى فى هذه الحالة الراجع من المذهب الحنفى وهو يقضى بمتعة للمطلقة قبل الدخول إذا لم يسبق الاتفاق على مهرها ، لقوله تعالى : « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ، وتمتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ، متاعا بالمعروف ، حقا على المحسنين . » وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح ، وأن تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تمسوا الفضل بينكم ، إن الله بما تعملون بصير » ^(١) . ويؤخذ من هاتين الآيتين أن المطلقة قبل الدخول إذا كان

(١) الإيتان ٢٣٦ و ٢٣٧ من سورة البقرة . « وما لم تمسوهن » أى إذا طلقتموهن قبل الدخول ، وما لم « تفرضوا لهن فريضة » أى إذا لم يسبق الاتفاق على مهر و « على الموسع قدره وعلى المقتر قدره » أى بحسب حال اليسر والسعة أو العسر والضيق .

قد اتفق على مهرها فتستحق عند الطلاق نصف المهر المسمى ، أما إذا لم يسبق الاتفاق على مهرها فتستحق متعة ، بدلا من نصف المهر ، لأنه لا يوجد مهر مسمى (١) .

وتأخذ المطلقة بعد الخلوة الصحيحة حكم المطلقة بعد الدخول . والخلوة الصحيحة شرعا تتحقق باجتماع الزوجين في مكان واحد ، وهما آمنان من اطلاع الغير عليهما بدون إذنها ، حتى لو كانا في حجرة رد بابها ولم يفلق ، ولم يكن هناك ما يمنع من الاختلاط الجنسي بينهما ، سواء كان هذا المانع حسيا مثل وجود ثالث معهما أو طبيعيا كعيب جنسى أو شرعيا كحيض أو صوم رمضان (٢) . والخلوة الصحيحة تعادل الدخول في الراجح من المذهب الحنفى ، وذلك فيما يتعلق باستحقاق المهر كله ، وإذا استحق المهر فلا تستحق متعة في هذا المذهب .

ويؤخذ مما سبق ، أنه بحسب الراجح من المذهب الحنفى ، يحكم للمطلقة بمتعة إذا توافرت ثلاثة شروط هي ، ألا يسبق الاتفاق على مهرها ، وألا يدخل زوجها بها قبل طلاقها ، وألا يختلى بها خلوة صحيحة .

ويحكم بالمتعة للمطلقة ، عند توافر الشروط السابقة ، سواء صدر الطلاق من الزوج ، أم من الزوجة التى يدها العصمة ، أم صدر من القاضى ، أم كان الطلاق خلعا دفعت الزوجة فيه تعويضا لزوجها لكى يطلقها (٣) . كما يحكم بالمتعة ، عند توافر الشروط السابقة ، لمن حكم بالفرقة بينها وبين زوجها ، وكانت الفرقة تعتبر طلاقا ، كما لو أسلمت الزوجة وأبى

(١) كما لا تستحق نصف مهر المثل في المذهب الحنفى المعمول به في هذه الحالة .

(٢) وإذا اختلف الزوجان : الزوج يقول إن الطلاق قبل الدخول والخلوة ، والزوجة تقول إنه بعد الخلوة الصحيحة ، عندئذ يكون القول قوله ، والبيئة بينهما . وإذا ثبتت الخلوة ثبت للزوجة كل اثر يترتب على طلاق بعد الدخول الحقيقي ، فتجب لها النفقة بعد الطلاق وتستحق كل المهر . (ملخص الشريعة في ١٩٣١/٧/٢٣ - الحاماة الشرعية س ٣ ص ٣٦٦) .

(٣) ويمكن الاتفاق في هذه الحالة على خصم قيمة المتعة من بدل الخلع .

زوجها غير المسلم اعتناق الاسلام ، فعندئذ يفرق بينهما ويعتبر إياؤه
الإسلام طلاقا تستحق فيه المتعة . وكذلك الحال إذا اعتبرت الفرقة فسحا
بمعصية من الزوج ، كما لو زنا الزوج بحماته ، والعياذ بالله ، فعندئذ تحرم
عليه زوجته ويفرق بينهما مع استحقاق الزوجة المتعة (١) .

وتقدر المحاكم متعة المطلقة قبل الدخول بحسب حال مطلقها يسرا
أو عسرا (٢) . ونظرا لأن هذه المتعة بدل عن نصف المهر ، وأقل المهر في
المذهب الحنفي عشرة دراهم ذهباً ، فإن الحد الأدنى لهذه المتعة هو خمسة
دراهم ذهباً أو ما يعادل قيمتها . أما الحد الأقصى فهو كسوة كاملة للمطلقة ،
وللمطلق أن يزيد على ذلك تبرعا منه إذا شاء التبرع .

الفرض الثاني : المطلقة بعد الدخول أو الخلوة الصحيحة :

وهذه كان لا يحكم لها بمتعة ، وفقا للراجح من المذهب الحنفي ،
باعتبار أنها تستحق المهر كله مقدمه ومؤخره (٣) .

غير أن قانون الأحوال الشخصية ألزم المطلق في هذا الفرض بمتعة
للمطلقة ، فقد نصت المادة ١٨ مكررا من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة

(١) محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ١٩٩

(٢) وهو رأي في المذهب الحنفي ، يستند إلى قوله تعالى : « ومتعوهن
على الموسع قدره وعلى المقتر قدره » وهناك رأي آخر في نفس المذهب يقدر
المتعة بحسب حال المطلقة ، لقوله تعالى بعد ذلك « متاعا بالمعروف » وهناك
رأي ثالث يقدر المتعة بحسب حال المطلق والمطلقة ، باعتبار أن الآية جمعت
بين العيارين السابقين . محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ١٩٧
و ١٩٨

(٣) ويعتبر المذهب الحنفي المتعة مستحبة ، إذا طلق الرجل زوجته
بعد الدخول ولم يسم لها مهرا ، فعندئذ تستحق المطلقة مهر المثل كله ، ويثاب
مطلقها إذا أعطاها متعة مع مهر المثل .

كما تعتبر المتعة سنة مؤكدة عن الرسول ﷺ إذا طلقها بعد الدخول
وقد سمي لها مهرا ، فعندئذ تستحق المهر المسمى كله ، فإذا أعطاها متعة
فوق ذلك فقد اقتدى بسنة المصطفى ﷺ . محمد أبو زهرة في الأحوال
الشخصية ص ١٩٨

١٩٢٩ المضافة بالمادة الأولى من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن :
« الزوجة المدخول بها ، في زواج صحيح ، إذا طلقها زوجها دون رضاها ،
ولا بسبب من قبلها ، تستحق فوق نفقة عدتها ، مئة تقدر بنفقة سنتين على
الأقل ، وبمراعاة حال المطلق يسرا وعسرا ، وظروف الطلاق ، ومدة الزوجية .
ويجوز أن يخصص للمطلق في مئداد هذه المئمة على اقتساط » .

وجاء في تقرير اللجنة المشتركة : « أن الأصل في تشريع المئمة هو
جبر خاطر المطلقة ، لأن مواساتها من المروءة التي تتطلبها الشريعة
الإسلامية ، وأساس ذلك قوله تعالى : « ومتعوهن على الموسع قدره »
وقد أقر مذهب الشافعية الجديد المئمة للمطلقة إذا لم تكن الفرقة منها
أو بسببها ^(١) ، وهو قول أحمد بن حنبل وابن تيمية وأهل الظاهر وأحد
أقوال الإمام مالك ، كما أن رأى المذاهب الأخرى المختلفة في المئمة أنها
مستحبة للمطلقة بعد الدخول وإن كان لا يقضى بها . والأخذ بتقرير المئمة
يتفق ، فضلا عن سنده الشرعى والفقهى مع الأصل الإسلامى في التكافل
الاجتماعى » .

كما ورد في المذكرة الإيضاحية أن « في المئمة ما يحقق المعونة
(للمطلقة) ، وفي الوقت نفسه يمنع الكثيرين من التسرع في الطلاق » .
وواضح أن حكم المئمة قصد به واضع قانون الأحوال الشخصية زيادة
أعباء المطلق ، وحرص على إبراز ذلك بنصه على أن تستحق المطلقة
مئمة « فوق نفقة عدتها » .

وأثناء مناقشة مجلس الشعب لهذا النص ظهرت آراء واتجاهات ،
حسمها رئيس اللجنة المشتركة بما يعنى أن المئمة ليست أجرا ولا تأمينا
للمطلقة ولا عقوبة للمطلق ^(٢) ، وهو ما يتفق مع التكييف الصحيح للمئمة

(١) وهذا خطأ ، كما سنرى ، للخلط بين الطلاق وله معنى خاص ،
والفرقة ولها معنى عام .

(٢) فقد نادى رأى في مجلس الشعب بعدم وضع حد أدنى للمئمة أسوة

من أنها جبر للمطلقة لوحشة الفراق . وتختلف المتعة ، بذلك ، عما تنص عليه بعض الشرائع المسيحية وبعض القوانين الأجنبية ، من الحكم بنفقة أو تعويض لصالح الزوج البريء الذي حكم بتطليقه من زوجة الآخر .

فالمتعة ليست أجرا ، لأن عقد الزواج ليس عقد عمل تعمل فيه المرأة لحساب زوجها وفي خدمته وتحت إشرافه ! وإنما هو عقد يشترك فيه الزوجان في إقامة أسرة ، كنواة للترابط في المجتمع والمودة والرحمة ، ومصدر لإنجاب النسل ورعايته ، وهو أمر لازم لاستمرار بقاء الأمة وتقدمها ... إلى غير ذلك من الأهداف . وإذا كانت نفقة الزوجة تشبه أجر العامل ، فذلك فقط في أنها مقابل الاحتباس ، لكنهما يختلفان بعد ذلك اختلافا بعيدا بحيث لا يجوز أن تطبق أحكام الأجور على نفقة الزوجة ، ولا أحكام نفقة الزوجة على أحكام الأجور .

وبعد وضع حد أقصى لها ، وقيل في الرد على ذلك بأن الحكمة من وضع حد أدنى للمتعة هي ضمان القدر المتيقن العادل لتعويض الزوجة عما لحقتها نتيجة طلاق دون سبب منها ، كما قيل بأننا في عصر يضمن لكل مواطن حدا أدنى للمعيشة وحدا أدنى للأجور ، والإسلام دين التكافل الاجتماعي ؛ فبالسهم التكافل الاجتماعي لابد أن ننظر للزوجة التي خدمت زوجها وطلقتها من غير سبب يعود إليها !

ونادى رأى آخر بوضع حد أقصى للمتعة أسوة بوضع الحد الأدنى ، حتى لا تتضارب أحكام القضاء وقد تكون ظروف النساء المحكوم لهن واحدة والنص المطبق عليهن واحد . واقترح البعض أن يكون الحد الأقصى نفقة خمس سنوات ، وقيل نفقة مدة مساوية لمدة الزواج ، فإذا كان قد تزوجها لمدة عشرين عاما فاتها تستحق متعة تقدر بنفقة عشرين عاما ! وقيل إذا قررنا نفقة المتعة فيجب ألا نبالغ فيها اعتمادا بالرأى الذى لم يوجبها ، والعلاقة الزوجية ليست عقد عمل حتى تقدر المتعة فيها بمدة الزوجية ، وإذا كانت تقتضى أكثر ، فلا تقارن به ، لأنه يجعل العلاقة الزوجية مسألة مادية بحتة . وحسم ذلك رئيس اللجنة المشتركة بقوله أنه « عندما نسع تحديد حد أدنى وحد أقصى للمتعة يقلس بالأجور والتأمينات والعتوبة ، ولا يثبت رأى صحيح في المضبطة ، فهذا في اعتقادي وضع غير صحيح في حق المجلس » وقد أقر رئيس المجلس بأبواب هذا التفسير في المضبطة . انظر مضبطة المجلس - الجلسة ٩٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ٥ - ٨

والمتعة ليست تأمينا لحياة المطلقة ، لأن حياة المطلقة مؤمنة بمالها ، فإن لم يكن لها مال فتجب نفقتها على المورس من أقاربها بحسب الترتيب والتفصيل المعروف في أحكام نفقة الأقارب ، وإلا كانت نفقتها على بيت المال .

والمتعة ليست عقوبة للمطلق ، لأن كل المذاهب الإسلامية التي أوجبتها على المطلق أو استجبت له ذلك ، لم تفرق بين مطلق مخطيء ومطلق برئ ، واعتبرت المتعة من قبيل الترحيح بإحسان ، أى يدفعها المطلق امتثالا لأمر الله ، والله عز وجل يجب أن يعبد المطلق كأنه يراه ، فإن لم يكن المطلق يرى الله فإن الله جل شأنه يراه ، فهذا هو الإحسان ، كما فسره رسول الله ﷺ .

والمتعة كذلك ليست تعويضا للمطلقة ، لأنها تجب أو تستحب لها ، بصرف النظر عما إذا كانت مخطئة أم غير مخطئة ، مقصرة في حق زوجها أم غير مقصرة ، أصاب زوجها ضرر من تصرفاتها أم لم يصبه أى ضرر . والتكليف الصحيح للمتعة أنها جبر للمطلقة بسبب وحشة الفراق ، أى أنها صلة وتكريم لها « لكى يتسامع بها الناس فيقال إن فلانا أعطى مطلقة فلانة كذا وكذا ، فهو لم يطلقها إلا لعذر ، لا أنه رأى عيبا فيها » (١) .

ويؤخذ من قانون الأحوال الشخصية الآتى :

أولا : أصبحت المتعة - بنص القانون - واجبا على كل مطلق ، لكل مطلقة توافرت فيها الشروط الآتية :

(١) أن تكون المطلقة مدخولا بها في عقد زواج صحيح . وتأخذ المطلقة بعد الخلوة الصحيحة حكم المطلقة بعد الدخول ، لأنه حيث لا نص في القانون يعمل بالراجح في المذهب الحنفى ، وهو يسوى الخلوة الصحيحة بالدخول (٢) .

(١) الإمام محمد عبده في تفسير المنار ج ٥ ص ٤٣٠

(٢) بخلاف المذهب الشافعى الذى أخذ القانون عنه وجوب المتعة ،

ويجب أن يكون الطلاق بائنا أو يصبح بائنا ، حتى تستحق
المتعة للمطلقة المدخول بها في عقد زواج صحيح^(١) ، وأن يكون
الطلاق قد صدر من الزوج . فلا تستحق المتعة للزوجة المدخول
بها في عقد زواج صحيح ، إذا طلقت نفسها بتفويض من الزوج
وأصبح طلاقها بائنا ، أو لم تكن العصمة بيدها وطلبت من القاضي
تطليقها فحكم بطلاقها^(٢) أو حكم بالفرقة بين الزوجين بغير
طلاق^(٣) ، سواء اعتبرت الفرقة طلاقا ، أم اعتبرت فسخا ، حتى
لو كانت الفرقة بغير سبب من جهتها وبغير رضاها ، لأن نص القانون
صريح في أن المتعة تستحق للزوجة المدخول بها في زواج صحيح
إذا طلقتها زوجها بدون رضاها ، لا من حكم بطلاقها أو بفرقتها ،
كما أن المذكرة الإيضاحية للقانون صريحة في أن هذا الحكم مقصود
به منع الكثيرين من التسرع في الطلاق ، أى مقصود به زيادة أعباء
الطلاق فحسب دون وضع تشريع متكامل لحماية الأسرة والمرأة
والطفل^(٤) .

حيث لا يعتبر الخلوة الصحيحة مساوية للدخول ولا مؤكدة للمهر . أما الحنابلة
فمذهبهم كالحنفية في مساواة الخلوة الصحيحة بالدخول .

(١) أما إذا كان الطلاق رجعيا ، وراجع المطلق مطلقته في العدة ،
فلا تستحق المتعة ، لأن المتعة لوحشة الفراق ، وهنا لم يفارقتها المطلق ، لأنها
في عدة الطلاق لرجعى ، لا زالت زوجته من بعض الوجوه .

(٢) في هذا المعنى ، كمال البنا في التعليق — المرجع السابق ص ٢٠ ،
ويعلله بأنه طلاق برضا الزوجة ، والادق تعليله بأنه طلاق لم يصدر من الزوج
لأنها قد تطلب الطلاق من القاضي وهي غير راضية به .

(٣) على خلاف من حكم بفرقتها قبل الدخول والخلوة الصحيحة ، حيث
تستحق متعة إذا اعتبرت الفرقة طلاقا ، أو اعتبرت فسخا بمعصية من الزوج ،
ولم يكن سبق الاتفاق على مهرها ، كما رأينا .

(٤) وقد خالف القانون بذلك المذهب الشافعى الذى استبعد منه النص ،
حيث يقضى المذهب الشافعى بالمتعة إذا حكم بالفرقة بسبب من جهة الزوج ،

(ب) أن يكون الطلاق بغير رضا المطلقة ولا بسبب من قبلها .

واشترط القانون أن يكون الطلاق بغير سبب من قبل المطلقة لاستحقاق المتعة ، هو أمر مخالف للشرعة الإسلامية ، وبالتالي غير دستوري ، والأدلة على ذلك كثيرة أهمها : قوله تعالى « وللمطلقات متاع بالمعروف » ^(١) دون تفرقة بين مطلقة وأخرى ، وآيات القرآن الكريم الأخرى في المتعة لم تفرق بين طلاق وآخر . وفقهاء الشريعة الإسلامية ، سواء من أوجب منهم المتعة أم من جعلها مستحبة ، لم يفرقوا في ذلك بين طلاق بسبب من قبل المرأة أو طلاق بغير سبب منها ، فالمتعة واجبة أو مستحبة في كل طلاق . ولا يخفى أن اشتراط ألا يكون الطلاق بسبب من المطلقة يحفز المطلق على كشف عيوب مطلقة حتى لا يحكم عليه بدفع متعة ، وهو ما يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي جعلت الطلاق بيد الزوج لستر عيوب المطلقة ، وأوجبت على المطلق كافة أعباء الطلاق ، دون إعطائه الفرصة للتخلص من هذه الأعباء أو بعضها بإثبات خطأ ارتكبه مطلقة أو عيب وأعجز فيها دفعه إلى طلاقها ، وقدمت الشريعة الإسلامية في هذا كله الرحمة والستر على العدل . وكانت بذلك في صالح المرأة والأسرة ، بخلاف القانون ^(٢) . أيضا عرفنا أن المتعة ليست عقوبة للمطلق ولا تعويضا للمطلقة فلا تحتاج إلى إثبات خطأ أو ضرر ،

كما لو أسلم الزوج وزوجته لا تدين بدين سلوى ، أو ارتد عن الإسلام ، أو لامن زوجته ، أو زنا بجماعه أو بابتة لزوجته من غيره ، أو كانت الفرقة بسبب من جهة أجنبي ، كما لو تبين أن الزوجة محرمة على زوجها بالرضاع . أما إذا كانت الفرقة بسبب من الزوجة ، كاسلامها وزوجها غير مسلم ، أو رخصتها ، أو مطاوعتها لوالد زوجها أو لابنة من غيرها في الزنا ، فلا تستحق متعة في المذهب الشافعي والحنفي وفي القانون .

(١) من الآية ٢٤١ من سورة البقرة .

(٢) راجع في ذلك ما ذكرناه في بند ٢٣ عن الزوج الكاره والطلاق ،

وما سنذكره في بند ٢٨ مكرر عن التعويض عن الطلاق .

لأنها لو كانت عقوبة للمطلق لجاز للمطلق أن يثبت أنه برىء من أسباب الطلاق ، وأنه يرجع إلى خطأ مطلقة ، ولو كانت المتعة تعويضا للمطلقة ، لجاز للمطلق أن يثبت أن الخطأ خطأ مطلقة الذى دفعه إلى الطلاق ، وذلك كله مما يكشف عيوب المطلقة ، وهو ليس فى صالح المرأة والأسرة والمجتمع . وفى رأى أن واضع القانون كان يستهدف بهذا النص أن يكون خطوة على طريق أن يكون الطلاق بمرر يثبت أمام القضاء ، بعد أن يعتاد الناس على إثبات هذا المبرر أو نفيه لاستحقاق المتعة أو التخلص منها .

وقد التبس على واضعى المذكرة الإيضاحية وتقرير اللجنة المشتركة^(١) فهم نصوص الفقه الإسلامى التى تفرق بين الطلاق والفرقة بين الزوجين التى تحدث بغير طلاق^(٢) ، فهذه الأخيرة إن كانت بسبب

(١) والتبس كذلك على بعض الباحثين . انظر محمد بلتاجى فى دراسات فى الأحوال الشخصية ص ١٧٠ و ١٧١

(٢) فالمذهب الشافعى وهو مستند النص يفرق بوضوح بين الطلاق وغيره من أسباب الفرقة بين الزوجين . فى المذهب ج ٢ ص ٦٣ « إذا طلقت المرأة لم يخل إما أن يكون قبل الدخول أو بعده ... وإن كان (الطلاق) بعد الدخول ففيه قولان : قال « الشافعى » فى القديم : لا تجب لها المتعة لأنها مطلقة من نكاح لم يخل من عوض فلم تجب لها المتعة ، كالسمى (أى كالمهر المسمى) لها قبل الدخول وقيل فى الجديد : تجب لقوله تعالى « فتعالين لمتعن وأسرحن سراحا جميلا » وكان ذلك فى نساء دخل بهن ، ولأن ما حصل من المهر لها بدل عن الوطء ، وبقي الابتذال بغير بدل (أى تقل رغبة الرجال فى الزواج من المطلقة) فوجب لها المتعة كالمفوضة قبل الدخول (أى كالتى فوضت أبرها إلى زوجها ولم تتفق معه على مهر ثم طلقها قبل الدخول بها فتجب لها المتعة باتفاق الفقهاء) — (ولعلك تلاحظ أن الشافعى لم يغير رايه لتغير عرف مصر عن العراق كما يزعمون ، وإنما غيره لظهور دليل له رآه أقوى — ثم أضاف الرجوع السابق قوله) وإن وقعت الفرقة بغير الطلاق نظرت : فإن كان بالموت لم تجب لها المتعة لأن النكاح قد تم بالموت وبلغ منتهاه فلم تجب لها متعة . وإن كانت بسبب من جهة أجنبي كالرضاع (أى ثبت بشهادة غير الزوجة أنها محرمة عليه بسبب الرضاع) فتحكمه حكم الطلاق . . لأنها بمنزلة الطلاق فى تنصيف المهر ... وإن كانت (الفرقة) بسبب من جهة

من الزوجة فلا تجب لها متعة ، بخلاف الطلاق فتجب فيه المتعة أو تستحب بصرف النظر عما إذا كان بسبب من الزوجة أم بغير سبب منها ، باتفاق الفقهاء .

أما اشتراط النص لاستحقاق المتعة أن يكون الطلاق بغير رضا الزوجة ، فهو رأى لبعض الفقهاء^(١) ، وذلك لاستبعاد من تطلق نفسها بتفويض من زوجها ، وهى من تكون العصمة بيدها ، فهذه لا تستحق متعة . كذلك من تخالع زوجها فتعطيها مالا كتعويض حتى يطلقها ، لا تستحق متعة .

ثانيا : جعل القانون حدا أدنى للمتعة هو نفقة سنتين وترك الحد الأقصى يقدره القاضى بمراعاة حال المطلق يسرا وعسرا ، وظروف الطلاق ، ومدة الزوجة .

وكان الأفضل أن يترك للقاضى تقدير المتعة ، دون حد أدنى أو

الزوج كالإسلام (أى كإسلام الزوج وزوجته لا تدين بدين سماوى) والردة واللعان فحكمه حكم الطلاق ... لأنها فرقة قد حصلت من جهته فأنشبت الطلاق . لا إن كانت بسبب من جهة الزوجة كالإسلام والردة والفسخ بالإعسار والمييب بالزوجين جميعا ، لم تجب لها المتعة ، لأن المتعة وجبت لها لما يلحقها من الابتدال بالعقد وقلة الرغبة فيها بالفرقة ، وقد حصل ذلك بسبب من جهتها فلم تجب . وإن كانت بسبب منها نظرت : فإن كان بخلع أو جعل الطلاق إليها فطلقت كان حكمها حكم المطلقة ... لأن الغلب فيها جهة الزوج .

(١) فى المدونة الكبرى عند المالكية ج ٥ ص ١٤ ورأى أهل العلم فى المتدعية والمصالحة والمبارأة حين لم يطلقها إلا على أن أعطته شيئا أو أبرأته — فكانت ائتمرت منه الطلاق وخرجت منه بالذى أعطته ، فلا يكون عليه لها المتاع « مع ملاحظة أن المذهب المالكى لا يلزم المطلق بمتعة لمطلقته التى دخل بها ، وإنما يستحب له ذلك .

أما المذهب الشافعى الذى يوجب المتعة للمطلقة ، فلا يشترط أن يكون الطلاق بغير رضا المطلقة ، ويوجب المتعة أن تطلق نفسها بتفويض من زوجها وإن تخالعه على تعويض تخلفه له — انظر المذهب ج ٢ ص ٦٣ وسبق ذكر نصه .

أقصى ، لأن وضع مثل هذا الحد لا يستطيع القاضى معه تحقيق المقصود من تشريع المتعة ^(١) .

وعلى القاضى أن يراعى أن الأصل فى المتعة هو جبر وحشة الفراق عند المطلقة ، فهى ليست أجرا ولا تأمينا أو تعويضا للمطلقة ولا عقوبة للمطلق ، على ما عرفنا ، وإنما تكريما وصلة للمطلقة .

كذلك على القاضى أن يراعى حال المطلق يسرا وعسرا وقت الطلاق ، وهو الوقت الذى تستحق فيه المتعة .

أما أن يراعى القاضى ظروف الطلاق فى حساب مقدار المتعة ، كما ورد بنص القانون ، فذلك أمر يجبر القاضى إلى التعرف على أسباب الطلاق مما يتيح للمطلق أن يكشف عيوب مطلقة ليتوصل إلى الحكم عليه بأقل قدر من المتعة ، وقد عرفنا أن ذلك أمر مخالف للشريعة الإسلامية ، وبالتالي للدستور .

ثالثا : يجوز أن يرخص القاضى للمطلق فى سداد المتعة المحكوم عليه بها على أقساط . وتعتبر المتعة ديناً عادياً لا يجوز معه الحجز على المرتب أو الأجر ، كما لا يجوز معه طلب إكراه المطلق بدنياً بحبسه حتى يدفعها ^(٢) . وللمطلقة أن تطالب بمتعتها حتى لو عادت إلى مطلقها بعقد زواج جديد وبمهر جديد ، أو تزوجت بآخر .

(١) مالشافعية الذين يوجبون المتعة يتركون تقديرها للحكم ، أى للقاضى بحسب ظروف كل قضية ، وعندهم رأى بتقديرها بثلاثين درهم . والحنفية والمالكية الذين يستحبون المتعة للمطلقة المندخول بها لا يجعلون لها حداً أقصى أو أقصى ويتركون تحديدها حتى تكون على قدر المعتاد المتعارف فى كل وقت ، وعندهم رأى بأن تكون ثلاثة أثواب . ومقهاء الحنابلة يستحبون المتعة ويتركون تقديرها بحسب ظروف كل حالة ، وفى رواية أخرى يجعلون اقتضاها خادماً أى عبد يخدم المطلقة وأقلها ثلاثة أثواب أو نفقة شهر . انظر أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٤٣٤ - والمغنى ج ٧ ص ٢٤٢ و ٢٤٣ وتكملة المجموع ج ١٥ ص ٤٧ .

(٢) كمال البنا فى التعليق - المرجع السابق ص ٢١

٢٨ - التعويض عن الطلاق :

اتجه رأى فى الفقه وفى المحاكم^(١) إلى أن الزوج المسلم إذا طلق زوجته ، فلا يكون مسئولاً عن تعويضها عن هذا الطلاق ، لأن الشرع جعل لها بدلاً عن ذلك هو مؤخر المهر وثقة العدة والمتعة . . كما جعل لها قانون الأحوال الشخصية مسكناً للحضانة . . . الخ .

واتجه رأى آخر إلى مسئولية المطلق عن تعويض مطلقة عن الطلاق ، إذا طلق من غير حاجة ، على أساس أن الطلاق بغير مبرر خروج عن المألوف لمسلك الشخص العادى ، أو هو إساءة لاستعمال الحق ، فيشكل بذلك خطأ تقصيرياً يستوجب التعويض^(٢) .

والصحيح الذى يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، هو أن المطلقة لا تستحق تعويضاً عن طلاقها ، حتى لو تعهد زوجها - عند الزواج بها أو بعد ذلك - بهذا التعويض^(٣) ، وذلك على أساس أن الطلاق حق الزوج ، ولا يسأل الشخص عن استعمال حقه استعمالاً مشروعاً ، ولو أضر هذا الاستعمال بغيره . ولا يتصور أن يكون فى استعمال الزوج لحقه فى الطلاق خروجاً على المألوف فى مسلك الشخص العادى ، إنما قد يحدث هذا الخروج فيما قد يصاحب الطلاق عند بعض الناس من سب مثلاً ، والسب خطأ يستوجب التعويض ، بصرف النظر عن الطلاق . كذلك لا يجوز البحث عما إذا كان المطلق قد أساء استعمال حقه فى الطلاق ، لأن هذا يعنى أن يسأل المطلق عن مبرر الطلاق ، فنتيج له أن يكشف عيوب المطلقة ، ولن يتورع أكثر المطلقين عن اللفظ فى ذلك والاستعانة بشهود الزور ، وكل ذلك لا يجوز . وقد جعلت الشريعة الإسلامية للزوجة ما يغنيها عن طلب التعويض ، وذلك بمؤخر المهر وثقة العدة والمتعة ،

(١) السنهورى فى الوسيط ج ١ ص ١٢٧ بالهامش والأحكام التى أشار إليها .

(٢) مضر الكلية فى ١٠/١٢/١٩٣٢ - المحللة ص ١٣ ص ١١٣٣ مشار إليه فى السنهورى الرجوع السابق الموضع السابق .

(٣) محمد أبو زهرة فى الأحوال الشخصية ص ٢٨٢

وبأحكام نفقة الأقارب التي تؤمنها طوال حياتها. يضاف إلى ذلك أن المطلقة تستحق كل حقوقها حتى لو كانت مخنطة أو كانت هي السبب في الطلاق ، فكذلك لا يسأل المطلق عن تعويضها حتى لو كان مخنطاً أو كان هو السبب في الطلاق ، وذلك كله تغليبا للرحمة بالمرأة والستر على العدل .

وتخطى أكثر القوانين الوضعية وبعض الاجتهادات الفقهية : قانونية أو كنسية أو إسلامية ، عندما تقيس الزواج على بعض أحكام المعاملات المالية . فالزواج علاقة إنسانية ، وإن كانت فيها بعض المعاملات المالية . والمعاملات المالية في الزواج لا تقاس على سائر المعاملات المالية ، لأن هدفها مختلف تماما .

فالمهر الذي يدفعه الزوج لزوجته ليس شراء للزوجة ، ولا عوضا عن التلذذ بها ، لأن الزوجة حرة كالزوج ، ولأن اللذة متبادلة بين الزوجين ، إنما المهر نحلة كما سماه الله عز وجل في القرآن الكريم ، أي عطية وهبة من الزوج لزوجته ، تدل على أن من استطاع أن يدخر هذا المهر وطابت نفسه بأن يدفعه لزوجته ، يمكن أن ينفق عليها ويرعاها اقتصاديا واجتماعيا ، دون أن يضيق عليها فيما يتطلبه الشرع منه .

ونفقة الزوجة ليست أجرا للزوجة ، كأجر العامل ، ولا تسرى عليها أحكام الأجر في عقد العمل ، أو الأجرة في عقد إجارة الأشخاص أو الأشياء ، وإنما هي جزء الاحتباس الذي تقتضيه الحياة الزوجية ، حتى تتفرغ الزوجة لشئون بيتها وهي في غنى عن جمع قوتها ، ويتفرغ الزوج لكسب القوت ، فيؤدى تقسيم العمل بينهما إلى تحقيق أهداف الأسرة ، فنفقة الزوجة من قبيل الرعاية الاجتماعية ، لا عوضا عن عمل . وفرق بين احتباس الزوجة لمصالح الأسرة ، واحتباس العامل لمصالح صاحب العمل ، لأن الزوجة شريك للزوج والعامل أجير .

ونفقة عدة الطلاق الرجعي كذلك ، لأنها امتداد لنفقة الزوجة ، لأن المطلقة رجعيا في عدتها لا زالت زوجة من بعض الوجوه .

والمصلحة ، كما عرفنا ، ليست أجرا ولا تأمينا ولا تعويضا للمطلقة ، ولا عقوبة للمطلق وإنما صلة تجبر المطلقة عن وحشة فراقها وتكريم لها . كذلك إنهاء الزواج بالطلاق لا يقاس على إنهاء أى عقد من العقود ، فهل أن الأوان لكى لا نخلط بين الزواج وبين المعاملات المالية ؟

٢٨ - مكرر : بطلان تعهد الزوج بنفع تعويض عن الطلاق :

قضت محكمة النقض فى حكم قديم لها ، بأنه إذا تعهد الزوج بتعويض زوجته إذا طلقها ، فإن هذا التعهد ليس فيه مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ولا للنظام العام . لكن هذا التعهد ينتفى الالتزام به ، إذا كان الزوج لم يطلق زوجته إلا بناء على فعل آتته هى اضطره إلى ذلك وهذا من الأمور الموضوعية التى تقدرها المحكمة بحسب ظروف كل دعوى وملاساتها (١) .

وقد تأسس هذا الحكم على الأسباب الآتية :

أولا : أن حق الزوج المسلم فى الطلاق حق مكروه شرعا ، ويكفى فى بيان كراهيته ما جاء فى الحديث الشريف عن النبى ﷺ ، إذ قال : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » . وفيه كفران نعمة الزواج وقطع المودة والرحمة بين الزوجين ، فلا جناح فى التزام الزوج بإرادته واختياره تعويض زوجته عند طلاقها بما يدفع عنها المضرة . وهذا التعويض كثيرا ما يرد فى نفس العقد على صورة جزء مؤجل من الصداق ، يستحق فى أقرب الأجلين : الطلاق أو الوفاة . وليس ما يمنع من الاتفاق عليه بطريقة أو بأخرى . ولا مخالفة فى هذا الاتفاق للقانون أو النظام والآداب العامة .

ثانيا : أباح الشريعة السمحاء للزوج أن ينزل عن شئ من حقوقه ، كما أجاز الإمام أحمد بن حنبل للزوجة أن تشتترط على زوجها ما تراه أكمل براحتها وأوفى بحاجتها . فللزوج شرعا أن يفوض الطلاق للمرأة

(١) نقض ١٩٤٠/٢/٢٩ فى الطعن ٦٧ سنة ٩ ق - مجموعة مصر

ويملكها إياه ، وللزوجة أن ترضى بأقل من مهر مثلها في مقابل ألا يخرجها زوجها من بلدها ، فإن وفي فيها ، وإن لم يف بالشرط فلها مهر مثلها بتمامه . وعن النبي ﷺ أنه قال : « أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج » . فكيف يعترض على الزوجة إذا هي اشترطت على زوجها أن ينزل إليها عن بعض ماله إذا طلقها ؟

ثالثا : أيجب في الخلع أن يأخذ الزوج من زوجته ، العوض المتفق عليه ، مقابل طلاقها ، مهما كانت قيمته ، وسواء أكان هو المتسبب في الفرقة ، أم الزوجة ، أم هما معا . فإذا كان للزوج أن يتقاضى من زوجته ثمن فكأكلها منه متى ارتضته ، فلا غشاضة في أن تتقاضى الزوجة من زوجها تعويضا عن طلاقها متى ارتضاه .

رابعا : يجوز للشخص أن يتعهد مقدما بتعويض ضرر يحدثه للغير بعمل يأتيه ، ولو كان هذا العمل مشروعا . ولا يعترض عليه بأن الالتزام هنا شرط جزائي تابع لالتزام أصلى باطل ، فإن الالتزام بدفع التعويض في هذه الحالة ، يعتبر التزاما بدفع تعويض لزوجته إذا طلقها ، فلا يكفي هذا الاتفاق على أنه تعهد من الزوج بعدم الطلاق يقتصر بشرط جزائي ، بل على أنه التزام أصلى معلق على شرط هو وقوع الطلاق .

خامسا : القول بأن طبيعة هذا الاتفاق تجعله يقيد حرية الزوج في الطلاق ، إذا ما قامت عنده أسباب خاصة تدعوه إلى ذلك لا يريد كشفها ، وأن كشف هذه الأسباب يفوت حكمة الشريعة الإسلامية والنظام العام في جمل الطلاق بيد الرجل ، وبالتالي يعد الاتفاق على التعويض من حرية الزوج في الطلاق ، هذا القول غير مسلم ، لأن افتراض أن الشريعة الإسلامية حين سنت حرية الطلاق كانت تلاحظ إعفاء الزوج من ضرورة الأفضاء بما دعاه إلى الفرقة ، هذا الافتراض لا أثر له في بحوث الفقهاء . وحتى لو قال به قائل بغير سند معتمد ، فإن المنطق السليم لا يطمئن إليه ، لأن الطلاق حق أباحه الشارع كملاخ لحالات اجتماعية ، تقديرها ألصق ما يكون بدخائل النفس ، وبالتالي ترك أمرها لوجدان صاحب الشأن

وإيمانه بالعقاب والثواب ، وجاءت أحاديث السنة هادية في هذا ، وفيها كل الغناء • فنبه على أن الطلاق حق مكروه ، وعلى إقامة حكم من أهل الزوج وآخر من أهل الزوجة ، للتوفيق والإصلاح ، إن كان إليه من سبيل ، وإلا فتصريح بإحسان ، فليس إذن من قيود للطلاق ، إلا معان دينية للثبوت في إجراء له معقبات وفيه تبعات • أما أنها خطر على ستر عيوب العرض أو غيرها ، فقول ينقضه أن الشريعة الغراء قد أباحت فيما أباحت أن تطلب الزوجة الطلاق لعيوب في زوجها • كذلك أباح المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ للزوجة أن تطلب الفرقة إذا ادعت إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وبدهى أن بحث ذلك دفعا ودفاعا قد يكشف المستر عما يقال إن الشريعة الإسلامية تتطلب ستره من شئون الزوجين • وبالتالي فالتقول بمخالفته النظام العام إذا ما اضطّر الزوج بدعوى التعويض إلى بيان سبب الطلاق ، إنما جاء تقريرا عن نظرية أن الشريعة حظرت إذاعة سبب الطلاق ، وهذه النظرية غير مسلم بها • وأصبح لزاما احترام مثل هذا الاتفاق •

سائلا : مع التسليم بمشروعية الاتفاق على التعويض عند الطلاق ، فإن الزوجة لا تستحق التعويض بمجرد الطلاق ، بل يجب أن لا يكون وقوعه مترتبا على عمل حصل من جانبها كسوء السلوك أو غيره ، كما يشترط أن يكون قد نالها ضرر من وقوعه ، وهذه مسألة موضوعية تقدرها المحكمة في كل دعوى حسب ظروفها وملابساتها •

ونرى أنه لا يجوز الحكم بالتعويض للمطلقة ، حتى إذا تعهد الزوج بدفع هذا التعويض ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا : اعتبار الطلاق حقا مكروها في الشرع ، لا يقتضى إلزام المطلق بتعويض المطلقة ، لأن الطلاق حلال ، وهو حق مشروع للرجل ، ومن استعمل حقه استعمالا مشروعا فلا ضير عليه ، ولا يسأل عما أصاب غيره من ضرر •

وقد راعى الشرع أن يكون للزوجة وأهلها الاحتياط لضرر الطلاق ،

فأباح الاتفاق على مؤخر للمهر إلى جانب المقدم ، ولا بأس أن يكون هذا المؤخر كبيراً طالما رضى الزوج به ، وللزوجة أن تشترط مهرين مائة مثلاً إن لم يطلقها ومائتين مثلاً إن طلقها . وطالما تم الاتفاق على المهر ، وفيه يمكن الاحتياط لضرر الطلاق ، فليس للمطلقة أن تطلب تعويضاً عن حق استعمال الزوج استعمالاً مشروعاً .

ثانياً : أباحت الشريعة الإسلامية للزوج أن ينزل عن حقوقه ، وذلك فيما لا يتعارض مع الشرع ، فليس للزوج مثلاً أن ينزل لغيره عن حقه في زوجته ! كما أن مذهب الإمام أحمد بن حنبل أباح الشروط في الزواج إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً ، لقوله رحمته : « المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » . واشترطت الزوجة أن يدفع زوجها تعويضاً عند طلاقها قد يحرم حلالاً ، لأنه قد يحول بين الزوج واستعمال حقه في الطلاق ، كما أنه سيؤدي إلى أن يكون الزوج متذبذباً من زوجته ، فلا يعاشرها بالمعروف ، ولا يكون في بيت الزوجية سكن ومودة ورحمة .

ثالثاً : أبيع ، في الخلع ، أن يأخذ الزوج تعويضاً من زوجته لطلاقها ، بينما لا يجوز أن تأخذ الزوجة منه تعويضاً عند طلاقها ، لأن قياس هذه الحالة على تلك قياس مع الفارق ، ذلك أن تعويض الخلع هو ثمن الحرية بينما تعويض الطلاق قيد على الحرية . فالزوجة التي تخالع زوجها تدفع تعويضاً له ، لتحصل على حريتها والخلأص منه ، إذ تقتدى نفسها به منه ، وتملك الزواج بغيره كما تشاء . أما الزوجة التي تشترط على زوجها دفع تعويض عند طلاقها ، فإنما تقيد حريته في الطلاق وهو حق له . وقد كان لها أن تحتاط لنفسها باشتراط مؤخر كبير للمهر ، وإذا لم تفعل فلا تلومن إلا نفسها . وفرق بين تعويض الطلاق ومؤخر المهر ، لأن الزوج عند الاتفاق على مؤخر المهر كان حراً في الزواج بهذا المهر أو رفض الزواج به ، ولا محل عند عقد الزواج للاتفاق على تعويض الطلاق ، لأن في مؤخر المهر غنى عنه . أما اتفاقه بعد الزواج على تعويض الطلاق ، فهو اتفاق يأتي بعد تقييده بالزواج ويحول دون حقه في الفكاك منه .

ثم إن الزوج هو الذى أنشأ الزواج وهو المسئول عن الاتفاق عليه ، فإذا أرادت الزوجة أن تنهى ، كان ما تدفعه للزوج من بدل الخلع تعويضاً عما أفقته فيه يمكنه من زواج جديد ، بينما إذا طلق الزوج كان لمطلقة مؤخر المهر وثيقة العدة والمتعة وحضانة الأولاد وأجر الحضانة . . . وإذا رغب فيها زوج جديد دفع لها مهر جديد . فكان قياس بدل الخلع على تعويض الطلاق قياساً مع الفارق .

رابعاً : القول بأن تعهد الزوج لزوجته بدفع تعويض إذا طلقها ، يكيف بأنه التزام أصلى بالتعويض معلق على شرط هو وقوع الطلاق ، تكيف غير صحيح ، إذ هو فى حقيقته تعهد من الزوج بعدم الطلاق يقترن بشرط جزائى ، بدليل أن محكمة النقض لا تحكم به بمجرد الطلاق ، وإنما بعد أن يثبت أن الطلاق لم يكن مترتباً على عمل حصل من جانب الزوجة وأن يكون قد نالها ضرر من وقوعه ، أى بعد أن يثبت خطأ من الزوج سبب ضرراً للزوجة ، وهذه أحكام الشرط الجزائى أو التعويض الاتفاقى ، حيث لا يحكم القاضى به إلا إذا ثبت خطأ سبب ضرراً لطالب التعويض . وطالما كان تعهد الزوج بدفع تعويض لزوجته عند طلاقها ، يعتبر تعهداً منه بعدم الطلاق مقترناً بشرط جزائى ، كان هذا الشرط الجزائى تابعا لالتزام أصلى باطل ، فلا يقضى به .

خامساً : مما لا شك فيه أن الاتفاق على تعويض الطلاق يدفع المطلق - فى سبيل التخلص من دفع التعويض - إلى كشف سبب الطلاق ، وإظهار خطأ الزوجة أو عيب فيها أو عجز دفعه إلى طلاقها ، وهو ما يخالف الشريعة الإسلامية التى جعلت الطلاق بيد الرجل لا بيد القاضى ، حتى لا تتكشف عيوب الزوجة وأسرارها أمام القضاء . والقول بأن هذه النظرية غير مسلمة ، يدعى أنه لا أثر لها فى بحوث الفقهاء ، يرد عليه بأنها مسلمة وملحوظة فى الشريعة الإسلامية : (أ) فيما ورد بالقرآن الكريم من بعث حكم من أهل الزوج وحكم من أهل الزوجة عند ظهور بوادر الفراق والخوف من الشقاق ، لأن فى اختيار الحكمين من أهل الزوجين ستر للمرأة . (ب) وملحوظة فى تكليف الزوج بأعباء الطلاق ،

دون إعطائه فرصة للتخلص منها بإثبات خطأ من زوجته أو عيب فيها أو عجز منها دفعه إلى طلاقها وغير ذلك مما يقتضيه العدل الذى تأمر الشريعة الإسلامية به ، وغلبت عليه الرحمة والستر بالمرأة • (ج) وملحوظة في الأمر بالمتعة لكل مطلقة جبرا لوحشة فراقها ، دون بحث عن سبب الطلاق • (د) وملحوظة في أمر الله تعالى بالتزام حدوده ، والأمر بالاحسان أى التصرف كما لو كان الشخص يرى الله عز وجل ، فإن لم يكن يراه فإن الله يراه • (هـ) وملحوظة في أمر الله عز وجل في القرآن الكريم بالإنسي المطلق ومطلقة الفضل بينهما ... إلى غير ذلك من الأحكام •

أما القول بأن للزوجة أن تطلب من القاضى تطليقها من زوجها ، إذا ادعت إضراره بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وأن بحث ذلك دفعا ودفاعا قد يكشف الستر عما يقال إن الشريعة الإسلامية تتطلب ستره من شئون الزوجين ، فذلك قول غير مسلم ، لأن موضوع دعوى التطليق هو عيب في الرجل لا عيب في المرأة ، وإذا كان للزوج أن ينفى عيبه المرفوعة به دعوى التطليق ، فله أن يوقع الطلاق بإرادته المنفردة دون أن يجعل ذلك محل نقاش أمام المحكمة • ثم إن الزوج إذا لم يطلق ، وأراد الدفاع عن نفسه ، بنفى ما نسبته الزوجة إليه ، فذلك النفى لا يقتضى كشف عيب في المرأة ، بل ولا يسمح له بذلك ، لأن موضوع دعوى التطليق إضراره بها لسوء العشرة أو لغيابه أو حبسه أو عدم إنفاقه • والغياب والحبس وعدم الاتفاق وعيبه الجنسى • أمور لا تكشف عيبا في المرأة • وكذلك إضراره بزوجته لسوء العشرة ، لأن الضرر - كما سنرى - هو مسلك من الزوج مخالف للشرع لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثال الزوجين ، فهو مسلك من الزوج لا من الزوجة ، كإيذائه لها بالقول أو بالفعل •

ولا يعيب الرجل كثيرا أن ثبت أنه كانت له زوجة طلقها القاضى عليه ، لإضراره بها ضررا يرجع إلى سوء عشرته لها ، أو غيابه عنها ، أو حبسه ، أو عدم إنفاقه عليها • فهو - مع ذلك كله - سيجد من النساء من تقبله زوجا ، بينما ينفر أكثر الناس من امرأة مطلقة • لمجرد أنها

طلقت ، فما بالك إذا كانت أسباب طلاقها خطأ منها أو عيبا فيها أو عجزا
ثبت بمحاضر جلسات القضاء ا

سلسلة : ومن الواضح أن القضاء بتعويض عن الطلاق ، يمثل نوعا
من إكراه الزوج على عدم الطلاق ، خشية دفع هذا التعويض أو كشف
أسرار يحرص على عدم كشفها رعاية لأولاده أو لخصن أدبه أو غير ذلك .
وإكراه الزوج على عدم الطلاق ، أو ما يقترب منه يحرم حلالا شرعه
الإسلام للزوج لعلاج حياة زوجية خربة . ولا يقال إن الزوج تمهد
برضاه بدفع التعويض ، لأن أحكام الزواج والطلاق لا ينظمها رضا
الزوجين في كل شيء ، وإنما ينظمها الشرع ، ولا مجال فيها للاتفاقات
الخاصة إلا في حدود الشرع . ولا يقال إن أحق الشروط أن توفوا بها
ما استحلتم به الفروج ، لأن ذلك في شرط لا يحرم حلالا ولا يحل
حراما . وإذا كان للزوجة - في الفقه الإسلامي أن تشترط على زوجها
مهرين أحدهما مائة مثلا إن لم يطلقها والآخر مائتين إن طلقها ، فيحكم
لها القاضي بالمائتين إن طلقها ، فلا يقاس التعويض عن الطلاق على ذلك ،
لأن الزوجة في حالة اشتراط مهرين لها ، تعنى أن مهرها هو المهر الأكبر
ولكنها بقبولها المهر الأقل تنازلت عن حقها في مهر أكبر في سبيل منفعة
لها هي عدم الطلاق ، والمهر حقها وهي وشأها في تقديره ، أما في حالة
التعويض فهي لم تتنازل عن حق لها في مهرها ، وإنما اشترطت الحصول
على مال مقابل أمر معين هو عدم الطلاق ، وتنفيذ هذا الأمر ليس من
حقها ، فلم يكن هذا المال مقابل حق لها وإنما كان منفعة لها قد تنكره
الزوج بسببه على تحريم حلال له ، فكان قياس هذا على ذاك قياسا مع
الفارق ، ولم يكن هذا التعويض حلالا لها . وأخيرا قد يقال : إن الرجل
- عند إخلاله بتمهده بالتعويض عند الطلاق - قد غرر بزوجته ، فلا أقل
من الحكم عليه بالتعويض . والصحيح أن الزوج لم يغرر بزوجته في هذا
الاتفاق ، لأن الشرع يعطي زوجها الحق في طلاقها على الرغم من وجود
هذا الشرط ، فإذا ظنت الزوجة أن هذا الشرط يمنع زوجها من الطلاق
أو يوجب عليه دفع التعويض عند الطلاق كانت هي التي اغترت بذلك ،

ولم يكن هو الذى غرر بها ، والضمان (أى التعويض) يحكم به عند
التفريط لا عند الاغتزار .

سليها : لا يوجد نص فى القرآن ولا السنة يقضى بتعويض الطلاق ،
بخلاف حقوق المطلقة الأخرى . ولم نسمع أو نقرأ عن فقيه من فقهاء
المسلمين أفتى أو قضى بتعويض للطلاق خلاف حقوق المطلقة الشرعية .

من هذا كله ، فخلص إلى أن الحكم بإلزام المطلق بتعويض عن
الطلاق مخالف للشريعة الإسلامية ، حتى لو تعهد الزوج بدفعه ، وهذا
لا يمنع المطلق من دفع هذا التعويض باختياره دون إلزام له ، لأنه من
باب « ولا تنسوا الفضل بينكم » ومن باب المتعة التى استحب الشرع
دفعها للمطلقة جبرا لوحشة الفراق وتكريما لها . وللزوجة أن تتفق - عند
الزواج - على مؤخر كبير للمهر ، ولها أن تتفق على مهرين : مهر كبير
يدفع عند طلاقها ، ومهر أقل تستحقه إذا لم يطلقها .

٢٩ - سن الحضنة :

تنص المادة ٢٠/١ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالمادة ٣
من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن :
« ينهى حق حضنة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة
سن اثنتى عشرة سنة . ويجوز للقاضى بعد هذه السن - إبقاء الصغير حتى
سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج - فى يد الحاضنة دون أجر
حضنة ، إذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك » (١) .

(١) وهو ما كان ينص عليه القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فى المادة ٣ منه ،
وكانت المادة ٢٠ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ قبل تعديلها تنص على أن
« للقاضى أن يأذن بحضنة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع ،
والصغيرة بعد تسع إلى إحدى عشرة ، إذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك » .
وكان قد طعن فى المادة ٢٠ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ سالفه
الذكر ، قبل تعديلها ، بعدم الدستورية ، أمام المحكمة العليا التى قضت
بدستوريتها فى ١٩٧٦/٧/٣ فى الدعوى ١٠ لسنة ٥ ق ع (دستورية)
- مجموعة أحكام وقرارات المحكمة العليا - القسم الاول - ج ١ ص ٤٣٢ .

والحضانة حق المحضون وحق الحاضنة ، وفيها حق للأب . ويقدم حق المحضون على حق الحاضنة ^(١) . وللحاضنة أن تطالب بنفقة

وكان الطعن مؤسسا على أن (١) المادة الثانية من الدستور ، إذ تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع [قبل تعديلها] تعني توجيه المشرع الوضعي إلى أحكام الشريعة الإسلامية كمصدر كلي ينتظم كافة المذاهب الفقهية ، دون التقيد بمذهب معين . (ب) وإلزام القضاء بحكم مستمد من مذهب معين يغلق باب الاجتهاد ، مع أن الاجتهاد واجب في كل زمان . (ج) والمادة التاسعة من الدستور إذ تنص على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين .. إنما قصدت أن تهيمن مبادئ الشريعة الإسلامية بكل ما فيها من سعة وشمول على تنظيم الأسرة ، لا أن يهيمن مذهب منها على ذلك .

وردت المحكمة العليا على وجوه الطعن سالفة الذكر بالمبادئ الآتية :
(١) المادة الأولى من الدستور التي تنص بأن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، تستهدف توجيه المشرع الوضعي إلى استلزام قواعد التشريع من مبادئ الشريعة الفراء . أما تخير المشرع الوضعي مذهباً دون آخر أو أرجح الأقوال في مذهب ، وإلزام القضاء التقيد به ، فهو من المسائل التي يترخص فيها بسلطة تقديرية ، وفقاً لما يراه ملائماً لظروف المجتمع ، بلا معقب عليه في تقديره ، لأن له أن يجمع الناس على رأي واحد يرفع به الخلاف لتيسير تعريف القاضي والمتقاضين بما يحكم أعمال الناس من قواعد ، تحقيقاً لاستقرار العلاقات وثبات الأحكام على أساس من العدل والمساواة . وطاعة ولي الأمر واجبة فيها لا معضية فيه للشرع .

(ب) وباب الاجتهاد مفتوح ، وللمشرع الوضعي أن يستلهم من المذاهب الأربعة أو غيرها من المذاهب الإسلامية ما يراه ملائماً لزمائمه وبيئته ، فيفتح للجمهور باب الرحمة من الشريعة نفسها .

(ج) أما نص الدستور على أن الأسرة قوامها الدين ، فهو يتعلق بالقومات الأساسية للمجتمع ، ويتضمن توجيه الأسرة إلى الاعتصام بالدين ولا شأن له بدستورية القوانين .

(١) ويترتب على ذلك أن على المحكمة أن تعين من تراه أصح من غيره للحضانة ، ولها إجباره على ذلك ، كما يجوز أن تثبت له الحضانة أن يطالب بها رغم سبق تنازله عنها . وقد حكم بأنه « إذا سلمت الحاضنة الصغير إلى والده وتنازلت عن حق الحضانة ، فهذا التنازل غير ملزم شرعاً ، ولها أن تعود لطلب ضمها إليها طالما كان الصغير في سن الحضانة » . (جرجا الشريعة

المحزونين وفقا لأحكام نفقة الأولاد ، كما لها أن تطالب بأجر حضانة لها إلى أن يبلغ الصغير سن العاشرة والصغيرة سن الثانية عشرة^(١) ، وليس للحاضنة الحق في أجر للحضانة بعد هذه السن ، إذا حكم القاضي بإبقاء المحزون في يدها حتى سن الخامسة عشرة للصغير وحتى تتزوج الصغيرة . ويحسب سن الحضانة بالتقويم الهجري ، لأنه المعمول به في الشريعة الإسلامية مصدر أحكام الحضانة . ومعنى « حتى تتزوج » أى حتى يعقد زواجه دون انتظار لوقت زفافها ودخول زوجها بها .

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذا الحكم أنه « كان العمل جاريا على انتهاء حق النساء في الحضانة للصغير إذا بلغ سن السابعة ، ويجوز للقاضي أن يأذن ببقائه في يد الحاضنة إذا رأى مصلحته في ذلك

في ١٩٣٢/٧/٢٢ — المحاماة الشرعية س ١٢ ص ١٧١ — ذكره كمال البنا في التطبيق على قانون الأحوال الشخصية (٤٤ لسنة ١٩٧٩) ص ٥٠ .
ويشترط في الحاضنة أن تكون حرة بالغة عاقلة قادرة على القيام بشئون الطفل ، أمينة عليه ، لا تمسكه عند غير ذى رحم محرم منه ، وغير متزوجة بغير ذى رحم محرم منه ، والا تكون مرتدة . وهذه الشروط يجب توافرها كذلك في الحاضن غير المسلم ، وإذا كان الحاضن أو المحزون مسلما فيتمتع اتحاد الدين بين المحزون والحاضن ، بخلاف الحاضنة فلا يلزم اتحاد الدين بينهما وبين المحزون ، لأن حق الحضانة في الحاضنة مبنى على وفور الشفقة وهي متوافرة فيها غالبا رغم اختلاف الدين ، أما مبناه في الحاضن فعلى الميراث ، ولا توارث بين المسلم وغير المسلم ، بينما يرث غير المسلمين بعضهم بعضا . على أن المحزون المسلم ينزع من حاضنته المسيحية أو اليهودية إذا خيف عليه منها إفساد دينه . راجع محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٤٠٧ وما بعدها .

(١) وذلك إذا كانت الحاضنة غير الأم ، أو كانت هي الأم وكانت مطلقة وانقضت عدتها . لأن الزوجة لا تستحق أجر حضانة لأولادها أثناء زواجها ولا في عدة طلاقها . وتجب أجرة الحضانة في مال المحزون ، فإن لم يكن له مال فتجب على المأزوم بالاتفاق عليه شرعا ، على أنه إذا وجدت متبرعة من الحاضنات وكان الأب غير موسر ، أو كانت أجرة الحضنة من مال الولد ، فالمتبرعة أولى من الأم إذا طلبت الأم أجر حضانة في هذه الحالات . انظر محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٤١٠

إلى التاسعة وأن تنتهي حضانة الصغيرة لبلوغها التاسعة إلا إذا رأى القاضي مصلحتها في البقاء في يد الحاضنة فله إبقاؤها حتى الحادية عشرة . وأنه يتبع المنازعات الدائرة في شأن الصغار تبين أن المصلحة تقتضي العمل على استقرارهم حتى يتوفر لهم الأمان والاطمئنان وتهلأ نفوسهم فلا ينزعجون بنزعهم من الحاضنات ، ومن أجل هذا ارتأى الاقتراح إنهاء حضانة النساء للمصغير ببلوغه من العاشرة وحضاتهن للصغيرة ببلوغها من الثانية عشرة ، ثم أجاز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير في يد الحاضنة حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تزوج أخذاً بمذهب الإمام مالك في هذا الموضع . على أنه حال إبقائهما في يد الحاضنة بهذا الاعتبار ، لا يكون للحاضنة حق في اقتضاء أجره حضانة ، وإنما لها الحق في ثقة المحضون الذاتية من طعام وكساء ومسكن وغير ذلك من مصاريف تعليم وعلاج وما يقضى به العرف في حدود يسار الأب أو من يقوم مقامه » .

ومد من حضانة الصغيرة حتى تزوج ، حكم مخالف للشرعة الإسلامية ، للأسباب الآتية :

أولاً : هذا الحكم مخالف لمبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية المنصوص عليه في قوله تعالى : « **وَابْتَلاُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ، فَإِنْ أَنتَسَمَ مِنْهُمْ رَشَدًا فَانْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ** » (١) .

فهذا النص القطعي الثبوت والدلالة ، يقضى باتهاء الولاية على المال ببلوغ الصغير سن الزواج رشيداً . ومن المتفق عليه أن الحضانة والولاية على النفس ، تنتهي قبل انتهاء الولاية على المال ، لأن الولاية على النفس هدفها التربية وصيانة النفس ، والحضانة هدفها القيام بمصالح الصغير من إطعامه وإلباسه وتنظيف جسمه وموضعه . . . وذلك كله أقصاه البلوغ الطبيعي ، بينما الولاية على المال تتطلب الرشد ، نظراً لما يقتضيه تسليم الصغير ماله من أهلية للتصرف فيه .

وبلوغ النكاح يعنى بلوغ القدرة على الوطء ، أى القدرة على
المعاشرة الجنسية ، وذلك يكون عند البلوغ الطبيعى . وقد جعل القرآن
الكريم بلوغ النكاح الحد الفاصل بين الصغر والكبر . والحضاة
للسفر ، ولا تكون للكبار ، وبالتالي تنتهى بالبلوغ الطبيعى .

وقد اعتبر النبى ﷺ ، البلوغ الطبيعى كذلك الحد الفاصل بين
الصغر والكبر ، فقد ثبت فى صحيح مسلم عن ابن عمر رضى الله عنه قال :
« عرضت على النبى ﷺ يوم أحد (أى عرضت لكى أقاتل مع المسلمين
يوم موقعة أحد) وأنا ابن أربع عشرة سنة (قمرية لأنها تقويم العرب
قبل وبعد الهجرة) ، فلم يجزنى ، وعرضت عليه يوم الخندق ، وأنا ابن
خمس عشرة سنة فأجازنى ، فدل ذلك على أن النبى ﷺ يعتبر بلوغ الخمس
عشرة سنة هى سن بلوغ الصبى سن الرجال . كذلك اعتبر النبى ﷺ
إنبات الشعر شرط الرجولة فى بنى قريظة . فإن قيل ، إن هذه الأخبار فى
غير سن الحضاة ، فيرد على ذلك بأن كل تحديد غير ذلك هو دعوى
بلا دليل . والسن التى اعتبرها النبى ﷺ فاصلا بين الصغر والكبر ، أولى
من سن لم يعتبرها ، ولا قام فى الشرع دليل عليها (١) .

ونص القرآن الكريم عام فى الذكور والإناث ، فهو يجعل الحد
الفاصل بين الصغر والكبر فيهما هو بلوغ النكاح أى البلوغ الطبيعى ،
ثم يشترط لانتهاى الولاية على المال بلوغ سن الرشد . أما ما روى عن
النبى ﷺ ، فهو تحديد للسن فى الذكور ، دون الإناث ، وليس هذا قصورا
فى تشريعه ﷺ وبيانه للقرآن الكريم ، فقد بلغ ﷺ الرسالة وأدى الأمانة
على التمام والكمال ، وإنما هو من معجزاته ﷺ ودليل على نبوته . ذلك
أن الرسول ﷺ قد أوحى الله عز وجل له من أنباء الغيب علامات الساعة
ومن بين هذه العلامات خروج طائفة من النساء كاسيات عاريات ، والرسول

(١) أحكام القرآن لابن العربي - ط دار المعرمة ببيروت ص ٢٢٠
وفى تفسير القرطبى ج ١٢ ص ٢٣٦ « يقال لفلان ما لم يراهق الحلم » .

ﷺ لا يشرع لعصره فحسب ، فمرسلته خاتم الرسالات بُعث بها لتكون صالحة لكل زمان ومكان ، وبالتالي كان لابد أن يراعى الرسول ﷺ ذلك العصر الذى تخرج فيه طائفة من النساء كاسيات عاريات ، وهو ما يعنى مشاركة طائفة من النساء فى الحياة العامة ، على خلاف ما كان من قبل ، أى أن حال النساء سيتغير ، مما لا يصلح معه أن يوضع لهن منه ﷺ تحديد لسن فى الحضانة أو فى الرشد ، يسرى من عصره ﷺ وإلى يوم الدين ، لأن سن الحضانة مبنية على أساس الحاجة إلى خدمة النساء وحنانهن ، وسن الرشد مبنية على أساس الصلاحية للتصرف فى المال ، وكلاهما يرتبط بمدى نضج الشخص وذرايته لأحوال مجتمعه . والذكور يخرجون إلى الحياة العامة غالبا عند البلوغ الطبيعى فى كل المصور ، بينما النساء يصيبن تطور فى ذلك ، كما كشف الله عز وجل لنبى محمد ﷺ من أنباء الغيب ، ومن هنا ترك الرسول ﷺ تحديد سن حضانة الإناث وسن الرشد لهن ، للفقهاء يجتهدون فيه بما لا يتعارض مع النص القرآنى سالف الذكر ، بينما حدد هذه السن بالنسبة للذكور . وصدق الله العظيم حيث يصف رسوله الكريم ، بقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى » إن هو إلا وحي يوحى » . (١) الله أكبر ، حقا إنها لمعجزة من هذا النبى الأُمى تجاوزت حجب الغيب ، وجعلت تشريعه مرفا صالحا لكل زمان ومكان ، وقد مضى عليه الآن أكثر من ألف عام .

ثانيا : اجتهد فقهاء المسلمين فى سن الحضانة ، بما لا يتعارض مع نص القرآن الكريم سالف الذكر ، والذى يحدد شروط انتهاء الولاية على المال ببلوغ سن النكاح مع الرشد ، ومع فصوص السنة النبوية الشريفة التى تبين الحد بين الطفولة والرجولة .

فقد حدد المتقدمون من فقهاء الأحناف والشافعية والحنابلة (٢) ،

(١) الأيتان ٣ و ٤ سورة النجم .

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٨٨١ وفتح القدير ج ٢ ص ٣١٧ عند

أقصى سن الحضاة بالسن الذى يستطيع فيه الغلام أن يأكل ويشرب وحده ويلبس وحده ، ففى هذه السن يستغنى عن خدمة النساء وحضائهن وتدليلهن ، وزادوا أقصى سن الحضاة بالنسبة للأنثى إلى وقت بلوغها الطبيعى حتى تتعلم من أمها شئون النساء ، وبلوغ الأنثى قد يحدث فى سن التاسعة إلى سن الثانية عشرة ، بحسب حالة التغذية والمناخ والنوم مبكرا ... الخ . ثم رأى المتأخرون من فقهاء هذه المذاهب تحديد هذه السن حتى لا تتفاوت أحكام القضاة ، فجعلوها سبع سنين للذكر أو تسع عند البعض ، وتسع سنين للأنثى أو إحدى عشرة عند البعض . ثم يتولى ولي النفس التريبة بعد ذلك حتى البلوغ الطبيعى ، حيث تنتهى الولاية على النفس . فإذا بلغ الذكر أو الأنثى سن الرشد دفعت إليه أمواله ، وانتهت الولاية على المال كذلك .

أما فقهاء المذهب المالكى ، فقد اجتهدوا كذلك بما لا يتعارض مع نص القرآن فى تحديد شروط انتهاء الولاية على المال يبلوغ سن النكاح مع الرشد . فالمنصوص عليه فى هذا المذهب ^(١) أن الحد الأقصى

= ، والمذهب ج ٢ ص ٨٨١ والمجموع شرح المذهب ج ١٧ ص ١٧٨ عند الشافعية - والمغنى والشرح الكبير ج ٩ ص ٢٠٠ عند الحنابلة .

(١) فى الشرح الكبير للدريز - حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٥٢٦ « وحضاة الذكر ... للبلوغ فإن بلغ ولو زما [أى مريضاً مرضاً مزمناً] أو مجنوناً سقطت عن الأم ، واستمرت نفقته على الأب ، كما مر ، وعليه القيام بجمته ... وحضاة الأنثى كالنفقة ، يعنى حتى يدخل بها الزوج ... وللأب وغيره من الأولياء تعهده عند أمه وأبيه ... » ويوضح الدسوقي معنى الحضاة بقوله إنها « حفظ الولد ، أى فى مبيته وزهابه ومجيئه ... والقيام بمصلحه ، أى من طعامه ولباسه وتنظيف جسمه وموضعه » ويوضح فروقاً بين الحضاة والنفقة بقوله : إنها بالنسبة للأنثى « يسقطان وذلك بدخول البالغ بها ، وقد تسقط الحضاة فقط وذلك بدخول غير البالغ بها ، وقد تسقط النفقة فقط وذلك بدماء البالغ للدخول بالطبيعة » أى إذا دعى الزوج البالغ للدخول بزوجه التى تطبق الدخول ، ولم يدخل سقطت نفقتها على أبيها ووجبت على زوجها ، لكن لا تسقط حضائتها حتى يدخل زوجها بها . والتعبير بدخول غير البالغ والطبيعة ، يدل على أن الزوجة قد تكون صغيرة لم تبلغ البلوغ الطبيعى .

لمن الحضاة ، بالنسبة للذكر هو البلوغ الطبيعي ، وبالنسبة للإناث هو أن يدخل زوجها بها ، وهو ما كان يتم فيما مضى في سن لا تتجاوز الخامسة عشرة إلا بقليل . وقد جعل المالكية ولاية الأب على نفس الصغير وماله متعاصرة مع الحضاة . وتنتهي الولاية على النفس عندهم ببلوغ الصغير ، ويدخل زوج الصغيرة بها ، كالحضاة . وتنتهي الولاية على المال ببلوغ الرشد بعد البلوغ الطبيعي في الذكر ، وبعد دخول زوج الأنثى بمدة اختلفوا فيها ، وبنوا رأيهم على أساس أن الأنثى ليست لها دراية بالحياة إلى أن تتزوج ويدخل زوجها بها ، وعندئذ تفهم الحياة^(١).

ويتضح مما سبق ، أن النص في قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ ، على أن يكون للقاضي إبقاء الصغيرة في الحضاة حتى تتزوج ، هو أمر مخالف لنص القرآن سالف الذكر ، ومخالف لاجتهاد فقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة ، كما هو مخالف كذلك لاجتهاد فقهاء

(١) ويشرح ابن العربي المالكي سن الرشد في مذهب الإمام مالك وسنده الشرعي ، في كتابه أحكام القرآن القسم الأول ص ٣٢٠ و ٣٢١ بقوله « قوله تعالى : (حتى إذا بلغوا النكاح) يعني القدرة على الوطء ، وذلك في الذكور بالاحتلام ، فإن عدم فالسن ، وذلك خمس عشرة سنة في رواية ، وثماني عشرة في أخرى ... [ثم يرجع الرواية الأولى بها ورد في حديث ابن عمر يوم أحد والخندق ، وبنى قريظة] وأما الإناث ، فلا بد في شرط اختبارهن من وجود نفس الوطء عند علمائنا ، وعندئذ يقع الابتلاء في الرشد ... والحكمة في الفرق بينهما حسبها رآه مالك ... أن الذكر يتصرفه وولاته للناس من أول نشأته إلى بلوغه يحصل به الاختبار ، ويكمل عقله بالبلوغ فيحصل له الغرض . وأما المرأة فيكونها محجوبة لا تعلم الأمور ، ولا تخاطب ، ولا تبرز ، ولا جل حياة البكارة وقف فيها على وجود النكاح ، فيه تفهم المقاصد كلها ... قال مالك : إذا احتلم الغلام ذهب حيث شاء ، إلا أن يخاف عليه فيقتصر حتى يؤمن أمره ... وأما الأنثى ، فلا بد - بعد دخول زوجها - من مضي مدة من الزمان عليها تمارس فيها الأحوال ، وليس في تحديد المدة دليل . وذكر علمائنا في تحديده أقوالا عديدة .. والمقصود منه أن ذلك كله دخل تحت قوله سبحانه : (فان أنستم منهم رشدا) فنعين اعتبار إيفاس الرشد ، ولكن يحفظ إيفاسه بحسب اختلاف حال الراشد ، فاعرفه ، وربكه ، واجتنب التحكم الذي لا دليل عليه » .

المالكية . والقول بأن هذا الحكم مأخوذ من مذهب الإمام مالك محل نظر ، لأن النص في مذهب الإمام مالك على امتداد سن حضارة الأئمة إلى وقت دخول الزوج بها ، مبنى على أساس أن الأئمة لا تخرج من بيتها وليست لها دراية بالحياة ، إلا بعد دخول الزوج بها ، فضلا عن أن دخول الزوج بزوجه كان وقت هذا الاجتهاد يتم غالبا في سن لا تتجاوز الخامسة عشرة إلا بقليل ^(١) ، أما الآن ، فالتفايز قد دخل أغلب البيوت ، إن لم تخرج الأئمة من بيتها ، وقد افتتح مجتمع النساء على مجتمع الرجال في أغلب الأمكنة ، فضلا عن الأئمة قد تصل إلى سن الخامسة والعشرين أو الثلاثين أو تزيد قبل أن تتزوج ، مما يجعل أخذ القانون بهذا المعيار مخالفا لمذهب الإمام مالك ، إلى جانب مخالفته للمذاهب الأخرى . يضاف إلى ذلك أن نص القانون فيه تناقض ، لأن تعبيره « الصغيرة حتى تتزوج » يعنى أنه يعتبر الفتاة صغيرة حتى تتزوج ، ولو بلغت الآن الخامسة والعشرين من عمرها ! وهو ما لا يسلم به أحد ^(٢) .

(١) وقد ذكرنا نص حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٥٢٦ في زوجة تطيق الدخول بها وأخرى لا تطيقه ، أى صغيرة لم تبلغ . وفي أحكام القرآن لابن العربي - القسم الأول ص ٣٢٣ « قال الشافعى : رأيت جدة لها إحدى وعشرون سنة . . . » وهذه تكون قد حاضت في سن التاسعة وهو أقل سن الحيض ، وبالتالي قد تنجب في العاشرة . فإذا أنجبت بنتا تزوجت صغيرة مثلها وحاضت كذلك في التاسعة وأنجبت في العاشرة ، أصبحت أبها جدة في العشرين من عمرها .

يؤكد ذلك أن ابن قدامة الحنبلى يذكر أن البنت إذا بلغت السابعة قاربت الصلاحية للزواج ، ففي كتابه المغنى ، مطبعة الإمام ، ج ٨ ص ٢١٧ يذكر أن الأب أحق بابنته إذا بلغت السابعة « لأنها تحتاج إلى حفظ ، والأب أولى بذلك ، فإن الأم تحتاج إلى من يحفظها ويصونها ، ولأنها إذا بلغت السبع قاربت الصلاحية للزواج ، وقد تزوج النبي ﷺ عائشة وهى بنت سبع [وزفت إليه وهى بنت تسع] ، وإنما تخطب الجارية [أى البنت] من أبها ، لأنه وليها والمالك لتزويجها وهو أعلم بالكفاءة واقتدر على البحث ، فينبغى أن يقدم على غيره » .

(٢) وعبرة « الصغيرة حتى تتزوج » نقلت من كتب الفقه الإسلامى ،

ثالثا : رفع سن الحضانة إلى أن تتزوج البنت ، فيه ضرر بأبيها ، لأنه سيضطر إلى دفع نفقتها إلى الحاضنة أمدا طويلا ، بينما ضمها إليه يوفر عليه شيئا من هذه النفقات ، وبذلك تكون البنت سببا في الإضرار بأبيها ، وهو ما يخالف قول الله تعالى : « لا تضلر والدة بولدها ولا مولود له بولده » ^(١) ويزداد هذا الضرر إذا اقترن هذا الحكم بطرد الأب من مسكنه وتركه للمحضونين وللحاضنة ، كما سنرى .

رابعا : إذا كان أقصى سن الحضانة مسألة اجتهادية ، لم يرد فيها نص صريح في القرآن أو السنة ^(٢) ، إلا أن الاجتهاد فيها ، كما رأيناه في المذاهب الإسلامية ، لا يتعارض مع نصوص القرآن سائلة الذكر ، كما يحدد هذا السن على أساس أنه السن الذي يستغنى فيه المحضون عن خدمة النساء بحسب العرف ، لأن الحضانة تعنى أن يكون المحضون صغيرا في حضن أمه ، أى في حاجة إلى حانئها ورعايتها فيما يتعلمه في صغره من عادات المأكل والملبس والمبيت وغيرها . وإذا رجعنا إلى العرف اليوم لعرف السن الذي يستغنى فيه المحضون عن رعاية النساء ، نجد دور الحضانة لا تقبل صغيرا أو صغيرة بلغ السابعة من عمره ، فهذه أقصى سن للحضانة اليوم . ومن السخريّة أن نزع أن البنت فوق الخامسة عشرة مثلا في حاجة اليوم إلى الحضانة إلى أن تتزوج ، ولو ظلت حتى الثلاثين أو بعد ذلك ! ولا تقبل البنت بعد البلوغ الطبيعي أن نعاملها باعتبارها من أطفال الحضانة .

دون مراعاة لما أصاب النساء من تطور ، فقد كانت البنت تتزوج وهي صغيرة فيها مضي ، لمصح القول بأنها صغيرة حتى تتزوج . أما الآن فلا يصدق هذا القول عليهما .

(١) من الآية ٢٢٢ سورة البقرة .

(٢) وإن كان قد روى عن أبي هريرة أن النبي ﷺ خير غلاما بين أبيه وأمه . رواه أبو داود وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى فيه إنه حديث حسن صحيح . وهو يدل على تخيير المصطفى وليس قاطعا في تحديد أقصى سن الحضانة .

كذلك ليس من مصلحة المحضون أن نرفع هذه السن فوق السن التي يستغنى فيها جيل التلغاز عن حضانة النساء ، لما في ذلك من القضاء على ولاية الأب في رعاية أولاده وضياع الأولاد . ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح .

ولا مجال الآن للعمل بما يقضى به المذهب المالكي من تعاصر ولاية النفس مع الحضانة ، وما ورد في المذكرة الايضاحية من « أن وجود الولد ذكرا كان أو أنثى في يد الحاضنة ، سواء قبل بلوغها سن العشرة أو الثانية عشرة أو بعدها لا يزل يد والدها عنهما ولا يحد من ولايته الشرعية عليهما ، فإن عليه مراعاة أحوالهما وتدير أمورهما وولايته عليهما كاملة ، وإنما يد الحاضنة للحفظ والتربية ، ولها القيام بالضرورات التي لا تحتصل التأخير كالعلاج والإلحاق بالمدارس بمراعاة إمكانيات الأب » .

هذا التبرير يتعذر العمل به الآن ، ولا أساس له من الواقع ، لأن الولد لا يكون مع أبيه إلا عندما يزور أحدهما الآخر ، بينما المحضون أغلب الوقت تحت إشراف الحاضنة ؟ فكيف يباشر أبوه ولايته الشرعية على نفس الصغير لتربيته ؟ ولهذا سمي الشرع والقانون حق الأب في أثناء الحضانة « بحق الرؤية » وأعطاه بعد انتهاء الحضانة « حق الضم » ليباشر عليه الولاية على النفس ، وهي ولاية التربية والتوجيه .

ومع الأدلة السابقة ، لا يصح أن نزع أن رفع سن الحضانة إلى الحد الوارد في القانون هو حكم الشريعة الإسلامية ، بينما هي منه براء . وفهم نصوص مذهب الإمام مالك ، أو فهم أية نصوص في الفقه الإسلامي لا يكون بالوقوف عند ظاهرها والتمسك بحرفيتها ، ولا يستقيم إلا بمعرفة الأسس الشرعية الذي يستند إليه الفقيه ، وتفهم المعنى الذي يقصده ، بحيث نتساءل لو كان موجودا معنا الآن فبماذا كان يفتي ويحكم . وفي الاجتهاد يبذل المجتهد التقى الورع أقصى الجهد للتعرف على حكم الله عز وجل ، المتفق مع نصوص القرآن والسنة ، والمحقق لمقاصد الشرع ، وفق قواعد وضوابط دقيقة مستقرة تعترف عليها العلماء في علم أصول الفقه .

ومن الواضح أن حكم القانون في تحديد أقصى سن الحضانة لا تتحقق

معه حماية المحضون التي قصد إليها الشرع . ويبدو أن واضح القانون قصد بهذا الحكم زيادة أعباء الطلاق ، ويتضح ذلك إذا جمعنا بين هذا الحكم وحكم استقلال المطلقة الحاضنة بسكن المطلق إذا لم يهوى لها مسكنا مستقلا مناسباً ، حيث يطول احتفاظها بالمسكن وطرد المطلق منه ، بطول مدة حضانتها للأولاد ! فمتى - يا قوم - تتق الله في أولادنا ، ولا نضيعهم باسم حماية المرأة والدفاع عن حقوقها ؟ إن الأسرة ليست صراعاً بين المرأة والرجل ، وإنما هي رسالة وأمانة يؤديها كل من الرجل والمرأة^(١) . ويبدو الضرر بليغاً بالأولاد إذا فقدت الأم صلاحيتها للحضانة وأصبحت أمها (أى أم المطلقة) أو غيرها من النساء^(٢) ، هي الحاضنة

(١) وقد استنكرت بنت الشاطئ استنفار النساء لمعركة ضد الرجال تحت اسم تعديل قانون الأحوال الشخصية واعتبرت ذلك بحق - شفوذاً في منطق الفطرة السوية ورجعة إلى عقلية عصر الحريم ، ذلك أن « المرأة والرجل في سنة الفطرة ، على أى وضع نظرنا إليهما فيه ، شطران متكاملان ، فكيف آل الأمر بنا في آخر صيحة عمرية ، أن يوضع الجنسان في بوتقة خصومة ومعركة تنازع على المطالب والمكاسب ؟ الخصومة إنما تكون بين عدوين متباغضين أو شديدين متنافسين . وليس الجنسان كذلك في الفطرة السوية ونقدر مطلب المطلقة في أن تطول مدة حضانتها للصغير ، ويضمن لها القانون على مطلقها تكاليف النفقة والمسكن ، ولا كلمة واحدة من المطلقة الحاضنة تتزوج أو تأتى بغاشية بينة منتقلة حضانة الصغير إلى أمها إن وجدت . وتموت الأم أو تتزوج إن كانت ممن يرجون نكاحاً منتقلة حضانة الصغير إلى جدته إن وجدت . ويعرض لها ما يعرض للجددة لأم ، منتظر المحاكم في أصلح ذوات القربى لحضانة الصغير المشرى إلى أن يبلغ سن المراهقة فيرجع إلى أبيه على مقت وكراهية شحنته بهما أعوام الحضانة المشرى ودوام الخصومات والقضايا والمحاكم ! » من مقال لها بعنوان هذا بلاغ للناس - لكى لا تضل القاييس نشر بالأهرام في ١٠/٧/١٩٨٥ ص ٧

(٢) « ويثبت الحق في الحضانة للأم ثم للمحارم من النساء ، مقدماً فيه من يلى بالأم على من يلى بالأب ، ومعتبراً فيه الأترب من الجهتين ، على الترتيب التالي : الأم ، ثم الأم وإن علت ، ثم الأب وإن علت ، فالأخوات الشقيقات فالأخوات لأم فالأخوات لأب ، فبنت الأخت الشقيقة فبنت الأخت لأم ، فالخالات بالترتيب المتقدم في الأخوات ، فبنت الأخت لأب فبنات الأخ بالترتيب المذكور ، فالعمات بالترتيب المذكور فخالات الأم بالترتيب المذكور

لمدة طويلة يتعد فيها الأولاد عن رعاية أبيهم وحزمه إلى تسبب في مجتمع التلفاز (والفيديو) وغيره في سن بالغة الخطورة . ومع جهل كثير من النساء يشحن الأولاد بمشاعر الكراهية والبغضاء لأبيهم ، ومع طول فترة الحضانة ودوامه الخصومات لا يعرف الصغير أو الصغيرة حقيقة مشاعر أبيه ، وعندئذ لا أمل في تربيته أو حتى نشأته نشأة تجعله شخصا صالحا سويا .

لهذا كله أدعو القضاة الراغبين في الحكم بالشريعة الإسلامية ، إذا أرادوا التوفيق بينها وبين نص القانون ، أن يجعلوا أقصى سن الحضانة هو العاشرة للصغير والثانية عشرة للصغيرة ، فهذه أقصى سن يستغنى فيها جيل التلفاز عن خدمة النساء ، حيث يضم بعد ذلك لأبيه لتربيته وتوجيهه . أما ما يقضى به نص القانون بعد ذلك من أنه يجوز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج في يد الحاضنة ... » فهو مخالف للشريعة الإسلامية ، وبالتالي مخالف للدستور .

٣٠ - حق رؤية المحضون ومكان الحضانة :

« لكل من الأبوين الحق في رؤية الصغير أو الصغيرة » (١) فان كانت الحضانة للأم كان للأب الحق في رؤية المحضون ، وإن كانت الحضانة لغير

مخالات الأب بالترتيب المذكور فعمات الأم بالترتيب المذكور ، فعمات الأب بالترتيب المذكور . لماذا لم توجد حاضنة من هؤلاء النساء أو لم يكن منهن أهل للحضانة أو انتقصت مدة حضنة النساء ، انتقل الحق في الحضانة إلى العصبات من الرجال بحسب ترتيب الاستحقاق في الإرث مع مراعاة تقديم الجد الصحيح على الأخوة ، فإن لم يوجد أحد من هؤلاء ، انتقل الحق في الحضانة إلى محارم الصغير من الرجال غير العصبات على الترتيب الآتي : الجد لأم ثم الأخ لأم ثم ابن الأخ لأم ثم العم لأم ثم الخال الشقيق فالخال لأب فالخال لأم . المادة ٥/٢٠ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالمادة ٣ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

(١) المادة ٢/٢٠ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالمادة ٣ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

الأم كان لكل من الأب والأم الحق في رؤية المحضون ، « وللأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين » (١) .

وحق الرؤية من باب صلة الرحم ، ويتفق على تنظيمه مع الحاضنة . « وإذا تعذر تنظيم الرؤية اتفاقاً ، نظمها القاضي ، على أن تتم في مكان لا يضر بالصغير أو الصغيرة نفسها » (٢) كمسجد أو ناد أو بيت أحد الأترباء . « ولا ينفذ حكم الرؤية قهراً » (٣) عن طريق الشرطة ، « ولكن إذا امتنع من بيده الصغير عن تنفيذ الحكم بغير عذر ، انذره القاضي ، فإن تكرر منه ذلك ، جاز القاضي بحكم واجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتاً إلى من يليه من أصحاب الحق فيها لمدة يقرها » (٤) .

وحتى يتمكن كل من الأبوين من رؤية المحضون ، حدد الفقهاء مكان الحضانة . ووفقاً للراجح من المذهب الحنفي تكون الحضانة في البلد الذي يقيم فيه والد المحضون . غير أنه إذا كانت الحاضنة هي أم المحضون ، فإن لها أن تنتقل بالمحضون إلى مدينة قريبة من موطن والدهم بحيث يمكنه مطالعة المحضون والرجوع إلى منزله قبل الليل . وإذا كان والد المحضون يقيم في قرية فيمكن لأهم الحاضنة أن تنقلهم إلى قرية أو مدينة قريبة من هذه القرية ، بخلاف ما إذا كان مقيماً في مدينة فلا يجوز لها أن تنقلهم إلى قرية قريبة من هذه المدينة ، حتى لا يعتاد المحضون من أهل المدينة غلظة أهل الريف . ويجوز للأم الحاضنة أن تنقل المحضون إلى البلد الذي تقيم فيه إقامة معتادة ، مدينة كانت أو قرية ، إذا كانت هي البلد التي سبق للمطلق أن عقد زواجه عليها فيه ، لأن رضاه بالمقد عليها فيه دليل على أنه يرضى لنفسه ولأولاده الإقامة فيه .

(١) المادة ٢/٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالمادة ٣ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

(٢) المادة ٣/٢ المعدلة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ سالف الذكر .

(٣) و (٤) المادة ٤/٢ المعدلة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وهي تلغى ما يتعارض معها مما هو منصوص عليه في المادة ٣٤٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

وللام الحاضنة الاتفاق مع والد المحضونين على أن تنقلهم إلى أى بلد .
أما غير الأم من الحاضنات ، فلا يجوز لها أن تنقل المحضونين من البلد
الذى يقيم فيه والدهم إلا بالاتفاق معه على ذلك (١) .

وليس للأب أن ينزع أحدا من أولاده المحضونين ويسافر به إلى غير
مكان الحضانة ، بغير رضا أمهم الحاضنة ، حتى لو كان البلد الذى يسافر
إليه هو بلده (٢) . لكن إذا كانت الحاضنة غير أم المحضونين ، فلا لب أن
يسافر بولده إلى بلده .

٢١ - مسكن الحضانة :

أجمع فقهاء المسلمين على أن الأنوثة ضعف . أيضا من المعلوم من
الدين بالضرورة أن الإسلام يوجب صلة الأرحام . على هذين الأساسين ،
فجد الراجح من المذهب الحنفى ، يوجب ثقة الأثني وكسوتها وسكنائها
على غيرها ، طول عمرها ، ما لم يكن لديها مال يكفيها وكانت غير متزوجة ،
فالأثني إذا كانت متزوجة ، كان على زوجها نفقتها وكسوتها وسكنائها ،
حتى لو كانت موسرة ولها مال يكفيها ، وفقا لأحكام النفقة الزوجية .
وإذا لم تكن الأثني متزوجة ، صغيرة أو كبيرة ، مطلقة أو أرملة ، كان
على أبيها وإلا فعلى الموسر الأقرب من أقاربها ، الاتفاق عليها وكسوتها
فإن لم يكن لها قريب موسر فنفقتها في بيت المال . وعلى ذلك ،
أن تضع اثني في الإسلام .

ويؤخذ من ذلك أن مسكن المطلقة ، يلزم أبوها بتوفيره لها ، فإن
كان أبوها معسرا وغير قادر على ذلك أو لم يكن حيا ، وجب على الموسر

(١) محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٤١١ وم ٣٩٣ من كتاب
الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لقدرى باشا .

(٢) وقد حكم بأن الأب المقيم بالخارج ، ليس له الحق في ضم ولده المقيم
مع أمه داخل البلاد ، لأن هذا الضم يسقط حقها في رؤيته . (سوهاج
الشرعية في ١٩٤٦/٤/٢٩ - المحاماة الشرعية ص ١٨ ص ٢٦٢ - ذكره
كمال البنا في التعليق على قانون الأحوال الشخصية (٤٤ لسنة ١٩٧٩
ص ٥١) .

الأقرب من أقاربها توفير المسكن لها ، إذا لم يكن لديها مال يكفيها ، وفقا لأحكام نفقة الأقارب ... ولم يعدل قانون الأحوال الشخصية هذا الحكم بالنسبة للمطلقة غير الحاضنة ، وكذلك بالنسبة للمطلقة الحاضنة بعد انتهاء حضانتها ^(١) ، فيظل هو الحكم المعمول به في المحاكم بالنسبة لهؤلاء .

(١) وقد تسأل السيد ياسين سراج الدين ، عضو مجلس الشعب قائلا « هناك نقطة ... تزيد الأمر تعقيدا ، وهى أنه بعد انتهاء فترة الحضانة يعود الزوج مع أولاده إلى مسكنه . وهنا أتساءل أين تذهب الزوجة ؟ » فكرت السيدة فردوس الأودن ، عضو مجلس الشعب أن « دين الإسلام هو دين المودة والرحمة ، فكيف بعد أن تقوم الأم الحاضنة بالتضحية لتربية صغارها ، عشر سنوات أو اثنتى عشرة سنة ، وتضحي بشبابها ... نقول إن الزوجة المطلقة يجب أن تترك مسكن الزوجية بعد انتهاء فترة الحضانة .. أين تذهب ، وأين الإنسانية ، وأين المودة وأين الرحمة ... وما هى التضحية التى قدمها الأب مقابل التضحية التى قدمتها الزوجة بعمرها ، ثم تصل إلى سن لا يليق معها أن تتزوج ، وأحيانا لا تجد لها أبا يرعاها أو أما ترعاها أو مكانا يأويها ... لذلك اقترح إضافة العبارة التالية : « فإذا انتهت هذه الحضانة ، فللمطلق أن يعود للمسكن مع أولاده ، إذا تزوجت المطلقة بغيره ، أما إذا لم تتزوج فلها أن تحتفظ بمسكن الحضانة مع أولادها حتى بعد انتهاء مدة الحضانة » . ولم يعرض هذا الاقتراح على مجلس الشعب للتصويت عليه ، كما لم يرد عليه أحد من أعضاء المجلس . انظر مضبطة مجلس الشعب - جلسة ٩٨ فى ١٩٨٥/٧/١ ص ١٢ و ١٣ وما بعدها .

ويرد على التساؤل والاقتراح السابق ، بأن الأمر ليس فيه تعقيد ، لأن حله موجود إذا رجعنا إلى كتب الفقه الإسلامى فى أحكام نفقة الأقارب ، فمسكن المطلقة يجب فى مالها أو على أقاربها أو فى بيت المال ، وعندئذ سنجد أنه لن تضيق أثنى فى الإسلام . ولا شك أن الإسلام دين المودة والرحمة وهو كذلك دين العدل والكرامة . والمطلقة إذا لم تتزوج وتفرغت لحضنة أولادها ، نهى لا تضحي من أجل مطلقها ، وإنما تضحي من أجل صغارها ، وإذا ظهر عريس لها فلا يوجد شرعا ما يمنعها من الزواج به بعد انقضاء عدتها ، وعندئذ تترك صغارها لحضنة غيرها ، لأن القاعدة هى قوله تعالى : « لا تضار والده بولدها ولا مولود له بولده » . وإيهما أكرم للمطلقة ولاهلهما : أن تطلب نفقتها من مطلقها الذى أنهى حياته الزوجية معها ونسبها ، أم تطلبها من أقاربها الذين تنتسب إليهم باسمها ودمها ويهمهم كرامتها ... ؟ هل

أما المطلقة الحاضنة فقد ابتدع لها قانون الأحوال الشخصية حكما جديدا ، فنص في المادة الأولى منه على إضافة المادة ١٨ مكررا ثالثا للمرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وتقضى بأنه « على الزوج المطلق أن يهيئ لصغاره من مطلقته ولحاضنتهم ، المسكن المستقل المناسب . فإذا لم يفعل خلال مدة العدة ، استمروا في شغل مسكن الزوجية المؤجر ، دون المطلق ، مدة الحضانة . وإذا كان مسكن الزوجية غير مؤجر ، كان من حق الزوج المطلق ، أن يستقل به إذا وفر لهم المسكن المستقل المناسب بعد انقضاء مدة العدة . ويخير القاضي الحاضنة بين الاستقلال بمسكن الزوجية وبين أن يقرر لها أجر مسكن مناسب للمحضونين ولها . فإذا انتهت مدة الحضانة ، فللمطلق أن يعود للمسكن مع أولاده ، إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانونا . وللنيابة العامة أن تصدر قرارا فيما يثور من منازعات بشأن حيازة مسكن الزوجية المشار إليه حتى تفصل المحكمة فيها » (١).

تجرى وراء تقاليد الغرب المسيحي أو الشرق المحدث ، التي تجعل الأهل ينسبون المرأة بعد زواجها ويقطعون صلة الرحم بينهم وبينها ، فلا شأن لهم بها إذا هجرها زوجها أو طلقها أو مات عنها فتضطرب هي أن تجرى وراء مثل هذا الزوج ، وتلقى المهانة أو الضياع الذي عبر عنه أصحاب الرأي السابق دون استيعاب كامل لأحكام الشريعة الإسلامية !

(١) وكان هذا الحكم قد ابتدعه من قبل واضعوا القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ حيث كانت المادة ٤ منه تنص على أن « للمطلقة الحاضنة بعد طلاقها ، الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر ، ما لم يهيئ المطلق مسكنا آخر مناسباً ، فإذا انتهت الحضانة أو تزوجت المطلقة ، فللمطلق أن يستقل دون مطلقته بذات المسكن إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانونا . . . وتختص المحكمة الابتدائية بالفصل في الطلبين المشار إليهما في الفقرة السابقة . ويجوز للنائب العام أو المحامي العام إصدار قرار مؤقت فيما يثور من منازعات بشأن حيازة المسكن المشار إليه حتى تفصل المحكمة نهائيا في النزاع » .

وقد ورد بالذاكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه « إذا وقع الطلاق بين الزوجين وبينهما صغار ، فإن المنازعة تثار بينهما فيمن يختص بمسكن الزوجية المؤجر للزوج ، هل تنفرد به المطلقة والصغار بوصفها حاضنة لهم ، أو ينفرد به المطلق باعتباره المتعاقد ؟ وحين نعود لأقوال الفقهاء نجد أنهم قالوا : أن من لها إمسك الولد ، وليس لها مسكن ، فإن الأب سكتها جميعا (الدر المختار للحصكفي فقه حنفى فى كتاب الحضانة) . وإذا كان ذلك ، فإن

وهذا النص غريب في صياغته ، غريب في تطبيقه ، ومخالف للشريعة الإسلامية ، كما يتضح من الآتى :

أولا : أوجب هذا النص على « الزوج المطلق » أن يهيئ مسكن الحضانة ، والمطلق بعد طلاقه لا يسمى زوجا (١) .

والنص لا يلزم « غير المطلق » ممن يكون له أولاد في حاجة إلى الحضانة . فمن انتهى زواجه بغير طلاق لا يلزم بهيئة مسكن الحضانة ، كما لو انتهى زواجه بالفرقة التي ليست بطلاق وإن احتسبت طلاقا أو فسحا ، فلو تبين أن الزوجة أخت زوجها من الرضاع ، أو أسلمت الزوجة وأبى زوجها الإسلام ، أو ارتد الزوج أو الزوجة عن الإسلام — والعياذ بالله — أو زنا الزوج بحماته أو بابنة زوجته من غيره ، أو قبّل إحداها بشهوة ، أو طأعت الزوجة حماتها أو ابن زوجها في الزنا بها أو

للمطلقة الحاضنة بعد الطلاق ، الاستقلال مع محضونها بمسكن الزوجية المأجر لطلقتها والد المحضون ما لم يعد لهم مسكنا آخر مناسبا ، حتى إذا ما انتهت الحضانة أو تزوجت المطلقة فللمطلق أن يعود ليستقل دونها بذات المسكن ، إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانونا . . . » .

وعلى الرغم من أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، والاقتراح بقانون المقدم به ، قد عدل بعض هذه الأحكام ، وألغى الفقرة الخاصة باختصاص المحكمة الابتدائية ، فإن المذكرة الإيضاحية لهذا الاقتراح وذلك القانون قد جاءت بنفس كلمات المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بما فيها الكلام من اختصاص المحكمة الابتدائية الذى لا وجود له في الاقتراح ولا في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ !!

ولم يرد بتقرير اللجنة المشتركة شيء عن مسكن الحضانة !

(١) وقد يقال إن كلمة الزوج هنا تستبعد حالة ما إذا تولى الطلاق وكيل عن المطلق ، فلا يلزم الوكيل بأن يهيئ مسكن الحضانة ، ويرد على ذلك بأن الوكيل بالطلاق لا يسمى مطلقا ، فكلمة المطلق تكفى لاستبعاد إلزامه بتوفير مسكن الحضانة ، لأنه وكيل بالطلاق وليس مطلقا ، ثم إن النص يضيف عبارة « أن يهيئ لصغاره » مما هو صريح في أن تهيئة مسكن الحضانة هو التزام المطلق بحسب ، لا وكيله في الطلاق ، بغير حاجة إلى كلمة « الزوج » التي تعتبر زائدة ، وعيبا في الصياغة .

تقييلها بشهوة ، ففى جميع هذه الحالات يحكم بالفرقة بين الزوجين ، ولا يلزم والد المحضونين بتهيئة مسكن الحضاة ، وكذلك إذا انتهى الزواج بالإيلاء أو اللعان ^(١) ، أو انتهى الزواج بموت الزوجة .

والنص بذلك يستهدف زيادة أعباء المطلق فحسب ، ويسرى على كل طلاق بائن أو أصبح بائنا ، سواء صدر هذا الطلاق من الزوج شخصيا أو بواسطة وكيل وكله عنه فى الطلاق ، أو صدر من الزوجة بتفويض من الزوج ، أو صدر الطلاق من القاضى ^(٢) ، أو كان الطلاق خلعا ^(٣) .

فتقيا : يهىء المطلق مسكن الحضاة لصغاره « من مطلقة » فحسب ، أما صغاره من غير مطلقة فلا يلزم بتهيئة مسكن حضاة لهم ، كصغاره من زوجته المتوفاة ، وصغاره من زوجته التى حكم بالتفريق بينها وبينه . والنص بذلك يقيم تفرقة غير عادلة بين الصغار من أب واحد ، فلو أن زوجا مات زوجته عن صغار فلا يلزم بتهيئة مسكن لحضاتهم ، فإذا تزوج بأخرى ثم طلقها بعد أن أنجب منها فعندئذ يلزم بمسكن لحضاة أولاده من المطلقة دون أولاده (الأيتام) من زوجته المتوفاة ، فأى ظلم وتفرقة يقيمها القانون بين الأولاد !

والظاهر أن واضح القانون كان يستهدف بهذا الحكم زيادة أعباء

(١) راجع ما ذكرناه عن الفرقة والإيلاء واللعان عند الكلام عن المتعة بند ٢٧ فيما سبق .

(٢) لأن الزوج إذا لم يمكسك زوجته بالمعروف ، يتعين عليه التسريح بلحسان ، فإذا لم يفعل نائب القاضى عنه نيابة شرعية . ومن هذا رأى فى ظل القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ — أحمد نصر الجندى فى قوانين الأحوال الشخصية فى ضوء القضاء والفتوة — مجلة القضاء ١٩٨٠ الكتاب الثانى ص ٢٠٧ — ومحمد عزمى البكرى فى موسوعة الفقه والقضاء والتشريع فى إيجار وبيع الأمكن ط ١٩٨٢ ص ٥٨٨ — ومجدى مصطفى هرجة فى الصيانة داخل وخارج دائرة التجريم ط ١٩٨٥ ص ٩٩

(٣) لأن القانون لم يفرق بين طلاق وآخر ، إذا انقضت العدة فيه : لكن يمكن الاتفاق فى الخلع على أن تنزل الأم من نفقة أطفالها المحضونين أو من هذا المسكن ، كما سئرى .

الطلاق^(١) ، فأنساء ذلك وضع حماية شاملة وكاملة للصغار المحضونين ، ولهذا نص على المطلق فحسب ، وعلى صغار المطلق من مطلقة فحسب ، كما نص على أمور أخرى يتضح منها ذلك كما سنرى .

ثالثاً : ينص القانون على أن يهيئ المطلق مسكن الحضانة لصغاره « وحاضنتهم » ، وبالتالي إذا انتقلت الحضانة من الحاضنات إلى « حاضن » فلا يملك الحاضن أن يطالب المطلق بأن يهيئ له مسكناً للحضانة .

والحاضنة هي أم الصغار « المطلقة » ، فإن لم تكن صالحة للحضانة أو ماتت ، انتقلت الحضانة إلى أمها ، وبالتالي تسكن أم الأم أى جدة الأولاد لأُمهم في هذا المسكن^(٢) ، وإلا انتقلت الحضانة بعدها إلى جدتهم لأبيهم أى أم الأب ، فالأخوات الشقيقات للصغار ، فالأخوات لأُم ، فالأخوات لأب ، فبنت الأخت الشقيقة ، فبنت الأخت لأُم ، فالخالات بالترتيب المتقدم (أى الشقيقة ، فلام)^(٣) فبنات الأخت لأب ، فبنات الأخ

(١) ولهذا رفض مجلس الشعب اقتراحات بأن يظل المطلق في مسكنه إذا كان للحاضنة مسكن آخر : أو كان للصغار مال يمكن به توفير مسكن لهم ، مما يدل على اتجاهه إلى إخراج المطلق من مسكنه أو إجباره على إنفاق ماله لتوفير مسكن آخر ، زيادة في أعباء الطلاق . كما اقترح السيد عطية حقيقته أن يعود المطلق لمسكنه إذا هيا مسكناً ملائماً بعد انتضاء العدة سواء كان مسكنه مؤجراً أم غير مؤجر ، فرد عليه الأستاذ الدكتور رئيس المجلس بقوله : أرجو أن تضعوا قيوداً واقعية على الطلاق حتى لا يسرف الرجال فيه . فرد السيد عطية حقيقته بقوله : « هذه قيود ، يا سيادة الرئيس » . فاستدرك رئيس المجلس بقوله : « هذه القيود من أجل أن يصون أولاده » ، ثم إننا نعمل على أن يكون المسكن لصيانة أولاده ، وليس من أجل المطلقة في حد ذاتها ، فهم قلدة كبد . مضبطة المجلس — الجلسة ٩٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ١٢ و ١٥ و ١٦ .

(٢) حتى لو كان للحاضنة مسكن آخر ، وكانت لها ثروة ، وكان للصغار المحضونين مال ، بل رفض مجلس الشعب تمكين المطلق والد المحضونين من دفع أجرة سكن في هذه الحالات ، بدلاً من توفير مسكن آخر مستقل . انظر مضبطة مجلس الشعب — الجلسة ٩٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ١١ و ١٣ و ١٧ . وسنعود إلى ذلك فيما يلي .

(٣) ويبدو أن واضع القانون لم يقصد حرمان الخالات لأب من الحضانة

بالترتيب المذكور (أى بنات الأخ الشقيقات فلام فلا ب) ، فالعمات بالترتيب المذكور ، فخالات الأم بنفس الترتيب ، فخالات الأب بالترتيب المذكور ، فعمات الأم ، فعمات الأب بالترتيب المذكور ^(١) .

ويعنى ذلك أن قانون الأحوال الشخصية الجديد جعل النزاع على المسكن ليس محصورا فقط بين المطلق والمطلقة ، بل بينه وبين أقاربه المذكورين ، وهو ما يؤدى إلى قطع الأرحام ، خصوصا وأن أكثر هؤلاء الحاضنات لهن مساكن أخرى ^(٢) .

رابعا : جعل القانون للمطلق الخيار بين أن يهوى مسكنا مستقلا مناسباً للحضانة ، وبين أن يترك مسكنه ليكون مسكن الحضانة ، وسمى مسكنه خطأ « بمسكن الزوجية » ، مع أنه بعد الطلاق لم يعد مسكن الزوجية ، فقد انتهى الزواج بالطلاق ، وإنما يسمى بمسكن المطلق أو مسكن والد المحضونين ^(٣) .

والمقصود بمسكن المطلق ، هو المكان الذى كان يقيم فيه الزوج وزوجته وأولاده إقامة معتادة وقت الطلاق ، وهو ما كان يسمى قبل الطلاق

بدليل أنه لم يحرم خالات الأم لأب منها ، ولا خالات الأب لأب ، ولعله كذلك لم يقصد تأخير بنات الأخت لأب عن الخالات ، وهو ما أوقعه في الخطأ السابق ولكن النص صريح في عكس هذا ، وهو ما يعيب الضياغة .

(١) م ٢٠ قانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، المعلقة بالمادة ٣ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

(٢) والقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بذلك أسوا من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى كان يجعل للمطلقة الحاضنة فقط هذا المسكن دون غيرها من الحاضنات . وقد يقال إن القانون الجديد كان منطقيا في التسوية بين المطلقة وغيرها من الحاضنات لأن الحكم بدور مع علته وجودا وعدما ، ويرد على ذلك بأن القانون لم يكن منطقيا ، لأن النطق كان يقتضى التسوية أيضا بين الحاضنة والحاضن وذلك بالنسبة على أن يهوى المطلق المسكن لصغاره ولن تثبت حضانتهم ، لا لصغاره وحاضنتهم فحسب .

(٣) في هذا المعنى ، محمد بلتاجى في دراسات في الأحوال الشخصية ص ٣١٦ و ٣١٧

بمسكن الزوجية ، وتدل الأعمال التحضيرية للقانون على أن العبرة هنا بالمسكن الفعلي لا المسكن الشرعي ، فقد يكون هذا المسكن منزلا مستقلا (من بابه) أو (فيلا) ، وقد يكون شقة ، وقد يكون حجرة في شقة . والحجرة في الشقة ليست مسكنا شرعيا ، لأن المسكن الشرعي ، كما عرفنا ، لا بد أن يكون مستقلا بمرافقه ^(١) .

كذلك إذا كان بمسكن المطلق وقت الطلاق آخرون يسكنون معه ، كوالديه أو أخته أو أخوه أو غيرهما ، فهؤلاء يستمرون في شغل المسكن في أماكنهم التي يقيمون فيها ، لأن الحاضنة والصغار يشغلون فقط ما كان يشغله المطلق في هذا المسكن ، وما يقصده القانون هو إخراج المطلق وحده من هذا المسكن ، بدليل النص على استمرار الصغار وحاضنتهم في شغل مسكن الزوجية « دون المطلق » ^(٢) .

(١) وفي مضبطة مجلس الشعب الجلسة ٩٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ١١ ذكر الأستاذ الدكتور رئيس المجلس أنه « قد يكون من المفيد أن أوضح بعض المسائل ... ما مسكن الزوجية ... أولا : لم نذكر شقة أو منزلا ، وإنما ذكرنا مسكنا ، فقد يكون مسكن الزوجية في وسط معين حجرة من شقة كبيت العائلة في الريف ، فالجميع يسكنون منزلا واحدا . والزوج وزوجته وأولاده يشغلون حجرة أو حجرتين على سبيل المثال : فمسكن الزوجية إذن ليس هو المنزل بكامله ، وإنما ما يقطنه الزوجة والأبناء . ثانيا : وفي نقاشنا مع السادة أصحاب الفضيلة أساتذة الشريعة ورد السؤال التالي (منهم) - ما القول في رجل متزوج زوجتين في منزل واحد أو شقة واحدة .. فكانت إجابتي في هزم الحالة أن المنزل أو الشقة ليس مسكنا لزوجة واحدة ، بل لأكثر من زوجة ، وعلى ذلك إذا طلق فتستقل المطلقة وأولادها بما كانت تستخدم من المسكن المشترك . إذن فمسكن الزوجية ليس منزلا بالضرورة أو شقة بالضرورة ، وإنما هو الجزء من المنزل أو هو المنزل المستقل تبعا للظروف التي تختص بها الزوجة والزوج وأولادها حال الزواج (والادق وقت الطلاق بشرط الإقامة المعتادة لـ حال الزواج) . وهذا هو المقصود في القانون بمسكن الزوجية » (أي المقصود في هذه المادة محسب ، ويظل مسكن الزوجية هو المسكن الشرعي في دعوى الاعتراض على الطامة) .

(٢) فيذكر رئيس مجلس الشعب في إيضاحه : (ثالثا : النص هنا محسوب تماما ، فنحن لم نقل : استقلوا بمسكن الزوجية تماما ، وإنما دون المطلق

كذلك إذا كان المطلق يسكن بمسكن والديه أو أحد أقاربه ، أو في مسكن أعاره له صديق له رثما يجد مسكنا ، فيعتبر هذا المسكن المسكن الفعلي له الذي يتعين عليه أن يخرج منه ، ويتركه لصغاره وحاضنتهم ، ما لم يهيء لهم مسكنا آخر مستقلا ومناسبا .

ومسكن المطلق قد يكون مستأجرا ، وقد يكون غير مستأجر .

ومسكن المطلق المستأجر ، هو المسكن الذي تعاقدته على استئجاره وأسكن فيه مطلقته وصغارها منه ، قبل طلاقه .

ومسكن المطلق غير المستأجر ، قد يكون مملوكا للمطلق ، أو له عليه حق انتفاع أو حق استعمال أو حق سكنى ، أو معارا له من والده أو ووالدته أو صديق له ، وقد يكون مشغولا للمستأجر بسبب العمل أو بتصریح إشغال مؤقت ، وقد يكون مغتصبا ^(١) .

فإذا كان مسكن المطلق مملوكا له ، كان عليه أن يخرج منه ، ويستمر صغاره وحاضنتهم فيما كانوا يشغلونه فيه ، ما لم يهيء لهم مسكنا آخر مستقلا ومناسبا . وكذلك الحال فيما إذا لم يكن المسكن مملوكا للمطلق ، ولكن كان له عليه حق انتفاع أو حق استعمال أو حق سكنى أو كان

وحده ، فإذا وجد في هذا المسكن أب له أو أم يسكنون في جزء منه . لم يخرجوا ، وإنما يخرج هو وحده ، فمسكن الزوجية يؤخذ بالمنهوسم الضيق ، وهو ما خصص للزوجة ولأولادها وللزوج حال قيام الزوجية « مضبطة المجلس - الجلسة ٩٨ في ١/٧/١٩٨٥ ص ١١

(١) ففى إيشاحات رئيس مجلس الشعب لهذا النص يذكر أنه « خامسا : إذا كان المسكن غير مؤجر ، واختير اللفظ كان حقيقا ، فلم نقل مملوكا لنفتح الباب لحالات غير الملكية ، فالمسكن غير المؤجر قد يكون مملوكا للزوج ، وقد يكون له عليه حق انتفاع وليست له ملكية الرقبة ، وقد يكون مملوكا لوالده أو لوالدته وأعطى له دون إيجار (أى إعارة أو بحق انتفاع أو استعمال أو سكنى ، لأنه إذا أعطى له هبة كان مملوكا له إذا استوفت الهبة شكلها القانونى ولم يعد مملوكا لوالده أو لوالدته) فلفظ المسكن غير المؤجر أوسع بكثير من لفظ المسكن المملوك » .

معارا له . لكن إذا انتهى حق الانتفاع أو حق الاستعمال أو حق السكنى (وهو غير حق المستأجر) أو انتهت الإعارة ، وطلب المالك استرداد المسكن وجب رد المسكن لمالكه ، سواء أكان هذا المالك والد المطلق أو والدته أو غيرهما ، ووجب على الحاضنة والصغار الخروج من هذا المسكن ، لأن شغلهم له وقتئذ يعد بلا سند من القانون ، لأن القانون المدني لا يعطيهم - هم ولا المطلق - الحق عندئذ في شغل هذا المسكن ، ولأن قانون الأحوال الشخصية يعطيهم الحق في شغل ما كان يشغله المطلق بسند من القانون ، ومن غير المعقول أن يعطيهم الحق في اغتصاب ملك الغير . وعندئذ لا يكون للمطلق خيار ويتعين عليه أن يهبى لصغاره وحاضنتهم مسكنا مستقلا مناسباً ، فإن لم يفعل فإن القواعد العامة في القانون تجيز للحاضنة أن تطالب من القاضي ، باسمها وباسم المحضونين ، أن يرخّص لها في استئجار مسكن مستقل ومناسب ، على ثقة المطلق ، ولها في حالة الاستعجال أن تستأجر هذا المسكن على ثقة المطلق دون ترخيص من القضاء (م ٢٠٩ مدني) .

وإذا كان مسكن المطلق مغتصبا من الأصل ، خرج المطلق منه ، واستمر صغاره وحاضنتهم فيه ، إلى أن يحكم لمالك هذا المسكن باسترداده ، فيكون حكمه حكم المسكن الذي انتهت إعارته أو حق الانتفاع أو الاستعمال أو السكنى فيه ^(١) .

وإذا كان مسكن المطلق مشغولا بسبب العمل ، كالمساكن التي تعطيها الحكومة لبعض العاملين فيها فترة عملهم ، كمنشآت الري أو مديري محطات الكهرباء أو ملاحظي إشارات السكة الحديد ، أو القضاة ووكلاء النيابة ، أو أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، أو كالمساكن التي تعطيها شركات القطاع العام أو الخاص للعاملين فيها أثناء مدة خدمتهم ^(٢) ،

(١) ويلخذ نفس الحكم المسكن المتعاقد عليه بعقد إيجار باطل ، أو غير نافذ في مواجهة المالك أو المؤجر .

(٢) بخلاف مساكن الخدمات الاجتماعية التي تقيمها شركات القطاع

في هذه الصور ، نرى أن يستمر المطلق في هذا المسكن ، لأنه أعطى له لاعتبار يتصل بعمله ، وقصد به أن يظل هو شخصيا فيه ليكون بقرب هذا العمل فيتيسر له أدائه على الوجه الأكمل المطلوب ، وخروجه منه إلى مسكن آخر يخالف شروط شغله لهذا المسكن ، ويعرقل سير العمل في الجهة صاحبة هذا المسكن ، طوال فترة الحضانة التي تمتد إلى زواج كل البنات المحضونين ، وقد تنتهى علاقة العامل بهذه الجهة - قبل انتهاء مدة الحضانة - بنقله أو بانتهاء صلتة الوظيفية أو عقد عمله أو بغير ذلك ، ويكون من حق الجهة صاحبة هذا المسكن أن تشغله بعامل جديد ، وبالتالي يتعين على المطلقة أن تخرج من هذا المسكن بعد انقضاء عدتها ، ويظل المطلق فيه على أن يلزم بأن يهيئ لصغاره ولحاضنتهم مسكنا آخر مستقلا ومناسبا بلا خيار له ، وإلا كان للحاضنة أن تنفذ هذا الالتزام تنفيذاً عينياً باستئذان القاضى في استئجار مسكن على نفقة المطلق ، أو دون استئذانه في حالة الاستعجال .

وإذا كان مسكن المطلق مستأجرا ، تعين عليه أن يخرج منه مدة الحضانة ، ويستمر صغاره وحاضنتهم فيه ، ما لم يهيئ لهم - خلال مدة العدة فقط - مسكنا آخر مستقلا مناسبا .

ويستمد الصغار حقهم في شغل المسكن المؤجر من عقد إيجار أيهم ، كذا يستمدونه من قانون الأحوال الشخصية ، أما الحاضنة فتستمد حقها في شغل هذا المسكن من قانون الأحوال الشخصية . وبناء عليه ترى أن للمؤجر أن يطالب والد المحضونين بالتزامات عقد الإيجار ومنها الأجرة ، باعتبار أنه المستأجر ، وللمؤجر أن يطالب الحاضنة بذلك باعتبار أنها الشاغلة للعين بمقتضى نص القانون . ولكل من المستأجر والد المحضونين

العام من نسبة الـ ١٥ ٪ من أرباحها المخصصة للخدمات الاجتماعية للعمال ، وتملكها لهم أو تؤجرها لهم إيجارا مستقلا عن العمل ، فهذه تأخذ حكم المسكن المملوك للمطلق أو المستأجر منه . انظر في الأماكن التي تشغل بسبب العمل: كتابنا شرح أحكام الإيجار ط ١٩٨٢ بند ٢١ مكرر ص ٤٢ وما بعدها .

والحاضنة مطالبة المؤجر بالتزاماته الناشئة عن عقد الإيجار . وتدفع الحاضنة أجرة هذا المسكن للمؤجر ، باعتبار أنها تستوفى هذه الأجرة من والد المحضونين ، لأنه يدفع لها نفقة أولاده المحضونين ومصاريف كسوتهم وأجرة مسكنهم . أما إذا دفع والد المحضونين أجرة مسكن الحاضنة للمؤجر ، فله أن يخصمها بالمقاصة - إذا توافرت شروطها - مما يدفعه للحاضنة من نفقة أولاده المحضونين أو من أى دين له عليها ، أو يرجع عليها بدعوى الإثراء بلا سبب . ودفع الحاضنة الأجرة للمؤجر يفيد بها في أنه يحول دون طلب المؤجر إخلاء العين المؤجرة ، عند التأخر في سداد الأجرة أو عدم دفعها أو تكرار ذلك ^(١) .

ولا يسقط حق الحاضنة في الاستقلال بمسكن المطلق مع المحضونين ، إذا تنازل المطلق عن هذا المسكن للمؤجر ^(٢) أو لغيره أو أجره من الباطن لشخص آخر ولو ياذن كتابي صريح من المالك ، لأن حق الحاضنة والمحضونين في هذا المسكن مستمد من القانون ومقدما على حق المطلق

(١) وقد اقترح السيد كمال بدوى عضو مجلس الشعب ، النص على أنه « لا يجوز الحكم بإخلاء المسكن ، بناء على طلب المؤجر إلا بعد إعلان الزوج (ويقصد والد المحضونين) والحاضنة . وهو اقتراح يريح والد المحضونين والحاضنة ، ولكنه يتعب المؤجر ، وقد رفض مجلس الشعب هذا الاقتراح ، كما رد رئيس المجلس عليه بقوله : « من حق الحاضنة قانونا أن تتدخل في الدعوى ، ويمكنها أن تستشكل عند التنفيذ ، فالتواعد العامة ستطبق » . انظر مضبطة المجلس - الجلسة ٦٨ في ١٨٥/٧/١٨ ص ١٥ و ١٨

ويلاحظ أن الحاضنة إذا استعملت المسكن أو سمحت باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في أغراض منافية للأداب العامة ، كان للمؤجر طلب إخلاء المكان المؤجر ، لأنها وإن لم تكن المستأجر ، إلا أنها في حكم المستأجر بقوة القانون ، فتنشئ عليها المادة ١/١٨ بند د من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ولوالد المحضونين ، التدخل في هذه الدعوى باعتباره مستأجرا ، طالبا وقفها إلى حين الفصل في دعواه بضم الصغار إليه لعدم إماتة الحاضنة أو ضمهم إلى من تليها في الحضانة ، مع طرد هذه الحاضنة من المسكن لشغلها بعد ذلك بغير سند .

(٢) كمال البنا في التعليق على قانون الأحوال الشخصية (٤٤) لسنة

والمؤجر فيه ، فلا يملك كل منهما - طوال فترة الحضانة - المساس به
بغير رضاها .

وللحاضنة أن تتنازل عن حقها في شغل مسكن الحضانة ، على أن
يكون هذا التنازل لوالد المحضونين فصص ، سواء كان هذا المسكن
مؤجرا للمطلق أو غير مؤجر له ، لأن قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠
لسنة ١٩٨٥ أعطى للقاضي أن يغير الحاضنة بين الاستقلال بهذا المسكن
وبين أن يقدر لها أجر مسكن مناسب للمحضونين ولها ، فمن باب أولى
يجوز الاتفاق بينها وبين والد المحضونين على ذلك . لكن لا يجوز للحاضنة
أن تتنازل عن هذا المسكن لمالكه غير المطلق أو للمؤجر ، بغير رضا
المطلق ، لأن المطلق هو المستأجر ، وهي مجرد شاغلة للمين في حكم
المستأجر ، وفاقد الشيء لا يعطيه ، ولأن في هذا التنازل إهدارا لحق
المستأجر بغير رضا منه فلا يجوز . فإذا حدث هذا التنازل منها ، كان
للمستأجر أن يسترد هذا المسكن ، وفقا للقواعد العامة ، وله أن يرجع
عليها بالتعويض .

وإذا كان المطلق يشغل مسكنه بتصريح إشغال مؤقت ، كان في حكم
من يشغل مسكنا مستأجرا ، ويسرى عليه ما ذكرنا عن مسكن المطلق
المستأجر (١) .

وإذا كان قانون الأحوال الشخصية قد أعطى المطلق الخيار بين أن
يترك مسكنه لصغاره ولحاضنتهم ، وبين أن يعيى لهم مسكنا مستقلا ،
إلا أنه أقام تفرقة غير عادلة بين المسكن المستأجر والمسكن غير المستأجر .
فخيار المطلق بالنسبة للمسكن غير المستأجر ممتد في أى وقت حتى بعد
اتهاء العدة ، بينما خياره بالنسبة للمسكن المستأجر مقيد بمدة العدة ،

(١) وتصريح الاشغال المؤقت تصريح يصدر من الجهة الإدارية المختصة
بشغل شخص لمسكن في حالات الطوارئ والضرورة ، كالكوارث الطبيعية
والحروب وانهيار المبنى والحريق والاختلاء بسبب ضرورات الأمن العام أو
حماية المصلحة العامة أو تلافيا لأخطار تنفيذ المشروعات العامة ... انظر
كتابنا : شرح أحكام الإيجار - المرجع السابق - ص ٤٦ و ٤٧

بحيث إذا عثر على مسكن آخر مستقل ومناسب بعد انتهاء العدة يوم أو يومين انتقل هو إلى ذلك المسكن وبقي صفاره وحاضنتهم بمسكنه المستأجر الذي طرد منه^(١) . وهذه التفرقة غريبة في التطبيق وغير عادلة ، لأنه إذا كان الهدف إسكان الصغار وحاضنتهم في مسكن ، فالعدل يقتضي التسوية بين المسكن المستأجر وغير المستأجر بإلغاء هذا الخيار فيهما أو بقرره بشروط واحدة فيهما^(٢) .

وهناك تفرقة أخرى غير عادلة بين المطلق والحاضنة ، في حالة ما إذا كان للحاضنة مسكن آخر مستقل يمكن أن ينتقل إليه الأولاد وتحضنهم فيه ، ففي هذه الحالة لا يكون للمطلق الخيار في أن يعطيها أجرا مناسباً لهذا المسكن ، بدلا من أن يعيى لهم مسكنا آخر مستقلا مناسباً^(٣) ، بينما

(١) والقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ في هذا أسوا من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي لم يكن يحدد مدة لتخيير المطلق في المسكن المستأجر ، وإن كان هذا القانون الأخير لم يتعرض لحالة المسكن غير المستأجر .

(٢) وقد لاحظ السيد عطية أبو بكر حقيقة عضو مجلس الشعب « أنه إذا استطاع المطلق بعد انتهاء مدة العدة ببوين اثنين أن يوجد هذا المسكن ، لم تنص المادة على أن يحصل عليه المطلق في هذه الحالة » (خالة المسكن المستأجر) واقترح حذف عبارة خلال مدة العدة ، فرد عليه الأستاذ الدكتور رئيس المجلس بأنه في حالة المسكن المؤجر ، إذا وجد المطلق مسكنا آخر ملائما لزوجته ولابنائها ، فهو ملائم له فيسكنه هو حيث استقرت الأوضاع وفي حالة المسكن غير المؤجر — المطلق له فيه حقوق خاصة . مضسبطة المجلس — الجلسة ١٨ في ١٩٨٥/٧/١ من ١٥ ، وفي رأي أن هذه الحقوق ، يفرض وجودها ، لا تبرر هذه التفرقة .

(٣) فقد رفض مجلس الشعب اقتراحا للسيد عبد المنعم فرج عضو المجلس بأنه إذا كان للحاضنة مسكن ، انتقل الأولاد إليه ، على أن يدفع لها المطلق نفقة سكنى وفقا لحاله . كما رفض اقتراحا للسيد مصطفى إبراهيم الجندي عضو المجلس يقضى بأنه « إذا لم يكن للحاضنة مسكن ، ولم يكن للصغار المحضونين مال يكفي لتوفير مسكن لحضانتهم ، وجب على أبيهم أن يعيى لهم المسكن المناسب قبل أن تنتهي مدة العدة ... الخ » . كما رفض اقتراحا من السيد كرم زيدان عضو المجلس يقضى بأن يدفع والد المحضونين بدل مسكن للحاضنة ، إذا كتبت ذات ثروة مالية وزوجها غير قادر على توفير

أعطى القانون للحاضنة الخيار بين الاستقلال بمسكن المطلق ، وبين أن يقدر القاضي لها أجر مسكن مناسب للمحضونين ولها ، بل ودون أن يقيد هذا الخيار بأى مدة ، وسواء أكان مسكن المطلق أو المطلقة مستأجرا أم غير مستأجر . وهكذا يسر القانون للحاضنة بينما يزيد أعباء المطلق .

وإذا بدا الخيار الذى أعطاه القانون للحاضنة ، بين الاستقلال بمسكن المطلق والحصول على أجر مسكن مناسب حكما له مايرره ، إذ قد يكون للحاضنة مسكن مستقل تستريح فيه أو تفضل البقاء عند أهلها ، وينتقل إليها الأولاد المحضون ، وفي هذا تيسير لها ولوالد المحضونين ^(١) ، فإنه يبدو من غير المعقول ، بل وفيه إعنات للمطلق أن يرفض مجلس الشعب أن يجعل للمطلق هذا الخيار إذا كان للحاضنة مسكن مستقل ، خصوصا إذا لم تكن هى المطلقة ، كما لو كانت أم المطلقة ، أو كان المطلق غير قادر على توفير هذا المسكن ، أو كان للمحضونين مال يكفى توفير هذا المسكن ، مع أن المادة ١٨ مكررا ثانيا في فقرتها الأولى لا توجب على الأب الاتفاق على صفاره إلا إذا لم يكن لديهم مال يكفيهم !

مسكن مستقل مناسب !! انظر مضبطة المجلس — الجلسة ٩٨ في ١/٧/١٩٨٥ ص ١١ و ١٢ و ١٧

ويلاحظ أنه جاء في الرد على هذه الاقتراحات أنه لو كان للصنار مال يكفى لحضانتهم ، فالأب مع ذلك ملزم بالاتفاق عليهم ، وهذا الرد مخالف للشرعية الإسلامية وللقانون .. السنة ١٩٨٥ ، الذى وافق مجلس الشعب ، قبل لحظات من هذا الكلام ، على المدة السابقة مباشرة لهذه المادة التى تنص فقرتها الأولى على أنه « إذا لم يكن للصغير مال فتفقتة على أبيه » وسبق شرحها عند الكلام عن نفقة الأولاد .

(١) وأضيف هذا الخيار بناء على اقتراح السيدة نوال عامر عضو مجلس الشعب ، وأيده رئيس المجلس بقوله : « قد يكون للزوجة ، كما تفضل البعض مكان عند أهلها وتفضل أن تنتقل مع أهلها وتأخذ المقابل ، فتيسر لها هذا ، وقد يكون للزوجة مسكن خالص بها وتستريح فيه أكثر وتخشى إن لم تخير أن يسقط حقها في أجر المثل » . ووافق المجلس على هذا الاقتراح . مضبطة المجلس — الجلسة ٩٨ في ١/٧/١٩٨٥ ص ١١ و ١٢ و ١٨ وسنترى أن حقها في أجر المسكن لن يسقط أو يضيع .

على أن النص على حق الحاضنة في الخيار بين الاستقلال بمسكن المطلق ، وبين البقاء في مسكنها على أن يقدر القاضي لها أجر مسكن مناسب لها والمحضونين ، هو حكم غريب • ووجه الغرابة فيه أن منطق قانون الأحوال الشخصية يجعل أجرة المسكن ضمن عناصر نفقة الأولاد المحضونين ، فإذا كانت الحاضنة - في مسكنها الخاص أو في مسكن المطلق - تتقاضى بالطبع نفقة الأولاد المحضونين من والدهم المطلق ، وداخل هذه النفقة أجرة هذا المسكن ، فعلى أى أساس يقدر القاضي للحاضنة أجرا آخر لمسكن الحضانة ؟ • يدهى أن القاضي لن يقدر غير أجرة واحدة للمسكن ، وهذا التقدير سيدخل ضمن تقديره لنفقة الأولاد المحضونين ، ولا يقدر بعد ذلك أجرة أخرى • وهنا يبدو عيب آخر في الصياغة ، كان يمكن تلفيه بالنص على أن « للحاضنة الخيار بين الاستقلال بمسكن المطلق والبقاء في مسكنها » • ولا يلزم أن يخيرها القاضي بين ذلك ، بل لها الاتفاق مع والد المحضونين على البقاء في مسكنها دون أن يضيع حقها في أجرة المسكن ، باعتبار أنها تستوفيه ضمن عناصر نفقة الأولاد المحضونين •

وقد فات واضح القانون أن يتعرض لحالة ما إذا كان مسكن الزوجية تستأجره الزوجة أو كان مملوكا لها • • وحدث طلاق ، لأن نص القانون يفترض أن المسكن خاص بالمطلق يستأجره هو أو غير مستأجر له ، وهو قصور في القانون • وفي هذه الحالة ، إذا كان مسكن الزوجية مؤجرا للزوجة وحدث طلاق ، كان على المطلق أن يخرج من هذا المسكن - بعد انقضاء العدة - تاركا مطلقته وأولاده فيه ، دون أن يلزم بأن يهوى لصغاره من مطلقته ولحاضنتهم مسكنا آخر • وإذا كان مسكن الزوجية غير مؤجر للزوجة ، بأن كان مملوكا لها ، أو معارا لها من والدها أو من والدتها أو من أخيها مثلا ، أو كانت تشغله هي بسبب العمل ، أو بتصریح إشغال مؤقت ، أو غير ذلك ، ثم حدث طلاق ، كان على المطلق أن يخرج من هذا المسكن - بعد انقضاء العدة - تاركا مطلقته وأولاده فيه ، دون أن يكون له الحق في أن يستقل بهذا المسكن إذا وفر لصغاره من مطلقته وحاضنتهم المسكن المستقل المناسب ، وفي جميع هذه الأحوال لا يلزم المطلق بدفع

أجرة لهذا المسكن ، وإنما يلزم بدفع نفقة أولاده المحضون غير مشتملة على أجرة هذا المسكن ، مع دفع أجرة الحضانة للحاضنة وفقا لأحكامها ، ولا يكون للمطلق أن يعود إلى هذا المسكن بعد انتهاء مدة الحضانة ، ما لم يعقد زواجه على مطلقة مرة أخرى برضاها وبمهر جديد ، وذلك كله وفقا للراجح من المذهب الحنفى الذى يعمل به فيما لم يرد به نص فى التشريع الوضعى .

وفى حالة ما إذا كان مسكن الزوجية خاصا بالزوجة ، مؤجرا لها أو غير مؤجر ، ثم طلقها زوجها وخرج من هذا المسكن ، تاركا صفاره من مطلقة فيه مع أمهم ، ثم لاحت فرصة للمطلقة فى الزواج ، فإنه بعد عقد زواجها تفقد حقها فى الحضانة إذا كان زوجها الجديد غير ذى رحم محرم من المحضون ، وينتقل المحضونون إلى مسكن الحاضنة التى تليها فى ترتيب الحضانة ، وفقا لأحكام الراجح من المذهب الحنفى ، ولا يكلف المطلق بأن يهيب صفاره ، فى هذه الحالة ، مسكنا آخر مستقلا مناسباً ، لأن القانون لم يتعرض لهذه الحالة ، واقتصر فقط على حالة ما إذا كان مسكن المطلق خاصا به وحده مؤجرا أو غير مؤجر ، فيرجع فى أحكامها إلى الراجح من المذهب الحنفى .

وإذا كان مسكن الزوجية خاصا بالزوجين معا ، مؤجرا لهما معا أو غير مؤجر ، كان حكمه حكم المسكن الخاص بالزوجة ، بالنسبة للأحكام السابقة ، لأن للزوجة فيه حق كما للمطلق فيه حق .

خامسا : المسكن الذى يهيئه المطلق بديلا عن مسكنه ، يجب أن يكون مستقلا مناسباً :

ويتحقق استقلال المسكن بكونه لا يشترك فيه آخرون مع المحضون والحاضنة ، ولو لم يكن هذا المسكن شرعياً . فلا يشترط أن يكون هذا المسكن مستقلا بمرافقه ، لأن النص لم يشترط ذلك . وإذا قيل إن النص مطلق فيحمل على إطلاقه ، وبالتالي يجب أن يكون مستقلا بمرافقه ، فيرد على ذلك بأن التزام المطلق التزام تخييرى ، فهو بالخيار بين أن يترك

مسكنه وبين أن يهيء مسكنا آخر مستقلا مناسباً ، وقد رأينا أن مناقشات مجلس الشعب لا تشترط في مسكن المطلق أن يكون شرعياً ، وتكتفى بأن يكون حجرة بغير مرافق مستقلة ، فكذلك البديل يكفي أن يكون مشابهاً لمسكن المطلق ، لأن ذمة المدين تبرأ بالوفاء بأي من المسكنين ، وبالتالي تقيد الأعمال التحضيرية للقانون بإطلاق النص بعدم اشتراط أن يكون المسكن المستقل مسكناً شرعياً .

والمسكن المناسب هو المسكن المناسب للمحضونين وللحاضنة ، لأن كلا من الفقرة الأولى والثانية من المادة ١٨ مكرراً ثالثاً ، أطلقت المسكن ، بينما قيدته الفقرة الثالثة بأن يكون مناسباً للمحضونين وللحاضنة ، ويحمل المطلق على المقيد ، وفقاً لقواعد أصول الفقه ^(١) . ومناسبة المسكن تقاس بمدى التزام المدين به بالنسبة للدائني ، أي بمدى التزام والد المحضونين نحو أولاده ونحو الحاضنة . فهو يلتزم بالنسبة لأولاده بالاتفاق عليهم وتوفير المسكن لهم بقدر يساره وبما يكفل للأولاد العيش في المستوى اللائق بأمثالهم (م ١٨ مكرراً ثالثاً من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالمادة الأولى من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٨٥) ويلتزم بالنسبة للحاضنة بأجرة حضنة لها وبتمكينها من حضنة أولاده ، أما نفقة الحاضنة فتجب في مالها إن كان لها مال يكفيها ، وإلا وجبت نفقتها على قريبها الموسر الذي يلزمه الاتفاق عليها إذا لم تكن متزوجة وفقاً لأحكام نفقة الأقارب ، أو على زوجها إن كانت الحاضنة متزوجة بندي رحم محرم من المحضونين .

(١) أما في ظل القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، فلم تكن الفقرة الثالثة موجودة ، وبالتالي نسر المسكن المناسب بأنه المسكن المناسب للمحضونين لا للحاضنة ، على أساس أن المتصود بالنص تهينة بمسكن للحضنة لا للحاضنة . انظر أحمد نصر الجندي في قوانين الأحوال الشخصية - مجلة القضاة ١٩٨٠ ص ٢٠٥ ، وحمدى عبد الرحمن في شرح قوانين إيجار المساكن ط ١٩٨٢ ص ٤٠٧ ، ومحمد عزمى البكرى في موسوعة الفقه والقضاء والتشريع .. ط ١٩٨٢ ج ١ ص ٥٨٩ ، ومصطفى هرجة في الحياة داخل وخارج دائرة التجريم ط ١٩٨٥ ص ١٠٠

وبالتالى يكون المسكن مناسباً للحاضنة إذا كان بحيث تتمكن فيه من
حضانة المحضونين .

ويترك لقاضى الموضوع تقدير مدى استقلال مسكن الحضانة ،
ومناسبتها للمحضونين وللحاضنة .

ولا يلزم المطلق تهئية المسكن المستقل المناسب فى غير مكان الحضانة
والرؤية ، وبالتالى يهيب هذا المسكن فى البلد الذى يقيم فيه كقاعدة عامة ،
ويستثنى من ذلك : إذا كانت الحاضنة هى أم المحضونين ، فيجوز إلزامه
بأن يهيب هذا المسكن فى البلد الذى يقيم فيه إقامة معتادة ، إذا كان
هذا البلد هو الذى سبق أن عقد زواجه عليها فيه ، أو فى مدينة قريبة من
محل إقامته هو بحيث يمكنه مطالعة ولده والرجوع إلى منزله قبل الليل .
وإذا كان المطلق يقيم فى قرية ، وكانت الحاضنة هى أم المحضونين ، جاز
بناء على طلبها إلزام المطلق بتهئية مسكن الحضانة فى قرية قريبة من قريته .
أو فى مدينة قريبة من قريته ^(١) . وليس للحاضنة ، أيا كانت ، أن تجبر
والد المحضونين على تهئية هذا المسكن فى غير هذه الأماكن ، إنما لها أن
تتفق معه برضاه على ذلك ^(٢) .

سالمنا : كل ولد ذكر من المحضونين بلغ أقصى سن الحضانة ، يظل
مع باقى إخوته المحضونين فى مسكن الحضانة ، لأن المسكن مسكنه
ومسكن والده ، وهو مسكن الحضانة ، والحاضنة تشغل هذا المسكن لفترة

(١) راجع بند ٢١ فيما سبق ، عن مكان الحضانة والرؤية .

(٢) وقد اقترح السيد أحمد إدريس عضو مجلس الشعب أن يلزم المطلق
بتهئية المسكن المناسب « فى القرية أو المدينة المقيم بها الزوج » إذ ربما تكون
الزوجة مقيمة فى القاهرة ، وهو يهيب لها مسكناً فى الصعيد ، أو فى إحدى
محافظات الوجه البحرى « فرد رئيس المجلس بقوله « بهذا لا يكون المسكن
مناسباً ، لأن كلمة « المناسب » تشتمل على الموقع والمكان أيضاً ، فلا تكون
مقيمة فى القاهرة ويهيب لها مسكناً فى الوادى الجديد » مضطحة المجلس -
الجلسة ٩٨ فى ١٩٨٥/٧/١ ص ١٢ . ولم يعرض الاقتراح السابق على
المجلس ، وبالتالى تفسر هذه المناقشات : مع نص القانون ، على أساس عدم
تعارضها مع حق الرؤية ومكان الحضانة الذى لم يغير القانون فيهما شيئاً .

مؤقتة ، مهما طال فإنها تنتهي بانتهاء حضانتها بزواجها من غير ذي رحم محرم للمحضونين أو لغير ذلك من الأسباب . وللاب أن يضم إليه - في مسكنه الذي يقيم فيه - ابنه الذي بلغ أقصى سن الحضانة ، بما له من حق الولاية على النفس ، ولو بغير رضا أمه الحاضنة .

أما البنت فقد جعلها القانون من أطفال الحضانة مهما كبر سنها ، إلى أن تتزوج ^(١) . فإذا تزوجت ، كان عليها أن تنتقل من مسكن الحضانة إلى بيت زوجها . وليس لها أن تقيم مع زوجها في مسكن الحضانة بغير رضا أبيها ، ولو سمحت لها الحاضنة بذلك ، لأن مسكن الحضانة هو مسكن أبيها ، وليس لها أن تلتحل فيه أحدا بغير رضا .

سابعاً : أجاز قانون الأحوال الشخصية ، للنياحة العامة ، أن تصدر قراراً فيما يشور من منازعات بشأن حيازة مسكن الحضانة حتى تفصل المحكمة فيها . فإذا كان النزاع على حيازة هذا المسكن نزاعاً مدنياً لا يشكل جريمة من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير ، فمندفئ تتبع تعليمات النيابة العامة الخاصة بمنازعات مسكن الزوجية ^(٢) . أما إذا كان النزاع على

(١) راجع بند ٢٩ فيها سبق ، الخاص بسن الحضانة .

(٢) ونص المادة ٨٣٤ من التعليمات العامة للنيابات - الكتاب الأول - القسم الأول - سنة ١٩٨٠ على أنه « إذاثار نزاع بين الزوجين على حيازة مسكن الزوجية ، يبادر أعضاء النيابة إلى فحصه وتحقيق عناصره ، ومتى أصبح صالحاً للتصرف فيه ، يعمتون بأوراقه إلى النيابة الكلية مشفوعة باقتراحهم للقرار الذي يرون إصداره والسند في ذلك ، وذلك على ضوء ما يلي :

١ - في حالة ما إذا شجر نزاع بين الزوجين مع قيام رابطة الزوجية يكون الاقتراح بتعيين كل من الطرفين من استمرار حيازته للمسكن .

٢ - إذا وقع طلاق رجعي يقترح تعيين كل من الزوجين ، طول فترة العدة من استمرار حيازته للمسكن .

٣ - في حالة الطلاق البائن إذا لم يكن للزوجين أولاد يقيمون بمسكن الزوجية يقترح تعيين المالك أو المستأجر منها للمسكن ومنع تعرض الآخر له فيه .

٤ - إذا كان الطلاق بائناً ، وللمطلقة صغير في حضانتها يقترح تعيين المطلقة الحاضنة من استمرار إقامتها بمسكن الزوجية المؤجر دون الزوج المطلق حتى يفصل القضاء نهائياً في أمر النزاع .

حيازة هذا المسكن قد قامت دلائل كافية على جدية اتهام أحد أطرافه (وهو المطلق أو أحد أتباعه غالبا) بارتكاب جريمة من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير ، ففي هذه الحالة تنص المادة ٢٧٣ مكررا عقوبات ، على أنه « يجوز للنيابة العامة ، متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب ، (وهي جرائم انتهاك حرمة ملك الغير) أن تأمر باتخاذ إجراء تحفظي لحماية الحيازة ، على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص لإصدار قرار مسبب ، خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بإلغائه . ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة أن تفصل في النزاع - بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال - وبعد سماع أقوال ذوي الشأن بتأييد القرار أو بإلغائه ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق . ويعتبر الأمر أو القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها ، وكذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى » (١) .

وقد ألنى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل في طلب استقلال الحاضنة بمسكن المطلق ، وفي طلب المطلق العودة إلى مسكنه بعد انتهاء الحضنة ، وبالتالي يرجع إلى القواعد العامة

٥ - يرسل المحامون العامون أو رؤساء النيابة الكلية منازعات الحيازة المتعلقة بتطبيق المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ مشفوعة بمذكرة بالرأى للمحامين العامين لدى محاكم الاستئناف للتصرف فيها . وهذه التعليمات هي نفسها التي يتضمنها الكتاب الدوري رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ الصادر من النائب العام .

ولم يتغير الوضع ، بعد صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧٩ ، إلا بصدد تهكين المطلقة الحاضنة من استمرار إقامتها بمسكن المطلق مؤجرا أو غير مؤجرا ، دون الزوج ، حتى يفصل القضاء نهائيا في امر النزاع .

(١) وانظر في شرح ذلك : مصطفى مجدى أبو هرجة في كتابه : الحيازة داخل وخارج دائرة التجريم ط ١٩٨٤ ص ٤٧ وما بعدها ، و ٩٧ وما بعدها .

النصوص عليها في لائحة المحاكم الشرعية المعمول بها الآن في قضايا الأحوال الشخصية ، وهي تنقضى في المادة السادسة منها باختصاص المحكمة الجزئية بالفصل ابتداءً في المواد الخاصة بالحضانة والحفظ وانتقال الحاضنة بالصغير إلى بلد آخر .

وينبغي أن تلاحظ النيابة العامة وكذلك القضاء ، في منازعات الحيازة على مسكن الحضانة ، أن هذا المسكن هو مسكن المطلق أو مسكن أولاده المحضون ، وأن الحاضنة لم تأت إليه إلا للحضانة ، فهو ليس مسكن الحاضنة وإنما هو مسكن الحضانة أو مسكن المطلق وأولاده . وهذا يعطى شبهة وشك في تجريم دخول المطلق فيه ، يفسر لصالح المتهم ، خصوصاً بعد أن جعل القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ هذا المسكن مسكناً للحضانة ، لا مسكناً للمطلقة . وبالتالي يكون دور النيابة هو الحيلولة دون ارتكاب جرائم غير جريمة انتهاك حرمة ملك الغير .

٣١ - مكرر : إفراج المطلق من مسكنه الحضانة ، حكم مخالف للشريعة الإسلامية ، وغير دستوري :

إلزام المطلق بالخروج من مسكنه ، ما لم يهيم مسكناً آخر مستقلاً مناسباً ، لتشغله الحاضنة والمحضون ، هو حكم مخالف للشريعة الإسلامية ، وبالتالي غير دستوري ^(١) ، للأسباب الآتية :

أولاً - أشار القرآن الكريم : إلى أن الأصل أن تخرج المطلقة من مسكن مطلقها ، فأذن الله عز وجل سورة الطلاق مستثناً من هذا الأصل مدة العدة ، قاضياً بأن تظل المطلقة في هذا المسكن باعتباره بيتها حتى تنقضى العدة ، لهدفين أساسيين ، أحدهما : أن تستريحاً رحمها محافظة على

(١) ومن هذا الرأي في ظل القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، محمد بلقاجي في دراسات في الأحوال الشخصية - المرجع السابق - ص ٣٠١ وما بعدها ، ومحمد عزي البكري في موسوعة الفقه والقضاء والتشريع في إيجار وبيع الأماكن الخالية ط ١٩٨٢ ج ١ ص ٦٠٣ وما بعدها ، وقريب منه أحمد نصر الجندی في قوانين الأحوال الشخصية مجلة القضاء ١٩٨٠ ص ٢٠٦ حيث يرى خروج القانون على الأحكام الفقهية في مسكن الحضانة .

الأنساب ، أى تتأكد من خلوه من جنين ينسب إلى مطلقها أو أن تضع هذا الجنين إذا كانت حاملا به ، والثانى : أن الله عز وجل قد يقلب القلوب ، فيفكر المطلق في مراجعة مطلقته ، ويعود الوثام إلى الأسرة من جديد .

قال تعالى فى سورة الطلاق : « يا أيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، وأحصوا العدة ، واتقوا الله ربكم ، لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ^(١) » . وكانت المطلقة قبل نزول هذه الآيات تخرج من بيت مطلقها بمجرد الطلاق ، ويكون من حقها أن تتزوج بغير المطلق بعد الطلاق مباشرة ولو كانت حاملا من المطلق ، كما هو الحال فى شريعة المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت حتى اليوم ، فأنزل الله عز وجل سورة الطلاق بأحكام جديدة هى أحكام العدة ، أمرا المطلقين بعدم إخراج المطلقات من بيوتهن مدة العدة ، بقوله تعالى « لا تخرجوهن » ومؤكدا هذا الأمر بأمر آخر للمطلقات بعدم الخروج ، بقوله تعالى « ولا يخرجن » ، اللهم إلا إذا حدث منهن تعد فاحش واضح على المطلق أو على أهله أو غيرهم فعندئذ يخرجن ، وبين الله عز وجل أن أوامره بعدم الإخراج والخروج هى من حدوده ، وحدود الله نظام للجماعة كلها لا يجوز التجاوز عنه ، « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » بأن وضعها موضع المساءلة وعرضها للعقاب ، مشيرا — عز وجل — إلى الحكمة من ذلك بقوله تعالى : « لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » أى لعله سبحانه يقلب قلب المطلق من بغض مطلقته إلى محبتها ، ومن الرغبة عنها إلى الرغبة فيها ، ومن غزيرة الطلاق إلى الندم عليه ، فيراجعها ^(٢) .

وحتى يشير الله عز وجل إلى الهدف الثانى من هذا الحكم ، وهو استكشاف حمل المطلقة والمحافظة على الأنساب ، ويحذر من الإضرار

(١) الآية الأولى من سورة الطلاق .

(٢) راجع تفسير القرطبى ، ط دار الكتب ج ١٨ ص ١٥٤ — ١٥٦

بالمطلقة وهي في بيت مطلقها مدة العدة ، تعود آيات سورة الطلاق ، بعد بيان العدة ، فتؤكد : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقت عليهن ، وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ، فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ، وأتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى » (١) . فسكنى المطلقة مدة العدة بعد الطلاق تكون من وجد المطلق أى على قدر سعته ويساره ، دون تضيق على المطلقة أو إضرار بها ، فإذا تبين الحمل اقتضى ذلك تأكيد الاتفاق على الحمل ، وكل ذلك موقوف بمدة العدة ، بدليل قوله تعالى « حتى يرضعن حملهن » ، وقوله تعالى من قبل : « فطلقوهن لمدتهن ، وأحصوا العدة » .

ونص القرآن الكريم سالف الذكر واضح في الدلالة على مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية ، يقضي بأن الأصل أن تخرج المطلقة من مسكن مطلقها ، إلا في مدة العدة للأهداف سائلة الذكر . وبالتالي إذا انقضت العدة وجب خروج المطلقة من بيت مطلقها ، ما لم يكن قد راجعها في هذه المدة ، وهو ما يفهم أيضا من معنى الطلاق ، فالطلاق تصبح معه المرأة طليقة من قيد الزواج بالمطلق ، حرة في أن تتزوج من تشاء أو تظل بغير زواج ، وهو ما يقتضى خروجها من مسكن المطلق . وعلى هذا الأصل سار المسلمون من عهد المصطفى ﷺ ، حتى أتى قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، ومن بعده القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فقلب الأوضاع ، فبدلا من أن يبقى المطلق في مسكنه وتخرج المطلقة منه ، تبقى المطلقة فيه ويخرج صاحبها منه ، حتى سمي الناس هذا القانون بقانون الشقة (٢) .

(١) الآية ٦ سورة الطلاق .

(٢) نقد ذكر السيد مصطفى إبراهيم الجندي عضو مجلس الشعب ، أن هذه المادة من أخطر المواد التي وردت في الاقتراح بمشروع قانون المعروض ، ولا شك أن كثيرا من المواطنين أصبحوا يسهون هذا القانون بقانون الشقة . فمرد رئيس المجلس بقوله « نريد إصلاح المعنى ، فهو المسكن وليس الشقة ، حتى لا يختلط الأمر أمام الرأي العام » مضبطة المجلس - الجلسة ٩٩ في ١٩٨٥/٧/١ ص ١٣

ومن الواضح أن حكم مسكن المطلقة ، والحاضنة بصفة عامة ، قد جاء على خلاف المبدأ الذي أشار إليه نص القرآن الكريم سالف الذكر ، وسار عليه المسلمون من عهد المصطفى ﷺ حتى صدور قانون الأحوال الشخصية ، وبالتالي كان هذا الحكم مخالفا للشرعة الإسلامية .

ثانيا : طرد المطلق من مسكنه إذا لم يهيء للحاضنة مسكنا مستقلا مناسبا ، جعل الولد سببا في الإضرار بأبيه ، وهو ما يخالف الشرع ، لأن الله عز وجل يقول « لا تضار والدة بولدها ، ولا مولود له بولده » (١) فكيف يطرد الأب من مسكنه بسبب ولده ؟! أليس هذا مخالفا لمبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية منصوص عليه في الآية سالفة الذكر ، وهي نص قطعي الثبوت والدلالة ؟

ثالثا : لن يضيع الأولاد المحضون إذا بقي والدهم في مسكنه ، لأن من المتفق عليه أن الأولاد في سن الحضانة يسكنون تبعا لوالديهم أو تبعا لأهمهم أو لمن ثبت له حضانتهم ، ومن القواعد المستقرة أن موطن القاصر هو موطن من ينوب عنه ، وبالتالي فليس للأولاد المحضون مسكن خاص يسمى مسكن الحضانة . فهذا المسكن من ابتداء واضع قانون الأحوال الشخصية ، ولم يرد به نص في قرآن ولا سنة .

وغنى عن البيان أن تسكنى المحضون تبعا لا استقلالاً ، في مسكن أبيهم أو في مسكن حاضنتهم ، يرجع إلى أنهم صغار يحتاجون إلى الرعاية فلا يمكن أن يستقل أحد منهم بنفسه ، فلم يكن لهم مسكن مستقل .

رابعا : في الشريعة الإسلامية ، لا تتبع الأم المطلقة الحاضنة أولادها في مسكنهم ، بل هم الذين يتبعونها في مسكنها ، لأن الفرع يتبع الأصل ، وكذلك غيرها من الحاضنات ، وفي هذا تكريم للحاضنة ، لأنها أم أو جدة أو أخت . أما القانون فقد قلب الأوضاع ، وجعل الأصل يتبع الفرع بناء فيه مهانة للأم وللحاضنة ، إذ نظر إلى الحاضنة وكأنها شغالة ومربية تتبع

(١) من الآية ٢٢٣ سورة البقرة .

الأولاد المحضونين في مسكنهم ، لا أنهم هم الذين يتبعونها ، وهو ما يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية ^(١) .

خامسا : من المتفق عليه أن المطلق لا يلزم بالانفاق على مطلقته ، بعد انقضاء عدتها ، فلا يلزمه إطعامها ، كما لا يلزمه كسوتها وإسكانها . وتجب نفقة المطلقة في مالها ، إذا كان لها مال يكفيها ، فإن لم يكن لها هذا المال وجبت نفقتها على قريبها المورس الملزم بنفقتها وفقا لأحكام نفقة الأقارب . وهذا هو أيضا حكم كل حاضنة ، ما لم تكن الحاضنة متزوجة ، فتكون نفقتها وكسوتها وإسكانها على زوجها ، وفقا لأحكام النفقة الزوجية . وتأخذ المطلقة المتزوجة بذى رحم محرم لأولادها ، حكم الحاضنة المتزوجة ، حيث يلزم زوجها بإسكانها .

من هذا يبدو أن المطلق غير ملزم - شرعا - بإسكان المطلقة ، في الأصل ، حاضنة أو غير حاضنة .

إنما يلزم أقارب المطلقة المورسين إسكانها ، إذا لم تكن متزوجة ، ولم يكن لها مال يكفيها ، وفقا لأحكام نفقة الأقارب ، فهؤلاء الأقارب لا يستطيعون إنكار صلتهم بها أبدا ، لأنها صلة ناشئة عن قرابة الدم ، بينما انقطعت صلتها بمطلقها بالطلاق بعد انقضاء العدة ، كما أن أقارب المطلقة هم الذين يهمهم ابتهم وسمعتها وكرامتها ، فكان عليهم رعايتها . ولا شك أنه ليس من كرامة المطلقة ولا كرامة أهلها أن تمد يدها إلى مطلقها بعد أن أنهى حياته الزوجية معها ونسيها .

غير أنه ، إذا لم يكن للمطلقة الحاضنة مسكن تسكن فيه مع زوج لها (ذى رحم محرم للصغير) أو تسكن فيه مع أهلها ، أو تسكن فيه بمفردها ، ولم يكن لها مال يكفي لتوفير هذا المسكن ، ولم يكن لها قريب مورس تلزمه نفقتها ، كانت في هذه الحالة بلا مسكن . في هذه الحالة ،

(١) وإذا كانت الأمة التي تلد من سيدها مولودا حرا تتبعه في الحرية ، فيعتقها ولدها ، فذلك تكريما لها ، بخلاف النظر إلى الحاضنة كمربية تتبع الأولاد ففيه مهانة لها .

يجب شرعا ، على مطلقها أن يسكنها ، وهذا ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون من أن الفقهاء ذكروا أن من لها إمساك الولد ، وليس لها مسكن ، فعلى الأب سكناها (١) .

ويبدو من ذلك أن الحاضنة التي ليس لها مسكن ، هي الحاضنة غير المتزوجة ، وليس لها مال يوفر لها هذا المسكن ، وليس لها قريب موثر يلزمه نفقتها ، لأنها لو كانت متزوجة لكان على زوجها إسكانها ، ولو كانت غير متزوجة ولها مال يوفر لها مسكنا فنفقتها في مالها ، وإن لم يكن لها مال ولها قريب تلزمه نفقتها لكان عليه إسكانها إلى أن تتزوج .

والزام الشريعة الإسلامية المطلق بسكنى الحاضنة التي ليس لها مسكن ، وفقا للتحديد السابق حكم يتفق مع العدالة ، ومن قبيل التكافل الذي يدعو الإسلام إليه ، وهو من باب قوله تعالى : « ولا تسوا الفضل بينكم » (٢) . أما إلزامه - في غير هذه الحالة - بتوفير مسكن للحاضنة ، فهو إلزام له بما لا يلزم ، وفيه إهدار للقواعد الفقهية وتعارض مع الأحكام الشرعية التي تقرر أن سكنى المتزوجة ونفقتها على زوجها ، وسكنى غير المتزوجة ونفقتها في مالها إن كان لها مال ، فإن لم يكن لها مال فسكناها ونفقتها على الموثر من أقاربها .

سادسا : في المذكرة الإيضاحية لقانون الأحوال الشخصية ، دليل على أن الحكم الخاص بمسكن الحضانة مخالف للشريعة الإسلامية ، فقد ورد في هذه المذكرة أنه « حين نعود لأقوال الفقهاء ، نجد أنهم قالوا : إن من لها إمساك الولد ، وليس لها مسكن ، فإن على الأب سكناها جميعا . (الدر المختار للحصكفي - فقه حنفى في كتاب الحضانة) » (٣) .

وقد عرفنا أن الحاضنة التي ليس لها مسكن ، هي الحاضنة غير

(١) فنى الدر المختار للحصكفي ص ٦٢٧ « سئل أبو حفص عن لها إمساك الولد ، وليس لها مسكن مع الولد ، فقال على الأب سكناها جميعا » .

(٢) من الآية ٢٣٣ سورة البقرة .

(٣) راجع البند السابق - ثالثا ورابعا وخامسا منه .

المتزوجة ، وليس لها مال يكفي لإيجاد مسكن لها ، وليس لها قريب موسر تلزمه نفقتها وإسكانها .

أما نص القانون ، فقد ألزم الأب بسكنى الحاضنة ، ولو كان لها مسكن مستقل مناسب تسكن فيه بمفردها ، أو تسكن فيه مع زوجها كأم الأم ، أو كانت موسرة ذات مال تستطيع به إيجاد هذا المسكن ، أو كان لها قريب موسر تلزمه نفقتها وإسكانها شرعا وقانونا ، ورفض مجلس الشعب اقتراحات بعض أعضائه التي تتضمن ذلك رغم اتفاقها مع المذهب الحنفى ، مستند النص .

كذلك لم يلزم المذهب الحنفى ، ولا غيره من المذاهب ، الأب بالخروج من مسكنه إذا لم يهيبه للحاضنة والمحتضنين مسكنا مستقلا مناسباً ، ولم يحكم باستمرار المطلقة الحاضنة في هذا المسكن بعد انقضاء عدتها ، وإنما ألزم الأب بسكنى الحاضنة وأولاده المحتضنين إذا لم يكن لها مسكن ، فإن لم يفعل جاز للحاكم أن يسكنهم على نفقة الأب .

بل يوغل القانون في طرق الابتعاد عن المذهب الحنفى ، مستند النص ، فيلزم المطلق بالخروج من مسكنه لتستمر الحاضنة فيه مع المحتضنين ، إذا لم يهيبه لهم المطلق مسكنا آخر ، ليس فقط في حالة ما إذا كان لها مسكن خاص بها تشغله ، بل حتى ولو عرض عليها في هذه الحالة أن يدفع لها أجرة مسكنها الخاص طوال مدة الحضنة ، بحيث توفر عليه فقط غناء البحث عن مسكن آخر ، ولا توقعه في العنت والحرَج بالخروج من مسكنه (١) . بينما الراجع من المذهب الحنفى لا يوجب على المطلق في

(١) وهذا مقتضى نص القانون ، وكذلك أعماله التحضيرية ، فقد رفض مجلس الشعب اقتراحاً للسيد عبد المنعم فرج عضو المجلس ، عرضه بقوله : « إننى أتناول ، تحضياً لحدوث معركة بين الزوجين في ظل أزمة المساكن الطاحنة ، إذا ما منح الله يسارا للزوجة الحاضنة ، ألا يستفيد منه الزوج المطلق ؟ وإننى أقترح أن نضيف عبارة « إلا إذا كان للزوجة الحاضنة مسكناً خاصاً بها تشغله ، على أن يدفع لها المطلق نفقة سكنى وفقاً لحالته » . بل

هذه الحالة أن يخرج من مسكنه ، ولا أن يهبيء لها مسكنا آخر ، ولا أن يدفع لها أجره مسكنها الخاص ^(١) ، على المختار في المذهب الحنفى .

وعلى رأى الآخر فى المذهب الحنفى ، الذى يلزم الأب بأجرة مسكن الحاضنة مع نفقة طعام المحضونين ومصروفات كسوتهم ، لا يلزم الأب بالخروج من مسكنه ولا بأن يهبيء للمحضونين مسكنا مستقلا ، وقريب منه المذهب المالكى الذى يلزم الأب بجزء من أجره مسكن الحاضنة ، لا بالأجرة كلها ^(٢) .

==

رفض المجلس اقتراحا آخر للسيد كرم زيدان عضو المجلس ، يتضمن هذا الحكم ، إذا كان الزوج غير قادر على أن يهبيء مسكنا آخر ! . وانظر مضبطة مجلس الشعب الجلسة ٩٨ فى ١٩٨٥/٧/١ ص ١١ و ١٣ و ١٧ — وسبقت الإشارة إلى ذلك .

(١) فى حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٨٧٧ « لا تجب فى الحضانة أجره مسكن ، وقال آخرون : تجب إن كان للصبي مال ، وإلا فعلى من تجب عليه نفقته . . فقد تكون الحضانة لا مسكن لها أصلا ، بل تسكن عند غيرها ، فكيف يلزمها أجره مسكن لتحضن فيه الولد ، بل الأوجه لزومه على من تلزمه نفقته فإن المسكن من النفقة . . لكن هذا إنما يظهر لو لم يكن لها مسكن . أما لو كان لها مسكن يمكنها أن تحضن فيه الولد ويسكن تبعاً لها فلا ، لعدم احتياجها إليه ، فينبغى أن يكون ذلك توفيقاً بين القولين ، ويشير إليه قول أبى حفص : وليس لها مسكن ، ولا يخفى أن هذا هو الأرفق بالجانبين ، فليكن عليه العمل » .

وبهذا قضت محكمة بورسعيد الشرعية (فى حكمها الصادر فى ١٦/٥/١٩٣٢ فى القضية ١٠٢٤ لسنة ١٩٣١ — والمنشور بمجلة المحاماة الشرعية السنية ص ٩٢١ — والذى ذكره أحمد نصر الجندى فى مبادئ القضاء الشرعى ج ١ ص ١٣٧) ، وجاء بهذا الحكم أنه « حيث أن الحكم الشرعى أن الحضانة تكون لها أجره مسكن تمسك فيه الصغيرة ، إذا لم يكن لها مسكن تسكنه . . وحيث أن معنى هذا أن الحضانة إذا كان لها حق السكنى بسبب من الأسباب الشرعية كحق السكنى فى بيت موقوف عليها ، أو مملوك لها ، أو واجب لها على زوجها ، أو على من تجب نفقتها عليه ، فلا يكون لها فى هذه الحالة أجره مسكن تمسك فيه الصغيرة » .

(٢) فى الشرح الكبير للدردير جاشية الدسوقي ج ٢ ص ٥٣٣ و ٥٣٤ « (وللحاضنة) ، أم أو غيرها ، (قبض نفقته) وكسوته وغطائه ووطائه »

سابعاً : قد يقال إن نفقة الصغير المحضون تجب على أبيه ، ومن عناصر النفقة المسكن ، وبالتالي كان مسكن الحاضنة من نفقة المحضونين .

وجميع ما يحتاج له الطفل ، وليس لأبي المحضون أن يقول لها **ابغضيه** ليأكل عندي ثم يعود لك ، لما فيه من الضرر بالطفل والاخلال بصيانتة والضرر على الحاضنة للبثقة ، وليس لها موافقة الأب على ذلك لضرر الطفل ، إذ أكله غير منضبط ... ثم إن قبض النفقة يقدر بالاجتهاد من الحاكم على الأب بالنظر لحاله ... ولحال الحاضنة من قرب المسكن من الأب وبعده وأمنه وخوفه . وأما السكى ، فمذهب المدونة الذى به الفتوى أنها على الأب للمحضون والحاضنة معا ، ولا اجتهاد فيه ، وقال سحنون : يسكنى الطفل على أبيه ، وعلى الحاضنة ما يخص نفسها بالاجتهاد فيهما ، أى فيما يخص الطفل وما يخص الحاضن . وقيل توزع على الرؤوس ، فقد يكون المحضون متعددا وكلاهما ضعيف ، وظاهر قول المصنف (و) للحاضنة (السكى بالاجتهاد) المشى على مذهب سحنون ... لكن رجح بعضهم ما فى التوضيح وغيره من أن كلام سحنون تفسير للمدونة .« ويشرح الدسوقي أحكام السكى بقوله : « الخلاف فيها يخص الحاضن [أى الحاضنة] من المسكن ، وأما ما يخص المحضون منه فعلى الأب باتفاق الأقوال المذكورة ... قال الميضى فيما يلزم الأب للولد ما نصه وكذا يلزمه الكراء [أى الأجرة] عن مسكنه . وهذا هو القول المشهور المعمول به المذكور فى المدونة وغيرها ، سحنون . ويكون عليه من الكراء على قدر ما يجتهد الحاكم [فيها تدفعه الحاضنة وما يدفعه أب المحضونين] ، وقال يحيى بن عمر السكى على قدر الجاهم [أى تقسم بعدد الرؤوس السككين] ... خلافا لابن وهب القائل إن أجرة المسكن على الحاضنة ... وروى : لا شيء على المرأة حيث كان الأب موسرا ، وأنها على الموسر من الأب والحاضنة . وحكى ابن بشير قولاً بأنه لا شيء على الأم من السكى .« ولا يحكم بشيء للحاضنة غير أجرة السكن ، على الخلاف السابق ، إذا كانت الحاضنة غنية ، أما إذا كانت فقيرة فينفق عليها من مال ولدها المحضون إن كان له مال .

ومن الواضح أن الخلاف السابق كله فى أجرة السكن ، ولا شأن له باخراج الأب من مسكنه ، بل النصوص تشير إلى أنه باق فى مسكنه ، عملاً بمبادئ الشريعة الإسلامية سألقة الذكر فى المتن . وقد حكم بأنه « ومن حيث أن المسكن لو كان للصغير لما اختلف فيه الفقهاء ، ولو جوب على من تجب عليه نفقته فى جميع الأحوال كما تجب عليه نفقته ، غير أنهم جعلوا السكن الكبير ، والصغير يسكن تبعاً له ، لا استقلالاً ، حتى يجب على أبيه أجرة مسكنه ،

وإذا كان بعض الفقهاء قد جيل أجره مسكن الحاضنة أو جزء من هذه الأجرة على الأب الذى يظل فى مسكنه ، فإن الصحيح أن مسكن الحاضنة وأجرة هذا المسكن لا تدخل ضمن اصطلاح نفقة المحضونين . والأدلة على ذلك كثيرة منها :

(١) لو كان مسكن الحاضنة من نفقة الصغار المحضونين ، لوجب دائما على أبيهم أن يوفره للحاضنة أو أن يدفع لها أجره مسكن ، لأن الأب ملزم دائما بالاتفاق على صفاره ما لم يكن معسرا وغير قادر على الاتفاق ، بينما يصرح الراجح من المذهب الحنفى مستند نص القانون ، بأن المطلق لا يلزم بسكنى الحاضنة مع المحضونين ولا بدفع أجره مسكن

وعلى ذلك فمسكن الحاضنة ليس من نفقة الصغير إلا لوجب دائما ، والمسألة التى اختلف الفقهاء فيها وأعطى للحاضنة فيها حق أجره السكن هى حسالة استغنائه ، ولذا كانت محل خلاف فرضت فيها لو كانت الحاضنة لا سكن لها يمكنها أن تحضن فيه الصغير ، ففى هذه الحالة قالوا إن عليه رفقا بها سكنها جميعا ، ففى الدر المختار مائة من ٦٢٧ فى باب الحضانة : سئل أبو حنيفة عن لها إمساك الولد وليس لها مسكن مع الولد فقتل على الأب سكنها جميعا . وقد علق عليه العلامة ابن عابدين فى رد المختار قال بعد نقل الخلاف ، والحاصل أن الأوجه لزومه لما قلنا ، لكن هذا إنما يظهر لو لم يكن لها مسكن أما لو كان لها مسكن يمكنها أن تحتضن فيه الولد ويسكن تبعاً لها فلا ، لعدم احتياجه إليه ، فينبغى أن يكون ذلك كوصف بين التولين ويسير إليه تسول أبى حنيفة : ليس لها مسكن . ولا يخفى أن هذا هو الأرق للجانبين فليكن عليه العمل ، والله الموفق . وإذن فلا يجب لها أجره المسكن متى كان .. لها .. مسكن يمكن أن تحتضن فيه الصغير لسكنه تبعاً لها ، ولقد توسع فى هذا بعض الفقهاء بعض التوسع فى الإمكان فجعلوا لها الحق إذا كانت محتاجة لايجار المسكن للصرف منه على نفقتها وهو توسع حسن ويحتمله لفظ الإمكان مع بعض التوسع . (الإسكندرية الشرعية فى ١٩٤٠/٥/٢١ فى القضية ٣٥٤ لسنة ١٩٣٩ كلى مستأنف - الحماية الشرعية س ١٥ من ٣٥٥ ، ذكره أحمد نصر الجندى فى مبادئ القضاء الشرعى ج ١ ص ١٢٨) .

ويلاحظ أن نصوص الفقه التى ذكرها ابن عابدين فى حاشيته التبتت على بعض الفقهاء ، خصوصاً مع التوسع الذى أشار إليه حكم القضاء سالف الذكر ، مما أوجد آراء وأحكاماً إذا عرضتها على الأصول الشرعية تجدها لا تستقيم ، مما يجعلها مرجوحة ، أو يشوبها خطأ فى الاجتهاد .

لها ، إلا إذا لم يكن للحاضنة مسكن تسكن فيه . كما أن المذهب المالكي لا يوجب هذه الأجرة كلها على الأب .

(ب) يؤكد ذلك دليل آخر ، وهو ما عرفناه من أن الأولاد يسكنون تبعاً لأبيهم أو لمن تثبت له الحضانة ، فليس لهم مسكن مستقل ، والفرع يتبع الأصل ، ولو كان مسكن الحاضنة من نفقة الصغار المحضون لكان الأصل هو الذي يتبع الفرع ، وهو غير جائز .

(ج) أن المسكن ملحق بالنفقة ، وليس أصلاً من النفقة ، لأن النفقة أصلاً هي الطعام والشراب ، وتطلق مجازاً على الكسوة والمسكن والخادم والعلاج والتعليم ، وغير ذلك من حاجات ينفق المال في سبيل تحصيلها ^(١) .

ثالثاً : إذا افترضنا جدلاً ، أن مسكن الحاضنة من نفقة المحضون ، لكان حكم القانون بخروج أيهم من مسكنه ما لم يبيع لهم مسكناً آخر

(١) نفى الهداية شرح بداية المبتدى للمغني ط الجلبى ج ٢ ص ٢٠ « النفقة واجبة للزوجة على زوجها ، مسلمة كانت أو كافرة ، إذا سلمت نفسها إلى منزله ، عليه نفقتها وكسوتها وسكناها » فعطف الكسوة والسكنى على النفقة ، والمعروف أن العطف يقتضى المغايرة ، فالمسكن غير النفقة ، إنما تذكر معها لما ينفق في سبيل تحصيلها من مال .

وسبق أن ذكرنا نص حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٥٣٣ عند المالكية وفيه المغايرة بين النفقة والسكنى .

وفي المعنى لابن قدامة — طبعة مطبعة الإمام — ج ٨ ص ١٦٦ — ١٧٠ « وعلى الزوج نفقة زوجته ما لا يغناء بها عنه وكسوتها ... والنفقة مقدرة بالكتلية ... والواجب رطلان من الخبز ... ثم استعرض ابن قدامة أنواع الطعام ومقاديره ، ثم قال .. فيفرض للمرأة قدر كفايتها من الخبز والادم .. وتجب عليه كسوتها باجتماع أهل العلم ، لما ذكرنا من النصوص ، ولأنها لا بد منها على الدوام فلزمته كالنفقة ... ويجب لها مسكن ... » .

وقد جمع الفقهاء بين أحكام النفقة والكسوة والمسكن تحت باب النفقة أو النفقات ، فظن بعض المتأخرين أن النفقة هي الطعام والكسوة والمسكن ، ثم نصت المادة الأولى من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن « تشمل النفقة الغذاء والكسوة والمسكن ... الخ » .

مخالفا لمبادئ الشريعة الإسلامية في مراتب الفقه ، لأنه إذا تراخحت الحقوق قدم الأوكد فالأوكد . وقد بين المصطفى ﷺ مراتب النفقة بقوله : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاهلك ، فإن فضل من أهلك شيء فلدن قرابتك ، فإن فضل عن ذن قرابتك شيء فهكذا وهكذا - يقول - فبين يديك ، وعن يمينك ، وعن شمالك » ^(١) . فحق الأب في سكنى منزله مقدم دون شك على حق ولده فيه ، في جميع المذاهب ^(٢) . ولن يضيع الولد أو يعيش بغير مسكن ، لأنه يسكن تبعا لأبيه أو لمن تثبت حضاته له ، فهو يسكن حتما تبعا لغيره كما هو مشاهد في واقع الحياة .

تاسعا: إن نفقة الصغير لا تجب على أبيه ، إلا إذا لم يكن له مال يكفي ، هذا هو حكم الشريعة الإسلامية ، وهو ما تنص عليه المادة ١٨ مكررا ثانيا من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالمادة الأولى من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، ومع ذلك ألزم هذا القانون المطلق بأن يهيء لصغار ولحاضنتهم مسكنا مستقلا ، أو يخرج من مسكنه ليستقلوا به ، حتى لو كان لهؤلاء الصغار مال يكفي لإيجاد مسكن لهم والاتفاق عليهم ، وهو ما يخالف حكم الشريعة الإسلامية ، بل ويجعل نصوص هذا القانون متعارضة ^(٣) .

بل نفقة الصغير من نفقة الأقارب ، ونفقة الأقارب لا تجب إلا بمقدار

(١) صحيح مسلم بشرح النووي - المطبعة المصرية - ج ٧ ص ٨٣

(٢) محمد بلتاجي في دراسات في الأحوال الشخصية - المرجع السابق ص ٣٠٥ . وفي معنى المحتاج ج ٢ ص ٤٢٥ التفقات « قسيمان : نفقة تجب للإنسان على نفسه إذا قدر عليها ، وعليه أن يقدمها على نفقة غيره ، لقوله ﷺ « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » ونفقة تجب على الإنسان لغيره .. وأسباب وجوبها ثلاثة : النكاح والقرابة والملك » .

(٣) وقد سبق أن ذكرنا أن مجلس الشعب رفض اقتراحا للسيد مصطفى إبراهيم الجندي عضو المجلس ، يقضى بأنه « إذا لم يكن الحاضنة مسكن ، ولم يكن للصغار المحضونين مال يكفي لتوفير مسكن لحضانتهم ، وجب على أبيهم أن يهيئ لهم المسكن المناسب ... » مضبطة المجلس - الجلسة ١٨ في ١٩٨٥/٧/١ ص ١٣

الحاجة ، ولا حاجة للصغير إلى مسكن مستقل لأنه يسكن تبعاً لوالده أو لحاضنته ، ولا يسكن استقلالا ، ويترتب على ذلك أن إسكان الصغير في مسكن مستقل لا يجب على أبيه ، أو على أحد من أقاربه الموسرين ، كما لا يجب في مال الصغير نفسه ، لأنه لا ينفق من ماله إلا لحاجته ، وقد علمنا أنه لا يسكن استقلالا ، بل تبعاً ، فلا حاجة له في مسكن مستقل .

عاشرا : قيل : كيف تلزم المطلقة أو والدها أو غيره من أقاربها الموسرين بتوفير مسكن لها ، في ظل أزمة الإسكان الطاحنة ؟ (١) .

ويرد على ذلك بأن إلزام المطلقة أو والدها أو أقاربها المزمين بالاتفاق عليها ، بتوفير مسكن لها ، هو كالإلزام المطلق به ، من حيث صعوبة البحث عن مسكن . فالمشكلة واحدة ، وهي أزمة إسكان بالنسبة لكل منهم .

ثم ألا ترى أن المطلقة غير الحاضنة ، يلزم الشرع والقانون أباهاً ثم المورس من أقاربها ممن يلزمه الاتفاق عليها ، بتوفير مسكن لها ، إذا كانت له زوجة (غير أم المطلقة) ترفض سكنى المطلقة معها ، لأن من حق الزوجة أن يكون لها مسكن شرعي مستقل لا يوجد به من قد تتضرر منه . وإذا كان هذا حال المطلقة غير الحاضنة ، فكذلك الحال إذا كانت المطلقة حاضرة .

وقد يقال : هناك فرق بين المطلقة غير الحاضنة ، وهي واحدة بمفردها يمكن توفير مسكن لها ، وبين المطلقة الحاضنة فهذه لديها أولاد قد يصل عددهم إلى سبعة أو أكثر فأين يضمهم والد المطلقة أو أخوها ؟ ثم إنهم أولاد المطلق فمن العدل أن يلزم بأعبائهم . . ويرد على ذلك بأن والد المطلقة أو أخوها ، هم أيضاً جدد الأولاد أو خالهم . . والأولاد أحفاده أو أولاد أخته . . والمطلق يدفع نفقة الحضانة فهو ينفق على أولاده . . وسكنى الأولاد في مسكن الحاضنة مؤقتة بمدة حضانتهم ثم يعودون إلى أبيهم . .

(١) فقد ذكر الدكتور محمد علي محبوب مقرر الجلسة أنه ما كنا في حاجة إلى هذا الحكم لولا أزمة الإسكان الطاحنة . مضبطة المجلس - الجلسة ١٦ في ١٩٨٥/٦/٣٠ ص ٦

وبديهى أن حل أزمة الإسكان بالنسبة المطلقة أو للمطلق ، لا يكون على حساب مبادئ الشرع وقواعده ومقتضيات العدالة . وإذا كانت الدولة تخصص نسبة من المساكن للراغبين في الزواج ، فلماذا لا تخصص كذلك نسبة منها لسكنى المطلقات ؟

على أن استقلال الحاضنة بمسكن المطلق الذى ابتدعه القانون ، يزيد أزمة الإسكان تعقيدا ، لأن مساكن الحضانة يمكن أن يكون فى كل منها شخصان أو ثلاثة على الأكثر ، والقانون لم يشترط أن يكون عدد المحضونين أربعة مثلا أو أكثر حتى يخصص لهم مسكن مستقل للحضانة ، وبالتالي قد يقتصر مسكن الحضانة على بنت وحيدة للمطلق مع حاضنتها ويظل مشغولا بهما فقط إلى أن تتزوج البنت ، وقد يتأخر زواجها إلى سن الثلاثين ، بل قد تعرقل الحاضنة زواجها ليستمر بقاءهما فى مسكن الحضانة ! كذلك رأينا أن القانون يلزم المطلق بمسكن الحضانة حتى فى حالة ما إذا كان للحاضنة مسكن مستقل أو كانت تقيم فى مسكن زوجها أو أهلها ، الأمر الذى تتعدد معه المساكن المشغولة والتي كان يمكن توفير مساكن الحضانة من بينها ، ويقل بذلك المعروض من المساكن الخالية ، مما يزيد أزمة الإسكان تعقيدا .

أحد عشر : يؤدى الحكم الخاص بمسكن الحضانة إلى قطع صلة الرحم وتفكيك روابط الأسرة ، وهو ما يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها ، المنصوص عليها فى آيات وأحاديث كثيرة ، والمعلومة من الدين بالضرورة وبيان ذلك أنه شاعت فىنا عادات غريبة منها عدم اهتمام أهل المرأة بها بعد زواجها ، متعللين بأن لديهم من مشكلاتهم الخاصة ما يكفيهم ، وكان التزامهم برعايتها قد انتهى بعد زواجها ، حتى إذا طلقت طلبوا إلزام مطلقها بإسكانها وبكافة نفقاتها ، على الرغم من أن العلاقة بينها وبين مطلقها قد انتهت بالطلاق وانقضاء العدة ، بخلاف علاقتهم بابنتهم المطلقة فهى علاقة ناشئة عن قرابة الدم لا تنقطع أبدا . ولا شك أن الحكم بمسكن الحضانة يؤدى إلى ترسيخ هذه العادات السيئة فى

وجدان الجماعة ، مما يؤدي إلى قطع صلة الرحم ، لأن استقلال المطلقة الحاضنة بمسكن المطلق يؤدي غالبا إلى أن يتجاهل أهلها رعايتها ، ولذا منهم أنها أصبحت في غنى عنهم ، خصوصا إذا كان هذا المسكن أكثر سعة وأفضل تأثيثا من مساكنهم ، كما يتركون الأولاد المحضونين بغير رعاية منهم ، اكتفاء برعاية أمهم لهم ، في الوقت الذي لا يستطيع المطلق رعايتهم ، إذ لا يدخل مسكن الحضنة بغير إذن الحاضنة ، وحقه في الرؤية لا يسمح له برعاية كاملة لأولاده ! وهذا كله يخالف الشريعة الإسلامية ، التي ألزمت والد المطلقة أو أخوها أو غيرهما من أقاربها الموسرين بإسكانها ، حتى تستمر صلتهم الشرعية بها ، استمرارا لصلتهم الطبيعية بها ، فهم أقاربها الذين لا يستطيعون إنكار صلتهم بها وتهمهم ابتهم وسمعتها وكرامتها ، فكان من الطبيعي أن يلزموا بإسكانها بعد طلاقها ، والخوف من هذا الإلزام يدفعهم إلى صلتها أثناء زواجها لنصحها ، مما يشرفها ويدفع زوجها إلى حسن معاملتها ، كما يدفعهم إلى الحرص على استمرار زواجها ، وإذا طلقت استمرت صلة الرحم بينهم وبينها ، وكان عيشها في كفهم أكثر رعاية لها ولأولادها من عيشها منفردة في مسكن الحضنة .

كذلك جعل قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، الحق في مسكن الحضنة لكل حاضنة ، فجعل النزاع على هذا المسكن ليس محصورا فقط بين المطلق والمطلقة ، وإنما قد يمتد إلى أقاربه الآخرين ، مما يؤدي إلى قطع الأرحام ذلك أنه إذا لم تكن المطلقة صالحة للحضنة ، انتقلت الحضنة إلى أم المطلقة ، فأم المطلق ، فأخت المحضونين .. فبنت أختهم .. فخاله المحضونين .. فبنت أخ المحضونين .. فعمة المحضونين . ومعظم هؤلاء ، كما ترى من أقارب المطلق الذين يشمل القانون بينهم وبين المطلق النزاع على مسكن الحضنة ، فتقطع صلة الأرحام . ثم إن معظم هؤلاء الحاضنات متزوجات ، ويقمن في مساكن أزواجهن ، فكيف يكون للحاضنة المتزوجة مسكن مستقل للحضنة ومسكن آخر تقيم فيه مع زوجها ؟ أين ستبيت ؟ إن باتت مع زوجها تركت الصغار المحضونين بغير رعايتها ، وإن باتت مع المحضونين قصرت في حقوق زوجها ، ثم ما بالاك إذا كانت

الحاضنة المتزوجة من العاملين في الحكومة أو في القطاع العام أو الخاص أو من أصحاب الأعمال ، كيف ستوزع وقتها بين مقر عملها ومسكن الحاضنة ومسكن زوجها ؟ ألا يؤدي ذلك إلى تفكيك روابط الأسرة ؟

ثاني عشر : إذا انتقلنا إلى مستقبل الزواج ، وجدنا أن الحكم بمسكن الحاضنة يؤدي إلى مفسد أخرى ، ومن مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح . وبيان ذلك أن الحكم بخروج المطلق من مسكنه واستقلال المطلقة الحاضنة به ، اتخذته أغلب الزوجات وسيلة لإذلال الزوج ، فملأن البيت شغباً ونزاعاً ونكدًا . ولم يحقق القانون بذلك مقاصد الشريعة الإسلامية في أن يكون الزواج سكوناً ومودة ورحمة !

بل اشتد ظلم هذا الحكم للرجل وقسوته عليه وتعرض الزوجة على عصيانه ، وهي في مأمن على المسكن ، عندما قضى بإلزام المطلق بالخروج من مسكنه ما لم يهيئ مسكنًا آخر ، حتى لو كانت الزوجة هي التي طلبت الطلاق لأي سبب من الأسباب ، فهو ملزم بذلك حتى لو طلقها القاضي بعد أن ثبت للحكمين أنها الكارهة ، وأنها المسيئة ، وأنها ترفض الصلح مع زوجها ، وانتهى تقرير الحكمين إلى وجوب نطليقتها خلعة مع إلزامها بتعويض المطلق ، وأخذ القاضي بهذا التقرير وحكم به !! بل يلزم المطلق بذلك ، حتى إذا حصلت الزوجة على الطلاق بسبب إعساره بنفقتها ، ولم يستطع أن يدفع نفقتها خلال مدة العدة حتى يراجعها فيها ، وبذلك تجمع عليه الإعسار والطلاق والطرء من مسكنه !!

وإذا كان هذا الحكم قد قصد به الحد من الطلاق ، إلا أنه يزيد الزوجات المشاكسات طغياناً ، فتزداد مع حالات الطلاق ، ومنازعات الأزواج أمام المحاكم . ولا شك أن أكثر الرجال لا يمنعهم من الطلاق غير حسن معاملة الزوجة ، فإذا ساءت معاملتها طلقها زوجها مهما كانت التضحيات ، ألا ترى عند إخواننا المسيحيين ، يغير الزوج طائفته أو دينه ليطلق زوجته !! وإذا كان هذا الحكم سيدفع بعض الأزواج إلى التريث في

الطلاق ، خوفا من ترك المسكن ، وسيطول صبره على سوء معاملة زوجته ،
فذلك سيؤدي به إلى الخنوع والذلة وأمراض الضيق والقلق ، وسيفقد
كلمته في بيته . وإذا لم يكن للاب زوجة تحترمه ، فلا ضمان لحسن تربية
الأولاد .

والأخطر من ذلك هو موقف جيل الشباب الراغب في الزواج ، من
هذا الحكم . إتنا نتوقع أن يحجم عدد كبير من الشباب عن الزواج أو
يتأخر فيه ، فتزداد أزمة الزواج شدة وتعقيدا ، أما البعض الآخر فسيشترط
على من يرغب في الزواج منها أن توفر له هي مسكن الزوجية وبمعداته ،
بدعى أن هذا المسكن هو مسكنها أثناء الزواج وبعد الطلاق وبعد
المات ! ومستقبل كثير من النساء هذا الشرط ، لهذه الاعتبارات ، وتحت
ضغط أزمة الزواج الطاحنة . ثم سيحلو لصف من الرجال ، أن يحمل
الرجل منهم حقبة ملابس ليدخل بها على زوجته في مسكنها الذي أعدته
لحياتها الزوجية ، حتى إذا شبع منها أو ضاق بها ذرعا طلقها ، ثم حمل
حقبة ملابس إلى امرأة أخرى أعدت له مسكنا آخر ليتزوجها فيه . .
وهكذا ينتقل من زوجة إلى أخرى ومن مسكن إلى آخر ، ولن يعبا هذا
الصف من الرجال بأولاده ، فقد تركهم مع أمهم كل منهم في مسكن
مستقل ، وسيظل أولاده مع أم كل منهم حتى الزواج ، فقد رفع القانون
سن الحضنة ، كما أن البيت بيت أمهم . وإذا تزوجت هذه الأم فسينتقل
أولاده إلى الحضنة التي تليها في ترتيب الحضنة . وهكذا سيدوق النساء
والأطفال ألوانا من العذاب ، وسيعم الحزن والأسى الأهل والأصحاب ،
وسندرك - عندئذ - حكمة الشريعة الإسلامية في إلزام الزوج بتوفير
مسكن الزوجية وإعدادده ، وبقائه فيه عند طلاقه ، وخروج المطقة منه بعد
انقضاء العدة إلى أهلها لرعايتها مع أولادها ، كما سنفهم شيئا من معاني
الآيات التي ختم الله عز وجل بها سورة الطلاق بالذات ، محذرا من عصيان
أمره ومخالفة شريعته ، بقوله جل شأنه « وكان من قرية عنت عن أمر ربها
ورسله فحاسبناها حسابا شديدا وعذبناها عذابا نكرا . فذاقت وبال
أمرها وكان عاقبة أمرها خسرا . أعد الله لهم عذابا شديدا ، فاتقوا الله

يا أولى الأبواب الذين آمنوا ، قد أنزل الله إليكم ذكرا . رسولا يتلو عليكم آيات الله مبينات ليخرج الذين آمنوا وعملوا الصالحات من الظلمات إلى النور ، ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ، قد أحسن الله له رزقا . الله الذي خلق سبع سماوات ومن الأرض مثلهن ينزل الأمر بينهما لتعلموا أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علما « (١) » .

٣٢ — الزوجة الكارهة :

نقصد بالزوجة الكارهة الزوجة التي تشعر بانقطاع مودتها لزوجها ورغبتها الأكيدة في فراقه .

وقد أجاز الإسلام للزوجة الكارهة طلب الطلاق ولكنه كرهها فيه ، وفي الأثر أنه أيما زوجة طلبت الطلاق من زوجها من غير بأس لا تجد ربح الجنة ، ومن غير بأس أى لمجرد رغبتها في رجل آخر . كذلك لعن الله الذواقين والذواقات .

ولم يتعرض قانون الأحوال الشخصية لأسباب طلب الزوجة الكارهة للطلاق ، إلا لسبب جديد ابتدعه هو التطليق لضرر تعدد الزوجات . ولما كنت قد لاحظت — وقت مناقشة هذا القانون — أن الجهل بأحكام الإسلام في الأسرة يكاد أن يكون في كل بيت وفي كل وسيلة من وسائل الإعلام ، لهذا نشير هنا بإيجاز إلى أحكام طلب الزوجة الطلاق ، ثم نتكلم بعد ذلك عن التطليق لتعدد الزوجات .

٣٣ — تفويض الزوجة في الطلاق ، وطلاقها براءتها المنفردة :

يجوز للزوج أن يفوض زوجته في طلاقها منه ، لأن من ملك حقا كان له أن يتصرف فيه بنفسه ، أو ينيب غيره في التصرف فيه مطلقا أو محظدا بوقت أو مقيدا بشرط . . . كان يقول لها طلقني نفسك مني إذا شئت ، أو خلال أسبوع ، أو إذا سافرت . . . وإذا تم التفويض فلا يملك

الزوج الرجوع فيه ، ولكن يظل له الحق في أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة . وإذا طلقت الزوجة المفوضة زوجها بأن قالت له : أنت طالق ، احتسب طلاقها طلقة واحدة ما كان يملكه زوجها عليها ، فإذا كان الطلاق رجعياً (لأول مرة بعد الدخول أو لثاني مرة) كان لمطلقها أن يراجعها في العدة ولو بغير رضاها ، لأنها تطلقه بتفويض منه فكأنه هو الذي طلقها ، وإذا كان الطلاق بائناً بينونة صغرى أو انقضت العدة في الطلاق الرجعى فلا يكون للمطلق أن يراجعها ، وإنما له أن يتفق معها برضاها على زواج جديد بمهر جديد . وإذا كانت الطلقة هي الثالثة فلا يملك أن يراجعها ، أو يعتقد عليها زواجا جديداً ، إلا إذا تزوجها آخر ودخل بها ثم مات عنها أو طلقها وانقضت عدتها .

ولا تصح الزوج بأن يفوض زوجته في طلاقه ، لما هو معروف عن المرأة من أنها عاطفية ، ويكاد القلق يطحنها بعد الافتتاح الخطير من مجتمع النساء على مجتمع الرجال ، والفوضىاء التي دخلت إلى البيوت عن طريق التلفاز المفتوح ليل نهار ، مع ضغوط الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها .

٢٤ - الخلع ، أو الطلاق على مال :

أجمع فقهاء الشريعة الإسلامية على أنه يجوز للزوجة الكارهة - إذا كانت بالغة عاقلة رشيدة - أن تتفق مع زوجها على أن يطلقها في مقابل تعويضه ، فينخلع كل منهما من كل الحقوق والواجبات التي يفرضها الزواج بينهما ، وتندى الزوجة نفسها من قيد الزواج بهذا التعويض ^(١) .

(١) وهذا ما أجمع عليه الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، واختلفوا فيها إذا كان الزوج هو الكاره ولكنه عرض على زوجته أن يطلقها نظير تعويض تدفعه له ، فمن الفقهاء من منع ذلك لقوله تعالى : « ولا تمسكوهن ضراً لتعتدوا » ، ومنهم من أجاز ذلك - قضاء لا دينية - على أساس أن اتفاق الزوجة مع زوجها على ذلك جعل الحقيقة مجهولة في التعرف على ما إذا كانت الكراهية من الزوج وحده أو مشتركة من الزوجين ، كما أن العقد شريعة المتعاقدين . وهذا هو المعمول به في المحاكم . محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٣٢٧ وما بعدها .

وقد يتم هذا الاتفاق بلفظ الخلع أو بلفظ المبرأة أى تقول الزوجة لزوجها أبرأتك من حقوقى على أنه تطلقنى ، أو بلفظ الطلاق على مال ، ولكل صيغة من هذه أحكامها ^(١) . وهذا الاتفاق جائز بقوله تعالى : « ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به » ^(٢) .

ويحدد اتفاق الزوجين مقدار التعويض الذى تدفعه الزوجة ، كأن يكون مالا يساوى المهر أو منفعة تقابل المآل كسكنى دارها مدة أو حضانة أولاده بغير نفقة حضانة أو أجره حضانة .. أو أكثر من ذلك أو أقل .

ووفقا للراجح من المذهب الحنفى المعمول به ، يسقط بالخلع ^(٣)

(١) وقد حكم بأن « المبرأة والخلع أو الطلاق على مال ، ليست من المعاولات المالية التى تطبق فى شأنها أحكام القساقون المدنى ، بل هى من التمرقات التى تدخل فى نطاق الأحوال الشخصية ، فتخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التى يرجع إليها وحدها لتقرير ما يجب أن يتم به رضا الزوجين ، وكيف يفصح عنه كل منهما فيما يصدر عنه من إيجاب وقبول ، وكيف يكون الإيجاب والقبول معتبرين شرعا حتى تقع الفرقة ويستحق المآل ... وركن الطلاق على مال (الذى هو عقد، على الطلاق بعوض ، هو الإيجاب والقبول بلفظ الطلاق معلنا على المآل المسمى بين الزوجين ، ولذلك كان مجرد الاتفاق على الطلاق وببدله فى مجلس واحد ، بدون حصول الإيجاب والقبول على الصورة الشرعية المتقدمة الذكر ، لا يعتبر طلاقا مستوجبا لزوم المآل على الزوجة . فالحكم الذى يعتبر أن الإيجاب والقبول الشرعيين لو وقع الفرقة بين الزوجين واستحقاق الزوج العوض قد حصل على أساس ما تم بينهما على ما ينبغى أن تبذله الزوجة من المآل لزوجها ليطلقها عليه ، وتنفيذ هذا الاتفاق بإيفائها بعض المآل المتفق عليه وتسليمه بياقيه سندات إقبنة إلخ ، لا على أساس ما دون فى وثيقة الطلاق من أن الخلع قد وقع على الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة ، هو حكم مخالف للقواعد الشرعية الواجب الأخذ بها فى هذا الوطن ، ويتعين نقضه » نقض ١٩٣٧/١٠/٢٨ الطعن ٨١ سنة ٦ ق - مجموعة القواعد القانونية ج ١ ص ١١٩ رقم ١٢ و ١٣ .

(٢) من الآية ٢٢٩ سورة البقرة .

(٣) إذا كان بلفظ الخلع أو المبرأة - محمد أبو زهرة فى الأحوال الشخصية ص ٣٣٣

كل ما تستحقه الزوجة المخالعة من حقوق مالية ناشئة عن الزواج ، فيسقط مؤخر المهر ومتجمد نفقة الزوجية ولا تستحق نفقة عدة ..

وهذا كله فيما لو اتفقت الزوجة الكارهة البالغة العاقلة الرشيدة مع زوجها على الخلع . لكن إذا طلبت هذه الزوجة الكارهة الخلع من زوجها فرفض ، ففي هذه الحالة كان الخلع لا يتم وفقا للراجح من المذهب الحنفي . لكن وفقا للمذهب المالكي تستطيع الزوجة الكارهة أن تلجأ في هذه الحالة إلى القاضي طالبة منها الحكم بالخلع ، فيبحث القاضي حكيمين للصلح بين الزوجين ، فإن لم يفلحوا في الصلح ، فرقا بين الزوجين خلعا بغير رضا الزوج ^(١) . وبهذا تتساوى الزوجة مع الزوج في حق الطلاق ، فكما أن للزوج الكاره أن يطلق زوجته ويدفع لها مستحقاتها المالية كلها ، يجوز للزوجة الكارهة أن تطلب الطلاق خلعا فتفارق زوجها بغير أن تدفع له مستحقاته المالية التي تنفق عليها معه أو يقدرها الحكمان ^(٢) . وإذا كان طلاق الزوج يتم بإرادته المنفردة ، بينما خلع الزوجة يتم باتفاق مع زوجها أو عن طريق الحكيمين ، فما ذلك إلا لأن المرأة عاطفية ، فكان هذا التمييز حماية لها وللأولاد ^(٣) .

« (١) ففى المدونة ج ٥ ص ٥ « قال مالك : الأمر الذى يكون فيه الحكمان ، إنما ذلك إذا فتح ما بين الرجل والمرأة ، حتى لا يشبه بينهما بيعة ، ولا يستطيع أن يتخلص إلى أمرهما ، فإذا بلغنا ذلك بحث الوالى رجلا من أهلها ، ورجلا من أهله عدلين ، فنظروا في أمرهما واجتهدا ، فان استطاعا الصلح أصلحا بينهما ، وإلا فرقا بينهما ، ثم يجوز فراقهما (أى الحكيمين) دون الإمام ، وإن كان رأيا أن يأخذا من مالها حتى يكون خلعا فعلا » [أى طلقها الحكمان خلعا بدون رضا زوجها] .

وانظر محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٣٣٨

« (٢) وفى بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٥٦ « والفقه أن الفداء إنما جعل للمرأة في مقابلة ما بيد الرجل من الطلاق ، فانه لما جعل الطلاق بيد الرجل إذا ترك المرأة [أى إذا كرهها وأبغضها] جعل الخلع بيد المرأة إذا تركت الرجل » .

« (٣) وسبق أن ذكرنا أن تغليب المرأة العاطفة على العقل ميزة لها اختصها الله عز وجل بها لتكون فيها انوثة لا خشونة . راجع هامش ٣ ص ٩١ فيما سبق .

ومذهب المالكية في الخلع هو الأقرب إلى القرآن والسنة ، لأن قوله تعالى : « فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به » يحتمل أن يتم الخلع بتراضى الزوجين أو بغير رضا الزوج ، ولفظ « عليهما » لا يعنى ضرورة اتفاقهما ، لأن الخطاب في الآية بصيغة الجمع « فإن خفتم ألا يقيما » ، فهو موجه للجماعة كلها لا إلى الزوجين ، ومعنى فلا جناح عليهما فيما افتدت به « أى لا إثم على الزوجة إن افتدت نفسها بتعويض تدفعه لزوجها ، ولا إثم على الزوج إن قبض هذا التعويض » .

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية برأى المالكية ، فأجاز للحكمين اقتراح الخلع إذا كانت الزوجة كارهة ، فيقضى بالطلاق مع إلزام المسمى بمغارم مالية ، كما رأينا (١) .

والطلاق على مال ، أو الخلع ، هو طلاق بائن بينونة صغرى ، وفقا للراجح من المذهب الحنفى ووفقا لمذهب المالكية . ويتربط على ذلك أن المخال لا يملك مراجعة المخالعة في العدة ، لأن هذا يتنافى مع معنى الخلع إذ لا يعقل أن يقبض المخال مالا من المخالعة تفدى به نفسها من قيد الزواج ثم يراجعها في العدة مستقبيا الزواج كما كان . لكن لهذا المخال أن يتفق مع مطلقة التي خالته ، على الزواج من جديد إن رضيت بذلك ، وعندئذ يعقد عليها عقدا جديدا بمر جديد. ترضى به .

٢٥ - حكم القاضى بتطليق الزوجة :

إذا كان الزوج يسمى إلى زوجته ، أو كان عاجزا عن الوفاء لها بحقوقها ، فلا يوجد ما يدعو الزوجة إلى أن تخالعه وتدفع له تعويضا ، بل لها أن تطلب من القاضى تطليقها منه ، مع الحكم لها بكامل حقوق المطلقة .

وأهم حقوق الزوجة التى يعتبر حرمانها منها أمرا مخلا بمقاصد

(١) راجع بند ٢١ فيما سبق .

الزواج مجيزاً للطلاق ، هي حقها في أن يعاشرها زوجها بالمعروف ، فلا يؤذيها بالفعل أو بالقول ، وإلا كان لها طلب التطليق للضرر ، وحقها في أن يعفها ويمكنها من أن تكون أما وإلا كان لها طلب التطليق للعجز الجنسي الحقيقي أو الحكوى وهو نوع خاص من الضرر ، وحقها في أن ينفق عليها وإلا كان لها طلب التطليق لعدم الاتفاق ، وسنذكر كلمة عن ذلك كله فيما يلي :

٣٦ - أولاً : التطليق لضرر سوء العشرة :

يحكم العلاقة بين الزوجين المبدأ الوارد في قوله تعالى : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان »^(١) . وقوله تعالى : « وعاشروهن بالمعروف »^(٢) وبالتالي نصت المادة ٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه : « إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها ، بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، يجوز لها أن تطلب من القاضي التفریق ، وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائناً ، إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما . فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر ، بعث القاضي حكمين على الوجه المبين بالمواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ »^(٣) .

والنص السابق مأخوذ من مذهب الإمام مالك ، ولم يعدل فيه قانون الأحوال الشخصية الجديد رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ شيئاً ، وإن كان قد عدل أحكام المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ الخاصة بالحكمين ، على ما سبق أن عرفنا^(٤) .

(١) من الآية ٢٢٩ سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٩ سورة النساء .

(٣) المدونة ج ٥ ص ٥ . ومذهب الحنابلة قريب من مذهب المالكية .

أما مذهب الحنفية والشافعية فلا يجيز التطليق للضرر ، وإنما يؤدب القاضي الزوج المسيء بعقوبة تعزيرية . محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٣٦١ وما بعدها .

(٤) راجع بند ٢٣ فيما سبق .

ويؤخذ من هذا النص أن للزوجة أن تطلب من القاضى التطلق للضرر^(١)، وعليها عبء إثبات هذا الضرر .

والمقصود بالضرر هنا هو سوء العشرة ، وهو سلوك يأتيه الزوج مع زوجته ، مخالف للشرع ، كأن يؤذيها بالقول أو بالفعل . وقد ضربت كتب الفقه المالكى أمثلة لهذا الضرر ، من ذلك ما ذكره الدردير فى الشرح الكبير بقوله : « (ولها) أى للزوجة (التطلق) على الزوج (بالضرر) وهو ما لا يجوز شرعا ، كهجرها بلا موجب شرعى^(٢) ، وضربها كذلك^(٣) ، وسبها وسب أيها نحويا بنت الكلب .. كما يقع كثيرا من رعاغ الناس^(٤) ، ويؤدب على ذلك ، زيادة على التطلق ، كما هو ظاهر ، وكوطنها

(١) وقد حكم بأن صور سوء المعاملة بضميفة الدعوى كعناصر للضرر ، ليس من شأنه أن تتعدد الدعوى بتعدددها . (نقض فى ١٩٨٣/٦/٢٨ فى الطعن ٥٠ لسنة ٥٢ ق - أحوال شخصية) .

لكن إذا اتهمت الزوجة دعواها بالتطلق للضرر ، ثم اضافت أمام محكمة الاستئناف التطلق للهجر ، كان طلب التطلق للهجر طلبا جديدا ، لا يجوز قبوله ، لاختلاف سببه ، تطبيقا للمادة ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (نقض ١٩٨٤/٦/٢٦ فى الطعن ١٢ لسنة ٥٣ ق - أحوال شخصية) .

(٢) وفى حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٣٤٥ ، « قوله كهجرها ، أى يقطع الكلام عنها ، وتولية وجهه عنها فى الفراش » .

(٣) أى ضربا مبرحا ، لأن على الزوج أن يعط زوجته الناشز ، فإذا لم يفلح هجرها ، فإذا لم يفلح الوعظ ثم الهجر « جاز له ضربها ضربا غير مبرح ، وهو الذى لا يكسر عظما ولا يشين جارحة » ، ولا يجوز الضرب المبرح ولو علم أنها لا تترك الناشز إلا به ، فإن وقع فلها التطلق عليه والتقصاص .
حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٣٤٣

(٤) أى أن ذلك السبب يعتبر ضرا إذا كان لا يجرى بين أمثال الزوجين . ويلاحظ أن السبب غير النقد ، فليس من حق الزوج أن يسب زوجته لكن من حقه أن ينتقدها وأن يبصرها بعيوبها التى لا يرضاها ، وإن يعترض على سلبياتها . ويفترق النقد عن السبب فى اللفظ وفى القصد . ويتجاوز قضاء لا ديانة - عن بعض الفاظ قد تجرى بين الزوجين وتحمل معنى السبب ، إذا صدرت فى حال الغضب بقصد النقد لا بقصد الإهانة والتحقير ، أو صدرت فى حال الهزل بقصد النقد أو مجرد الهزل . وأفقهاء عندما ذكروا السبب

في دبرها^(١)، لا بمنعها من حمام^(٢)، وفرجة^(٣)، وتأديبها على ترك صلاة، أو تسر^(٤)، أو تزوج عليها^(٥). ومتى شهدت بيته بأصل الضرر فلها اختيار الفراق (ولو لم تشهد البيعة بتكرره) •• ولها اختيار البقاء معه ويترجمه الحاكم^(٦).

ويشترط في الضرر أن يكون مما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثال الزوجين •

ويلاحظ من جميع الأمثلة التي ضربها الفقهاء، أن الضرر هنا معياره موضوعي لا شخصي، كمعظم معايير الفقه الإسلامي، فلا ينظر فيه إلى ما يصيب الزوجة فقط من الذي ملأى أو ألبس، وإنما ينظر فيه إلى سلوك الزوج مع زوجته، وما إذا كان هذا السلوك مخالفا للشرع، كما أن دوام العشرة ينظر فيه إلى أمثال الزوجين لا إلى الزوجين فحسب. وهذا هو الذي يفتق مع الأساس الشرعي الذي بنى عليه الحكم بالتطليق لهذا الضرر، ذلك أن التطليق هنا هو إجراء مخالفة الزوج قوله تعالى: «وعاشروهن بالمعروف» وقوله تعالى: «فامسك بمعروف» والعشرة والامسك هنا من الزوج،

كخروج من الضرر المعنوي، لا يفتحون باب التطليق على مصراعيه، لأن الطلاق أبغض الحلال إلى الله، وإنما يقصدون بالسب الألفاظ النابية التي لا تجرى بين أمثال الزوجين ويقصد بها الإهانة والتحقير. ولقاضي الموضوع - في ضوء ذلك - تقدير ما إذا كانت الألفاظ التي تستند الزوجة إليها في طلب التطليق تعتبر من ألفاظ النقد أم من ألفاظ السب، وما إذا كانت ألفاظ السب تجري عادة بين الزوجين أو أمثالهما أو لا تجري كذلك، وما إذا كانت هذه الألفاظ مما لا يستطيع معها دوام العشرة بين أمثال الزوجين أو يستطيع ذلك.

(١) أي إدخال ذكره في فتحة الشرج.

(٢) أي لا يعتبر ضررا منع الزوج لزوجته من الذهاب إلى الحمام العمومي (مثل السونا الآن والتليك).

(٣) أي أن منطها من نزهة لا يعتبر ضررا.

(٤) تسر أي الدخول بفتاة من إماءه، وقد ألفى الرق الآن.

(٥) وتزوج عليها، أي زواجه بحرة أو بامة عليها.

(٦) حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٣٤٥ - وانظر أيضا حاشية حجازي

على مجموع الأمير ج ١ ص ٤٧٦

ويجب أن تكون بالمعروف ، أى بما عرفت أنه الحق ، وإلا تعين التسريح بإحسان ، فالتطليق هنا ليس تطليقا لأى ضرر ، وإنما هو تطليق لضرر سوء العشرة .

وقد جرى قضاء محكمة النقض فى مصر ، على أن المقصود بالضرر ، فى المادة السادسة من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يليق بمثلها ، بحيث تعتبر معاملته لها فى العرف معاملة شاذة تشكو المرأة منها ولا ترى الصبر عليها ، وهو مما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ، باعتباره من مسائل الواقع التى تدخل فى سلطة قاضى الموضوع (١) .

وقضاء النقض صحيح فى النظر إلى مسلك الزوج فى استظهار الضرر ، واعتبار الضرر إيذاء من الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل . لكنه غير صحيح فى اعتباره ذلك مسألة واقع يستقل قاضى الموضوع بتقديره وفى اتخاذ العرف مطلقا معيارا للتعرف على ما إذا كانت معاملة الزوج لزوجته معاملة حسنة أم معاملة سيئة أو شاذة ، لأن الضرر هنا سلوك من الزوج مع زوجته مخالف للشرع ، بصرف النظر عن العرف ، فالضرر هو أمر غير جائز شرعا ، كما يصرح الفقهاء ، وقد يكون العرف موافقا للشرع وقد يكون مخالفا له . ولفظ « المعروف » فى قوله تعالى : « فإمساك بمعروف » وقوله سبحانه : « وعاشروهن بالمعروف » يعنى ما عرف أنه الحق (٢) ، والحقوق يحددها الشرع . وعلى ذلك تجب التفريق بين أمرين : أحدهما مدى ثبوت الوقائع التى تسببها الزوجة إلى زوجها وتدعى فيها أن ذلك مما يؤذيها ويلحق بها الضرر ، وأذ ما صدر من فعل أو قول للزوج مما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثال الزوجين ، وهذه مسألة واقع يستقل قاضى الموضوع بتقديره دون رقابة عليه من محكمة النقض ، ظالما

(١) نقض ١٢/٣/١٩٨٥ فى الطعن ٤٥ لسنة ٥٤ ق — أحوال شخصية، ونقض ١٧/٤/١٩٨٤ فى الطعن ٣٧ لسنة ٥٣ ق — أحوال شخصية .

(٢) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٢٧ .

بنى هذا التقدير على أسباب سائغة ^(١) . والأمر الثاني : تكيف هذه الوقائع لاستظهار ما إذا كانت ضررا في مفهوم الشرع أم ليست بضرر ، وهذه مسألة قانون يفضع لرقابة محكمة النقض ، لأن مسلك الزوج مع زوجته المستخلص من الوقائع الثابتة لا يعتبر ضررا إلا إذا كان مخالفا للشرع . والشرع هو القانون الواجب التطبيق ، ومحكمة النقض هي المحكمة المختصة بمراقبة تفسير للقاضي للقانون وتطبيقه تطبيقا صحيحا .

ونص القانون سالف الذكر ، يجيز للقاضي أن يبادر بالصلح بين الزوجين قبل نظر الدعوى وسماع الشهود فيها ، كما يجيز له أن ينظر الدعوى في البداية ويسمع الشهود ^(٢) . فإذا نظر القاضي الدعوى وثبت

(١) وقد حكم بأن إقامة الزوج دعوى الطاعة على زوجته لا يعد بذاته ضررا يبيح التطلاق (نقض ١٩٨٢/٣/٢٢ في الطعن ٤٨ لسنة ٤٨ ق - أحوال شخصية) . وتختلف دعوى التطلاق للضرر عن دعوى الطاعة موضوعا وسببا . والحكم بدخول الزوجة في طاعة زوجها ، لا ينفي بذاته إدماء الزوجة المضارة في دعوى التطلاق للضرر ، فالنشوز ليس مانعا من نظر دعوى التطلاق . ولحكمة الموضوع التي تنتظر دعوى التطلاق أن تلتفت عن دلالة حكم الطاعة . (نقض ١٩٨٢/٥/١٨ في الطعن ٤٧ لسنة ٥١ ق - أحوال شخصية) ولحكمة الموضوع الاستعانة في إثبات الضرر بما يتصل به في دعوى الطاعة . (نقض ١٩٨٤/٥/١٥ في الطعن ١٤ لسنة ٥٢ ق - أحوال شخصية) .

واستخلاص ثبوت الضرر الموجب للتطلاق من شهادة شاهدي عيان ، لا خطأ فيه . (نقض ١٩٨٤/٥/٨ في الطعن ٦٣ لسنة ٥٣ ق - أحوال شخصية) لكن لا تقبل الشهادة بالتسامح في إثبات أو نفي وتوقع الأذى المبيحة للتطلاق للضرر . (نقض ١٩٨٤/٣/١٣ في الطعن ٤٧ لسنة ٥٢ ق) .

(٢) وقد جرى قضاء النقض على أنه لا تلزم المحكمة بالمبادرة بالصلح بين الزوجين قبل نظر الدعوى وسماع الشهود فيها ، كما لا تلزم بمعاودة القيام بالصلح في كل مرحلة من مراحل الدعوى . (نقض ١٩٨٢/٣/١٦ في الطعن ٢٣ لسنة ٥١ ق - أحوال شخصية) .

ونرى أن نص القانون في ذلك وهذا القضاء محل نظر ، لأن الله عز وجل أوجب المبادرة بالصلح بقوله تعالى : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفى الله بينهما » (من الآية ٣٥

الضرر ، وجب عليه أن يحاول الصلح بين الزوجين إن لم يكن قد حاول ذلك من قبل ^(١) . وليس من الضروري أن يصلح القاضي بنفسه بين الزوجين ، فله أن يحاول التوفيق بينهما بوكيلين مفوضين من الزوجين بالصلح . فإن عجز القاضي عن الصلح بين الزوجين مع ثبوت إضرار الزوج بزوجته ، حكم بتطليق الزوجة طلاقاً واحدة بائنة ، مع استحقاقها كافة حقوق المطلقة ^(٢) . وإذا لم تكن هذه الطلقة هي الثالثة ، كان للمطلق أن

سورة النساء) وإذا كانت المبادرة بالصلح مأثور بها بمجرد الخوف من وقوع الشقاق بين الزوجين ، فما بالك إذا وقع هذا الشقاق بالفعل ورفضت الزوجة دعوى تطليق ؟ لا شك أن المبادرة بالصلح في هذه الحالة قبل نظر الدعوى ، تكون من باب أولى .

(١) فالحكم بالتطليق للضرر ، شرطه ثبوت إضرار الزوج بزوجته بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وأن يعجز القاضي عن الإصلاح بينهما . والقضاء بالتطليق دون محاولة القاضي للتوفيق بين الزوجين يبطل الحكم بطلاناً متعلّقاً بالنظام العام . (نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ في الطعن ٢١ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية - ونقض ١٩٨٢/٦/١٩ في الطعن ٥٢ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية - ونقض ١٩٨٢/٦/١٥ في الطعن ٤٣ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية - ونقض ١٩٨٢/١/٢٦ في الطعن ٥١ لسنة ٥٠ ق ، أحوال شخصية) .

(٢) ومن المقرر في قضاء محكمة النقض أنه لا يشترط لإثبات عجز القاضي عن الإصلاح بين الزوجين ، وفقاً لنص المادة ٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مؤولهاً بشخصيهما أمه ، وإثبات يكفي فيه حضور الوكيلين المفوضين بالصلح عنهما ورفض أحدهما الصلح . (نقض ١٩٨٠/١٢/٢٣ طعن ٤٥ لسنة ٤٨ ق - أحوال شخصية) .

وعرض محكمة أول درجة الصلح ، ورفض أحد الزوجين له ، كاف لتحقيق شرط العجز عن الإصلاح ، فلا محل لإعادة عرضه مرة أخرى في الاستئناف . (نقض ١٩٨٣/١١/٢٥ في الطعن لسنة ٥٢ ق - أحوال شخصية ، ونقض ١٩٨٢/٢/١٦ في الطعن ٢٩ لسنة ٥١ ق - أحوال شخصية) .

بل إذا عرضت محكمة أول درجة الصلح على وكيل الزوجة نرفضته ، فهذا يكفي لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين ، دون حاجة لعرض الصلح بعد ذلك على الزوج . (نقض ١٩٨٥/٢/١٢ في الطعن ٨٢ لسنة ٥٣ ق - أحوال شخصية) .

يتفق مع مطلقة على الزواج بها من جديد ، برضاها وبمقد جديد ومهر جديد ، ولا يملك أن يراجعها في العدة بغير رضاها .

وإذا فشلت الزوجة في إثبات الضرر ، حكم القاضي برفض طلبها بالتطليق . ولها أن تعود إلى رفع دعوى التطليق للضرر من جديد ، بوفاء مغايرة لتلك التي رفعت الدعوى الأولى على أساسها . فإن ثبت الضرر في الدعوى الجديدة ، وعجز القاضي عن الصلح بين الزوجين ، حكم بتطليق الزوجة طلاقاً بائناً . أما إذا لم يثبت الضرر في الدعوى الجديدة ، فإن تكرار طلب التطليق بعد رفضه مع عدم ثبوت الضرر ، يوجب على القاضي أن يمتح حكمين للصلح بين الزوجين ، وإلا اقترحا التفريق ^(١) ، على التفصيل الذي عرفناه عند دراسة أحكام الحكمين ، والذي قد يحكم به مع بدل تلتزم به الزوجة أو مع إسقاط كل أو بعض حقوقها ، بحسب ما إذا كانت الإساءة منها أو مشتركة أو من الزوج ^(٢) .

٢٧ - ثانياً : التطليق لضرر العيب الجنسي والمرض المقرر في الزوج :

للزوجة أن تطالب من القاضي تطليقها من زوجها إذا كان به عيب جنسي مستحكم ، كعيب الجب (وهو قطع عضو التناسل في الرجل أو رأس هذا العضو) ، والخصاء (وهو قطع الخصيتين معاً) ، والعنة (وعدم الانتصاب) أكثر من سنة هجرية ^(٣) ، أو كان بالزوج مرض منفر

(١) ومفاد نص المادة ٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل على أن النجاء القاضي إلى التحكيم في النزاع بين الزوجين لا يلزمه إلا إذا تكرر من الزوجة طلب التفريق لاضرار الزوج بها ، بعد رفض طلبها الأول ، مع عجزها عن إثبات ما تنضر منه . والتفريق نظير بدل تلزم به الزوجة أو مع إسقاط كل أو بعض حقوقها المالية مجال إعماله دعوى التطليق التي تتخذ فيها إجراءات التحكيم . نقض ١٩٨٤/٥/٢٩ في الطعن ٣ لسنة ٥٢ ق - أحوال شخصية - ونقض ١٩٨٠/١٢/٢٣ طعن ٤٥ لسنة ٤٨ ق سالف الذكر .

(٢) راجع بند ٢٢ فيما سبق .

(٣) وقد حكم بأنه « إذا ادعت الزوجة على زوجها أنه عقيم ، وأنه لم يستطع مباشرتها بسبب هذا العيب ، وفيت أنها لا زالت بكرًا ، وصادقتها

لا يمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن طويل ، كالجنون والجذام والبرص (١) وبشرط ألا تكون الزوجة قد رضيت بالعيب صراحة أو دلالة بعد علمها به (٢) ، والطلاق في هذه الحالة يحسب طلقة واحدة بائة (٣) ، لا يملك المطلق بعدها أن يراجع المطلقة في العدة بغير رضاها ، لكن له أن يتفق معها برضاها على عقد زواج جديد بمر جديد ، إذا لم تسبق هذا الطلاق طلقتان .

٣٨ - التطلق للضرر الغيبة :

تنص المادة ١٢ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه « إذا غاب الزوج سنة فأكثر ، بلا عذر مقبول ، جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي تطلقها بأننا ، إذا تضررت من بعده عنها ، ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه » . وتنص المادة ١٣ من نفس القانون على أنه « إن أمكن وصول الرهائل إلى الغائب ، ضرب له القاضي أجلا وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه

الزوج على أنه لم يصل إليها ، فيؤجله القاضي سنة ، ليتبين بمرور الفصول الأربعة المختلفة ، ما إذا كان عجزه عن مباشرة النساء لعارض يزول ، أو لعيب مستحكم . ويده السنة من يوم الخصومة ، إلا إذا كان الزوج مريضا ، أو به مانع شرعى ، أو طبيعى ، كالأحرام والمرض ، متبدا من حين زوال المانع ، ولا يحسب من هذه السنة أيام غيبته ، أو مرضها ، أو مرضه إن كان مريضا مرضا لا يستطيع معه الوقاع . فان مضت السنة وعادت الزوجة إلى القاضي مصرة على طلبها ، لأنه لم يصل إليها ، طلقت منه « نقض ١٩٢٦/٢/١١ طعن ١٣ لسنة ٤٤ ق - أحوال شخصية مجموعة الأحكام س ٢٧ ص ٤٣٢

- (١) ويستعان بأهل الخبرة لبيان العيب أو المرض ومدى استحكامه ، ومدى الضرر الناجم عن الاقامة مع وجوده . م ١٠ قانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .
- (٢) وتقدير وجود العيب المستحكم في الزوج ، ومدى علم الزوجة به ، ورضاها بالعيب صراحة أو دلالة ، من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض ، متى قام تفصلها على أسباب سائفة . (نقض ١٩٨٢/٥/١٨ في الطعن ١٠ لسنة ٥١ ق ، أحوال شخصية) .
- (٣) المادتان ٩ و ١٠ قانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .

إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها ، فإذا انقضى الأجل ، ولم يفعل ، ولم يبد عذرا مقبولا ، فرق القاضي بينهما بتطبيقه بأئنة . وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب ، طلقها القاضي عليه ، بلا إعذار وضرب أجل .

ويؤخذ مما سبق أن التطلق لضرر الغيبة ، يحكم به إذا غاب الزوج بإرادته ^(١) ، عن زوجته ، سنة فأكثر ، خارج البلد الموجود به مسكن الزوجية ^(٢) ، وكان هذا الغياب بلا عذر مقبول ، وتضررت الزوجة من غيابه ، كما لو كانت شابة تخشى على نفسها الفتنة . كما يشترط أن يعذره القاضي بأن يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها ، إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ، ثم فات الأجل الذي حدده القاضي دون أن يفعل أو يبد عذرا مقبولا . ويعتبر الغياب بعذر مقبول إذا سافر الزوج لطلب العلم أو لانشغال بعمل ، أو تضررت عودته خلال السنة لمرضه أو لانقطاع المواصلات ... الخ .

٣٩ - التطلق لضرر حبس الزوج :

تنص المادة ١٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن « لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائيا ، بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين

-
- (١) فلا يسرى النص على المعتقل لأنه يغيب عن زوجته بغير إرادته .
 (٢) أما الغيبة عن منزل الزوجية مع الإقامة في بلد واحد ، فيعتبر هجرا بجيز التطلق لضرر سوء العشرة المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، ويختلف عن التطلق لضرر الغيبة المنصوص عليه في المادتين ١٤ و ١٣ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، والذي يقتضى إرسال الرسائل إلى الغائب . (نقض ١٧/٤/١٩٨٤ في الطعن ٣٤ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية - ونقض ١٥/٢/١٩٨٣ في الطعن ١١ لسنة ٥٢ ق ، أحوال شخصية) . وإذا رفعت دعوى تطلق لضرر سوء العشرة ، فلا يشترط أن يعذر القاضي إلى الزوج قبل تطلق زوجته عليه ، فهذا الإعذار يكون في التطلق لغيبة الزوج ، وإذا لم يدع الزوج أمام محكمة الموضوع أن هجره كان بسبب غيبته في بلد آخر فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه دفاع قائم على واقع . (نقض ١٢/٣/١٩٨٥ في الطعن ٤٥ لسنة ٥٤ ق - أحوال شخصية .

فأكثر ، أن تطلب إلى القاضى بعد مضى سنة من حبسه التتطبيق عليه ، بائنا ، للضرر ، ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه » .

وبالتالى يجوز لزوجة المحكوم عليه نهائيا بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس لمدة ثلاث سنوات فأكثر ^(١) ، أن تطلب من القاضى تطبيقها منه ، بشرط أن تمضى سنة والزوج محبوس ، وأن يكون من شأن الزيادة على السنة أن تؤدي إلى الإضرار بالزوجة ، كما لو كانت شابة تخشى على نفسها الفتنة ^(٢) . والطلاق في هذه الحالة طلاق بائن يحتسب طلاق واحدة ، لا يملك الزوج فيه أن يراجع المطلقة أثناء العدة ، ولكن له أن يثيق معها برضاها على عقد زواج جديد بمهر جديد إذا لم تكن هذه المطلقة هي المطلقة الثالثة .

٤. - التتطبيق للضرر العجز عن الاتفاق :

سبق أن ذكرنا أن الزوج منزم بالاتفاق على زوجته ، فإذا كان الزوج معسرا ، كان لزوجه أن تنفق على نفسها من مالها ، على أن يكون ذلك ديناً على زوجها من تاريخ امتناعه عن الاتفاق عليها ، تقتضيه منه عند يساره ما لم تتبرع له به . فإن كان زوجها معسرا ، ولم يكن لها مال ، كان لها أن تستدين نفقتها ، وترجع هذه النفقة عليه عند يساره ، ما لم تتبرع بها له . فإن كان كل من الزوجين معسرا ، ولم تجد الزوجة من تستدين نفقتها منه ، كان على قريبها الموسر الذى تجب عليه نفقتها ، لو لم تكن متزوجة - أن ينفق عليها ، ويكون ما ينفقه ديناً على الزوج .

(١) ولا يسرى النص على المعتقل ، لأنه ليس محكوما عليه ، استثناف القاهرة في ١٦/٢/١٩٦٣ في القضية ١٦٧ لسنة ١٩٦٣ س احوال شخصية . ذكره أحمد نصر الجندي في قوانين الأحوال الشخصية في ضوء القضاء والفقه بجلة القضاة - الكتاب الثانى ١٩٨٠ ص ١٤٦ و ١٤٧

(٢) وإذا أخرج عن المحبوس بعد سنة ، أثناء نظر دعوى الطلاق ، يحكم برفض دعوى الطلاق ، لانتفاء الضرر بعودة الزوج إلى زوجته ، لأن الضرر هنا ليس الحكم على الزوج ، ولا مرور السنة وإنما الزيادة على السنة المؤدية إلى الضرر . في هذا المعنى أحمد نصر الجندي في قوانين الأحوال - المرجع السابق ص ١٤٥

وللزوجة أن تطلب من القاضي تطليقها من زوجها العاجز عن الاتفاق عليها^(١) ، وفقا لأحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ . وتنص المادة ٤ من هذا القانون على أنه : « إذا امتنع الزوج عن الاتفاق على زوجته ، فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله . فإن لم يكن له مال ظاهر ، ولم يقل إنه مصر أو موسر ولكن أصر على عدم الاتفاق طلق عليه القاضي في الحال ، وإن ادعى العجز فإن لم يشته طلق عليه حالا ، وإن أثبت أمهله مدة لا تزيد على شهر ، فإن لم ينق طلق عليه بعد ذلك » . كما تنص المادة ٥ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على أنه « إذا كان الزوج غائبا غيبة قريية ، فإن كان له مال ظاهر ، نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله . وإن لم يكن له مال ظاهر ، أعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة ، وضرب له أجلا ، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها ، أو لم يحضر للاتفاق عليها ، طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل . فإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه ، أو كان مجهول المصل ، أو كان مفقودا ، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضي . وتسمى أحكام هذه المادة على المسجون الذي يعسر بالنفقة » . وتقضى المادة ٦ من نفس القانون على أن « تطليق القاضي لعدم الاتفاق يقع رجعيا ، وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت إيساره واستعد للاتفاق في أثناء العدة ، فإن لم يثبت إيساره ولم يستعد للاتفاق لم تصح الرجعة » . وقد جرت أحكام القضاء على ألا تطلق الزوجة لعجز الزوج عن الاتفاق ، إذا كان للزوج كفيل موسر له مال ظاهر^(٢) .

(١) وهو رأى الملكية والصلحية والحنبلية . أما الأحناف فلا يحكون بالتطليق في هذه الحالة .

(٢) سنورس الشرعية في ١٩٣١/١/٢٠ في القضية ٣٤٩ سنة ١٩٣١ - وثأيد استثنائيا - المحاماة الشرعية من ٣ ص ٥٦٩ - ذكره أحمد نصر الجندي في مبادئ القضاء الشرعي ج ١ ص ٢٩٠

٤١ - إلزام الزوج ببيان أسماء زوجاته ومحال إقامتهن عند زواجه ، وإلزام الموثق بإخطارهن بالزواج الجديد ، لتمكينهن من طلب التطلق لتعدد الزوجات :

أوجبت المادة ١١ مكررا/١ من الرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، المضافة بالمادة الأولى من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ « على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجا فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحال إقامتهن ، وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول (١) » وذلك لتمكينهن من طلب التطلق ، لما أسماه القانون بشرر تعدد الزوجات (٢) .

وتعاقب المادة ٢٣ مكررا/٢ و ٣ من الرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالمادة الأولى من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين الزوج « إذا أنلى الموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية ، أو محال إقامة

(١) وكان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ يوجب (في المادة ٦ مكررا/١ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالمادة الأولى منه) « على الزوج أن يقدم للموثق إقرارا كتابيا يتضمن حالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجا فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته وقت العقد الجديد ومحال إقامتهن ، وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب موصى عليه » .

(٢) ولم يرد من هذا الحكم شيء في المذكرة الإيضاحية . أما تقرير اللجنة المشتركة فقد ورد فيه أنه « قضت المادة ٦ مكررا من الاقتراح بمشروع قانون بآئنه على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية ، وأن يبين اسم الزوجات اللاتي في عصمته وقت العقد الجديد ومحال إقامتهن ، كما أوجبت بعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول . وللزوجة التي تزوج عليها زوجها بأخرى أن تطلب التطلق ، إذا لحقها ضرر مادي أو أدبي يستحيل معه دوام العشرة بين أمثالهما . . . والأساس في الأحكام السالف ببياتها ما هو مقرر في مذهب الإمامين مالك وأحمد بن حنبل من أنه إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضي طلاقا بائنة إذا عجز عن الإصلاح بينهما . ويستند ذلك الحديث الشريف « لا ضرر ولا ضرار » ومن المسلمات أن من حق الزوجة على زوجها أن يعاشرها بالمعروف ، إعمالا لقوله تعالى : « وعاشروهن بالمعروف » . ولا يتفق مع المعروف أو مع المروءة أن يتزوج زوج على زوجته دون علمها بإضرارها ، ولا أن تجبر زوجة على الاستمرار في عصمة رجل رغا عنها » .

زوجته أو زوجاته أو مطلقته ، على خلاف ما هو مقرر في المادة ١١ مكررا .
ويعاقب الموثق بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها ،
إذا أخل بأى من الالتزامات التى فرضها عليه القانون . ويجوز أيضا الحكم
بعزله أو وقفه عن عمله لمدة لا تتجاوز سنة (١) .

وعلى الرغم من أن قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ،
لم يخول وزير العدل سلطة تنظيم توثيق إجراءات تعدد الزوجات (٢) ،
إلا أن وزير العدل قد تصدى لهذا التنظيم في قراره رقم ٣٣٦٩ لسنة
١٩٨٥ ، الذى توجب المادة ٨ منه « على الموثق المختص بتوثيق وثيقة
الزواج أن يثبت في الوثيقة بيانا واضحا عن حالة الزوج الاجتماعية . فإذا
كان متزوجا ، فيجب أن يتضمن هذا البيان اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي
في عصمة الزوج ومحال إقامتهن . ويثبت هذا البيان من واقع إقرار
الزوج » .

كما توجب المادة ٩ من هذا القرار « على الموثق إخطار الزوجة أو
الزوجات اللاتي في عصمة الزوج بالزواج الجديد ، خلال سبعة أيام من
تاريخ توثيق الزواج ، وذلك بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول إن
كانت الزوجة تقيم في مصر ، أو بالطريق الذى رسمه قانون المرافعات
المدية والتجارية إن كانت تقيم في الخارج » .

(١) وكانت المادة ٢٣ مكررا من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، لا تعاقب
الزوج بشيء من ذلك ، وإن قصد واضعها معاقبته ، لأنها كانت تنص على أن
« يعاقب المطلق [فقط لا الزوج] بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة
لا تتجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، إذا خالف أيا من الأحكام
المنصوص عليها في المادة الخامسة مكررا من هذا القانون ، أو أدلى للموثق
ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محل إقامة زوجته أو زوجاته أو
مطلقته . ويعاقب الموثق بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز
خمسين جنيها إذا أخل بأى من الالتزامات التى فرضها عليه القانون ، ويجوز
أيضا الحكم بعزله أو وقفه عن عمله لمدة لا تتجاوز سنة » .

(٢) لأن كلا من المادة ١١ مكررا و ٢٣ مكررا ، لم يرد بها نص يخول
وزير العدل تنظيم توثيق إجراءات تعدد الزوجات . أما المادة ٥ مكررا فقد
حولت وزير العدل تنظيم إجراءات تسليم الموثق نسخة من اشهاد الطلاق
إلى المطلقة أو من يتوب عنها .

ويستند تنظيم وزير العدل لاجراءات توثيق تعدد الزوجات سالف الذكر ، إلى نص المادة ٣٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، التي تجيز له أن يضع لائحة للمأذونين واختصاصاتهم ، ولا يستند هذا التنظيم إلى نصوص قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، كما عرفنا .

ويؤخذ من نص المادتين ١١ مكررا و٢٣ مكررا/٢ و٣ من قانون الأحوال الشخصية ، والمادتين ٨ و٩ من قرار وزير العدل رقم ٣٢٦٩ لسنة ١٩٨٥ ، أن واضح القانون أراد أن يستحدث جريمتين :

الجريمة الاولى : إدلاء الزوج في وثيقة زواج رسمية ببيان غير صحيح عن أسماء زوجاته أو محال إقامتهن .

ويدل على الزوج بالأسماء الحقيقية لزوجاته اللاتي في عصمته ، وبأسماء الشهرة إذا كان لهن أسماء شهرة . ويكفي الادلاء بأى الاسمين ، الحقيقي أو اسم الشهرة ، لأن إدلاء الزوج بأيهما يكون إدلاء ببيان صحيح ، وإخفائه الاسم الآخر لا يعنى أنه أدلى ببيان غير صحيح ، فضلا عن أن الشك يفسر لصالح المتهم .

ومحل إقامة الزوجة هو مسكن الزوجية الذى تقيم فيه مع زوجها ، فهو محل إقامتها المعتاد ، بصرف النظر عن المكان الذى تنزل فيه إذا كانت لاشرا ، ما لم تكن معارة إلى الخارج فيكون محل إقامتها فى مكان إعارتها ، غير أنه لا يعاقب الزوج إلا إذا كان يعلم بمحل إقامتها خارج البلاد ، لأنه إذا جهل هذا المحل فقد انتهى القصد الجنائى عنه فى الادلاء ببيان غير صحيح .

ويجب أن يدلى الزوج بأسماء جميع زوجاته اللاتي فى عصمته ، ومحال إقامتهن ، وقت الزواج الجديد . فتقوم الجريمة إذا أخفى اسم أو محل إقامة أى واحدة منهن .

كما يلزم الزوج ببيان اسم ومحل إقامة من طلقها طلاقا رجعيا ، لأن نص المادة ٣٣ مكررا/٢ من القانون ، ذكر المطلقة مع الزوجات ، وتفسر

بأنها المطلقة طلاقا رجعيا ، لأن أحكام الزواج لا تنقطع تماما معها ، وبغير هذا التفسير يمكن للزوج أن يتحايل على النص ، وذلك بأن يعقد زواجه الجديد في عدة المطلقة ثم يراجعها بعد الزواج الجديد ، دون علم أى من زوجتيه . أما المطلقة طلاقا بائنا فلا يلزم الزوج بذكر اسمها أو محل إقامتها ، حتى لو عقد زواجه الجديد في عدتها ، لانقطاع أحكام الزواج معها بمجرد الطلاق .

ولا تقوم جريمة إدلاء الزوج ببيان غير صحيح عن أسماء زوجاته أو محال إقامتهن ، إلا إذا كان ذلك في وثيقة زواج رسمية ، في عقد زواج صحيح ، لأن عقد الزواج إذا كان باطلا فلا قيمة لوثيقة الزواج الرسمية ، ولأن النص وهو جنائي يضمر تفسيراً ضيقاً يلزم الزوج بأن يقر للموثق في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية ، وهو ما يعنى أن تكون وثيقة الزواج رسمية .

وعلى ذلك إذا عقد الزوج زواجا عرفيا شرعيا - تم بالتراضي ووجود شاهدين - فلا يرتكب هذه الجريمة ، ولا يعاقبه القانون . غير أن زوجته المعقود عليها بعقد زواج عرفي ، لا تستطيع أن تتقاضى حقوقها منه عند نزاعها معه إلا إذا أقر بزواجه منها ، لأن المادة ٩٩ من لائحة المحاكم الشرعية أوجبت على القاضي ألا يسمع الآن دعوى الزوجية - عند الإنكار - إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية .

أما الزواج العرفي غير الشرعي ، الذي يتم بالتراضي بدون شاهدين - سواء حررت به ورقة أم لم تحرر - فهو زنا في الشريعة الإسلامية ، لأنه يتم سرا بغير شهود ، ولكنه مباح في القانون ، طالما كان كل من الزوج ومن تزوجها يزيد عمره على ثمانية عشر عاما ، ويعاشرها المعاشرة الجنسية بعيدا عن مساكن زوجاته الأخريات !! وهو ما كان ينفي للقانون أن يتصدى له ويعاقب عليه ، بدلا من معاقبة من يعدد زوجاته ، وقد عقد عليهم زواجا حاللا ، يحفظ لكل واحدة منهن فيه حقوقها كاملة ، كزوجة لها شرفها وكرامتها .

ولا يعاقب الزوج إلا إذا ارتكب جريمة الادلاء ببيانات غير صحيحة عن أسماء زوجاته ومحال إقامتهن ، في وثيقة زواج حرت في إقليم مصر ، وإقليم مصر هو أرض مصر ، ومياهما الإقليمية ، والسفن المصرية ، والطائرات المصرية ، والسفارات والقنصليات المصرية . أما إذا عقد الزوج زواجه الجديد خارج إقليم مصر ، دون أن يذكر للموثق بالخارج أى بيان عن أسماء زوجاته أو محال إقامتهن ، فلا يعاقب بعقوبة قانون الأحوال الشخصية ، لأن القانون ليس له سلطان خارج إقليم الدولة الصادر فيها ، كقاعدة عامة (١) .

ويلاحظ أن الحالة الاجتماعية للزوج ، أصبحت من البيانات المعدة لها وثيقة الزواج ، لأن القانون أوجب على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية . غير أن إدلاء من يعقد زواجا ببيان غير صحيح ، عن أسماء زوجاته اللاتي في عصمته ومحال إقامتهن ، لا يعاقب عليه بعقوبة جنائية التزوير ، نظرا لأن قانون الأحوال الشخصية عاقب عليه بعقوبة الجنحة ، وجعل هذه العقوبة هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر ، وغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين .

الجريمة الثانية : عن عدم إخطار الموثق زوجات من عقد له زواجا جديدا ، بهذا الزواج بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول .

(١) حتى لو كانت الدولة التي عقد زواجه الجديد فيها تعاقب على تعدد الزوجات ، كنونس والبلاد غير الإسلامية ، ما لم تكن هذه البلد تعاقب على الادلاء ببيان غير صحيح في وثيقة الزواج عن أسماء زوجاته ومحال إقامتهن بعقوبة الجنحة ، وأدلى ببيان غير صحيح ولم يعاقب عليه أو يحكم ببراءته في البلد الأجنبية ، ثم حضر إلى مصر قبل مضي ثلاث سنوات من زواجه الجديد ، لأنه إذا حضر إلى مصر بعد مضي ثلاث سنوات من زواجه الجديد ، تسقط هذه الجنحة بمضى المدة . وكذلك إذا عقد زواجه في مصر ، وأدلى ببيان غير صحيح عن أسماء زوجاته أو محال إقامتهن ، وخرج من مصر قبل محاكمته واستمر بالخارج مدة تزيد على ثلاث سنوات ، فإن هذه الجنحة تسقط بمضى المدة ، ما لم يكن قد اتخذ إجراء فيها في مواجهته كسؤاله . تسقط بمضى ثلاث سنوات من اتخاذ هذا الإجراء .

ونرى أن قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - وإن كان قد ألزم الموثق بهذا الإخطار ، وأوجب عليه أن يتم بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول - إلا أنه لم يحدد له مدة يتم فيها الإخطار ، وبالتالي يجعل قانون الأحوال الشخصية ميعاد الإخطار بتعدد الزوجات مفتوحاً بغير حدود ، الأمر الذي لا تقوم معه جريمة عدم الإخطار ، أو جريمة تأخير الإخطار ، أو جريمة الإخطار في غير الشكل القانوني ، لأن النصوص الجنائية تفسر تفسيراً ضيقاً ، والشك يفسر في صالح المتهم .

ومن الواضح أن صياغة قانون الأحوال الشخصية فيها قصور عن معاقبة الموثق الذي لا يخطر بتعدد الزوجات . هذا القصور عالجه قرار وزير العدل رقم ٣٣٦٩ لسنة ١٩٨٥ ، بأن أوجب على الموثق أن يتم هذا الإخطار خلال سبعة أيام من تاريخ توثيق الزواج الجديد ، وذلك بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول ، إن كانت الزوجة تقيم في مصر ، أو بالطريق الذي رسمه قانون المرافعات إن كانت تقيم في الخارج .

يبد أن مخالفة الموثق لقرار وزير العدل ، لا يعاقب عليها بمعقوبة الجنبعة المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية ، لأن هذا القانون لم يخول وزير العدل إصدار هذا القرار ، إنما يخضع المأذون في هذه المخالفة الإدارية لإجراءات التأديب المنصوص عليها في لائحة المأذونين ، ويمكن بالتالي أن يوقع عليه جزاء تأديبي هو الإنذار ، أو الوقف عن العمل مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر ، أو العزل . (م ٣) من لائحة المأذونين) .

٤١ - مكرر : إجبار الزوج على بيان أسماء زوجاته ومحال إقامتهن عند زواجه ، وإجبار الموثق على الإخطار ، بتعدد الزوجات ، أمر مخالف الشريعة الإسلامية ، وبالتالي غير دستوري :

ويجب أن تفرق هنا بين أمرين : أحدهما أن الشريعة الإسلامية تنهى الزوج أن يقر أمام الموثق ببيان غير صحيح عن أسماء زوجاته أو محال إقامتهن ، لأن الشريعة الإسلامية تنهى عن الكذب والعش والخداع .

وقد روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : قال رسول الله ﷺ :
« ... إذا خطب أحدكم امرأة ، وقد خضب شعره بالسواد ، فليعلمها ،
ولا يفر بها » (١) .

الأمر الثانى : أن الشرعة الإسلامية لا تجيز إجبار الزوج على
بيان أسماء زوجاته أو محال إقامتهن ، كما لا تجيز إجباره على إعلام
زوجاته بزواجه الجديد ، وترك له الخيار بين إعلامهن أو إخفاء ذلك
عنهن ، وبالتالي لا تجيز إلزام الموثق بإخطارهن بتعدد الزوجات ، للأسباب
الآتية :

أولا : إخفاء الزوج تعدد زوجاته عن أى زوجه ، قد لا يكون غشا
ولا خداعا ، لأن الغش أو الخداع يتطلب توافر نية خاصة هى نية الغش
والخداع . وأغلب من يخفى عن زوجة له خبر زواجه بأخرى ، يقصد أن
تستقر علاقته بزوجاته فى مودة ورحمة ، دون خصام وصخب ونزاع معه أو
باقى الزوجات ، وعندئذ لا تتوافر نية الغش والخداع ، لأن النية - كما
هو واضح - هى نية المودة والحرص على صيانة الحياة الزوجية ، خصوصا
مع ما يجده الزوج فى معظم وسائل الإعلام من شحن أذهان النساء بالعداء
لتعدد الزوجات .

وقد يقال أنه إذا كان الرسول ﷺ قد أوجب على الخاطب أن يعلم
المخطوبة بلون شعره الحقيقى إذا كان قد صبغه بلون آخر ، فمن باب
أولى يوجب عليه أن يعلمها بزوجاته ، وأن يخبر زوجاته الأخريات بزواجه
الجديد . ويرد على ذلك بأنه واضح من حديث الرسول ﷺ « فليعلمها ،
ولا يفر بها » أى لا يغشها أو يخدعها ، وبالتالي إذا سألت المخطوبة أو
أهلها عما إذا كان متزوجا فنفى ذلك أو أبرز بطاقة شخصية وأخفى البطاقة
العائلية ، فقد خدعها وهو ما لا يجوز شرعا ، أما إذا رد عليهم قائلا اسألوا
عنى ، فإنه لم يكذب ولم يغش ، فلا تريب عليه . ثم إن الرسول ﷺ

لم يرد عنه أنه ألزم الزوج بإخبار زوجاته بزواجه انجديد ، ولعله عليه السلام علم أن نية الغش والخداع قد لا تتوافر في ذلك ، وعندئذ قد تكون المصلحة في الاخفاء أكثر من المفسدة ، ومن المعروف أن مجرد الكتمان لا يعتبر غشا ولا خداعا ولا تدليسا ، (حتى في القانون المدني والقانون الجنائي) ، بخلاف صبغ الشعر أو إبراز البطاقة الشخصية دون العائلية . كما أن عقد الزواج يشترط فيه الإعلان ومصيره أن تعلم به الزوجة القديمة ، كما يسبقه التحرى عن الزوج الآخر مما يتيح فرصة العلم للزوجة الجديدة .

نقيا : الزوج غير ملزم بأن يخبر زوجته بكل حلال يمارسه .
وبالتالى إذا أخفى عن زوجة له خبر زواجه بأخرى ، فلا يتناقض ذلك مع عشرته لها بالمعروف ، لأن العشرة بالمعروف هي العشرة التي يؤدي فيها لزوجته حقوقها من أنس ورحى ورعاية وثقة وأداء للواجب الجنسى ، وغير ذلك مما فرضه عليه الشرع . وليس من حقوق الزوجة أن تعلم بكل نشاط أو سلوك أو تصرف حلال يمارسه زوجها .

ولقد شاع قينا تصور خاطئ يعتبر زواج الرجل على زوجته خيانة زوجية ، خصوصا إذا أخفى عنها زواجه الجديد ! وخطأ هذا التصور يرجع إلى أن تعدد الزوجات أمر حلال شرعا ، فكيف يكون خيانة زوجية ؟
إن الخيانة الزوجية هي الزنا ، وقرى شامع بين الزنا الذى يتم سرا في خفاء بعيدا عن أعين الناس ، وبين تعدد الزوجات الذى يتم أمام جماهير من الناس وإن لم تعلم به زوجة من عدد زوجاته . ثم ما بالنا ، إذا فرض - والبياذ بالله - أن زنا الزوج ، فعندئذ لا يلزمه شرع ولا قانون ولا أخلاق ، بأن يخبر زوجاته بهذه الخيانة الزوجية ، فكيف نلزمه بأن يخبرهن بزواج أحله الله عز وجل لعباده ؟

وقد يقال إن تحول الزوجة إلى رجل آخر غير زوجها يعتبر خيانة زوجية ، فلماذا لا يعتبر تحول الزوج إلى امرأة أخرى غير زوجته خيانة زوجية ؟ ويرد على ذلك بأن الزوج لم يتحول إلى أية امرأة أخرى ، وإنما

تحول إلى زوجة أحلها الله له ، وأو تحول الزوج إلى امرأة أخرى بغير زواج لكان ذلك منه خيانة زوجية ، بينما تحول الزوجة إلى رجل غير زوجها معنى تحولها إلى غير زوج فيكون خيانة زوجية ، أما لماذا أباح الله عز وجل للرجل أن يعدد زوجاته ، بينما لم يحل للمرأة تعدد الأزواج ، فذلك ما سنعرفه عند الكلام عن التطلق لتعدد الزوجات ^(١) .

ثالثا : إيجاب الزوج على بيان أسماء زوجاته ، عند زواجه لإخطارهن به ، يحمل معنى تعرضهن على طلب الطلاق بسبب حلال مارسه الزوج ، وهو ما يؤدي إلى مفسد كثيرة ، منها أن الزوجة التي تخطر بزواج زوجها عليها قد تكون مشاكسة وقد تكون غير مشاكسة . فإن كانت الزوجة مشاكسة وأخطرت بالزواج الجديد ، فإنها تقلب البيت جحيما على زوجها ، وتعرض عليه أولاده وأهله ، مما يتعارض مع نصوص القرآن التي تجعل الزواج سكنا ومودة ورحمة . وإذا لم تكن الزوجة مشاكسة ، فإن هذا الحكم يخالف نصوص القرآن التي تصرح بأن الله عز وجل لم يجعل في الدين علينا من حرج . ذلك أن إخطار هذه الزوجة بالزواج الجديد يوقعها في حرج كبير قد تضطر معه إلى طلب التطلق وهي غير راغبة فيه ، لأنها كانت من قبل لا تعلم بهذا الزواج ، أو تعلم به وتتظاهر لمن يحدثها به أن كلامه غير صحيح وأنه يفرض صحته فالزوج يحبها ، بدليل أنه لا زال مبقيا عليها ، أما بعد إخطارها بتعدد الزوجات ، فإنها لا تعدم شامتة فيها أو طامعة في زوجها ، تعرضها على طلب التطلق ، وتلصق بها المعرة والخزي إذا لم تطلبه ، بعد أن جعله القانون حقا لها ، وهكذا تقع في حرج بالغ يدفعها إلى خراب بيتها !

رابعا : يؤدي هذا الحكم إلى تضيق حلال أحله الله لمصالح العباد ،

(١) وذلك في الرد على السيدة زينب عبد الحميد عضو مجلس الشعب ،

في آخر بند ٤٤ فيها يلي .

فترد عليه كافة الاعتراضات والحجج التي سنذكرها عند الكلام عن التطبيق لضرر تعدد الزوجات ، ونكتفى هنا بالإشارة إلى أن نظامنا القانوني أصبح ، بعد هذا النص ، متناقضا تناقضا غريبا . فقانون الأحوال الشخصية يعاقب الزوج الذى يوثق زواجه بوثيقة رسمية ، إذا أدلى ببيان غير صحيح عن أسماء زوجاته أو محال إقامتهن ، بينما لا يعاقبه إذا عقد زواجه بعقد عرفي وأخفى هذا الزواج عن سائر زوجاته ! وقانون العقوبات لا يعاقب الزوج إذا زنا بغير متزوجة يزيد عمرها على ثمانية عشر عاما ، طالما تم الزنا فى مسكن غير مساكن زوجاته ! بينما يعاقب قانون الأحوال الشخصية الزوج عندما يعقد بوثيقة رسمية ، زواجا أحله الله ورسوله وكافة علماء المسلمين ، إذا أدلى للموثق ببيان غير صحيح عن أسماء زوجاته أو محال إقامتهن ، ولو لم يكن قد دخل بزوجه الجديدة ، وقد يكون هذا الزوج قد أخفى زواجه الجديد عن زوجاته الأخريات بهدف أن تستمر المودة والرحمة بينه وبينهن ، بعد أن شحن أنصار العصر والحضارة وتحرر المرأة ذهن زوجاته بالعداء لتعدد الزوجات ! أليس عجيبا ، وغريبا ، أن نرى الحلال يضيق على الناس فيه ، والحرام يوسع على الناس فيه !!

٤٢ - التطبيق لضرر تعدد الزوجات :

ابتدع قانون الأحوال الشخصية نوعا جديدا من التطبيق للضرر ، هو التطبيق لضرر تعدد الزوجات ، فنص فى المادة ١١ مكررا/٢ و ٣ و ٤ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، المضاعفة بالمادة الأولى من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، على أنه « ويجوز للزوجة التى تزوج عليها زوجها ، أن تطالب بالطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ، ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى العقد ألا يتزوج عليها . فإذا عجز القاضى عن الإصلاح بينهما ، طلقها عليه طلاقا باقنا ، ويستقط حق الزوجة فى طلب التطلاق لهذا السبب ، بعضى سنة من تاريخ علمها بالزواج باخرى ، إلا إذا كانت قد رضيت بذلك صراحة أو ضمنا ، ويتجدد حقها فى طلب التطلاق

كلما تزوج بأخرى . وإلا كانت الزوجة الجديدة لم تعلم أنه متزوج بسواها ،
ثم ظهر أنه متزوج ، فلها أن تطلب التطلاق كذلك (١) .

ويؤخذ من نص القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، أنه لا يجعل الضرر
في تعدد الزوجات مقترضا (٢) ، بل يجب على الزوجة أن تثبت أنه قد

(١) وهذه الصياغة للنص هي ما انتهت إليه اللجنة المشتركة ، تقريبا ،
عدا عبارة « مادي أو أدبي » فقد وردت في الاقتراح ، وحفظتها اللجنة المشتركة
وإن كان تقريرها يذكر الضرر المادي والأدبي والنفسى ، ثم أعيدت هذه العبارة
لثناء مناقشة النص بمجلس الشعب .

وكان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ينص في هذا الشأن (في المادة ٦ مكررا
من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالمادة الأولى منه) على أنه « ويعتبر
إضرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ، ولو لم تكن اشتراطت
عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها ، وكذلك إخفاء الزوج على زوجته
الجديدة أنه متزوج بسواها . ويسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمضي
سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ، ما لم تكن قد رضيت بذلك
صراحة أو ضمنا » .

وكان معروضا على المحكمة الدستورية العليا الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣ ق
دستورية عليا ، بعدم دستورية النص على اعتبار زواج الرجل على زوجته
بغير رضاها إضرارا بها ، وانتهى تقرير هيئة المفوضين بهذه المحكمة والذي
أعده المستشار الدكتور عوض المر إلى عدم دستورية هذا النص . وكان
موقعا - كما قال الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب أن يحكم بعدم
دستوريته . ولكن المحكمة الدستورية العليا حكمت بعدم دستورية القانون
كله من حيث الشكل .

(٢) على خلاف الحال في ظل القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، حيث حكم بأن
الزواج الجديد دون رضا الزوجة التي في عصمة زوجها ، يعد ضرا مقترضا
بحكم القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، بحيث يجوز للزوجة طلب التطلاق دون حاجة
لإثبات هذا الضرر . نقض ١٩٨٥/٤/٩ في الطعنين ٣٨ لسنة ٥٤ ق - أحوال
شخصية ، و ٤٢ لسنة ٥٣ ق - أحوال شخصية ، ونقض ١٩٨٣/٥/٢٤ في
الطعن ٢٠ لسنة ٥٢ ق - أحوال شخصية .

ويتحقق الضرر ، في ظل القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، نتيجة اقتران الزوج
بأخرى ، ولو انتهى الزواج الجديد بالطلاق ، نقض ١٩٨٣/٥/٢٤ في الطعن
٢٠ لسنة ٥٢ ق - سالف الفكر ، وهو حكم كان منتقدا ، لأن الضرر هنا كان
الزواج بأخرى ، وقد زال .

لحقها ضرر من زواج زوجها عليها ، يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما (١) .

غير أنه عند تحديد هذا الضرر ، اضطرت عبارة المذكرة الإيضاحية ، حيث نصت في غموض على أنه نوع خاص من الضرر في نطاق القاعدة العامة للتطبيق للضرر ، بينما وضح تقرير اللجنة المشتركة ذلك بنصه على أن الضرر الذى يلحق الزوجة من الزواج عليها بأخرى هو نوع خاص من

وللزوج استعاط الضرر المفترض بالثبت رضا زوجته بزواجه الجديد ؛ فلذا طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ولم تجبه المحكمة إلى ذلك ، كان حكمها مشوباً بالتصور متعيناً نقضه - نقض ١٩٨٥/٤/٩ في الطعنين ٢٨ لسنة ٥٤ ق ، و ٤٢ لسنة ٥٣ ق - سألنى الذكر .

(١) يؤيد ذلك ما ورد بمضبطة مجلس الشجب - الجلسة ٩٦ في ١٩٨٥/٦/٣٠ ص ٥ و ٨ حيث ذكر مقرر الجلسة الدكتور محمد على محبوب ، أن « الفارق بين هذا النص وبين النص في القرار بقانون (٤٤) لسنة ١٩٧٩ » الذى ألقى ، أن (الأخير) كان يعتبر مجرد الزواج بأخرى قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس ... أما هذا الاقتراح ... فلم ينح هذا النص « وذكر المستشار ممثل نصاب عضو المجلس أنه « ورد في الاقتراح ... » إذا ثبت الضرر « وقد عدلت هذه العبارة في اللجنة لتكون « إذا لحقها ضرر » وإني أعتقد أن العبارة اللفظية هنا لا تؤثر على الجوهر ، ونريد إبعاد كل مظنة .. ولقد طلبت تعديل العبارة لتكون « إذا ثبت إلحاق الضرر » وإني مستعد للتنازل عن الاقتراح المقدم متى بالتعديل إذا سجل في المضبطة بأن القواعد العامة تخفى عنه « . ورد رئيس المجلس بقوله : « اتسائل : هل في جريمة القتل ... يوجد في النص إذا ثبت القتل ... وبالتالي فعندما ينص على أنه « إذا لحقها الضرر » فعلى القاضي أن يتأكد من أن الضرر قد وقع . وهذا مسبقاً في المضبطة ... حتى لا يقال إن شيئاً ما كان في ذهن المشرع (الوضعي) مخالفاً لقواعد الصياغة المنضبطة ثم عدل عنه ، وهذا الإيضاح جزء من الأعمال التحضيرية » .

(١) ففي المذكرة الإيضاحية « المشرع » (الوضعي) رأى أن يكون تضرر الزوجة من الزواج عليها بأخرى نوعاً خاصاً من الضرر ، ينص عليه ، وهو في نطاق القاعدة العامة للتطبيق للضرر « ويلاحظ أن هذه المذكرة هي نفسها مذكرة القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، الذى كان يفترض الضرر في تعدد الزوجات . وأضاف الاقتراح وصف الضرر بأنه مادي أو أدبي .

الضرر يشمل الضرر بكافة أنواعه ، ماديا كان أو أدبيا أو نفسيا ، وله ذاتية خاصة ، ولهذا لم تدرجه اللجنة برقم ٦ مكررا ، عقب المادة السادسة من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، التي تقرر مبدأ عاما في التطبيق للضرر ، كما ورد بالاقترح ، وإنما وضعت برقم ١١ مكررا ، عقب نصوص الحكمين ، إبرازا لذاتية هذا الحكم ^(١) .

وفي مناقشات أعضاء مجلس الشعب ظهر اتجاهان في تحديد الضرر .
فأرى يذهب إلى التوسع في تفسير الضرر ، بحيث يكفي أن يكون آلاما نفسية تصيب الزوجة التي تزوج عليها زوجها ، تستشعره هي وحدها ، ويثبت بطلبها التطبيق ، كما يثبت أنه مما يتعدى معه العشرة بين أمثال الزوجين بإصرار الزوجة على طلب التطبيق وعجز القاضي عن الإصلاح بين الزوجين ^(٢) .

(١) فقد جاء بتقرير اللجنة المشتركة أنه « ارتأت اللجنة أن يوضع الحكم الوارد في المادتين (٦ مكررا) ، (٦ مكررا ثانيا) من الاقتراح بمشروع قانون تحت رقم (١١ مكررا) ، (١١ مكررا ثانيا) إبرازا لذاتية الحكم الوارد في كل منهما ، ذلك أن المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ تقرر مبدأ عاما في التطبيق للضرر بسبب الشقاق بين الزوجين ، ثم وردت المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من ذات المرسوم بقانون منظمة لأجراءات التحكيم في هذه المنازعة ، في حين تعالج المادتان المقترحتان نوعا خاصا من الضرر الذي يلحق الزوجة من الزواج عليها باخرى .. ومن المسلم ... أن مفهوم الضرر عند إطلاقه ، شرعا وطبقا لما استقر عليه القضاء ، يشمل الضرر بكافة أنواعه ، ماديا كان أو أدبيا أو نفسيا » وحذفت اللجنة من النص كلمة مادي أو أدبي ليكون مطلقا .

(٢) فلى مضبطة مجلس الشعب - الجلسة ٩٦ ص ٨ ذكر الدكتور السيد علي السيد عضو المجلس أنه « حبذا لو عاد المجلس الموقر إلى ما كان يدور في الجلسات من مناقشات ، بأنه يمكن أن يطلب الطلاق على أساس الآلام النفسية ، وأن الأمر مرجعه في النهاية للقضاء بيت فيه وفقا للقواعد العامة ، ووفقا للشريعة الإسلامية » .

وفي مضبطة المجلس - الجلسة ٩٧ ص ١٥ يذكر السيد توفيق زغلول عضو المجلس : « الضرر المعنوي لا يستطيع أن يتبينه أحد ، ناذنا فكرنا ... الضرر ، ونضيف الاستحالة [أى يكون مما يستحيل معه دوام

وذهب رأى آخر إلى ضرورة تفسير الضرر هنا وفقاً لما يفسر به الضرر في أحكام التطبيق لضرر سوء العشرة ، سواء كان الضرر مادياً كالضرب المبرح أو معنوياً كالسب ، بحيث يعتبر التطبيق لضرر تعدد الزوجات مجرد تطبيق للقاعدة العامة المنصوص عليها في التطبيق للضرر . وهذا رأى - فيما يبدو - هو أيضاً رأى مجمع البحوث الإسلامية (١) .

العشرة [فلا يمكن أن يتحقق الغرض من هذه الاستحالة ... وتكون النتيجة أن يأخذ بالأحوط ويترك الأمر مطلقاً ... والهدف من جوهر هذا القانون أن يجعل هناك استقراراً للأسرة والمجتمع . فالنص ... سيؤدي إلى كثير من التجريح ... من أين تحصل الزوجة على شهود للشهادة معها بالنسبة للمسألة النفسية ... لذلك أرجو المجلس المؤخر أن يوافقني على إضافة عبارة « إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي » وحذف عبارة « يستحيل معه دوام العشرة بين أمثالهما » حفاظاً على سمعة المرأة وسمعة الرجل والأولاد وحفاظاً على الأسرة » وفي ص ١٦ تذكر السيدة راوية عطية عضو مجلس الشعب أن « الضرر المعنوي لا يستطيع أحد تقديره إلا الزوجة نفسها ، وأيضاً فينتي أرى أن تحذف كلمة « استحالة » لأن الزوجة لا تستطيع أن تفسر للغرض ، وسوف يترتب عليه آثار كثيرة لوجود أسرار بين الزوج والزوجة ، وخاصة إذا كانت الزوجة من أسرة طيبة ومحافظة ، والزوج في مركز أدنى محترم » وفي ص ١٩ تذكر السيدة ليلى حسن عضو مجلس الشعب أن « الضرر ... الموجود في الأحكام ، والذي يتمثل في شتم المرأة وضربها أو سلب مالها دون إنفاذها ... هل يزيد هذا الضرر ... من ضرر سلب حياتها وسلب سكينتها ، وإحساسها أنه أثر عليها زوجة أخرى ، واستشعارها الضرر النفسي الذي وقع عليها ، ولا يباح لها أن تطلب الطلاق ؟ » .

وقد أعلد مجلس الشعب صياغة المادة بوصف الضرر بأنه « مادي أو معنوي » بناء على هذه المناقشات .

(١) ودائع عنه فضيلة الشيخ عطية صقر ، عضو مجلس الشعب ، وعضو مجمع البحوث الإسلامية ، نقلاً « اشتركت في وضع هذه المسادة في تقرير اللجنة الرباعية [التي شكلها شيخ الأزهر من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية] ، ولا يمتنا مطلقاً أن ينص في هذه المادة على تفسير الضرر أو شرحه بأنه مادي أو معنوي ، وإلما المهم هو ما بعد ذلك ، وهو الضرر الذي يستحيل أو يتعذر معه دوام العشرة ، فهذه هي النقطة الأساسية ، أما الضرر فهو حاصل ، حاصل ، حاصل ، معنوياً ... لأن أية امرأة لا تحب مطلقاً أن

ولا يبدو من مناقشات مجلس الشعب ترجيح رأى على آخر من
الرأين السابقين (١) .

تشارك معها زوجة أخرى في عصمة هذا الرجل ... لكن هل كل ضرر يمنع؟
حتى ... الحديث المروى بطريق حسن ... « لا ضرر ولا ضرار » ... مقيد ،
لأن بعض المأمورات فيها ضرر ، الصيام نفسه فيه ضرر على الإنسان في جوعه
ومعطشه ، الزكاة فيها ضرر مادي بأخراج شيء حصل عليه الإنسان بكدّه
وتعبه ، حتى الصلاة فيها ضرر حيث توفّك من نومك لتصلّى الصبح ، وقال
الله سبحانه وتعالى في الجهاد : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم ، وعسى أن
تكرهوا شيئاً وهو خير لكم » فالعبرة ليست بوجود الضرر ، أو بوجود المنفعة ،
وإنما التشريع ، كما هو حادث ، يقضى بأنه إذا زادت المنفعة كان التشريع ،
وإذا زاد الضرر على المنفعة كان التشريع من ناحية ، كما ورد في قوله تعالى :
« فيهما إثم كبير ومنافع للناس » وإنهما أكبر من نفعهما . فالزواج الثاني
فيه ضرر ، حتى ولو كان معنوياً ، ولذلك — حتى أصبح لهم بعض المتكلمين
والمتكلمات — عندما قال الله سبحانه وتعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين
النساء ولو حرصتم » إذن هناك تسليم بوجود بعض الضرر ، ولذلك قال الله
سبحانه وتعالى بعد ذلك « فلا تميلوا كل الميل » بمعنى أنه يسمح لكم ببعض
الميل ، حتى ولو كان في الخب الثلبى ، وقد نسرّه الرسول ﷺ حينما قال :
« اللهم هذا تسمى فيما أملك فلا تلتهن فيما تملك ولا أملك » . ولقد سبق أن
ذكرت أن الضرر حاصل ، ولكن أى ضرر هو الذى يقف أمامنا في التشريع ؟
هو الذى قيد بهذا القيد : يستحيل أو يتعذر ، وهنا مربط الفرس . مضبطة
مجلس الشعب — الجلسة ٩٧ في ١٩٨٥/٧/١ ص ٢٠ و ٢١

(١) لمجلس الشعب صفق للشيخ عطية صقر ، لكن ما جاء على لسان
بعض الأعضاء من قبل ، وفي تقرير اللجنة المشتركة ، بل وفي المذكرة الإيضاحية ،
يؤيد الرأى الذى يتوسع في تفسير الضرر ، كما أن رئيس المجلس ذكر أن
فضيلة الشيخ عطية صقر عبر عن نفسه ، فقد جاء بمضبطة مجلس الشعب —
الجلسة ٩٧ ص ٢٢ ما يأتى :

« رئيس المجلس : أود أن استفسر من السيد العضو الشيخ عطية
صقر ، عن الاقتراح الذى أبداه بعض السادة الأعضاء ، والذي نسرّه فضيلته
« يجوز للزوجة التى تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقتها ضرر
مادى أو معنوى ... الخ . هل يتفق مع هذا المعنى ؟ السيد العضو الشيخ
عطية صقر : لا مانع من ذلك ، ولكنى أتمسك بما بعدها . [أى بأن يكون
ضرراً يستحيل معه دوام العشرة ...] السيد العضو علوى حافظ : إن
السيد العضو الشيخ عطية صقر يعنى أمراً آخر .

وإذا كان نص القانون بعد صدوره ، مستقل عن واضعه ، بحيث لا يلزم التقيد بما ورد عنه في الأعمال التحضيرية له ، إلا أن لمن يطبق النص أو يفسره أن يأخذ من هذه الأعمال التحضيرية ما يُؤيد التفسير الذي يتجه هو إليه .

وإذا رجعنا إلى القواعد العامة في تفسير القانون ، نجد أن نص المادة ١١ مكررا ٢/ ٣ وع الخاص بالتطبيق لضرر تعدد الزوجات ، يحتمل تفسيره باعتباره تطبيقا للقاعدة العامة في التطبيق للضرر ، كما يحتمل تفسيره باعتباره ضرا خاصا له ذاتية مستقلة . وعلى كلا التفسيرين ، يكون النص مخالفا لمبادئ الشريعة الإسلامية ^(١) .

ذلك أن الشريعة الإسلامية تعطي الزوجة الحق في طلب التطلاق ، إذا أثبتت أن زوجها يضرها بأن سلك معها مملكا مخالفا للشرع ، لا استطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وتعذر على الحكيم الصلح

رئيس المجلس : إننى أتهم جيدا ما يعنيه السيد العضو الشيخ عطية صقر ، وأترجم صوابا ما قاله ، ولقد فهم السيد العضو علوى حافظ شينا آخر ، وإننى أتهم جيدا ما يرمى إليه السيد العضو الشيخ عطية صقر ، ولقد عبر سيادته عن نفسه ، لأن الضرر هنا سواء كان ماديا أو معنويا مشروط بتعذر العشرة . السادة الأعضاء ، هناك اقتراح آخر يرى أصحابه الإبقاء على نص الفقرة كما وردت من اللجنة ، فإذا ما ووفق على ذلك فإنه لا بد من الإشارة إلى أننا لم نستبعد الضرر المادى والمعنوى ، وإلا صار كارتة تشريعية ، وسيتساوى الاقتراح الذى أيدته السيد العضو الشيخ عطية صقر ، وهذا الاقتراح الذى يقتصر على كلمة ضرر عامة ، ويجب أن يشار بصريح العبارة في المذكرة التفسيرية إلى أن المقصد بالضرر هو الضرر المادى والمعنوى والنفسى وما إلى ذلك .

(١) وقد نادى السيد / حازم أبو ستيت عضو مجلس الشعب ، بحذف حكم التطبيق لضرر تعدد الزوجات ، اكتفاء بحق الزوجة في أن تطلب التطلاق لضرر سوء العشرة ، [وكذلك حقها في طلب الخلع] ، غير أن مجلس الشعب وافق على التطبيق لضرر تعدد الزوجات . انظر النقاش الذى دار بينه وبين السيد رئيس المجلس بشأن ذلك في مضبطة المجلس - الجلسة ٩٧ ص ٢١

بينهما ، وعندئذ يحكم لها بالتطليق مع استحقاقها لحقوقها كاملة . كما تعطى الشريعة الإسلامية للزوجة الكارهة طلب الخلع ، بالاتفاق مع زوجها ، أو بعد بحث الحكيمين ، فتظفر به ، دون أن يطلب منها أن تثبت أن زوجها قد أساء إليها ، طالما أسقطت حقوقها وعوضت الزوج عن فراقها له . أما حكم التطليق لضرر تعدد الزوجات الوارد في القانون ، فقد جاء مخالفا لمبادئ الشريعة الإسلامية ، كما يتضح من الآتي :

٤٣ - **التطليق لضرر تعدد الزوجات ، كتطبيق للتطليق للضرر ، بشروطه في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، مخالف للشريعة الإسلامية ، وللدستور :**

لو كان التطليق لضرر تعدد الزوجات ، تطبيقا للتطليق للضرر ، لكان متفقا مع الشريعة الإسلامية . لكنه بالشروط التي وضعها القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، أصبح مخالفا للشريعة الإسلامية ، وغير دستوري ، وذلك للأسباب الآتية :

(١) بالنسبة للزوجة القديمة :

لا يميز القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، للزوجة القديمة التي تزوج عليها زوجها ، طلب التطليق إلا بشروط أربعة هي : الشرط الأول : أن تثبت أنه لحقها من الزواج الجديد ضرر بتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما . والضرر هنا هو سلوك من الزوج مخالف للشرع ، وفقا لما ذكرناه عند الكلام عن التطليق لضرر سوء العشرة ^(١) . والشرط الثاني : ألا تطلب الزوجة التطليق لهذا السبب قبل مضي سنة من تاريخ علمها بزواج زوجها عليها . وتعتبر الزوجة عالمة بالزواج الجديد من تاريخ وصول إخطار الموثق لها بالزواج الجديد ، ما لم تثبت علمها قبل ذلك بهذا الزواج . ويشتب هذا العلم بكافة الطرق . والشرط الثالث : ألا ترضى الزوجة صراحة أو ضمنا بزواج زوجها عليها . وتعتبر الزوجة راضية ضمنا بذلك إذا مكنت زوجها من نفسها ، ولو مرة ، بعد علمها بزواجه عليها . والشرط الرابع : أن يعجز القاضى عن الصلح بين الزوجين ، ويتبع في ذلك ما سبق أن ذكرناه عند الكلام عن التطليق للضرر .

(١) راجع بند ٣٦ فيما سبق .

وكل من الشروط : الثاني والثالث والرابع ، سائى الذكر ، مخالف لمبادئ الشريعة الإسلامية .

فالشرط الثانى الخاص بسقوط حق الزوجة فى طلب التطلق بعد مرور سنة من علمها بالزواج الجديد ، ولو أضر بها زوجها بعد ذلك ضررا لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثلهما ، يتعارض مع قوله تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » (١) ، وقوله تعالى : « وعاشروهن بالمعروف » (٢) ، وقوله تعالى : « فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان » (٣) . فالله عز وجل أمر بأن يكون الزواج سكنا ومودة ورحمة ما بقيت الحياة الزوجية ، وأمر كذلك بالعشرة بالمعروف أبدا ودائما ، كما أمر بالإمسك بالمعروف وإلا تعين التسريح بإحسان ، فكيف ينص القانون على أن يكون ذلك لمدة سنة واحدة فقط من علم الزوجة بالزواج الجديد عليها ، على الرغم من أنه قد لحقها - بعد ذلك - ضرر يتعذر معه دوام العشرة بين أمثال الزوجين ، فتظل بذلك حبيسة هذا الضرر الفاحش ، وسجينة ظلم زوجها الذى لعب بعواطفها لمدة سنة ثم يذهبها بعد ذلك ألوانا من العذاب قد تستمر إلى نهاية حياتها ! لا شك أن مبادئ الشريعة الإسلامية لا تجيز ذلك ، ولا يقبله أحد لأخته أو لابنته ، فكيف ارتضاه واضعوا القانون حكما بين الناس ؟ وقد يقال إن اشتراط السنة قاعدة إجرائية (٤) ، يوجد مثيل لها فى التشريع كالحكم بعدم سماع دعوى نفقة الزوجة لمدة تزيد على سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى ، ويرد على ذلك بأن عدم سماع دعوى نفقة الزوجة يرجع إلى تعذر إثبات تاريخ امتناع الزوج عن الاتفاق على زوجته ، مع ما هو معروف من كيد النساء ، وعدم صبر أكثرهن على السكوت عن المطالبة

(١) من الآية ٢١ سورة الروم .

(٢) من الآية ١٩ سورة النساء .

(٣) من الآية ٢٢٩ سورة البقرة .

(٤) وقد يقال إنها قاعدة موضوعية ، باعتبار أن النص يقضى بسقوط

حق الزوجة ، لا بعدم قبول طلبها .

بالتفقة لأكثر من سنة^(١) ، فلا يقاس عليه سقوط حق الزوجة في طلب التطليق لضرر واقع وثابت ومستمر ، لا لضرر مضي يتعذر إثباته ، فكان القياس مع الفارق^(٢) .

ولا يقال إن مدة السنة تميز التطليق لضرر تعدد الزوجات عن

(١) كما عرفنا أن هناك خلافا في ذلك — راجع ص ٤٥ و ٤٦ فيما سبق .
(٢) ومخالفة أي إجراء يطلبه ولي الأمر ، لا يسقط حقا في الشريعة الإسلامية ، وإنما قد يستوجب تعزير من يخالف هذا الإجراء مع حفظ وحماية كافة الحقوق ، وعلى ذلك فإن ما تنص عليه المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من عدم سماع دعوى الزوجية عند الإنكار إذا لم يكن الزواج موثقا بوثيقة رسمية ، هو أمر مخالف لكافة نصوص الشريعة الإسلامية التي تقر حقوقا للزوجة أو حقوقا للزوج ، دون أن تعلق استحقاق أيهما لذلك على وثيقة يحررها المأذون ! ومن يجرؤ على أن يدمى على الله عز وجل — أنه لم يجعل للزوجة التفقة مثلا ، إلا بشرط أن تكون هناك وثيقة رسمية تثبت زواجها ، إذا أنكر الزوج زواجه بها ؟ ! وكيف نسقط حقا قرره الله عز وجل بدعوى فوات إجراء رآه أحد حكام المسلمين !! إن لولي الأمر أن يحمل الناس على اتباع ما يراه من الإجراءات محققا مصالحهم ، وله أن يعاقب من يخالف هذا الإجراء ، لكن ليس له أن يسقط حقا قرره الله عز وجل لعباده . وليس عدم سماع الدعوى من باب تخصيص القضاء بنوع من القضايا أو بمكان للنزاع ، لأن تخصيص النوعي والمطلعي منع لقاض من نظير النزاع مع اختصاص قاض آخر بالفصل فيه . بينما عدم سماع الدعوى هنا منع مطلق من الفصل في النزاع لم يقم عليه برهان ، بل ويتعارض مع الشريعة الإسلامية التي جعلت القضاء فريضة محكمة للفصل في الخصومات ، مع عدم تعذر هذا الفصل نظرا لإمكان إثبات الزوجية بوسائل أخرى .

وإثناء عملي وكيلًا للثائب العام ، تصرفت في قضية تتلخص وقائعها في أن المأذون اكتشف عند عقد الزواج أن دفتر وثائق الزواج قد سُفل عن آخره ، ووعد بأن يأتي بدفتر آخر من البندر في اليوم التالي ، ولكن من نسي أن يحرر فيه وثيقة زواج الأمس ، ولم يطلب منه أحد الزوجين الرقيين هذه الوثيقة . وبعد أن أوجب الزوج من زوجته خمسة أطفال ، دب خلاف بينهما طالبت به الزوجة بنفقتها . فأوعز إليه محاميه أن ينكر زواجه بها ، مع اعترافه بأنه كان يعاشرها معاشرة الأزواج . ورغم أن الزواج ثابت بشهادة المأذون وأهل القرية الذين سئلوا في التحقيق وغير ذلك ، إلا أن القاتون لا يعطى الزوجة في هذه الحالة حقوقها الزوجية ، كما لا يعاقب مثل هذا الزوج ! فمن ذا الذي ينترى على الله الكذب ويزعم أن هذا هو شرع الله ؟ !

التطليق للضرر ، وأنه إذا اعتبر التطليق لضرر تعدد الزوجات مجرد تطبيق للقاعدة العامة في التطليق للضرر ، لما كان هناك جدوى من النص على التطليق لضرر تعدد الزوجات ، إذ يمكن طلب التطليق للضرر في هذه الحالة ، سواء قبل مضي سنة على علم الزوجة بجمع زوجها بينها وبين زوجة أخرى أم بعد مضي هذه السنة . ويرد على ذلك بأن اشتراط السنة - كما عرفنا - أمر مخالف للشريعة الإسلامية طالما فسرنا الضرر في التطليق لضرر تعدد الزوجات بنفس معناه في التطليق لضرر سوء العشرة ، وهو سلوك من الزوج مع زوجته مخالف للشرع ، أى إيذاؤها بالقول أو بالفعل بغير حق ولا عذر ، مما يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما . وسقوط حق الزوجة في طلب التطليق لضرر تعدد الزوجات بمضي هذه السنة ، لا يمنعها من طلب التطليق للضرر بعد ذلك . والنص على التطليق لضرر تعدد الزوجات كتطبيق للقاعدة العامة في التطليق للضرر له جدواه بدون اشتراط هذه السنة ، فهو يفيد في تنبيه من يعدد زوجاته إلى أن لأى من زوجاته طلب التطليق إذا أساء عشرتها ، تماما كما نبه الله عز وجل الزوج بأن يقتصر على واحدة إن خاف العدل بين زوجاته ، مع ما هو معروف من أن العدل مطلوب في الزواج الفردى وفي كل زواج . كما يفيد هذا النص في بيان وتوضيح حق الزوجة في طلب التطليق إذا ترتب على جمع زوجها بينها وبين زوجة أخرى ضرر يلحقها يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما .

والشرط الثالث الخاص بسقوط حق الزوجة في طلب التطليق عند رضاها صراحة أو ضمنا بالجمع بينها وبين زوجة أخرى ، ولو أضر زوجها بها - بعد ذلك ضررا يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ، مخالف لمبادئ الشريعة الإسلامية ، لما ذكرناه في الشرط الثانى سالف الذكر (١) ،

(١) ويلاحظ أن النص يسقط حق الزوجة في طلب التطليق « إذا كتبت قدر رضيت بذلك » ولم يذكر « إذا رضيت بذلك » مما يعنى سقوط حقها في طلب التطليق إذا رضيت خلال سنة من علمها بالزواج الجديد ، بحيث إذا طلبت التطليق خلال السنة ، ثم رضيت بالزواج الجديد بعد السنة ولو ضمنا كما لو سمحت لزوجها بأن يجالسه ، فلا يسقط حقها في التطليق .

ويضاف إليه أن صبر الزوجة على إيذاء زوجها المكون لهذا الضرر ورضاها بذلك مرة لا يعنى رضاها بتكرار هذا الضرر ولا رضاها باستمراره ، فكيف يسقط حقها في طلب التطلق في لحظة انسجام مع زوجها ، لتظل حبيسة هذا الضرر الفاحش طول عمرها . ليس هذا هو الإمساك بالمعروف الذى أمر الشرع به ، وبالتالى يتعين التسريح بإحسان .

والشرط الرابع : يعنى أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، وإن أوجب على القاضى الصلح بين الزوجين ، إلا أنه لم يأخذ في هذا الصلح بأحكام بعث الحكمنين . ويترتب على ذلك (أ) إذا طلبت الزوجة التطلق لزواج زوجها عليها ، وكان هذا الطلب قبل مضي سنة من هذا الزواج الجديد ، فإنه إذا حكم برفض الدعوى ثم تكررت شكوى الزوجة قبل مضي السنة ، بأن رفعت دعوى تطلق أخرى لضرر هذا الزواج نفسه ، لا زواج آخر غيره ، فلا يبعث القاضى حكمنين ، كما هو الحال في أحكام التطلق للضرر ، وإنما يحكم برفض الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وهو ما لا يزيل الضرر عن الزوجة ، بخلاف ما إذا رفعت دعوى تطلق لضرر زواج آخر (ثالث أو رابع) لزوجها عليها ، حيث يتجدد حقها في طلب التطلق كلما تزوج عليها زوجها بأخرى . (ب) في التطلق لضرر تعدد الزوجات ، يحكم للمطلقة بكافة حقوقها ، على الرغم من أن الاساءة قد تكون مشتركة بينها وبين زوجها ، فقد يكون مسلك كل منهما مع الآخر مخالفا للشرع . والحكم للمطلقة في هذه الحالة بكافة حقوقها ، لن يكون تسريحا بإحسان ، أى تسريحا يحسن القاضى فيه أن الله عز وجل يراه ، فيخشى أن يظلم الزوج ، وهو ما يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية ^(١) .

ويلاحظ أن طلاق الزوج لزوجته الجديدة ، لا يعنى زوال الضرر ، لأن الضرر هنا ليس مجرد زواج الرجل على زوجته وقد زال ، وإنما

(١) لان الاحسان — كما عرفه المصطفى ﷺ — هو ان تعبد الله كأنك تراه ، فان لم تكن تراه فإنه يراك ، ويحمل ذلك الإنسان على خشية الله عز وجل . ولا شك ان القضاء بالتطلاق في هذه الحالة فيه مظنة ظلم الزوج ، إذ لو كان القاضى قد بعث الحكمنين فربما ثبت لهما أن الاساءة مشتركة .

الضرر - في ظل تفسيره في نطاق أحكام التطلاق للضرر - يعنى سلوك الزوج مع زوجته مسلكا مخالفا للشرع ، ومجرد تعدد الزوجات مسلك لا يتعارض مع الشرع ، فالضرر هنا لا يرتبط بالزواج الجديد ولا يزول بزواله ، وإنما يرتبط بما يصدر من الزوج من أذى لزوجته بالقول أو بالفعل ، مما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما .

(ب) بالنسبة للزوجة الجديدة :

أعطى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، ومن قبله القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، للزوجة الجديدة الحق في طلب التطلاق لإخفاء زوجها عنها أنه متزوج بسواها (١) .

وهذا الحكم يحتمل تفسيره على أنه تطبيق للتطبيق للضرر بصفة عامة ، أى تطبيق لضرر سوء العشرة ، كما يحتمل تفسيره أنه تطبيق لضرر الخداء والغش . وعلى الاحتمالين ، يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية ، وبالتالي يعتبر غير دستوري ، للآتي :

أولاً : إذا اعتبرنا طلب الزوجة الجديدة التطلاق ، تطبيقاً للتطبيق للضرر ، لكان معنى هذا أنه يشترط للحكم بالتطبيق في هذه الحالة خمسة شروط هي : الشرط الأول : أن يكون الزوج قد أخفى عن زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها . الشرط الثاني : أن تثبت الزوجة أنه لحقها من هذا الزواج ضرر يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما . والشرط الثالث : ألا تكون الزوجة قد رضيت بتعدد الزوجات صراحة أو ضمناً . والشرط الرابع : ألا تمر سنة على علمها بأنه متزوج بسواها ، دون أن تطلب التطلاق . الشرط الخامس ، أن يعجز القاضى عن الصلح بين الزوجين .

وسبق أن ذكرنا أن كلا من الشرط الثالث والرابع والخامس سالفى

(١) وسواء كان الزواج السابق القائم قد عقد بوثيقة رسمية ، لم كان بعقد زواج عرفي شرعي حضره شاهدان . أما إذا كان بعقد زواج عرفي غير شرعي بلا شهود أو بشاهد واحد ، فلا يعتبر زواجا وإنما يكون زنا لا يجيز للزوجة الجديدة طلب التطلاق .

الذكر مخالف لمبادئ الشريعة الإسلامية . كذلك زاد هذا الحكم شرطاً لطلب التطلق ، وهو أن تثبت الزوجة الجديدة أن زوجها أخفى عنها زواجه بأخرى عند عقد زواجه عليها ، بحيث إذا أخفقت في هذا الإثبات يحكم برفض دعواها ، حتى لو ثبت أن زوجها يضر بها ضرراً يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وهو ما يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية التي تكفي بهذا الضرر للتطلق ، نظراً لما تأمر به من الإمساك بمعروف أو التسريح بإحسان . ثم إن شرط إخفاء الزوج عن زوجته الجديدة زواجه بأخرى ، لا يجعلها تتساوى في شروط طلب التطلق مع الزوجة القديمة التي لها طلب التطلق سواء أخفى زوجها عنها ذلك أم أعلمها به . وشرع الله عز وجل يوجب المساواة بين الزوجات فيما يمكن المساواة فيه بينهما .

ثانياً : إذا اعتبرنا طلب الزوجة الجديدة للتطلق لضرر الخداع والغش ، الناتج من إخفاء زوجها عنها زواجه بأخرى ، دون استلزام توافر باقى الشروط ، لكان النص كذلك مخالفاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ، للأسباب الآتية : (أ) أن الغش والخداع يتطلب توافر نية خاصة هي قصد الغش والخداع ، وأغلب من يخفى عن زوجة له خبر زواجه بأخرى يقصد أن تستمر علاقته بزوجاته في مودة ورحمة ، دون خصام و نزاع معه أو مع باقى الزوجات ^(١) . (ب) كذلك لا يلزم الزوج بأن يخبر زوجته بكل حلال يمارسه . وهو - إذا أخفى عنها زواجه بأخرى - فإنه لا يخفى عنها سلوكاً شائناً أو علاقة غير مشروعة يعتبر بها خائناً ، وإنما يخفى عنها حلالاً يمارسه مع زوجة أخرى ^(٢) . (ج) قد يقال إن الزوجة الجديدة لو كانت تعلم حين العقد عليها بأمر الزواج السابق القش ، لكان من الأرجح ألا تقبل الارتباط بهذا الزوج . ويرد على ذلك بأن هذا القول يعنى افتراض الضرر في تعدد الزوجات ، وهو ما كان ينص عليه القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وافتراض الضرر في تعدد الزوجات هو دوران حول نصوص القرآن والسنة التي تحل هذا التعدد ، مما يجعل هذا الحكم مخالفاً لمبادئ

الشريعة الإسلامية^(١) . ومن المجمع عليه أن حق الزوج في تعدد الزوجات قائم شرعا ، ولو عارضته زوجة في عصمته ، ذلك أن رضاها به أو عدم رضاها لا أثر له . (د) قد يقال إن الغش والخداع مؤثر في رضا الزوجة الجديدة بالعقد الجديد . والشريعة الإسلامية توجب على كل من الخاطب والمخطوبة أن ينصح أحدهما الآخر بما فيه ، حتى نبني الحياة الزوجية على أسس سليمة ، والأدلة على ذلك كثيرة ، منها ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « ... فإذا خطب أحدكم امرأة وقد خضب شعره بالسواد فليعلمها ، ولا يفر بها »^(٢) وإذا كان الرسول ﷺ قد أوجب على الخاطب أن يعلم المخطوبة بلون شعره الحقيقي إذا كان قد صبغه بلون آخر ، فمن باب أولى يوجب عليه أن يعلمها بزواجاته . ويرد على ذلك بأن غش الخاطب لمخطوبته وخداعها يأتى الخاطب معه ديانة ، كما يجوز شرعا معاقبته بعقوبة تعزيرية ، لكن يبقى عقد زواجه الجديد قائما ، فلا يبطل للتدليس والغش والخداع ، كما لا يكون للزوجة طلب فسخه لهذا الغش . والأدلة على ذلك كثيرة : منها أن الصحابة رضوان الله عليهم فهموا ذلك من حديث رسول الله ﷺ ، فقد روى أن رجلا في عهد عمر بن الخطاب كان قد خضب شعره بالسواد ليخفى شيبه ويظهر شابا ، فلما ذهب خضابه وانكشف شيبه شكاه أهل زوجته إلى عمر رضي الله عنه وقالوا : حسبناه شابا . فأوجعه عمر ضربا وقال : غررت القوم ، أى خدعتهم ، ولم يرو عنه أنه فسخ هذا الزواج أو أعطى الزوجة حق التطلق . يضاف إلى ذلك أن الفقه الاسلامي مجمع على ألا يكون للزوجة طلب التطلق ولا فسخ الزواج ، إذا تزوج عليها زوجة حرة دون

(١) قرب — تقرير هيئة مفوضى الدولة في الدموى ٢٨ لسنة ٢ ق — دستورية عليا .

(٢) راجع كتابنا خطبة النساء ط ١٩٧٦ ص ١٢٧ و ١٢٨ ، والحديث في سنن البيهقي ج ٧ ص ٢٩٠

أن تعلم بذلك ، أو أخفى على الزوجة الجديدة زواجه بأخرى ^(١) . ويرجع

(١) واختلف الفقهاء في حالة أخرى لا وجود لها الآن ، وهي زواج الأمة أي الأنثى من الرقيق على زوجة حرة ، أو زواج الحرة على الأمة ، دون أن تعلم الحرة . في هذه الحالة جعل فريق من الفقهاء للحرّة الخيار في أن تفسخ زواجها ، وتقبل للحرّة الخيار في أن تفسخ زواج الأمة ، وتقبل لا يكون للحرّة الخيار في فسخ زواج الأمة إذا رزق الزوج من الأمة بمولود ، وتقبل : الزواج بالحرّة وبالأمة ثابت ، ولا خيار . وقد أعطى الحريّين من فقهاء المذهب المالكي للحرّة حق الطلاق في هذه الحالة ، ونصه في حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٣٣٦ « (ولو) تزوج حرّة بشرطه ، ثم تزوج عليها حرة ، ولم تعلم بها ، (خیرت الحرّة مع) الزوج (الحر) لا العبد (في نفسها) بين أن تقيم مع الأمة أو تقارق (بطلقة) واحدة (بثلثة) ... إنّه هو كطلاق الحاكم ... (كتزويج أمة عليها) ... (لو) تزويج أمة (ثانیة) على التي رضيت بها الحرّة (أو عليها) أي الحرّة (بواحدة فألفت أكثر) فتخير في نفسها في الصور الثلاث بطلقة » . بينما رجح كل من ابن العربي والقرطبي ألا يكون للحرّة خيار في الفسخ ولا حق في الطلاق على أساس أن الله عز وجل لم يشترط إعلام الزوجة بزواج زوجها عليها . نفى الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٥ و ١٢٩ « قال ابن القاسم : قال مالك : وإنما جعلنا الخيار للحرّة في هذه المسائل كما قالت العلماء قبلي . يريد سعيد بن المسيّب وابن شهاب وغيرهما . قال مالك : ولولا ما قالوه لأرأيت حلالا ، لأنه في كتاب الله حلال . فإن لم تكن الحرّة واحتاج إلى أخرى ولم يقدر على صداقتها جاز له أن يتزوج الأمة حتى ينتهي إلى أربع بالتزويج بظاهر القرآن . رواه ابن وهب عن مالك . وروى ابن القاسم عنه : يرد نكاحه . [أي أن الإمام مالك له روايتان في ذلك رواية ابن وهب أنه ليس للحرّة الخيار في فسخ زواجها ، ولو تزوج عليها ثلاث أماء ، ورواية ابن القاسم أن لها الخيار ولو تزوج عليها أمة واحدة] قال ابن العربي : والاول أصح في الدليل ، وكذلك هو في القرآن ، فإن من رضى بالسبب المحقق رضى بالمسبب المترتب عليه ، وألا يكون لها خيار ، لأنها [أي الحرّة] قد علمت أن له نكاح الأربع ، وعلمت أنه إن لم يقدر على نكاح حرة تزوج أمة ، وما شرط الله سبحانه عليها كما شرطت على نفسها ، ولا يعتبر في شروط الله سبحانه وتعالى عليها . وهذا غاية التحقيق في الباب والإتصاف فيه » وانظر نص ابن العربي في كتابه أحكام القرآن ط دار المعرفة بلبنان - القسم الأول ص ٣٩٤

وأيا كان الخلاف في الفقه المالكي حول حق الزوجة الحرّة المتزوجة برجل حر في فسخ الزواج أو الطلاق إذا جمع بينها وبين أمة دون علمها ورضاها ، فإن فقهاء المذهب المالكي وغيره من المذاهب مجمعون على أن الزوجة الحرّة

حكم أن الفسخ والخداع في الزواج لا يبطل هذا العقد ولا يجوز فسخه ولا يعطى الزوجة حق التطلق ، إلى أن الزواج شرعت قبله الخطبة ، ويسبقه التحريم . ومن المتفق عليه أن عقد الزواج يختلف عن سائر العقود ، لأنه عقد العمر والحياة ، ولو غش الخاطب المخطوبة فزعم لها أنه من الأثرياء أو أنه لا يعرف يرها ، وثبت غير ذلك ، فلا يكون لها طلب التطلق ، حتى لو ثبت أنها ما كانت تزوجه لو علمت حقيقة حاله . وكثيرا ما تغش المخطوبة الخاطب وتزعم له أنها من الأثرياء مثلا ، أو أنها لم تزوج من

المتزوجة برجل حر لا خيار لها في فسخ الزواج ولا حق لها في طلب الطلاق إذا جمع بينها وبين زوجة أخرى حرة ، ولو دون أن تعلم وبغير رضاها . وسبب اختلاف فقهاء المذهب المالكي حول خيار الزوجة الحرة إذا جمع زوجها الحر بينها وبين أمة ، يرجع إلى أن زواج الحر بالأمة لا يجوز أصلا إلا بشرطين أحدهما : عدم الطول أى عدم استطاعته الزواج بحرة لغلو مهرها أو لغير ذلك من الأسباب ، والشرط الثانى خوف العنت ، أى خوف استبداد الشهوة به أو الوقوع في الزنا ، وذلك كله عملا بالأية ٢٥ من سورة النساء . فإذا كان الحر متزوجا بحرة ، أو كان متزوجا بأمة ثم تزوج عليها حرة ، فقد ذهب رأى إلى أن شرط الطول أى عدم استطاعته الزواج بحرة قد انتفى ، فيرجع إلى الأصل وهو عدم جواز زواج الحر بأمة ، لأن الأمة مملوكة لغيره ، إذ لا تكون أمة الحر زوجته وأمه ، لأن الزواج وملك اليمين لا يجتمعان في امرأة ، وإذا كانت الأمة مملوكة لغيره كان ولده منها مملوكا لسيد هذه الأمة . وبالتالي فزواج الحر بالأمة يؤدي إلى أن يكون ولده رقيقا ، فلا يجوز هذا الزواج إلا بالشرطين أما زواج الحر بحرة فليس فيه ذلك ، فلا يجرى فيه هذا الخلاف . يؤكد ذلك أن الفقه المالكي لا يعطى الحرة هذا الخيار إلا إذا كانت متزوجة بزواج حر ، وتزوج منها أمة . أما إذا كانت الحرة متزوجة بعبد ، فإن « العبد إذا تزوج الأمة على الحرة أو تزوجها على الأمة ، فقه لا خيار لحرة ، لأن الأمة من نساء العبد » الدسوقي في حاشيته ج ٢ ص ٢٦٣ . فكذاك إذا كانت الحرة متزوجة بزواج حر ، وتزوج عليها حرة ، فلا يكون لأى من الزوجتين طلب الطلاق ، لأن الحرة من نساء الحر . وبالتالي يستحيل القول بأن حكم القانون يتفق مع المذهب المالكي أو فقه أهل المدينة ، أو أنه تخيير عليها . وانظر كذلك المغنى لابن قدامة - مطبعة الإمام ج ٧ ص ٥٧ - ٦٣ وص ٧١

قبل ، أو تصل شعرها بشعر مستعار^(١) ، ثم يكتشف بعد الزواج غشها ، وعندئذ إذا أراد فراقها طلقها ولها كافة حقوقها ، فكذلك إذا غشها وأراد فراقه ، كان لها أن تطلب الخلع مع دفع مستحقاته المالية التي يشقان عليها أو يقضى بها الحكمان . ولا يخلو الغش في الزواج من تقصير من وقع عليه الغش في التحري عن الزوج الآخر .

ويخلص مما سبق كله أن حكم المادة ١١ مكررا ، سالفه الذكر ، هو حكم مخالف للشريعة الإسلامية ، وبالتالي غير دستوري ، عدا الفقرة الثانية منه إذا فسر الضرر فيها على أنه سلوك من الزوج مع زوجته مخالف للشرع لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، بخلاف ما إذا فسر بغير ذلك كما سنرى في البند التالي .

٤٤ - التطلاق لضرر تعدد الزوجات ، كضرر خاص مستقل عن التطلاق للضرر ، مخالف للشريعة الإسلامية : وبالتالي غير دستوري :

عرضنا - فيما سبق - رأيا يجعل التطلاق لضرر تعدد الزوجات تطبيقا للقاعدة العامة في التطلاق للضرر ، باعتبار أن الضرر هو سلوك من الزوج مع زوجته مخالف للشرع لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما . وبالتالي يفسر هذا للرأي الضرر المعنوي بسبب الزوج زوجته أو تحقيرها أو نحو ذلك ، إذا كان هذا الضرر مما لا يجري بين أمثال الزوجين .

ولما كان قضاء النقض في مصر قد جرى على أن يترك لقاضي الموضوع أمر تقدير الضرر الذي يلحق الزوجة من زوجها ويترتب عليه

(١) وقد روى ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة . والواصلة هي التي تصل شعر المرأة بشعر آخر (كالباروكة) والمستوصلة هي التي تطلب من يفعل بها ذلك . والواشمة هي التي تغرز إبرة أو ما يشبهها في ظهر الكف أو المعصم أو غير ذلك من بدن المرأة حتى يسيل الدم ثم تحشو ذلك الموضع بالكتل أو ما يشبهه أو بنقوش تكون وشما ، والمستوشمة هي من تطلب أن يفعل بها ذلك ، للتجميل أو لغير ضرورة . صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٤ ص ١٠٥

التطليق^(١) ، فقد ظهر رأى آخر^(٢) يتوسع في تفسير ضرر تعدد الزوجات الموجب للتطليق ، بحيث يتوافر في الآلام النفسية التي تصيب الزوجة منه ، وبالتالي يكون التطليق لضرر تعدد الزوجات حكما ذاتيا مستقلا عن القاعدة العامة للتطليق للضرر ، يكفي فيه أن تدعى الزوجة أن زواج زوجها بأخرى يؤلمها ويؤذيها نفسيا ويسلب سكينتها ، فإذا رفضت الصلح مع زوجها ثبت أنه ضرر يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ، ويحكم القاضي لها بالتطليق لضرر تعدد الزوجات !! ولا يغير من الأمر شيئا أن تدلل الزوجة على ما أصابها من ضرر نفسي ، بسابق تضحياتها مع زوجها وضخامة هذه التضحيات ، أو بعدم التناسب بينها وبين الزوجة الأخرى ، أو بعدم وجود مبرر لأن يعدد زوجها زوجاته .. أو لغير ذلك من الأسباب ، لأن ذلك كله يفصح عن دوافع التعدد ومبرراته ، أو عن مدى الضرر النفسي لا عن ذلك الضرر . فالضرر النفسي ألم تشعر به الزوجة من جمع زوجها بينها وبين أخرى ، وهو أمر يرجع فيه إلى تقدير الزوجة نفسها ، وبالتالي يستوى في ثبوت هذا الضرر النفسي أن تكون الزوجة قد بذلت تضحيات أم لم تبذل ، أو كان هناك تناسب بينها وبين الزوجة الجديدة أم لم يكن هناك أى تناسب ، أم وجد مبرر عند الزوج للتعدد أم لم يوجد . كما أن كلا من الشريعة والقانون لا يسمح للقاضي بالبحث في دوافع التعدد أو مبرراته ، أو دوافع أى زواج أو مبرراته ، وإنما يسمح له بالتصدي للضرر لإزالته بالصلح أو بالتطليق ..

وفرق شاسع بين هذا الرأى والرأى السابق ، لأن تفسير الضرر المعنوى في إطار الأحكام العامة للتطليق للضرر ، وفقا للرأى الأول ، يعنى أنه سلوك للزوج مع زوجته مخالف للشرع ، أى مخالف لقوله تعالى :

(١) وقد عرفنا عند الكلام عن التطليق لضرر سوء العشرة ، في بند ٣٦ فيما سبق ، كيف توسعت محكمة النقض في ذلك توسعا خرج على القواعد الشرعية .

(٢) وهو رأى اللجنة المشتركة ورأى أكثر من ناقشوا النص بمجلس الشعب — راجع بند ٤٢ فيما سبق .

« وعاشروهن بالمعروف » ، وقوله تعالى : « فإمساك بمعروف » وبالتالي يستتبع هذا الضرر من مسلك الزوج المخالف للشرع^(١) . أما تفسير الضرر في تعدد الزوجات على أنه ضرر ذاتي مستقل عن الأحكام العامة في التطبيق للضرر ، فيعني أن الضرر المعنوي هو ما يصيب الزوجة من ألم نفسي ، فينظر فيه إلى جانب المرأة ويستتبع من مسلكها في طلب التطبيق ورفض الصلح ، وهو ما يعني الدوران بنص القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ إلى ما كان عليه العمل في ظل القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ من افتراض الضرر بمجرد ادعاء الزوجة أن آلاما نفسية لحقتها ، مع فارق واحد هو أن يحاول القاضي الصلح بين الزوجين ، فإذا رفضته الزوجة اعتبر القاضي تعدد الزوجات ضراا يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما وحكم بالتطبيق !

ويستند أنصار اعتبار التطبيق للضرر تعدد الزوجات ، حكما له ذاتية خاصة مستقلة عن القاعدة العامة للتطبيق للضرر ، إلى الحجج الآتية :

أولاً : هذا التطبيق لا يتعارض مع مبدأ تعدد الزوجات المنصوص عليه في قوله تعالى : « فاتكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ٠٠ »^(٢) . لأن مبدأ التعدد يبقى على أصله دون مساس به أو تقييد له ، لأن النص لا يحرم تعدد الزوجات ، وهو يفترض وجود أكثر من زوجة ، ولا يعلق الزواج بأكثر من واحدة على موافقة باقي الزوجات ، كما أنه يتعلق بإنهاء الزواج لا بانقاده^(٣) .

(١) وقد يقال إن سلوك الزوج المخالف للشرع ، هو خطأ ، والخطأ يختلف عن الضرر ، ويرد على ذلك بأن الضرر لفظ مشترك له معان متعددة ، فهو يطلق على الخطأ المؤدى إلى الضرر من باب إطلاق المسبب على السبب ، كما يطلق على ما ينتج عن الخطأ . فقولنا لا يجوز للزوج أن يضر بزوجه يعني لا يجوز للزوج أن يخطئ خطأ ينشأ عنه ضرر لزوجه . والألفاظ المشتركة كثيرة في اللغة ، فمثلا كلمة الرهن تطلق على التصرف المنشئ للرهن ، وتطلق على الحق الناشئ عنه ، وتطلق على الشيء المرهون ، وهكذا الفاظ أخرى .

(٢) من الآية ٣ سورة النساء .

(٣) وهو ما جاء بتقرير اللجنة المشتركة ، وبأقوال الأستاذ الدكتور

ثانيا : تعدد الزوجات مباح في الإسلام ، وما « من مباح في الشريعة الإسلامية إلا ويخضع للقيد ، وما من حق في الشريعة الإسلامية إلا ويخضع للقيد . فالشريعة الإسلامية لا تعرف المباح على إطلاقه ، كما أنها لا تعرف الحقوق المطلقة ، فكل الحقوق في الشريعة الإسلامية حقوق نسبية ، ومقيدة بقيدين أساسيين : أولهما أن « لا ضرر ولا ضرار » وثانيهما أن « دفع الضرر مقدم على جلب المصالح » ^(١) .

ثالثا : من المسلمات أن من حق الزوجة على زوجها أن يعاشرها بالمعروف ، إعمالا لقوله تعالى « وعاشروهم بالمعروف » ^(٢) وقوله تعالى : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » ^(٣) ولا يتفق مع المعروف أن يتزوج زوج على زوجته إضرارا بها ، ولا أن تجبر زوجة على الاستمرار في عصمة رجل رغما عنها . وإذا فات المعروف تعين التسريح بإحسان ^(٤) .

رابعا : إذا كان الزواج من أخرى مباحا في الإسلام ، ويحقق النفع لأطرافه ، إلا أنه قد يترتب عليه ضرر للزوجة الأخرى . ولم يعتبر القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الزواج بأخرى ضرا في ذاته ، وإسما نظر إليه على أنه يشتمل على مظنة الضرر ، اعتمادا على قوله تعالى : « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » ^(٥) ، واستنادا إلى قوله تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين

رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب — بمضبطة المجلس الجلسة ٩٦ ص ٣ وهو أيضا من دفاع الحكومة في القضية ٢٨ سنة ٣ ق دستورية عليا، الخاصة بالظعن في المادة ٦ مكررا التي اضافها القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ للرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والخاصة بالتطبيق لتعدد الزوجات .

(١) من اقوال رئيس مجلس الشعب — مضبطة المجلس — الجلسة

٩٦ ص ٣

(٢) من الآية ١٩ سورة النساء .

(٣) من الآية ٢٢٩ سورة البقرة .

(٤) المذكرة الايضاحية ، وتقرير اللجنة المشتركة .

(٥) من الآية ٣ سورة النساء .

النساء ولو حرصتم» (١) . وبالتالي فإن مظنة الضرر قائمة في الزواج بأخرى . والقانون يعطى القاضى التحقق من قيام الضرر ، ولا يقيد الرجل في أن يعدد زوجاته ، وإنما يبعد الضرر الواقع على الزوجة الأخرى ، عملاً بقوله تعالى : « ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا » (٢) وعملاً بقاعدة : « لا ضرر ولا ضرار » وهى حديث فى مرتبة الحسن من مراتب الحديث ، رواه مالك فى الموطأ ، وأخرجه ابن ماجه والدارقطنى فى سننهما ، والضرر إلحاق مفسدة بالغير ، والضرار مقابلة الضرر بالضرر ، وهى قاعدة تشهد لها نصوص كثيرة من الكتاب والسنة ، وسند لمبدأ الاستصلاح فى درء المفاسد وجلب المصالح ، وهى عدة الفقهاء وعمدتهم وميزانهم فى تقييد الأحكام الشرعية للحوادث ، ونصها ينفي الضرر نفيًا ، ويوجب منعه مطلقًا ، ويشمل الضرر الخاص وانعام ، كما يفيد دفعه قبل الوقوع بكل طرق الوقاية الممكنة ، ورفعها بعد الوقوع بما ييسر من التدابير التى تؤجله وتمنع تكراره . هذه القاعدة تتسع آفاقها وتضييق وفقًا لحوادث الزمان ، بحسب ما يظهر من صنوف الضرر والإضرار .

خلاصة : حينما عزم على بن أبى طالب رضى الله عنه ، أن يتزوج بأخرى على بنت رسول الله ﷺ ، أنكر عليه الرسول ﷺ ذلك ، وكان ذلك دفعا لمظنة ضرر معنوى (٣) .

مناقشة : يعطى الفقه المالكي الزوجة الحق فى طلب التلطيق للضرر ، عملاً بقوله تعالى : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » وقاعدة « لا ضرر ولا ضرار » . وقد ذكرت مراجع هذا الفقه أمثلة للضرر يمكن

(١) من الآية ١٢٩ سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٢١ سورة البقرة .

(٣) من أقوال رئيس مجلس الشعب — مضبطة المجلس — الجلسة ٩٦ ص ٣ و ٦ — وكذلك المخكرة الإيضاحية وتقرير اللجنة المشتركة .

(٤) من أقوال رئيس مجلس الشعب — مضبطة المجلس — الجلسة ٩٧

أن تضاف إليها أمثلة أخرى ، وفقا للظروف الاجتماعية . ومن الأمثلة التي ذكرها فقهاء المالكية للضرر الذي يميز التطلاق ، أن يقطع الزوج كلامه عن زوجته ، أو أن يولى وجهه عنها في الفراش ، فمن باب أولى يمكن أن نضيف إذا تزوج عليها . وهذه الاضافة تخريج على مذهب المالكية وقواعد أهل المدينة . وإذا كانت بعض مراجع فقه المالكية قد صرح بأن الزواج بأخرى لا يعتبر ضررا ، إلا أن المراجع الأخرى سككت عن بيان ذلك (١) .

سابعا : في الفقه الحنبلي ، يجوز للزوجة أن تشتتر على زوجها في عقد الزواج ألا يتزوج عليها ، فإذا خالف الزوج هذا الشرط كان لها فسخ العقد . وهي لا تشتتر ذلك إلا بسبب اعتبارها الزواج عليها إضرارا بها . وقد صرح الحنابلة بأن هذا الشرط لا يحرم حلالا ، لأنه لا يمنع الزوج من الزواج عليها ، وإنما يعطى الزوجة المشتترطة طلب فسخ العقد . وتخريجا على هذا المذهب أجاز القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ للزوجة ، التي تزوج عليها زوجها ، أن تطلب التطلاق منه ، إذا لحقها ضرر ، ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها (٢) .

ثالثا : إذا كان الصحابة رضوان الله عليهم قد عدلوا زوجاتهم ، دون أن يشترط عليهم رسول الله ﷺ أخذ رضا زوجاتهم ، ودون أن يعتبر الزواج الثاني ضررا بالزوجات السابقات ، أو يجيز لهؤلاء الزوجات طلب التطلاق ، فقد كان هؤلاء يتزوجون علانية ، بل يزوج أحدهم صانحه ابنته أو أخته ، وترضى الأولى أو الأوليات شأن البيثة والعادة .

وإذا كان من الفقهاء — فيما مضى — من لم يعتبر في تعدد الزوجات ضررا نفسيا يجيز للزوجة طلب التطلاق ، فقد كان له عرف بيثته . « أما

(١) المذكرة الإيضاحية ، وتقرير اللجنة المشتركة ، ومن اقوال الدكتور محمد على محبوب مقرر الجلسة — مضبطة مجلس الشعب — الجلسة ١٦ ص ٥

(٢) المذكرة الإيضاحية ، وتقرير اللجنة المشتركة ، والدكتور محمد على محبوب بمضبطة مجلس الشعب — الجلسة ١٦ ص ٥

الآن فقد تطور المجتمع ، وأصبحت المرأة متعلمة ومثقفة .. وأستاذ في الجامعة .. الخ ، ولذا فإن أوضاعها قد تغيرت ، بحيث يجب أن يضع تفسير النص القرآني في اعتباره هذا التطور القائم »^(١) ولنا مثل في الإمام الشافعي - رضوان الله عليه - حينما كان في العراق أفتى في مسألة وعندما أتى إلى مصر أفتى في نفس المسألة بأحكام أخرى ، لأنها مسألة اجتهادية ، والاجتهاد يتغير من مكان إلى مكان ومن عصر إلى عصر ، ومن هنا كان لنا أن نأخذ برأي فقيه دون رأي آخر ، حسبما تقتضيه المصلحة التي نشرع لها^(٢) . والشرعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان . ومرونة هذه الشريعة تجعلها تواجه كل ظرف وكل عصر . ولقد كانت المرأة عارا في الجاهلية ، فأتى الإسلام ليرفع من شأنها^(٣) .

ومن المقرر شرعا أنه إذا رأى ولي الأمر شيئا من المباح قد اتخذته الناس عن قصد ونية إلى مفسدة ، أو أنه بسبب فساد الناس أصبح يفضى إلى مفسدة أرجح مما كان يؤدي إليه من مصلحة ، كان له أن يحظره ويسد بابَه ، عملا بالسياسة الشرعية التي تعتمد على سد الذرائع ، أي سد أبواب الطرق المؤدية إلى فساد ، كما أن القاعدة هي أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح^(٤) .

تاسعا : تعدد الزوجات مشكلة اجتماعية ، يتعين علاجها^(٥) .

والإسلام حينما خاطب المسلمين الأوائل ، كان يخاطب أناسا فيهم نقطة ضمنية ، انظر إلى قول الله عز وجل : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا

(١) من أقوال السيد أحمد مجاهد عضو مجلس الشعب - مضبطة المجلس - الجلسة ١٧ ص ١٦

(٢) من أقوال الدكتور محمد علي محجوب - مضبطة مجلس الشعب - الجلسة ٩٦ ص ٤

(٣) من أقوال السيد أحمد مجاهد عضو مجلس الشعب - مضبطة المجلس - الجلسة ١٧ ص ١٦

(٤) قرب هذا - قاسم أمين في كتابه تحرير المرأة ص ١٣٥

(٥) المذكرة الإيضاحية .

فواحدة» .. أما في العصور المتأخرة وفي غيبة الضمير عند كثيرين ، فلا ينبغي لنا كمشرعين ، أن نسرف في التيسير على من لا يعرفون حقيقة الإسلام ، ومن يستغلون رخص الإسلام ، ومن يعبثون تحت راية أو شعار الإسلام ، والأسلام يرى منهم . إن الذي يشوه صورة المجتمع الاسلامي هو التسبب في مسائل الحياة الزوجية ، فرجل لا يستطيع أن يعول واحدة يتزوج أربع نساء ، وهو يتوهم أن العدل هو أن يقسم الرغبة بين اثنين ويعطى كل واحدة لقمة ، وأن تقيم كل زوجة في حجرة أسفل السلم أو تقيم في عشة .. وفيما يفتي قال : « من استطاع منكم الباءة فليتزوج .. » دالا على أن العدل هو تحقيق الكفاية الكريمة للإنسالة تنجب البنين والبنات ^(١) .



ونرى أن الحرج السابقة كلها ، لا يصح الاستدلال بها على جواز التطلق لضرر تعدد الزوجات ، باعتباره حكما ذاتيا مستقلا عن القاعدة العامة في التطلق للضرر . وتتناول الرد على هذه الحجج حجة حجة ، ونزيد عليها حججا أخرى تؤكد أن هذا التطلق مخالف للشرعة الإسلامية ، وغير دستوري للأسباب الآتية :

أولا : هذا الحكم دوران حول مبدأ تعدد الزوجات المنصوص عليه في قوله تعالى : « فلتكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع .. » (١) . ذلك أنه مع التسليم بأن هذا الحكم لا يحرم تعدد الزوجات ، ويفترض وجود أكثر من زوجة ، ويتعلق بإنهاء الزواج لا بالعهده ، إلا أنه يقيد تعدد الزوجات بالألا يكون من شأنه أن يحدث ألاما نفسيا لزوجات الرجل الأخريات ، بحيث إذا زعمت إحدهن هذا الألام ورفضت الصلح ، ثبت أنه أصابها ضرر يتعذر معه دوام العشرة بين أمثال الزوجين ، وحكم لها

(١) الدكتور أحمد هيكل عضو مجلس الشعب — مضبطة المجلس —
الجلسة ٩٦ ص ١٦ و ١٧ .

(٢) من الآية ٣ سورة النساء .

بالتطليق مع كافة حقوق المطلقة . وهو قيد من شأنه أن يمنع تعدد الزوجات ، لأن التعدد لا يخلو من هذا الألم النفسى . وهذا الدوران حول نص القرآن لا يجوز ، لأنه تحايل على شريعة الله ، يؤدى إلى تعطيل نص من نصوص كتاب الله .

ثانيا : تعدد الزوجات فى الإسلام ، ليس — أمرا مباحا ، وإنما هو امر مستحب عند جمهور العلماء ، بحيث يثاب فاعله ولا يائمه تاركه ، للآتى :

(أ) أن الله عز وجل أمر به أمرا غير جازم ، فقال سبحانه : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » . . . والأصل فى الأمر أنه للوجوب ما لم يصرفه صارف . فلما ذكر الله عز وجل بعد هذا الأمر ، قوله تعالى : « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » علمنا أنه صرف الأمر عن وجوبه بحيث أصبح طلبه طلبا غير جازم ، وهو معنى المستحب والمندوب والسنة .

(ب) حكم الزواج الثانى هو حكم الزواج الأول ، وهو حكم الزواج الثالث والرابع ، وهو حكم كل زواج ، إذ لم يرد فى الشرع ما يفرق بين زواج وآخر . وحكم الزواج أنه سنة كفاعدة عامة ، لقوله ﷺ : « وإن من سنتنا النكاح » وهو نص ينطبق على الزواج الفردى وعلى تعدد الزوجات . (ج) المباح هو مما سكت الشرع عنه ، والشرع لم يسكت عن تعدد الزوجات ، وإنما نص على أنه حلال ^(١) . وقد قال ﷺ : « ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو » وما سكت الشرع عنه قد يكون مباحا وقد يكون مكروها ، وقد سماه الرسول ﷺ عفوا ، باعتبار أن فاعله لا يائمه . والعفو قسم آخر غير الحلال والحرام . والحلال نوعان : واجب ومستحب أو سنة ، وتعدد الزوجات سنة ومستحب ، فقد أحله الله عز وجل ، بأن أمر به أمرا غير جازم ، وقيد به بقيود هى : أن يكون إلى أربع من النساء ، مع شرط العدل ، وألا يكون فيه جمع بين المحارم كالجمع بين أختين فى عصمة رجل واحد . وكل قيد

(١) أحمد محمد شاكر ، على هامش عمدة التفسير ج ٣ ص ١٠٢ - ١٠٩ - كما ورد بملحق مجلة القضاة سنة ١٩٨٠ ص ٢٩٧ و ٢٩٨

بعد ذلك ليس تقييدا لمباح ، وإنما هو تضيق على حلال . (د) في الحديث يثاب الزوج على كل لقمة يضعها في فم زوجته ، فما بالك إذا وضع ذلك في فم أكثر من زوجة ؟ كما يثاب الزوج إذا وضع شهوته في حلال ، فما بالك إذا كان يعف أكثر من زوجة ؟ وفي الزواج مجاهدة النفس والقيام بحقوق الزوجات ، والصبر على طباعهن « واحتمال الأذى منهن ، والسعي في إصلاحهن ، وإرشادهن إلى طريق الدين ، والاجتهاد في كسب الحلال لأجلهن ، والقيام بتربية أولاده ، فكل هذه أعمال عظيمة الفضل » ، كما ذكر الغزالي في إحياء علوم الدين ، يثاب الزوج عليها . وإذا كثر أولاد الرجل وتمهده لهم بالتربية ، كثر الناطقون بشهادة أن لا إله إلا الله محمد رسول الله . وإذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له ، أو كما قال ﷺ (١) . ومن هذا وغيره ، يتضح أن تعدد الزوجات في الإسلام هو أمر حلال مستحب وليس مباحا (٢) .

(١) على أن تعدد الزوجات لا يتعارض مع تنظيم النسل ، لأن تنظيم النسل يقصد به أن لا تلد الزوجة أكثر من ذكر وأنثى . ويمكن أن يكون في عصمة رجل أربع زوجات لا تلد كل منهن أكثر من مولودين ، ولو تزوجت برجل غير متزوج بغيرها لما طلب منها انصاف تنظيم النسل أكثر من ذلك .

على أنثى من انصاف تنمية الموارد البشرية الإسلامية ، مع توجيهها للتوجيه الصحيح لعبادة الله وحده وعمارة الأرض . ولسنا أقل من دول كاليابان تعتمد على مواردها البشرية ، فما بالك ولدى المسلمين موارد أخرى وثروات ، ولم يجعل الزواج مباحا ، وكذلك تعدد الزوجات ، غير الشافعية ، فقد ذهبوا إلى أن الاشتغال بنوافل العبادات أفضل من الزواج . واستدلوا بهلى ذلك بالآتي : (٢) أن أغلب النصوص عبرت عن الزواج بلفظ الحل ، وهو في معنى الإباحة كقوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » . (ب) أن النكاح يقع من البر والفاجر ، ومن المسلم وغير المسلم ، فلا يأخذ حكم السنة والمستحب والمندوب . ويرد على الشافعية بأن : (١) لفظ الحل غير لفظ الإباحة ، كما ورد في حديث رسول الله ﷺ « ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو » وما سكت الشرع عنه قد يكون مباحا وقد يكون مكروها ، وكلاهما لا يائتم فاعله ، فهو عفو .

وإذا كان الرسول ﷺ قد وضع القاعدة العامة ، فجعل الزواج سنة ،
فذلك حكم أغلب حالات الزواج . وقد ترك ﷺ للفقهاء استنباط الحالات
الأخرى . وتعدد الزوجات ليس إلا زواجا . وقد نص الفقهاء على أن
الزواج قد يكون واجبا ، وذلك إذا لم تكن للرجل زوجة ، أو كانت عنده
زوجة لا تعفه ، وكان يخشى العنت أى استبداد الشهوة به أو الوقوع
فى الزنا ، وكان قادرا على الزواج بأخرى ، أى يستطيع الباءة وهى القدرة
على مطالب الزواج ، وكان يستطيع العدل مع زوجته أو بين زوجاته .
وقد يكون الزواج ، لأول مرة أو تعدد الزوجات ، مكروها ، وذلك إذا
خشى الزوج أن يظلم إذا تزوج . وقد يكون الزواج لأول مرة ، وتعدد
الزوجات ، حراما ، وذلك إذا كان الزوج غير قادر على نفقات الزواج
ومطالبه ، أو يثقن أنه سيظلم زوجة له إذا تزوج ، وفى هذه الحالة إذا كان
يخشى العنت فعليه بالصوم ، كما قال ﷺ . وكون الزواج وتعدد الزوجات
مكروها أو محرما فى الحالات السابقة ، من الأمور الدينية التى يحاسب
الزوج عليها فى الآخرة ، ولا أثر لها على صحة الزواج ، ولا شأن للمحاكم
بها ، لأن الزوج قد يخشى الظلم أو يثقن الوقوع فيه إذا تزوج ، ثم يعدل
بعد الزواج ولا يظلم . وقد يكون غير قادر على الإتيان ثم يوسع الله له
فى الرزق . كما أن كون الزواج أو تعدد الزوجات واجبا فى بعض الظروف
هو أمر دينى . يثاب فاعله ويأثم تاركه ، ولا شأن للمحاكم به ، فلا يجوز

=

وتعدد الزوجات لم ينسكت الشرع عنه ، وإنما أحله . (ب) ما فى الزواج
من القيام بحق الزوجات والأولاد ، له من الثواب ما يفوق ثواب النوافل من
العبادات ، لأن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى ، أى المتفرغ للعبادة
فحسب لا يعمر شيئا فى الأرض ، بل ويهلك ما عنده من دواب وغيرها .
(ج) أما كون الزواج يقع من البر والفاجر والمسلم وغير المسلم ، فهو لا ينفى
أن يكون سنة من المسلم يثاب عليها . فمثلا إطلاق اللحية من المسلم سنة يثاب
عليها ، على الرغم من أن الفاجر وغير المسلم قد يطلق لحيته . ويكون من ذلك
أن أدلة الشافعية ضعيفة ، والعبرة بالدليل الشرعى الأقوى ، وهو ما يتوافر
فى رأى الجمهور الذى عرضناه بالمتن .

لها أن تجبر أحدا على الزواج أو على تعدد الزوجات ، إذا كان قادرا على البقاء ويخشى العنت ويستطيع العدل مع الزوجة أو بين الزوجات ، إذ أن حرية الزواج مكفولة في الشريعة الإسلامية وفي الدستور .

المادة ١٣ : لا تجبر زوجة على الاستمرار في عصمة رجل رغما عنه ، لأن الله عز وجل أمر الزوج بأن يعاشر زوجته بالمعروف ، فإن لم يمكنها بمعروف تعين التسريح بإحسان . والمعروف ما عرف أنه الحق ^(١) ، والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك ^(٢) . وبالتالي لا تجبر الزوجة الكارهة على البقاء في عصمة زوجها ، ولها أن تفارقه ولكن على أساس من الحق وخشية الله عز وجل .

وقد أعطى الشرع الزوجة الكارهة الحق في طلب التطلاق للضرر والحق في طلب الخلع ، وهما نظامان مختلفان عن التطلاق لضرر تعدد الزوجات . فالتطلاق للضرر هو تطلاق لسوء عشرة الزوج لزوجته ، بسلوكه معها مسلكا مخالفا للشرع ، لا لمجرد شعورها بالآلام نفسية من زواجه عليها ، لأن هذا الزواج أمر غير مخالف للشرع . والتطلاق للضرر نظام عادل ، يقوم على أساس من الحق وهو تسريح بإحسان فيه خشية لله عز وجل ، لأنه يرفع الضرر عن الزوجة ، كما يعطيها حقوقها كاملة بسبب إضرار الزوج بها المتمثل في سلوكه معها مسلكا مخالفا للشرع . فإذا لم يكن الزوج يضرها ، ولكنها كرهته أو شعرت بالآلام نفسية من زواجه عليها رغم أنه قائم بحقوقها ، ففي هذه الحالة لم يضيق الشرع عليها ، ولم يجبرها على أن تعيش معه رغما عنها ، وأعطاه الحق في طلب الخلع . وهو نظام عادل ، إذ يلزم الزوجة الكارهة بأن تدفع تعويضا لزوجها عما يلحقه من ضرر بسبب إنهاء علاقتها الزوجية معه دون تقصير منه . والتعويض هنا فضلا عن عدالته ، يحد من اندفاع الزوجة وراء عواطفها ورغبتها في هدم

(١) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٢٧

(٢) وهو ما عرفه به المصطفى ﷺ في حديث أنكم جبريل يعلمكم أمور دينكم .

الحياة الزوجية • والخلع يتم بالتراضي مع الزوج الذي قد يصلح زوجته أو عن طريق القاضي بعد محاولات حكمين للصلح بين الزوجين ، مما يؤدي إلى استقرار الأسرة • أما التطلق لضرر تعدد الزوجات ، وللمجرد شعور الزوجة بالمرارة عند جمع زوجها وبين زوجة أخرى ، هذا التطلق نظام يظلم الزوج بالحصول منه على حقوق المطلقة كاملة من مؤخر صداق ونفقة عدة ومتعة وأجرة الحضنة وما جعله القانون لها من مسكن الحضنة !! وذلك كله يغري الزوجة بطلب التطلق وعدم الحرص على رضا الزوج أو الصلح بينها وبينه ، ويشجعها على هدم حياتها الزوجية .

فيذا كان الزوج يعاشرها بالمعروف ، لم يكن هذا التطلق تسريحا بإحسان ، إذ كيف يحكم القاضي به إذا كان يعبد الله كأنه يراه ، فإن لم يكن يراه فهو سبحانه يراه ! ولا يقال إن الزوج هو الذي دفع زوجته إلى ذلك بزواجه عليها ، لأن الزوج لم يخطيء بزواجه الجديد ، فهذا حقه المشروع ، وبغير استعمال الزوج لهذا الحق لا تتحقق مقاصد تعدد الزوجات الذي أحله الله لصالح النساء ولصالح الرجال ولصالح المجتمع •

وبالتالي فإن التطلق لهذا الضرر النفسي مخالف لنص القرآن في التسريح بإحسان ، كما أنه دوران حول نص القرآن في الخلع يؤدي إلى تعطيله في هذه الحالة •

رابعا : كون الزواج الثاني فيه مظنة الضرر ، لقوله تعالى : « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » ، وقوله تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » ، لا يعني أن تعطى الزوجة الحق في طلب التطلق لأي ضرر مادي أو معنوي أو نفسي • • لأن الزواج الأول ، وكل زواج ، لا يخلو من ضرر ، إذ أن الزواج قيد لكل من الزوج والزوجة يفرض على كل منهما واجبات معينة • والعدل مطلوب مع كل زوجة ، سواء كان زوجها متزوجا بغيرها ، أو لم يكن معه سواها • ومن المستحيل أن يعدل الزوج مع زوجته الوحيدة في كل وقت ، فكذلك العدل بين زوجاته غير مستطاع له ، ولذلك تال عز وجل مع بيان هذه الحقيقة : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » ، فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة »

فكان من رحمته أن رخص في بعض الميل ، كالجب القلبي ، الذي أشار إليه المصطفى ﷺ فيما قال : « اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » .

وطالما أن الزوج يعدل بين زوجاته العدل المستطاع ، فلا يحتاج عليه بقوله تعالى : « ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا » كما لا يحتاج عليه بقاعدة « لا ضرر ولا ضرار » يؤكد ذلك أن الزوج استعمل حقا جائزا له شرعا ، ومن استعمل حقه استعمالا مشروعا لا يسأل عما يصيب غيره من ضرر نفسي أو غير نفسي ، ولأن الضرر - الذي يميز التفريق بين الزوجين ويستوجب الضمان - ليس هو كل ضرر ، وإنما هو إلحاق مفسدة بالزوجة بغير حق ، أو سلوك من الزوج مخالف للشرع ، والضرار كذلك هو أن يدخل الشخص الضرر بغير حق على من أضره . ثم إن قاعدة لا ضرر ولا ضرار هي أصل عام يندرج تحته عدة فروع منها يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ، ويختار أهون الضررين لدفع أعظمها . وقد عرفنا أن طلب الزوجة التطلق ، لما أصابها من آلام نفسية بسبب جمع زوجها بينها وبين أخرى ، هو دوران حول حق الرجل في تعدد الزوجات يستهدف تعطيله والحد منه ، وهو ما يؤدي إلى ضرر عام ومفاسد أعظم من الضرر الذي يصيب زوجة يتزوج عليها زوجها ، لأنه يؤدي إلى زيادة الفائض من النساء غير المتزوجات ، فيزيد أزمة الزواج حدة ، كما يؤدي إلى كثرة الزواج العرفي وكثرة الطلاق ، وظهور الاعترافات الخليقة .

خامسا : ما قيل من إنكار النبي ﷺ على علي بن أبي طالب الزواج على ابنته فاطمة رضي الله عنهما ، لا يدل على أن للزوجة طلب التطلق لضرر تعدد الزوجات ، وإنما يدل على أن لها طلب الخلع ، كما يدل على أن للاب ألا يأذن لصهره في الزواج على ابنته .

وبيان ذلك أن البخاري رضي الله عنه ، روى هذا الحديث بسنده ، عن المسور بن مخرمة : قال سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر : إن

بنى هشام بن المغيرة استأذنوا في أن ينكحوا ابنتهم على بن أبي طالب (١) ،
فلا آذن ، ثم لا آذن ، ثم لا آذن ، إلا أن يريد على بن أبي طالب أن يطلق
ابنتي وينكح ابنتهم ، فإنما هي بضعة مني ، يريني ما أرابها ويؤذي
ما آذاها » (٢) .

وقد استنبط الإمام البخاري من هذا الحديث ، حكمين :
الحكم الأول : أنه يجوز للأب ألا يأذن بزواج صهره على ابنته ،
من باب صلة الرحم والغيرة على ابنته (٣) .

فقد روى الحاكم (٤) عن أبي حنظلة : أن عليا خطب بنت أبي جهل ،
فقال له أهلها : لا تزوجك على فاطمة - فكان ذلك كان سبب استئذانهم
رسول الله ﷺ . وروى ابن حبان في صحيحه : « فبلغ ذلك فاطمة ، فقالت
(لرسول الله ﷺ) : إن الناس يزعمون أنك لا تغضب لبناتك ، وهذا على
الكح بنت أبي جهل » (٥) .

ولم يرو عن الرسول ﷺ أنه اختص فاطمة رضي الله عنها بأحكام
خاصة ، بل الثابت عنه أنه كان يعاملها كما يعامل سائر المسلمين ، وقد
قال : « والذي نفسي بيده ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت
يدها » (٦) . وحاشا للرسول ﷺ أن يحيد عن العدل مع المسلمين في

(١) وابنتهم هذه هي بنت أبي جهل ، واسمه أبو الحكم عمرو بن هشام
ابن المغيرة .

(٢) فتح الباري بشرح البخاري ج ١١ ص ٢٤٠ - ٢٤٢ ، ص ٢٢٢

(٣) فقد ترجم البخاري للحديث في موضعين ، أي استنبط منه حكمين :
الأول في باب : ذنب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف ، أي في دفع الغيرة
عنها وطلب الإنصاف لها - فتح الباري بشرح البخاري ج ١١ ص ٢٤٠ و ٢٢٢

(٤) هو أبو عبد الله محمد الحاكم النيسابوري - من علماء الحديث .

(٥) فتح الباري بشرح البخاري ج ١١ ص ٢٤١

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٨٧

معاملته ، فلا يبيح الزواج على ابنته ، بينما يبيح الزواج على بنات غيره ^(١) ،
« وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى » ^(٢) .

يؤكد ذلك ما فى رواية الزهرى من زيادة فى الحديث ، هى قوله ﷺ
« وإنى لست أحرم حلالا ، ولا أحل حراما ، ولكن والله لا تجتمع بنت
رسول الله وبنت عدو الله عند رجل أبدا » ^(٣) .

كما يؤكد ما أخرجه الحاكم بإسناد صحيح إلى سويد بن غفلة ،
قال : خطب على بنت أبى جهل إلى عمها الحارث بن هشام ، فاستشار النبى
ﷺ ، فقال : أعن حسبها تسألنى ؟ فقال : لا ، ولكن أتأمرنى بها ؟ قال :
لا ، فاطمة مضغة منى ، ولا أحسب إلا أنها تحزن أو تجزع . فقال على
لا أتى شيئا تكرهه ^(٤) .

وبالجمع بين رواية المسور ورواية الزهرى ورواية سويد ، سألقة
الذكر نجد الآتى :

(١) أن الرسول ﷺ لا يحرم حلالا ، أى لا يحرم تعدد الزوجات
على زوج ابنته على بن أبى طالب ، ولا على غيره من المسلمين . يؤكد
ذلك أنه ﷺ لم يعترض على رغبة على بن أبى طالب فى الزواج على فاطمة
رضى الله عنها إلا بعد استئذائه ، بدليل أن عليا عندما استشار النبى ﷺ

(١) وبالتالي لا نتفق مع الحافظ ابن حجر مع إعجابنا بعلمه ، فيما ذكره
بفتح البارى شرح البخارى ج ١١ ص ٢٤٢ من أنه يظهر له أنه لا يبعد أن يعد
فى خصائص النبى ﷺ أن لا يتزوج على بناته ، أو أنه يحتل أن يكون ذلك
خاصا بفاطمة عليها السلام . والصحيح هو رأى البخارى الذى نعرضه
بالتن .

(٢) الايتان ٣ و ٤ سورة النجم .

(٣) فتح البارى بشرح البخارى ج ١١ ص ٢٤١

(٤) فتح البارى بشرح البخارى ج ١١ ص ٢٤١ . وهو ما يدل على
أن عليا بن أبى طالب استأذن الرسول ﷺ ، كما أن أهل بنت أبى جهل ، وهم
بنو هشام بن المخيرة ، استأذنه كذلك . فكرر الرسول ﷺ فى حديثه لا آذن ،
فم لا آذن .

في زواجه بينت أبي جهل ، قال له : أعن حسبها تسألني ؟ فقال على : لا ، ولكن أأمرني بها ؟ وعندئذ قال له المصطفى ﷺ : لا ، كما قال لأهل بنت أبي جهل : لا آذن . يؤكد ذلك أيضا أن الرسول ﷺ ، وضع أن اعتراضه ليس على تعدد زوجات على بن أبي طالب ، وإنما على جمعه بين بنته وبنت أبي جهل بالذات ، بحيث لو اختار على بن أبي طالب غيرها لما اعترض الرسول ﷺ .

وبنت أبي جهل كانت مسلمة حسنة الإسلام ، ولم يمنع الرسول ﷺ عليا من الزواج بها ، فقد أجاز له ذلك إذا طلق ابنته خلعا - كما سنرى - وإنما قال في حق ابنته فاطمة رضي الله عنها : إنه يريني ما أراها ويؤذيني ما آذاها ، دالا بذلك على أنه ﷺ يخشى أن يحدث بين ابنته فاطمة وبنت أبي جهل ما يحدث بين الضرائر من غيرة ، قد تؤدي بفاطمة إلى ألا تتعامل مع بنت أبي جهل على أنها تساويها ، لأن الغيرة قد تجعل فاطمة تنظر إلى أن والدها هو رسول الله ﷺ ، وإلى بنت أبي جهل على أن والدها هو عدو الله ، وعلى بن أبي طالب إذا تزوجها كان عليه أن يساوي بينهما ، لأن الإسلام أمر بالعدل بين الزوجات ، وهذا كله قد يؤذي فاطمة ويريبها ويفتتها في دينها (١) .

(ب) كذلك صرح رسول الله ﷺ بأن هذا الحكم منه لا يحل حراما ،

(١) واستدل ابن القيم الجوزية الحنبلي في زاد المعاد ج ٤ ص ٨ و ٩ بحديث المسور لذهبه الذي يجيز أن تشترط الزوجة على زوجها ألا يتزوج عليها . فذهب إلى أن قوله ﷺ يؤذيني ما آذاها . . إشارة إلى شرط عرفي وعد على بن أبي طالب به رسول الله ﷺ ، بدليل أنه في رواية أخرى للحديث ذكر صهره الآخر أبا العاص بن الربيع فقال ، فأتني أنكحت أبا العاص بن الربيع فحدثني وصدقتني . وفي رواية أخرى : ووعدني فأوفى لي . وهذا يشعر أنه وعده بالألا يؤذيها . والمشرط عرفيا كالمشرط نصا . وهذا النظر بعيد ، يستهدف ابن القيم به أن يستدل على مذهب الحنابلة في جواز أن تشترط الزوجة على زوجها ألا يتزوج عليها . ولو صح هذا النظر لكان لفاطمة حق الفسخ لا الطلاق ، بينما الرواية تصرح بأن لها الطلاق ، وهو طلاق على مال أي خلع كما ترجم له البخاري راوي الحديث ، كما سنرى .

فقد يصور البعض اعتراض الأب على زواج صهره بأخري على ابنته بأنه حرام ، على أساس آله وقوف ضد حلال ٥٥٠ فوضح الرسول ﷺ أن هذا التصوير خاطيء ، لأن اعتراض الأب بالذات من باب صلة الرحم ، يشير إلى ذلك قوله ﷺ : « إنما هي (أى فاطمة) بضعة منى » ٥٥ و « فاطمة مضعة منى » .

والحكم الثانى : أن للزوجة التى تتأذى من مجرد زواج زوجها عليها ، أن تطلب الطلاق على مال ، أى الخلع من زوجها ، فتتوضه عن فراقها له . وهذا هو ما استنبطه البخارى راوى الحديث منه ^(١) ، وهو استنباط صحيح حاول البعض أن يشكك فيه ^(٢) ، مستندا إلى أن الرسول ﷺ

(١) فقد ترجم البخارى لهذا الحديث مرة أخرى في باب آخر بعنوان : باب الشقاق ، وهل يشير بالخلع عند الضرورة ، وقوله تعالى : « وإن خفتم شقاق بينهما » الآية . انظر فتح البارى بشرح البخارى ج ١١ ص ٢٢٢ (٢) ففى فتح البارى بشرح البخارى ج ١١ ص ٢٢٣ « واعترضه ابن التين بأنه ليس فيه دلالة على ما ترجم به ، ونقل ابن بطال قبله عن المهلب قال : إنما حاول البخارى بإيراده ، أن يجعل قول النبى ﷺ « ملاأذن » خلعا ، ولا يقوى ذلك ، لأنه قال فى الخبر « إلا أن يريد ابن أبى طالب أن يطلق ابنتى » فدل على الطلاق ، فإن أراد أن يستدل بالطلاق على الخلع فهو ضعيف . وإنما يؤخذ منه الحكم بقطع الذرائع » .

وفى المتن نرد على هذا الاعتراض الذى ذكره كل من ابن التين والمهلب . أما أن يستنتج من حديث المسور الحكم بقطع الذرائع ، أى أنهم استنبطوا منه حجة أن يقول بسد الذرائع ، على أساس أن تزويج ما زاد على الواحدة حلال للرجل ما لم يجاوز الأربع ، ومع ذلك فقد منع من ذلك فى الحل لما يترتب عليه من الضرر فى المال « (فتح البارى ج ١١ ص ٢٤٣) هذا الاستدلال غير صحيح ، لأن الرسول ﷺ وضع أنه لا يحرم حلالا ، وإنما يدافع عن ابنته صلة للرحم ، وهو يؤكد حقه المنصوص عليه فى القرآن فى طلب الطلاق على مال فداء لنفسها . أما سد باب الحلال فى هذا الشأن فبغير ضرر عام يتمثل فيما يؤدي إليه تحريم التعدد أو التنضيق منه من مفسد ، منها زيادة الفائض فى عدد النساء غير المتزوجات الذى أشار إليه رسول الله ﷺ فيها رواه البخارى بعد حديث المسور مباشرة ، عن أنس سمعت رسول الله

لم يذكر في حديث المسور لفظ الخلع ، وإنما ذكر « إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي » . ويرد على ذلك بأن الخلع اصطلاح فقهي ، لم يرد لفظه في القرآن الكريم ، وإنما ورد ذكره باعتباره طلاقا على مال ، فقال تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ، فلا خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » (١) كما أن الرسول ﷺ يتحدث عن الخلع على أنه طلاق على مال ، فقد روى البخاري في باب الخلع وكيف الطلاق فيه ، عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أمت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين (أي يسكها بالمعروف) ، ولكني أكره الكفر في الإسلام ، (أي أنها تكره زوجها وتخشى أن تؤدي كراهيتها له إلى أن تسلك معه مسلك الكفار) فقال رسول الله ﷺ : « أتردين عليه حديثه ؟ » (وكان قيس قد دفع لها الحديقة مبرا لها) . . . قالت : نعم . قال رسول الله ﷺ (لقيس) : اقبل الحديقة ، وطلقها تطليقة » (٢) . يدل على ذلك أيضا أن قول الرسول ﷺ عن ابنته فاطمة رضي الله عنها : يريني ما أراها ويؤذيني ما آذاها ، أنه يتوقع أن يحدث الشقاق بينها وبين علي بن أبي طالب إذا تزوج عليها بأخرى ، وهو ما يستوجب بنص القرآن الكريم بعث الحكيمين ، وإذا ثبت أن الزوج يعامل زوجته بالمعروف وأنها الكارهة ، فلا يتم التفريق إلا على مال تعطيه الزوجة لزوجها فداء لنفسها (٣) .

ﷺ يقول : إن من أشراط الساعة : أن يرفع العلم (أي العلم بالدين) ، ويكثر الجهل ، ويكثر الزنا ، ويكثر شرب الخمر ، ويقل الرجال ، ويكثر النساء . . . فتح الباري بشرح البخاري ج ١١ ص ٢٤٢ - ٢٤٤ (١) الآية ٢٢٩ سورة البقرة .

(٢) فتح الباري بشرح البخاري ج ١١ ص ٣١٦ - ٣١٩

(٣) ويذهبي أن حكم الرسول ﷺ يغني عن الحكيمين ، بالنسبة لامرأة ثابت بن قيس . وبالنسبة لفاطمة وعلي بن أبي طالب فهو ﷺ من أهلها .

وبالتالى لا يؤخذ من قصة خطبة على لبنت أمى جهل ، ما يدل على أن زواج الرجل على زوجته يجوز لها طلب التطلق لضرر تعدد الزوجات مع الحصول على كامل حقوق المطلقة ، وإنما يدل هذا الخبر على أن للزوجة الكارهة طلب الطلاق على مال تدفعه للزوج تعويضا عن فراقها له ، طالما كان يعاملها بالمعروف . فإن أمسكها بغير المعروف تعين التسريح بإحسان ، أى كان لها طلب التطلق مع كافة حقوق المطلقة .

سائلا : التطلق لتعدد الزوجات ، أو لضرر نفسى ناتج عنه يصيب الزوجة ، أمر مخالف للتأنيث في جميع المذاهب الإسلامية . وإذا كان المذهب المالكي قد أجاز التطلق للضرر ، فإن مراجعته صريحة في أن زواج الرجل بغيرى لا يعتبر ضررا (١) . وإذا كانت بعض مراجع الفقه المالكي نسكت عن بيان ذلك (٢) ، فلا معنى هذا السكوت أنها تعتبر الزواج بأخرى ضررا ، لأن ذكر ذلك أو عدم ذكره كان في معرض التمثيل لما يعتبر ضررا وما لا يعتبر ، وقد يذكر فقيه أمثلة ، ويذكر آخر بعضها ، ويؤيد آخر عليها

(١) فى الشرح الكبير للدردير - حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٣٤٥ « ولها ، أى للزوجة التطلق على الزوج بالضرر ، وهو ما لا يجوز شرعا ، كهجرها بلا موجب شرعى ، وضربها كذلك ، وسبها وسب أبيها ... ويؤدب على ذلك زيادة على التطلق ... لا [أى ليس لها التطلق] بمنعها من حمام [أى حمام عمومي مثل المسونا الآن والتدليك] ودرجة [أى نزهة] وتأديبها على ترك صلاة أو تسر أو تزوج عليها » .

وفى حاشية حجازى على مجموع الأمير ج ١ ص ١٧٦ « قوله بثبوت الضرر ، أى بقطع كلامه عنها أو تولية وجهه عنها فى الفراش ... لا منع حمام ونزهات أو تأديبها على الصلاة ، أو سكر ، أو تزوج عليها » .
وواضح من هذه النصوص أن زواج الرجل على زوجته (أو التسرى بأثنى من الرقيق تحل له) لا يعتبر ضررا يجوز للزوجة طلب التطلق .

(٢) مثل مواهب الجليل شرح مختصر خليل ج ٤ ص ١٧ وفيه « ولها التطلق للضرر . قال ابن فرحون فى شرح ابن الحاجب : من الضرر قطع كلامه عنها ، وتحويل وجهه فى الفراش عنها ، وإيثار امرأة عليها ، وضربها ضربا مؤلما ، وليس من الضرر منعها من الحمام والنزهة وتأديبها على ترك الصلاة ولا فعل التسرى » . والتسرى هو أن يكون عند الزوج أمة أى أثنى من الرقيق يحل له أن يعاشرها جنسيا .

أمثلة أخرى ، وهكذا . فلم يكن ذكر هذا المثال في معرض الحصر والبيان ، حتى يقال إن السكوت في معرض البيان بيان ، وإنما كان ذكره في معرض الشرح والتشيل ، ومن المتفق عليه في هذه الحالة أنه لا ينسب لساكت قول . وطالما أن فريقا من فقهاء المذهب المعتمدين لم يعتبر الزوج بأخرى ضررا ، ولم يعارضه أحد آخر من فقهاء المذهب ، فهذا يعني إجماع فقهاء المذهب على ذلك .

وقد عرفت كتب المالكية الضرر الذي يعطى الزوجة طلب التطلق بأنه « ما لا يجوز شرعا » . وتعدد الزوجات أمر جائز شرعا ، ومن يستعمل حقه فيه استعمالا مشروعاً ، بأن يعدل بين زوجاته العدل المستطاع ، لا يسأل عما يترتب على ذلك من ضرر . أما إذا أثر زوجة على أخرى بحيث أخل بأحكام العدل بين الزوجات إخلالا غير جائز شرعا ، اعتبر هذا الإيثار ضررا يجيز طلب التطلق ، إذا كان لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثال الزوجين .

ومن يتأمل الأمثلة التي ضربها الفقهاء للضرر ، يجد أن معياره موضوعي لا شخصي ، كمعظم معايير الفقه الإسلامي . فأمثلة الفقهاء تدل على أن الضرر الذي يجيز التطلق هو سلوك الزوج مع زوجته مسلکا غير جائز شرعا ، وبالتالي ينظر في الضرر إلى سلوك الزوج ، أي ما يصدر منه من أذى بالقول أو بالفعل لزوجته . كما ينظر فيه إلى ما إذا كان هذا السلوك موافقا أو مخالفنا للشرع ، وإلى أمثال الزوجين ، لا إلى الزوجين فحسب (١) .

أما القول بالتطلق لضرر نفسى أصاب الزوجة من زواج زوجها عليها ، فهو أمر ينظر فيه إلى نفسية الزوجة ، بصرف النظر عن سلوك الزوج ، وهو ما يتعارض مع الفقه المالكي ، ويستحيل أن يكون تغريجا على قواعده ، بل ويتعارض مع نص القرآن الكريم في قوله تعالى : « فإمساك

بمعروف « وهو ما يقتضى النظر إلى مسلك الزوج نفسه . فإذا كان يسلك زوجته بالمعروف ، فإن ما قد يعترها من ضيق أو ألم نفسى فهو عفو فى التشريع لا ينافى به حكم ، وأكثره من وساوس الشيطان ، ويحدث فى الزواج الفردى ما يشبهه عندما يصل الزوج رحمه بأمه أو أخته ، أو ابنته من زوجة مطلقة أو متوفاة ، فقد تتضايق الزوجة من ذلك .

وقد يبدو غريبا للبعض ، أن لا يجوز الفقهاء للزوجة طلب التطلاق إذا قضى نصف عمره مع زوجة أخرى ، بينما يجوزون للزوجة التطلاق إذا قطع كلامه عن زوجته بغير عذر أو ولى وجهه عنها فى الفراش بغير عذر . ولا غرابة فى الأمر ، لأن زواجه عليها ، مع عدله بين زوجاته العدل المستطاع ، إمساك منه لزوجاته بالمعروف ، إذ لم يصدر منه مسلك غير جائز شرعا . بينما قطع الزوج كلامه عن زوجته بغير عذر ، أمر غير جائز شرعا ، فهو إمساك بغير المعروف ، وبالتالي هو ضرر يجوز طلب التطلاق إذا كان لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما . بخلاف ما إذا قطع كلامه عنها بعذر ، مثلا لتأهبه لصلاة يخشى فوات وقتها ، أو سكوتا على كلمة نائية صدرت منها عظة لها ، أو تهدئة لثورة جدل بينهما . وكذلك الحال إذا ولى وجهه عنها فى الفراش بغير عذر ، فهذا إمساك بغير المعروف ، لأنه قد يقطع المودة بينهما ، وهو غير جائز شرعا ، فهو هجر بلا موجب شرعى ، يجوز طلب التطلاق ، بخلاف هجرها فى المضجع تأديبا لنشوزها ، فهو هجر بعذر لا يجوز التطلاق ، وبخلاف قضائه نصف عمره مع زوجة أخرى إذ ليس فيه قصد الهجر للآخرى ، طالما يعدل بينهما ، وإنما هو قيام بحقوقهما ، والتزام بأحكام الشرع فى العدل بينهما .

سابعها : لا يصح القول بأن التطلاق لضرر تعدد الزوجات ، هو تخريج على مذهب الحنابلة الذى يجوز للزوجة أن تشتترط على زوجها ألا يتزوج عليها ، فإذا تزوج كان لها طلب فسخ العقد ، ذلك أن التخريج نوع من الاجتهاد ، والاجتهاد لا يقبل إذا كان دورانا حول نص قطعى الثبوت والدلالة يجوز الزواج مثنى وثلاث ورباع ، إذ لا اجتهاد مع النص الصريح .

والحنابلة في تصحيحهم للشرط سالف الذكر وإعمالهم لمقتضاه ، لا يقيمون حكمهم هذا على افتراض أن ضررا لحق الزوجة لجمع زوجها بينها وبين أخرى ، ولا على تحقق ضرر نفسى نتيجة تعدد الزوجات ، وإنما يقيمونه على أساس أن كل متعاقد يلزم بما تعاقد عليه مما لا يخالف الشرع . وفي نظرهم أنه طالما رضى الزوج بهذا الشرط فقد أسقط حقه في الزواج بأخرى ، بينما التطليق لضرر تعدد الزوجات يقضى القانون به ولو لم تشترط الزوجة على زوجها في العقد ألا يتزوج عليها . كما أن الحنابلة - في هذه الحالة - يميزون للزوجة طلب فسخ العقد لا طلب التطليق . يضاف إلى ذلك أن جميع المذاهب الأخرى تخالف الحنابلة ، ولا تصحح هذا الشرط وتعتبره مما يحرم الحلال ، بدليل اتفاق جميع الفقهاء بما فيهم الحنابلة على حق الزوج في مخالفة هذا الشرط والزواج بأخرى ، ولو كان هذا الشرط صحيحا لما جاز للزوج أن يخالفه . والمسلمون على شروطهم إلا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا (١) .

ثالثا : تزوج الصحابة رضوان الله عليهم على زوجاتهم ، دون أن يشترط عليهم رسول الله ﷺ أخذ رضا زوجاتهم ، ولم يعتبر الألم النفسى الذى يصيب الزوجة من تعدد الزوجات ضررا يجوز الحكم لها بكافة حقوق المطلقة إذا رغبت في فراق زوجها ، على الرغم من أن غير النساء طبع موجود فيهن في كل عصر .

ومن المغالطة القول بأن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يعمدون

(١) في هذا المعنى محمد بلتاجى في دراسات في الأحوال الشخصية ص ١٠٥ - ١١٨ وتقرير هيئة مفوضى الدولة في الدسوى ٢٨ سنة ٣ ق دستورية عليا ص ٦٤ - ٦٦

ويلاحظ أننا في كتابنا تعدد الزوجات ، بند ٧٢ ، كنا نرجح مذهب الحنابلة في العمل باشتراط المرأة ألا يتزوج الرجل عليها . وقد بدلنا من هذا الرأى ، لما ذكرناه في المتن هنا من دليل الجمهور في بطلان هذا الشرط ، لأنه أقوى ، والعبرة بالدليل الشرعى الأقوى .

زوجاتهم ، شأن البيئة والعرف ، وقد تغير العرف الآن ، فيجب أن يتغير حكم تعدد الزوجات بتغيره ، بعد أن أصبحت المرأة وزيرة وأستاذة .. والاجتهاد يتغير بتغير العرف بدليل أن الشافعي غير منهبه لاختلاف العرف ، كما أن الإسلام جاء ليرفع من شأن المرأة !!

وجه المغالطة : (أ) أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكن تعدد زوجاتهم كله ودائما يرجع إلى البيئة والعرف ، بل كانوا يتواصلون بالزواج عملا بقول المصطفى ﷺ : « وإن من سنتنا النكاح » ولهذا رأى عمر بن الخطاب رجلا غير متزوج ، فقال له : ما يمنعك من النكاح غير عجز أو فجور . (ب) كما أن أحكام تعدد الزوجات والطلاق غير مبنية على العرف ، وإنما هي مبنية على نصوص قرآنية وردت عن رب العالمين ، في شريعته الباقية في كل زمان ومكان ، وهو سبحانه يعلم ما كان وما سيكون . وسبق أن ذكرنا أن الله عز وجل أوحى إلى رسوله النبي الأمي من أبناء الغيب أن النساء سيخرجن كاسيات عاريات في آخر الزمان ، مما يعني أنهن سيشاركن في الحياة العامة بالصورة التي نراها اليوم ، كما أخبره أنه لن تقوم الساعة حتى تقاتل اليهود .. الخ ، وبالتالي أطلع الله عز وجل رسوله النبي الأمي على عصرنا هذا . ولو كانت أحكام تعدد الزوجات والطلاق مبنية على العرف لسكت القرآن الكريم عنها ، ولتركها رسول الله ﷺ لاجتهاد الفقهاء ، كما ترك تحديد أقصى سن حضانة النساء - على ما عرفنا - لما كان يعلمه من تغير حال النساء ومشاركتهن في الحياة العامة في آخر هذا الزمان ^(١) . (ج) والاجتهاد لا يكون فيما ورد به نص صريح . كما أن الاجتهاد فيما لم يرد به نص ، يجب ألا يتعارض مع نصوص القرآن والسنة . (د) والشافعي ، عندما غير بعض آرائه في مصر عما كانت عليه عندما كان بالعراق ، لم يغيرها بسبب اختلاف العرف ، وإنما غيرها لدليل أقوى ظهر له ، بعد أن درس من علم آل البيت ، فقد التقى في مصر بالسيدة نفيسة رضي الله عنها وكانت بينهما مجالس علم . يؤكد ذلك أن فقهاء

الشافعية لا يقولون بالعمل برأى الشافعى القديم إذا كان العرف عرف العراق ، وبرأيه الجديد إذا كان العرف عرف مصر ، وإنما العبرة بالدليل الشرعى الأقوى . (ب) وقد جاء الإسلام ليرفع من شأن المرأة حقاً ، وشرع تعدد الزوجات لمقاصد كثيرة ، أهمها : أن يفتح باب الرحمة أمام ملايين النساء غير المتزوجات حتى لا يعشن راهبات ولا ضائعات . والعرف اليوم يستدعى تشجيع تعدد الزوجات ، لا الحد منه ، فالظروف الاقتصادية اليوم ملأت جيوب الكثيرين بالمال بحيث أصبح فى قدرتهم أن يفتحوا أكثر من بيت ، كما أن الظروف الاجتماعية جعلت الرجل يجد المرأة حوله فى كل مكان ، فى الوقت الذى ازداد فيه الفاض من النساء غير المتزوجات ، فكان تشجيع تعدد الزوجات حلاً لا بديل له ولا مفر منه حتى يتحقق لكل فتاة زوج ، وحتى نحل كثيراً من المشكلات الاجتماعية .

فلسفاً : قوله تعالى : « وإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » لم يخاطب الله عز وجل بها المسلمين الأوائل فعسب ، بل يخاطب به كل المسلمين فى كل عصر وفى كل مكان . والمسلم اليوم الذى يقدم على تعدد الزوجات وهو يخاف ألا يعدل ، يأثم ديانة ، وإن صح عقده قضاء .

أما أن تعدد الزوجات مشكلة اجتماعية ، يتعين علاجها ، وأن بعض الناس يستغل ما أحله الله تحت رايه الإسلام ، فيمارسه بما يشوه صورة المجتمع الإسلامى ، فذلك السلوك من بعض الأزواج المبني على فهم خاطئ لأحكام تعدد الزوجات ، لا يقتضى تقييد التعدد ولا الدوران حول نصوص القرآن لتعطيلها بتمكين الزوجة من طلب التطبيق لضرر نفسى فى تعدد الزوجات ، وإنما يقتضى توعية الأزواج والزوجات بأحكام الزواج ، وأنه يشترط فيه الباءة أى القدرة على القيام بما يتطلبه من أعباء ، وبأحكام العدل بين الزوجات ، وتلك مهمة أجهزة الدعوة الإسلامية ووزارة الثقافة ووزارة الإعلام وغيرهم .

وحذار حذار من تصوير تعدد الزوجات على غير حقيقته ، أو محاولة تقييده بقيود لم ترد فى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، لأن تصوير الحلال فى غير صورته ، أو تقييد الحلال بغير ما شرع الله ، إنما هو من صور افتراء

الكتب على الله عز وجل (١) ، وقد قال تعالى : « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكتب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكتب ، إن الذين يفترون على الله الكتب لا يفلحون . متاع قليل ولهم عذاب اليم » (٢) . وسبق أن ذكرنا أن مشكلات تعدد الزوجات ، هي في حقيقتها ، مشكلات كل زواج ، لأنها نزاع حول مكانة الزوجة أو الولد في الأسرة ، أو نزاع على مطلب من مطالب الحياة (٣) ، والزوجة الوحيدة قد تتنازع مع زوجها على مكائنها عنده من أمه أو أخته مثلاً ، أو مكانة أولادها بالنسبة إلى أولاد أخيه أو أخته الذين قد يعطف عليهم ، أو تتنازع معه على ملبس أو على تأثيث مسكن أو غيره من مطالب الحياة ، فهل نجعل للزوجة الوحيدة أن تطلب التطلق من زوجها بمجرد ادعائها أن ألماً نفسياً يصيبها من معاملة زوجها لها ، فإذا رفضت الصلح اعتبرنا ذلك ضرراً يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وحكمنا لها بالتطلق مع كافة حقوقها ؟ أم أن علاج ذلك يحتاج إلى توعية وتربية دينية صحيحة ؟

وليست كل مصلحة يتوهمها فرد أو تحصن بها جماعة ، تجيز تشييد المباح ، بفرض أن تعدد الزوجات أمر مباح ، لأن المصلحة التي تجيز ذلك هي المصلحة التي لا تخالف نصاً شرعياً ، وتلائم مقاصد الشرع وأهدافه ، وتكون في نفس الوقت مصلحة مؤكدة لا مجال فيها لاختلاف (٤) . وتعدد الزوجات فيه نص شرعي واضح بنى على مصالح العباد يجعله حلالاً ،

(١) أحمد محمد شاكر ملحق مجلة الفضة سنة ١٩٨٠ ص ٤٠١

(٢) الأيتان ١١٦ و ١١٧ سورة النحل . وينطبق النص على كل اتجاه يحرم من ميزة أو يفرض عبثاً بسبب تعدد الزوجات ، كالحرمان من القبول في الكليات العسكرية بسبب تعدد زوجات الأب ، أو الحرمان من مزايا دور الحضانة أو التموين أو غير ذلك من بقايا التشريعات التي فرضها الاستعمار في إفريقيا أو آسيا بهدف تصدير أهلها — ولا ننسى أن أول من هاجم تعدد الزوجات في مصر هو اللورد كرومر قائد الاستعمار الإنجليزي — انظر محمود سلام زناتى في النظم القانونية الإفريقية وتطورها ط ١٩٦٦ ص ١٠٥ — ١٠٨

(٣) راجع بندي ٨ و ١٤ فيما سبق .

(٤) محمد أبو زهرة في لواء الإسلام — عدد صفر ١٣٨٧ هـ ص ٣٧٩

وتقييده محل اختلاف بعض علماء هذا العصر فحسب ، وبالتالي لم تكن المصلحة فيه مؤكدة إذ يختلف النظر فيها من عالم إلى آخر ، كما أن هذا التقييد غير ملائم لمقاصد الشرع من تشجيع الزواج وكفالة زوج لكل فتاة والحد من الزواج العرفي ومن الطلاق ومن الانحرافات الخلقية وغير ذلك .

والفساد التي يراها المنادون بتقييد تعدد الزوجات ، في المشكلات التي تنشأ بين الزوجات والأولاد ، يمكن الحد منها عن طريق التربية الدينية الصحيحة ، وعن طريق الأخذ بما رسمه الإسلام من صلح بين الزوجين وبعث للحكمين . ثم إن المفسدة التي تسدها الذريعة يجب أن تكون مفسدة في نظر الشرع ، لا مفسدة يتوهمها ولي الأمر أو كاتب من الكتاب . وتعدد الزوجات مع العدل بينهما لا يعتبر مفسدة ، ولا يؤدي إلى مفسدة ، فكيف يسد بابه ؟! كما أن المفسدة هي التي تكون كذلك في نفسها . ولكن القانون وأنصاره يجعل التعدد مفسدة في حالة ما إذا ادعت الزوجة أنه أصابها ألم نفسي منه ، ورفضت الصلح ، ولم ترض صراحة أو ضمناً به ، ولم تفت سنة عليه إلا وطلبت التطلق ، بينما لا يعتبر التعدد في نظر القانون مفسدة إذا لم تتوافر هذه الشروط . فمتى كانت المصلحة في التعدد والمفسدة فيه تتبع رضا الزوجة وسخطها ؟ فهي إن رضيت كان للرجل أن يعدد زوجاته ، وإن سخطت لم يكن له أن يعدد زوجاته ، وبالتالي لا يكون تعدد الزوجات حقاً للرجل ، وإنما يصبح المدار فيه على رضا الزوجات ، وهو ما يلغى تعدد الزوجات بصورة مقنعة ^(١) .

عاشراً: بحرض هذا القانون الزوجة التي تزوج عليها زوجها على طلب الطلاق . كما أن الزوجة بطلبها الطلاق قد تعرض الزوج على طلاق زوجته الأخرى . وهذا حرام ومخالف للشرع . وقد ورد عن النبي ﷺ

(١) في هذا المعنى: تقرير هيئة مفوضي الدولة في القضية ٢٨ لسنة ٣ ق دستورية عليا من ١٧٣ و ١٧٤

أنه قال : « لا يحل لامرأة أن تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ، فإنما لها ما قدر لها » ^(١) .

وإذا كن تعدد الزوجات حلالا ، والطلاق حلالا إذا لم يكن طلبا من الزوجة بطلاق ضررتها ، فإن الطلاق يبغض الحلال إلى الله . فكيف نشجع ابغض الحلال إلى الله ، لمجرد ممارسة حلال آخر ، حتى في الحالات التي يكون فيها تعدد الزوجات بغضا إلى الله عز وجل ، كما لو كن مكروها دينية . وما بذلك يحكم بالتطليق ، وهو يبغض الحلال إلى الله في الحالات التي لا يكون تعدد الزوجات فيها بغضا إلى الله عز وجل ، بل مستحبا يثلب فاعله أو واجبا باثم تاركه ؟ « ما لكم كيف تحكمون » ^(٢) .

أحد عشر : الأخذ بالضرر النفسي ، على النحو السابق ، يجعل الطلاق - في هذه الحالة - بيد الزوجة بغير تفويض من الزوج ، وهو ما يتعارض مع نصوص القرآن والسنة في الطلاق ويخالف الشرع ، لأن دور القاضي في هذه الحالة لن يتجاوز إثبات أن الزوجة تدعى ألما نفسيا أصابها من الجمع بينها وبين زوجة أخرى ، وأنه عجز عن الصلح لرفض الزوجة أو وكيلها له ، مما يتعذر معه دوام العشرة بين أمثال الزوجين ^(٣) . وبذلك يكون الطلاق بيد الزوجة ، بصورة غير مباشرة . ونصوص القرآن تؤكد أن الطلاق حق الزوج يوقعه على زوجته ، فقد قال تعالى : « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ، فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا » ^(٤) . وقال سبحانه : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف » ^(٥) . وقال عز وجل : « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما كن تمسوهن » ^(٦) .

(١) الآية ٣٦ سورة الطم .

(٢) ولا جدوى من طلبه إثبات هذا الالم النفسي ، كما عرفنا - راجع

ص ٢٢٩

(٣) من الآية ٢٣ سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٣١ سورة البقرة .

(٥) من الآية ٢٣٣ سورة البقرة ، وانظر مع هذه الآيات ، الآيات ٢٣٧ .

سورة البقرة و ١ سورة الطلاق .

وإذا قيل إن الزوج أن يثبت رضا زوجته صراحة أو ضمنا بزواجه بأخرى ، فيحكم برفض طلبها التطلق ، لكان معنى هذا أن حق الرجل في الزواج على امرأته يرجع إلى رضاها أو عدم رضاها بذلك ، وهو دوران حول نصوص تعدد الزوجات يستهدف تعطيل العمل بها ، وقد أجمع العلماء على أن حق الزوج في التعدد قائم شرعا ، ولو عارضته زوجة في عصمتها (١) .

ثاني عشر : اعتبار الضرر في تعدد الزوجات هو ما تشعر به الزوجة من ألم نفسي مع رفضها الصلح ، يقع كلا من الزوج والزوجات في حرج بالغ ، ويخالف قول الله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » (١) .

فقد تحمل لنا أحكام المحاكم نماذج كثيرة ، منها مثلا زوجة عقيم لا تنجب ، تزوج عليها زوجها بغير رضاها ، فتألمت نفسيا وطلبت الطلاق منه ورفضت الصلح بما يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ، كما طلبته الزوجة الجديدة التي أخفى زوجها عنها زواجه بأخرى ، فإذا قضت المحكمة للزوجتين بالطلاق ، لأسفر ذلك عن مطلقتين وزوج يعيش بلا زوجة وبلا نسل !

ولا شك أن الرجل يصبح مع هذا الحكم بين خيارات صعبة ، فهو بين أن يعيش مع زوجة قد لا يحقق معها المقاصد الشرعية من الزواج ، وبين أن يطلقها ليتزوج غيرها ، أو تطلب هي تطليقها وهو غير راغب في ذلك . كما أن المرأة تقع في حرج أبلغ من ذلك ، لأن الزوجة التي يتزوج زوجها عليها كانت قبل تطبيق هذا الحكم تحافظ غالبا على استمرار بقائها مع الزوج ومع أولادها منه مؤكدة أن الزوج راغب فيها ، وكان معها حق بدليل أنه لم يطلقها ، ثم أصبحت بعد تطبيق هذا الحكم مدفوعة إلى طلب الطلاق تحت ضغط بعض أقاربها أو صديقاتها اللاتي قد يسخرن منها إذا لم تطلب الطلاق بعد أن جعله القانون حقا لها !!

(١) من تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى ٢٨ سنة ٣ ق دستورية

عليها ص ١٣٥ و ١٣٧ و ١٩٤

(٢) من الآية ٧٨ سورة الحج .

ثالث عشر : لا يقلق الضرر بعواطف النساء ، لأن الضرر العاطفى

لا يتعلق به حكم شرعى ، إذ الحكم الشرعى هو حكم الله عز وجل المتعلق بأفعال المكلفين ... لا المتعلق بعواطفهم أو أهوائهم . ومن عادات النساء أن الزوجة فى خصامها ، يحتار الزوج والقاضى معها ، نظرا لأنها عندئذ لا تحدد ما يساورها من هواجس موما تتطلع إليه من آمال وما ترغب فيه من مطالب ، مصداقا لقوله تعالى : « أو من ينشؤا فى الحلية وهو فى الخصام غير مبين » (١) . ونحاول - فيما يلى - أن نستعرض عواطف النساء التى قد تفصح عن الألم النفسى الذى يصيبهن من تعدد الزوجات ، لنرى أن هذا الألم لا يجوز شرعا أن يعتبر ضررا يبيح التطلاق :

● **قد تشعر الزوجة أن زوجها يجب زوجته الأخرى أكثر منها ،**

مما يسبب لها آلاما نفسية .. هذه الآلام - إذا فرض وكان يتعذر معها دوام العشرة بين أمثال الزوجين ، تجيز للزوجة طلب الخلع مع دفع مستحقات الزوج المالية ، ولا تجيز لها طلب التطلاق مع أخذ كافة حقوق المطلقة ، لأن التطلاق يكون عند الإمساك بغير المعروف ، أى بغير ما عرف أنه الحق ، والشرع هو الذى يحدد الحقوق ، وطالما أن الزوج قائم بحقوق الزوجة كما حددها الشرع ، فهو يمسكها بالمعروف ، وبالتالي فهو لا يضرها ، لأن الضرر هنا مسلك من الزوج مع زوجته مخالف للشرع . وبدهى أن هذا المسلك يجب أن يكون مما يستطيع الزوج أن يلحقه بزوجته ، كما يستطيع أن يتجنب إيذاءها به . وحسب الزوج لزوجة أخرى - وهى حلال له - أمر ليس فى وسعه أن يتجنبه ، إذ لا يستطيع أى بشر أن يأمر قلبه فيحب هذه ويغض تلك . وقد كان الرسول ﷺ يقسم لنسائه ويقول فيما معناه : « اللهم هذا قسمى فيما أملك ، فلا تؤاخذنى فيما تملك ولا أملك » . كما قال تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل .. » فأجاز بعض الميل ، وفسره الرسول ﷺ بحديثه سالف الذكر ، كما فسرہ العلماء بميل القلوب مع

العدل بين الزوجات • فإن قيل إن الزوج يملك أن يمنع حبه زوجة أخرى ، بأن لا يتزوجها من الأصل ، فيرد على ذلك بأن هذا يعني أن المطلوب منع تعدد الزوجات ، وهو ما لا يجوز شرعا ، لأنه نظام أحله الله عز وجل لمقاصد كثيرة ، كما أنه حل تشريعي لا بدليل له ولا مفر منه لعلاج كثير من المشكلات الاجتماعية • ثم إن القلوب بيد مقلب القلوب ، ومن يدرى فقد يتحول قلب الزوج من حبه لزوجته إلى بغض لها ، وفي المثل المصري « القديمة تحلو ... » وإذا غيرت الزوجة الشاكية ما بنفسها ، واتفقت الله عز وجل ، وعاملت زوجها بالحسنى ، فعسى أن يشرح الله صدر زوجها بحب زائد لها « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » (١) •

• قد تشعر الزوجة أن زواج الرجل باخرى يمس كرامتها •

وهذا الشعور يجيز لها طلب الخلع ، لكن لا يجيز لها طلب التطليق ، إذ لو أخذت المحاكم بهذا المعنى لتحديد الضرر ، لكان معيار الضرر شخصيا متروكا لتقدير الزوجة وحدها ، دون القاضي ، ولكان تعدد الزوجات أمرا يتبع رضا الزوجة وسخطها .. إلى آخر ما عرفناه • على أن شعور الزوجة بأن تعدد الزوجات يمس كرامتها ، هو من وساوس الشيطان ، ومن زعم الكهنة وأنصار العصر والحضارة وتحرير المرأة • والحقيقة أن تعدد الزوجات لا يمس كرامة المرأة ، لأن هذا التصور يرجع إلى رغبة الزوجة في امتلاك زوجها ، مع أن زوجها إنسان حر لا يجوز تملكه ، ولأن الله عز وجل أجاز لكثير من أنبيائه ورسله هذا التعدد ، ومنهم إبراهيم ويعقوب وموسى وسليمان ومحمد صلوات الله عليهم وسلامه ، وقد بلغ هؤلاء الأنبياء والرسل رسالتهم عن ربهم ، والتزموا بها ، وكافت رسالاتهم تكريما للإنسان رجلا كان أم امرأة ، ولو كان تعدد الزوجات أمرا ماسا بكرامة المرأة لما صنعه الأنبياء والمرسلون • يؤكد ذلك أن الله عز وجل أحل تعدد الزوجات ، لرسله ولغير الرسل من سائر الناس ، ولو كان فيه مساس بكرامة المرأة لحرمه ، لأنه سبحانه وتعالى قال في كتابه العزيز :

« ولقد كرمنا بني آدم » (١) . ولا شك أن المرأة من بني آدم . وإذا زعمت امرأة أن كرامتها لا تسمح بأن يكون لزوجها زوجة أخرى حلال له ، فهل تسمح كرامتها بأن تتزوج هي وتظل أختها أو ابنتها مستقبلا بغير زواج ؟ وهل تسمح كرامة مجموع النساء بأن تظل ملايين منهن بغير زواج ، أم تفتح باب الرحمة أمامهن ليحشن زوجات مكرمات ، بدلا من أن يحشن راهبات أو ضائعات ؟ لا شك أن الزواج عز المرأة وكرامتها ، وبغيره لا تعرف للحياة معنى ولا تذوق لها طعما ، وهو حقها الأول والأساسي الذي إذا لم تظهر به فلا يصح القول بأن المرأة نالت حقوقها كاملة .

• قد تشعر الزوجة أن وجود زوجة أخرى مع زوجها ، قد جعل حظها من الدنيا أقل من حظ أخرى لم يجمع زوجها معها أخرى ، مما يسبب لها ألما نفسيا . هذا الشعور حقيقي وصادق ، وهو من طبيعة تعدد الزوجات ، وبه سميت كل زوجة ضرة للأخرى . وهذا الشعور يجيز للزوجة طلب الخلع مع دفع مستحقات الزوج المالية ، لكن لا يجيز الحكم بالتطليق مع إلزام الزوج بكافة حقوق المطلقة ، للأسباب الآتية : (أ) طالما أن الزوج يعدل بين زوجاته ، فقد تحقق منه الامساك بمعروف ، فلا يجوز التسريح إلا برضاه أو خلعها ، ولو أدى ذلك إلى أن يكون حظ الزوجة منه النصف أو الثلث أو الربع ، بحسب عدد زوجاته ، فهذه طبيعة تعدد الزوجات . والقول بغير ذلك يؤدي : إما إلى ميل الزوج إلى إحدى زوجاته كل الميل أو معظمه وترك أخرى معلقة ، وإما إلى منع تعدد الزوجات ، وكلاهما لا يجوز شرعا . (ب) عرفنا أن تعدد الزوجات شرع لتحقيق مصالح عامة منها استيعاب الفاضل من النساء غير المتزوجات وعلاج بعض المشكلات الاجتماعية باعتبار أنه يعد من الزواج العرفي وبعض الانحرافات الخلقية كما يعد من الطلاق . وإذا كان من مصلحة الزوجة أن يكون حظها من الدنيا كاملا من زوجها ، فهذه مصلحة خاصة . ومن مبادئ الشريعة الإسلامية ومن مبادئ العدل تقديم المصلحة العامة على المصلحة

الخاصة إذا تعارضت معها . (ج) شتان بين امرأة متزوجة لها حظ من الدنيا كاملا (كالزوجة الوحيدة) أو ناقصا (كما في تعدد الزوجات) ، وأخرى لم تتزوج ، فهذه الأخيرة ليس لها حظ على الإطلاق ، فضررها أشد . ومن مبادئ الشريعة الإسلامية ومن مبادئ العدل يتحصل الضرر الأخف في سبيل دفع الضرر الأشد ، وقد عرفنا أن من مقاصد تعدد الزوجات أن يكون لكل فتاة زوج . (د) هذا الضرر المعنوي متحقق في كثير من حالات الزواج الفردي ، فقد تتألم الزوجة لشعورها بأن زوجها يفضل أمه أو أخته عليها ، وقد تتألم الزوجة لشعورها بأن زوجة أخ زوجها لها حظ من الدنيا أوفر من حظها . وقد يضطر الزوج إلى أن يبتعد عن زوجته الوحيدة نصف عمره أسبوعيا أو شهريا أو سنويا لظروف عمله ، فتتألم الزوجة لأن حظها من الدنيا أقل من حظ زوجة يعيش معها زوجها ليل نهار ، وفي جميع هذه الحالات لا يقضى للزوجة بالتطليق بسبب هذا الألم بإجماع العلماء واتفاق المحاكم . فإن كرهت هذه الزوجة حياتها هذه مع زوجها ورغبت في فراقه ، فلها طلب الخلع لا طلب التطليق .

وقد قيل ^(١) « إن البعض يقيس الضرر بمقياس مادي بحت ، ويعتقد أنه إذا ما وفر الرجل لكتلتيهما حياة مستقرة كريمة وعدل بينهما في مطالب الحياة ، فإنه لا يكون هناك ضرر ولا ضرار ، وينسى هؤلاء البعض أو ينسى الرجل أنه لا يستطيع أن يحتمل من زوجته مجرد نظرة لغيره أو كلمة مجاملة صغيرة لرجل آخر ، فما بال المرأة وقد هجرها زوجها إلى امرأة أخرى وبشها حبه وحنانه ومشاعره ، ونزع عنها الأمن والسكينة والرضا ، ثم نسى هذا عدلا ، أي عدل هذا ؟ أي عدل في مشاعر لا تتجزأ وأحاسيس لا تنفصل ، أدركتها حكمة الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا .. » ^(٢) .

(١) وهو قول السيدة زينب عبد الحميد — عضو مجلس الشعب ، بمضبطة الجلسة ٩٦ في ١٩٨٥/١/٢٠ ص ١٥ و ١٦

(٢) من الآية ١٢٩ سورة النساء . ومن المؤسف أنها مبنية في مضبطة

والرأى السابق صادر عن خلط واضح بين عدة أمور ، نرد عليها بالآتي : (أ) الشريعة الإسلامية ، كما تأمر الزوج بأن يعدل بين زوجاته في مطالب الحياة المادية ، تأمره كذلك بأن يعدل بينهن في الأُنس الروحي وما يشته لكل منهن من مشاعر الود والحنان ، فكلهن زوجاته ، ولهذا أوجبت عليه أن يقضى عند كل واحدة منهن وقتا مساويا لما يقضيه عند الأخريات ، إنما أعفته من العدل في إحساسه الداخلي بحبه لإحدى الزوجات أكر من الأخريات ، لأن هذا الإحساس الداخلي أمر يتعلق بالقلب ، وهو أمر غير مستطاع ، كما هو مشاهد مع من يتزوج بواحدة ، فكل زوج مأمور من الشرع بأن يعدل مع زوجته في مشاعره ولو كرهها في قلبه ، قال تعالى : « وعاشروهن بالمعروف » ، فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا ^(١) والزوجة مأمورة كذلك من الشرع بأن تعدل مع زوجها ، ومع ذلك تجد إحساسها الداخلي - أي حبها القلبي له - ليس متساويا في كل الأوقات ، ولو كان غير متزوج بغيرها ، فكذلك الزوج معها أو بين زوجاته (ب) من جهة أخرى لا يجوز الشرع أن يهجر الرجل إحدى زوجاته لينصرف إلى الأخرى ، بدليل قوله تعالى : « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » ^(٢) فإن هجر الزوج زوجته أو إحدى زوجاته على هذا النحو لم يكن هذا عدلا ، لأنه هجر بغير موجب شرعي ، وقد

مجلس الشعب محربة بلفظ « وإن تعدلوا » في الطبعة المؤقتة ، ثم صححت في مجموعة أعمال جلسات المجلس بشأن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٨ ص ٤٩ (١) من الآية ١٩ سورة النساء . وتتم العشرة بالمعروف بأن يؤدي الزوج لزوجته « حقها من المهر والتنفقة » ، ولا يعبس في وجهها بغير ذنب ، وأن يكون منطلقا في القول لا قفا ولا غليظا ولا مظهرا ميلا إلى غيرها . وحقيقة لفة (عشر) في عاشروهن : الكمال والتمام . والعشرة تمام العقد في العدد ويحضر المال لكماله نصبا . فلهذا عز وجل بعشرة الزوجات على الكمال والتمام بما عرف الله الحق . فإن وجد الزوج فزوجته كراهية ومنها نفرة من غير ملحظة ولا تشويز فليصبر على إذاها وقلة إحصائها ، فربما رزقه الله منها أولادا صالحين . تفسير القرطبي ج ٥ ص ٩٤ - وأحكام القرآن لابن العربي - القسم الأول ص ٣١٣

نص العلماء على أنه ضرر ، لأنه إمساك بغير المعروف ، يجوز للزوجة
الضرورة طلب التطليق إذا فشل الصلح بينها وبين زوجها ، وكان هذا
الضرر مما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما . (ج) وإذا كان
الرجل لا يستطيع أن يحتمل من زوجته مجرد نظرة إلى غيره أو كلمة مجاملة
صغيرة لرجل آخر ، بينما يطلب من المرأة أن تحتمل زواج رجلا بأخرى
تشاركها في حبه وحنانه وماله ، فذلك أمر طبيعي وعادل ، لأن الزوجة التي
تنظر إلى غير زوجها إنما تنظر إلى رجل محرم عليها ، بينما الزوج الذي
ينظر إلى زوجته الأخرى إنما ينظر إلى زوجة أحلها الله له ، ولو نظر إلى
امرأة أخرى غير زوجته لنظر إلى محرم لا يحل له (٥) . وإذا كان هذا
الزوج ييث زوجته الأخرى حبه وحنانه فلأنما يعطيها حقها الذي يحاسب
عليه إذا قصر أو أهمل فيه ، وهو مأمور من الله عز وجل بأن يعدل بين
زوجاته العدل المستطاع . ومن حق كل زوجة للرجل أن تعيش كما تعيش
غيرها من زوجاته . (د) قد يقال لماذا تتساوى المرأة مع الرجل فتعدد
أزواجها إلى أربع ؟ ويرد على ذلك بأن الله عز وجل حرم على المرأة غير
زوجها لأنه لا يصلح لها نظام تعدد الأزواج ، لأن في تعدد الأزواج احتمال
أن يأتي الجنين من دماء متفرقة فتكون نطفته من زوج وباقي دماؤه من
زوج آخر ، فيتعذر تحديد المسئول عن رعايته اجتماعيا وقانونيا ودينيا (٦) ،
وقد يستحيل معرفة أب هذا الجنين من بين الأزواج المتعدين . وبغير
اقتصار الزوجة على رجل واحد لا يستطيع كل إنسان أن يعرف أباه أو
أبناءه ، ومن هنا نشأ شرف المرأة وكان لطهارتها أهمية خاصة ، هي أهمية
الحفاظ على الروابط الاجتماعية وفقا لأصولها الطبيعية . كذلك ثبت طبيياً
أن المرأة العاهر التي يجامعها أكثر من رجل ، ولو كانوا اثنين فقط ،
تتعرض للإصابة بسرطان الرحم وبالأزهرى وبغيره من أمراض الاتصال

(١) راجع بند ٤١ مكرر فيما سبق .

(٢) ولهذا حرم الزواج في العدة حتى يثبت خلو رحم المطلقة أو الأرملة
من جنين لزوجها السابق ، وحتى لا يسقى رجلاً آخر ماء لزرع غيره ،
أي يتأثر الجنين بدماء غيره .

الجنسى غير المشروع . أما الرجل فقد خلقه الله عز وجل بحيث يصلح له نظام تعدد الزوجات ، إذ يأتى الجنين فى تعدد الزوجات من نقطة الزوج وحده وينمو بدماؤه وحده فيتحدد أبوه المسئول عن رعايته اجتماعيا وقانونيا ودينيا . كما ثبت طبييا أن الزوج الذى يعدد زوجاته لا يصاب بأمراض الاتصال الجنسى غير المشروع ، ولو كن أربع زوجات . (هـ) وقد يقال لماذا لا نلزم الزوج بالزواج بواحدة ، حتى يتساوى الرجل مع المرأة ؟ ويرد على ذلك بأن عدم إلزامه بذلك ابتلاء ، أى امتحان صعب من الله عز وجل لعباده . فكما أنه تبارك وتعالى جعل الموارد محدودة والعاجات متعددة فى مجال الاقتصاد ، ليعتلى الناس فى المال ثم يسألون : كيف اكتسبوه وفيما أفقوه . ولو شاء جل شأته لجعل لهم الدنيا كنعيم الآخرة الذى قال فيه : « لهم ما يشاءون فيها ولدينا مزيد » ^(١) . كذلك فى مجال الاجتماع ، جعل الله عز وجل الرجال المتقدمين على الزواج أقل من عدد النساء الجاهزات للزواج ، ليعتلى الناس فى الزواج ابتلاء يحقق مقاصد كثيرة ، منها أن يعالجهم عما شرع لهم من حلال وما نهى عنه من حرام ، « ليجزى الذين أساءوا بما عملوا ويجزى الذين أحسنوا بالحسنى » ^(٢) . فالدينا دار ابتلاء ، والآخرة دار جزاء ، مصداقا لقوله تعالى : « لتبلون فى أموالكم وأنفسكم » ^(٣) . ومن هذه المقاصد أيضا أن يدرك الناس كيف

(١) الآية ٢٥ سورة ق .

(٢) من الآية ٢١ سورة النجم .

(٣) من الآية ١٨٦ سورة آل عمران .

والابتلاء اختبار للطاعة ، قد يكون فيها هو أصلا حلال . وقد ابتلى الله عز وجل آدم وحواء فى الجنة بعدم الأكل من شجرة ، والأكل أصلا حلال . وابتلى الله عز وجل المؤمنين بالصيام ، وفيه ابتغاء عن إتيان شهوة البطن والفرج حتى بالحلال . وللابتلاء حكمة ، فقد ابتلى الله عز وجل آدم وحواء ليعلم الناس أن من لا يرضى بابتلائه ويفرج على أوامره يخرج من الجنة ، كما أن أبناء آدم منهم البر والفاجر ، والمعدل والظالم ، ومن غير المعقول أن يكون فى الجنة فاجر أو ظالم وإلا فلن تصبح جنة ونعيم ، فكان لابد أن يهبط إلى الأرض ليميز الله الخبيث من الطيب ، ولا يدخل الجنة إلا المؤمنون العاملون

يتوافق ما شرعه الله عز وجل لسلوك عباده من زواج وتعدد للزوجات ، مع ما سنه في الكون وابتلى به عباده من مشكلات الفاضل من النساء غير المتزوجات ، فيعرفون أن ما جاء به محمد ﷺ هو الحق من ربهم ، مصداقا لقوله تعالى : « سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ، أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد » ^(١) ويثبت بهذا وبغيره ، أن القرآن كتاب الله ، وأن محمدا رسول الله ، وأنه لا إله إلا الله . « فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون » ^(٢) . فشرعية

للمصالحات ... إلى جانب مقاصد أخرى في هذا الابتلاء . كما أن ابتلاء الله عز وجل عباده المؤمنين بالصيام لا يقصد به تعذيبهم بالامتناع عن إشباع شهوة البطن والفرج ، وإنما يقصد به تعويدهم على التقوى وتنبيه مشاعرهم وحسهم بأن الله عز وجل مطلع عليهم ، بحيث إذا أكلوا في خفاء من الناس ، فلا يأكلون أو يعملون عملا آخر في خفاء من الله عز وجل ... إلى جانب مقاصد الصوم الأخرى . كذلك ابتلاء تعدد الزوجات لا يقصد الله عز وجل به تعذيب الزوجات ، فقد عرفنا أن هذا النظام يحل مشكلات اجتماعية كثيرة ، ويساعد على أن يكون لكل فتاة زوج ، وهو حل لا بديل له ولا مفسر منه . وأشد الناس ابتلاء في الدنيا الرسل والأنبياء ، ثم الأمل فالأمل ، ألا ترى أن الله عز وجل ابتلى إبراهيم عليه السلام بأن يلجأ ابنه إسماعيل الذي رزق به وهو في سن الثماني ، ألا ترى أن الله عز وجل ابتلى يعقوب بغياب قرّة عينه يوسف عليهما السلام في ظروف مجهولة ، وابتلى يوسف بأخوته وبامسرة العزيز ، وابتلى محمدا ﷺ بأمور كثيرة منها وفاة أولاده جميعا في حياته عدا فاطمة رضي الله عنها ، والإنسان لا تلو درجاته في الجنة باجتناب المعاصي لحسب ، وإنما بالطاعة فيما أمر الله من اجتناب ما هو أصلا حلال ، حبا في الله عز وجل وطلباً لرضاه ، فمن أحب الله عز وجل كان مستعدا ، ليس فقط لأن يجتنب ما هو معصية في الأصل ، كالزنا والقتل ، بل وأن يعمل ما هو حلال في الأصل ، إذا أمره الله عز وجل به ، كما يكون مستعدا لتقبل كافة نتائج ما أحله الله عز وجل لعباده طالما ما رسوه في حدود ما شرعه الله جل شأنه ، وإلا كان معترضا على الله — سبحانه وتعالى — فيما أحله لعباده أو حرمه عليهم ، وهو خالفهم العليم بما يستقيم به أمرهم ويصلح حالهم ، « تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير . الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا ، وهو العزيز الغفور » (الآيتان ١ و ٢ سورة الملك) .

(١) الآية ٥٣ سورة فصلت .

(٢) الآية ٢٢ سورة الذاريات .

محمد ﷺ هي شريعة الله ، إذ فيها يتوافق شرع الله مع سنن الله .
وصلاح العباد يرهون بأن تسير سفينة حياتهم في انسجام مع سنن الله ،
والا يتصلدم سلوكهم مع شرع الله ، إذ لا بديل له ولا مفر من العمل به ،
فلا أرض غير أرض الله ولا سماء ، ولا شريعة أفضل من الشريعة الإسلامية
الفراء .



وأخيرا ولبس آخر ، فإن الأحكام الشرعية في سائر فروع الحياة ،
لا تبني على عواطف الناس ولا على أهوائهم ، نساء كانوا أم رجالا ،
حكاما كانوا أم محكومين ، مصداقا لقوله تعالى : « ولو اتبع الحق
أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن » (١) . كما قال
سبحانه : « وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروهم
أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ، فإن تولوا فاعلم إنما يريد الله أن
يصيهم ببعض ذنوبهم ، وإن كثيرا من الناس لفاسقون » أفحكم الجاهلية
يبنون ، ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون » (٢) . وقال عز وجل :
« وكذلك أنزلناه حكما عربيا ، ولئن اتبعت أهواءهم بعدما جاءك من
العلم مالك من الله من ولى ولا واق » ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا
لهم أزواجا وذرية ... » (٣) . وقال جل شأنه : « فلذلك فادع واستقم
كما أمرت ، ولا تتبع أهواءهم ، وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب ، وأمرت
لأعبد ينكم ... » (٤) .

(١) من الآية ٧١ سورة المؤمنون .

(٢) الأيتان ٤٩ و ٥٠ سورة المائدة .

(٣) الآية ٢٧ ومن الآية ٢٨ سورة الرعد .

(٤) من الآية ١٥ سورة الشورى .

المخاتمة

• لا يستساغ ان نعتقد الإسلام ديناً ولا نحتكم إليه شريعة ونظاماً (١) .
وفي هذه الخاتمة نلقى نظرة إجمالية على قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، فنجد أنه استحدث سبع مواد وعدل ثمانى مواد ، فالمواد التى استحدثها : كانت الأولى منها فى إشهاد الطلاق وآثاره (٢) ، والثانية فى التطليق لضرر تعدد الزوجات (٣) ، والثالثة فى دعوى الاعتراض على الطاعة (٤) ، والرابعة فى متعة الطلاق (٥) ، والخامسة فى نفقة الأولاد (٦) ، والسادسة فى مسكن الحضنة (٧) ، والسابعة فى عقاب من يخالف بعض أحكامه (٨) ، أما المواد التى عدلها هذا القانون فكانت : الأولى والسابعة فى نفقة الزوجة (٩) .

(١) المستشار الدكتور عوض المر ، فى تقرير هيئة المفوضين فى القضية ٢٨ سنة ٣ ق — دستورية عليا ص ١٩٤

(٢) راجع بند ٢٥ و ٢٦

(٣) راجع بند ٥ و ٧ و ٨ و ١٤ و ١٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٢٨ و ٣٩ و ٤١ و ٤١ مكرر و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤

(٤) راجع بند ٩ و ١٨ و ١٩ و ٢٠

(٥) راجع بند ٢٧ و ٢٨ و ٢٨ مكرر .

(٦) راجع بند ١٣

(٧) راجع بند ٣١ و ٣١ مكرر .

(٨) راجع بند ٢٥ — وقد عرفنا انه يعمل بالمادة ٢٣ مكررا الخاصة بذلك ، اعتباراً من ١٩٨٥/٧/٥ وهو اليوم التالى لنشر القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بالجريدة الرسمية ، أما باقى القانون فيعمل بها اعتباراً من ١٩٨٥/٥/١٦ باثر رجعى ، وهو تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩

(٩) راجع بند ١٠ و ١١ و ١٢ و ٤٠

والثانية إلى السادسة في الحكمين ^(١) . والثامنة في سن الحضانة ، ورؤية المحضون ^(٢) .

وقد شرحنا — فيما سبق — نصوص القانون ، وذكرنا ما فراه فيها من مزايا أو عيوب أو مخالفة للشريعة الإسلامية .

ونضيف هنا أن المتأمل لأحكام هذا القانون يجد أنها تدور كلها حول تقييد حق الرجل في الطلاق وتعدد الزوجات والطاعة .

فقد أوجب القانون توثيق إسهاد الطلاق وإعلام المطلقة به ، وعاقب على مخالفة ذلك . وإلى جانب أعباء الطلاق المعروفة من مؤخر مهر ونفقة عدة ونفقة أولاد وأجرة حضانة ، أضاف هذا القانون أعباء جديدة للطلاق منها المتعة ، ورفع سن الحضانة إلى أن تتزوج البنات ، وألزم المطلق بترك مسكنه ما لم يهوى للحاضنة والمحضونين مسكناً آخر مستقلاً ومناسباً ، كما اقتصر في تنظيم نفقة الأولاد على ما هو عيب فقط على أيهم المطلق ، وهذا كله مما يقيد حق الرجل في الطلاق .

وألزم القانون الزوج عند زواجه ببيان أسماء زوجاته ومنحال إقامتهن ، كما ألزم الموثق بإخطارهن بزواجه الجديد ، ليكون لهن طلب التلطيق لضرر تعدد الزوجات ، مع أخذ كافة حقوق المطلقة سالفة الذكر ، وصاغ هذه الأحكام بما يدور به حول نصوص تعدد الزوجات ، للجد منه .

وتوسع القانون في الحالات التي تخرج الزوجة فيها بغير إذن زوجها ورغم اعتراضه ، وألغى دعوى الطاعة ، واستحدث دعوى الاعتراض على الطاعة ، ولم يجعل مآلها التلطيق أو الخلع إلا بطلب الزوجة ، وألغى تنفيذ

(١) راجع بند ٢١

(٢) راجع بند ٢٩ و ٣٠

الطاعة ، وهذا كله مما يجعل الزوج معلقا ويحد من حقه في طاعة زوجته له ^(١) .

وتقييد حق الزوج في طاعة زوجته وفي تعدد الزوجات وفي الطلاق ، هدف كهنوتى قديم معروف ومشهور . فقد عجز الكهنة عن حل المشكلات الناشئة عن نشوز أحد الزوجين ، فاتجهوا إلى تقييد حق الزوج في الطاعة مع تحريم تعدد الزوجات ، مما أدى إلى ظهور أزمة الزواج بين الأغنياء في البداية ، ثم امتدت هذه الأزمة إلى الطبقات الفقيرة بعد ظهور الأزمات الاقتصادية وتطلع هذه الطبقات إلى العيش في مستوى رفاهية الأغنياء . كذلك اتجه الكهنة إلى تقييد حق الزوج في الطلاق لعجزهم عن حل المشكلات الناشئة عن كراهية أحد الزوجين للآخر ، مما أدى إلى ظهور نظام الانفصال الجشامى ، وفيه يعيش كل من الزوجين بعيدا عن الآخر في المائدة وفي الفراش وفي المسكن ، معلقا هكذا بين الزواج والعزوبة !

وقد نظم الإسلام أحكام الطاعة تنظيما فريدا يحل مشكلات النشوز والاعراض من أحد الزوجين ، وتتحقق معه المودة والرحمة بينهما . كما

(١) وسبق أن ذكرنا أنه لا يجوز إلزام الأب بالاتفاق على ابنه أو ابنته لتعلم الرقص والنحت (والسحر ...) كما لا يلزم الزوج بالاتفاق على زوجته إذا عملت دون إفته في الرقص لغير زوجها أو في النحت . واثناء طبع هذا الكتاب قرأت لبعض المعارضين لتطبيق الشريعة الإسلامية تهكما يعنى أن هذا التطبيق مستخفى معه نفون الرقص والنحت ، مع ما فيها من جمال ولذة ... واتسائل مستنكرا لماذا يحلو لهؤلاء الكتاب اللهو ببنات الناس ! وإلى متى يستترق الإنسان بعض النساء الباحثات عن لقمة العيش أو عن الشهرة باسم الفن ، دون أن يوفر لهن عملا كريما ؟ وإذا كان رقص المرأة لغير زوجها وبعض بنات جنسها فنا ، فهو فن اللهو ببنات الناس ، وفن امتهان كرامة المرأة ، مما لا يرضاه عاقل لاهله من بنت أو زوجة . وبدلا من النحت اتجهوا إلى الزخرفة في حدود ما شرعه الإسلام . وإذا كان النحت فنا فهو فن يصرف الإنسان عن التأمل في جمال الكون واستخلاص العبر ، والاستفادة من سنته والوصول إلى القبر ، إلى التعامل مع الحجر ، والوقوف أمام التمثال والصنم ، مما يقل نفعه ويكثر ضرره ، بل وما لا نفع فيه بل فيه الضرر كل الضرر . وسنناقش ذلك وغيره تفصيلا في طبعة جديدة لكاتبنا تطبيق الشريعة الإسلامية إن شاء الله تعالى .

نظم الإسلام تعدد الزوجات تنظيماً يتحقق معه العدل بين الزوجات ، ويحصد من الزواج العرفي والطلاق والانحرافات الخلقية ، ويساهم في حل أزمة الزواج ، ويكفل أن يكون لكل فتاة زوج . كما عالج الإسلام أحوال كراهية أحد الزوجين للآخر ، ونظم الطلاق تنظيماً يكفل للمطلقة حقوقها دون محاولة لكشف عيوبها ، كما يكفل للأولاد حضانتهم وتربيتهم ، وعمل على أن يسود الحياة الزوجية مبدأ : « فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان » دون حلول تجعل أحد الزوجين أو كلاهما معلقاً بين الزواج والعزوبة ، أو متسلطاً على الآخر بغير حق .

وقد بهر تنظيم الإسلام لأحكام الطاعة وتعدد الزوجات والطلاق ، كثيراً من أهل الأديان الأخرى ، فاعتنقوا الإسلام .

وقد أزعج هذا كله الدوائر المعادية للإسلام ، فباتت تفكر في الكيد للإسلام والمسلمين . وأخذت تعمل في البداية على تشكيك المسلمين في دينهم ، ثم تسعى إلى أن تقترب الأحكام المطبقة على المسلمين من أحكام شرائعها الدينية .

ورفعت هذه الدوائر شعارات العصر والحضارة وتحرير المرأة ، لمحاربة الطلاق وتعدد الزوجات وأحكام الطاعة في الإسلام ، وهي شعارات غامضة غير محددة ، وتستتر محركها دون أن تكشف مصادر الصراع مع الإسلام ^(١) .

وإزاء انصراف بعض مثقفينا إلى استيعاب الثقافة الأجنبية ، دون إطلاع متكامل على فقه القرآن والسنة ، تعرض هؤلاء المثقفون لغزو فكري لا يرون معه رأياً إلا بمنظار هذه الثقافة ، وغابت عنهم أحكام الشريعة الإسلامية ، وجهلوا مغزى الحكمة فيها . . ومع سوء عرض هذه

(١) انظر مثلاً ما نشرته جريدة « المسلمون » في عددها الحادي والعشرين في ١٦٨٥/٦/٢٩ عن حملة ضد الإسلام في أجهزة الإعلام الغربية تركز على تعدد الزوجات ، بعد حكم المحكمة الدستورية العليا في مصر بعدم دستورية القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩

الأحكام من بعض الدعاة إلى الإسلام ، تلقف بعض مفكرينا شعارات العصر والحضارة وتحرير المرأة كدعوة للإصلاح !!

وقد رأينا أن تحرير المرأة يستحيل أن يكون بأن تشق عصا الطاعة على زوجها إذا طلب منها ما لا معصية فيه لله عز وجل ، وأنه ليس من الحضارة ومتطلبات العصر أن تكون الزوجة وزيرة أو نائبة أو غير ذلك وتكون ناشزا متعالية على زوجها لا تطيعه بغير حق ولا عذر .. ويعطها فترداد طغيانا ، ويهجرها فلا تقبالي ، فإذا اضطر إلى أن يضربها ضربا بسيطا على غير الرأس والوجه ، وبما لا يحدث كدمات ولا عاهات ، وبغير قصد إهانتها وإنما بقصد إيقافها من غفلتها ، فإنها - مع ذلك كله - نظل معلنة عصيانها متمادية في طغيانها ، ثم تاركة إياه معلقا بين الزواج والعزوبة !

كما رأينا أن المرأة وإن نالت كل حقوقها ، فإن الملايين من النساء لم ينلن الحق الأول والأساسي للمرأة وهو حقها في أن يكون لها زوج . وعرفنا عجز نظام الزواج الفردي عن تحقيق ذلك ، وأدركنا أنه لن يتحقق ذلك وتنفرج أزمة الزواج بعض الشيء إلا إذا شجعنا تعدد الزوجات ، فهو إعجاز تشريعي لا بديل له ولا مفر منه لعلاج كثير من المشكلات الاجتماعية . وليس من الحضارة ومتطلبات العصر وتحرير المرأة أن يظل جانب كبير من النساء بغير زواج ، أو يعيشن حياة الخليلات والصدقات^(١) .

(١) وسبق أن ذكرنا في بند ٨ فيما سبق ما جاء في كتاب الإحصاء السنوي للجيب في مصر عن سنة ١٩٦٠ - وبالرجوع إلى الكتاب الإحصائي للبنوي الصادر في يونيو ١٩٨٤ من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بمصر م نجد ص ٣٠ منه آخر إحصاء سنة ١٩٧٦ ، وكان عدد السكان في مصر يقرب من ٣٧ مليوناً ، منهم ما يقرب من مليونين وربع (٢٢٣٣٩٢٦) فتاة فوق السادسة عشرة لم تتزوج ، هذا غير ١٢٥٨٥٣ مطلقة ، و ١٥١٤٩٣١ أرملة ، وغير ٧٥٠٣٦١٧ أثنى دون سن الزواج . وإذا استبعدنا مليون أرملة لا ترغب في الزواج ، لكن لدينا ما يقرب من ثلاثة ملايين فتاة فوق السادسة عشرة بغير زواج ، وذلك وقت أن كان عدد السكان اقل من ٣٧ مليوناً في ١/٢٢ ١٩٨٥ !! زواج ، وذلك وقت أن كان عدد السكان اقل من ٣٧ مليوناً فما بالك الآن وعدد السكان في ١/٢٢ ١٩٨٥ بلغ ٤٨ مليوناً ، كما أن نسبة الزواج تناقصت !

كذلك عرفنا الحكمة من الطلاق ، كحل لزوجات فاشلة ، ضرر بقائها واستمرارها أكثر من نفع التمسك بها ، ولا شك أن العمل بقوله تعالى : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » فيه الخير كله للرجل والمرأة وللأولاد والمجتمع كله . وليس من الحضارة ومقتضيات العصر وتحرير المرأة أن تبقى على بيت خرب ، فكل ذي عقل ينادى بهدم البيت الخرب إذا تعذر إصلاحه ، ليقوم مكانه بيت جديد متين .

وقد عرفنا أن كل قوانين العالم أخذت بالتطبيق ، بما في ذلك إيطاليا وفرنسا التي تحرم ديانتها الطلاق . وسيأتي اليوم الذي تأخذ فيه بالطلاق بإرادة الزوج لحماية المرأة من كشف عيوبها في المحاكم كمبرر للتطبيق . كما سيأتي اليوم الذي تأخذ فيه بتعدد الزوجات ، كحل تشريعي لا بديل له ولا مفر منه ليتحقق لكل فتاة زوج ولعلاج كثير من المشكلات الاجتماعية . كما أن كافة الشرائع الدينية والقوانين الوضعية توجب على الزوجة طاعة زوجها ، وسيأتي اليوم الذي تقتبس فيه كثير من الدول أحكام الإسلام في تنظيم هذه الطاعة ، وذلك كله إذا انتضحت هذه الدول على

وتتضح أزمة الزواج في هذا العدد الهائل من ملايين النيات الجاهزات للزواج ، ومن زيادة عدد الذكور على عدد الإناث بأكثر من نصف مليون ، وكان هذا جديراً بأن يقل عدد الإناث غير المتزوجات ، ولكن لا نفع في زيادة عدد الذكور أو رغبتهم في الزواج ، دون إقدام منهم على الزواج بالفعل . كما تتضح الأزمة من ارتفاع متوسط سن زواج الأنثى إلى ٢٥ عاماً ، بعد أن كان ١٢ و ١٦ عاماً . وإذا كان الشطب يحجم عن الزواج أو يتأخر فيه لعوامل كثيرة ، فلا أقل من تشجيعه على الزواج وإزالة شيء من معوقاته ، مع تشجيع المتزوجين على تعدد الزوجات القادرين على البقاء ، ولا يخافون عدم العدل بين الزوجات العدل المستطاع . وقد عرفنا أن تعدد الزوجات مستحب وسنة لمثل هؤلاء ، وقد يكون لغيرهم واجباً أو مكروهاً أو محرماً . وإذا كان تعدد الزوجات قد استوعب ما يزيد على ٧٧ ألف أنثى سنة ١٩٧٦ من بين ما يزيد على ست ملايين وستمائة ألف زوجة (لأن عدد المتزوجين كان ٦٥٢٣٥٦٥ وعدد المتزوجات ٦٦٠٠٥٦٣) فيجب أن تزيد نسبته ليمتدع مزيداً من البنات غير المتزوجات .

الإسلام ، وفهمت شريعته ، وتخلصت من حجب الغزو الفكرى المعادى للإسلام .

● بقيت مسألة أخرى أخطر ، ذلك ان شعارات العصر والحضارة وتحرير المرأة قد نالوا بها بعض علماء الدين ، إزاء الاعلام الضخم المصاحب لها بدعوى الإصلاح . وعلماء الدين منهم من هو متخصص فى التفسير ، ومنهم من هو متخصص فى الحديث ، ومنهم من هو متخصص فى الفقه ، ومنهم من هو متخصص فى اللغة . . وهكذا . لكن الناس يطلبون من أى عالم من علماء الدين ، أن يكون موسوعة فى كل علوم الدين ، وهذا مستحيل . ونتيجة هذا كله ، وجدنا البعض يفتش فى كتب الفقه ليجث عن رأى يتفق مع شعارات العصر والحضارة وتحرير المرأة ، وقد يجد رأيا مرجوحا فى مذهب ، أو قولاً يتفق ظاهر حروفه مع ما يبحث عنه ، فإن لم يجد حاول التخريج على أصل فى مذهب دون اتباع قواعد التخريج الدقيق ، فإن لم يستطع ذكر لك أن لولى الأمر أن يسن من التشريع ما يحقق للناس المصالح ويدبرأ عنهم المفاسد ، أو أن الأحكام تتغير بتغير العرف ، فإن أعوزه ذلك كله ، ذكر لك أن الضرورات تبيح المحظورات !!

وسبق أن ذكرنا أنه إذا كان حكم كل مسألة تتصل بالدين ، انتقاء لما يتفق مع العصر والحضارة ، لتلوث الشريعة الإسلامية بلون كل حضارة وكل عصر ، ولضاع الإسلام كما ضاعت الأديان الأخرى . إنما الصحيح أن نبحث عن أكثر الآراء اتفاقاً مع أحكام القرآن والسنة ، وفقاً لمعايير الاستنباط الدقيقة التى تعارف عليها العلماء فى علم أصول الفقه . فالعصر والحضارة ليسا هما المرجع وإنما القرآن والسنة هما المرجع . وقد قال رسول الله ﷺ : « تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله وسنتى » كما قال الله عز وجل : « .. فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً . لأم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان

أن يضلهم ضلالا بعيدا . وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا » (١) .

وفهم نصوص الفقه الإسلامى لا يكون بالوقوف عند ظاهرها والتمسك بحرفيتها ، ولا يستقيم إلا بمعرفة الأساس الشرعى الذى يستند إليه الفقيه مع تفهم المعنى الذى يقصده . بحيث تتسائل لو كان موجودا معنا الآن فبماذا كان يفتى ويحكم ؟

وفى التخريج وهو نوع من الاجتهاد ، لابد أن يبذل المجتهد التقى الورع أقصى الجهد للتعرف على حكم الله عز وجل ، المتفق مع نصوص القرآن والسنة ، والمحقق لمقاصد الشرع ، وفقا لقواعد وضوابط علم أصول الفقه .

ولا يتغير حكم بتغير العرف إلا إذا كان هذا الحكم قد بنى على العرف ، لا على نص فى القرآن أو السنة .

وإذا كان لولى الأمر أن يسن ما يحقق للناس المصالح ويدبر عنهم المفاسد ، فذلك يتم وفق قواعد دقيقة معروفة فى علم أصول الفقه فى باب المصالح المرسلة . ومن المعروف أن ولى الأمر ليس له سلطان فيما كان فيه حكم للرحمن .

أما التمسك برخصة الضرورات تبيح المحظورات فذلك لا يكون إلا إذا ثبت أن فى الأمر ضرورة لا حاجة . والضرورة هى ما تقوم عليه حياة الناس ، بحيث يهلك بفواتها نفس أو نسل أو مال أو يذهب عقل أو دين . أما الحاجة فهى ما كان فيه للناس سر وسعة ، أى ما كان لدفع مشقة أو حرج دون أن يهلك بفواته نفس أو نسل أو مال أو يذهب عقل أو دين . ولا بكفى لإباحة المحظور بالضرورة « أن يكون المرء عالما بقواعد الشريعة ، بل يجب أن يكون له من الورع والتقوى ما يصحزه عن التوسع أو عن التسرع فى تطبيق الرخصة فى غير موضعها ، كما يجب أن

(١) من الآية ٥٩ والاياتين ٦٠ و ٦١ سورة النساء .

يبدأ باستنفاد كل الحلول الممكنة المشروعة في الإسلام ، فإنه إن فعل ذلك عسى ألا يجد حاجة للترخص ولا للاستثناء» (١) .

وإذا كانت المعاملات الآن قد تنوعت واتسعت ، فقد آن الأوان لأن يتخصص كل عالم من علماء الشريعة الإسلامية في جانب من جوانب الفقه ، بحيث لو قضى عمره في دراسة أحد الموضوعات من جميع زواياها الدنيوية والدينية ، واستظهر حكم الله عز وجل في كل جزئياته ، ونشر هذه الدراسة ، لأدى خدمة كبرى للإسلام والمسلمين . وإذا كنتم العلماء شرع الله تحقق فيهم وعيده . وإذا غاب العلماء عن الساحة ، تصدى الجاهل أو غير المتخصصين في علوم الشريعة أو أصحاب المصالح لإفتاء الناس في الشريعة الإسلامية ، ولوضع وشرح القوانين المستمدة منها أو المتصلة بها ، وظهرت بذلك طائفة المتفهمين ، الذين ضلوا وأضلوا . وكل ذلك أخبرنا به المصطفى ﷺ في أحاديثه عن علامات الساعة .

إن المسلمين اليوم في حاجة إلى صحتين : صحوة فكرية إسلامية ، لا تقف عند التمسك بالمظاهر والشكليات ، وإنما تدرس دينها بعمق وبرفق ، وتدعو إلى سبيل ربها بالحكمة والموعظة الحسنة ، وتواجه معارضها بالحجة والبرهان . وصحوة صناعية تأخذ بكل ما اكتشف من سنن الله في الكون ، وبما وصل إليه العلم من مخترعات ، لتستغل مواردها أفضل استغلال ، وتعد ما استطاعت من قوة تحفظ به كيانه وترهب بها عدو الله وعبودها . وطوبى لكل حاكم ومحكوم سار مع المجاهدين في سبيل الله ، ليعود للمسلمين مجدهم ، ولينشروا في العالم الطمأنينة والسلام والحق والعدل ، في ظلال راية التوحيد . وويل لكل حاكم ومحكوم وقف في وجه أي من الصحتين ، أو انقلب على عقبيه ، ففُسر الدنيا والآخرة .

(١) من بحث لفضيلة الدكتور محمد عبد الله دراز عن الربا ، القاه في مؤتمر القانون بباريس سنة ١٩٥١ ممثلاً للأزهر — ونقله فتحي عثمان في كتابه الفكر الإسلامي والتطوُّر من ٤٠ و ٤١ . علاء الدين خروغ في الربا والملاذة ط بغداد ١٩٦٢ من ١٠٦

« من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا . ليجزي الله الصادقين بصدقهم ويعذب المنافقين إن شاء أو يتوب عليهم ، إن الله كان عفورا رحيفا » (١) .

رضينا بالله تعالى ربا ، وبالإسلام ديننا ، وبمحمد ﷺ نبيا ورسولا ، وبالقرآن دستورا ، وبالشريعة الإسلامية حكما ونظاما .

« وقل رب زدني علما » (٢) .

« واتقوا الله ويعلمكم الله » (٣) .

(١) الآية ٢٣ و ٢٤ سورة الاحزاب .

(٢) من الآية ١١٤ سورة طه .

(٣) من الآية ٢٨٢ سورة البقرة .

الفهرس

الصفحة	الموضوع	بند
٣	مقدمة

تمهيد

قانون الأحوال الشخصية من حيث الشكل والموضوع

١	— لا مطن بعدم الدستورية من حيث الشكل ، وإن كانت هناك ملاحظات	٥
٢	— نطق تطبيق قانون الأحوال الشخصية	١٢
٣	— القانون من حيث الموضوع يتضمن نصوصا مخالفة للشرعية الإسلامية يجب تعديلها أو الطعن فيها بعدم الدستورية	١٥
٤	— العبرة بالدليل الشرعى	١٧

الفصل الأول

في تشجيع الزواج وحل مشكلاته

٥	— مشكلات الأسرة	١٩
٦	— المشكلات الغامضة تحجب الرؤية الصحيحة	٢٠
٧	— حذار من تقييد الزواج بطريق مباشر أو غير مباشر	٢١
٨	— زوج لكل فتاة : هدف تحققة الشريعة الإسلامية بتشجيع الزواج الفردى وتعدد الزوجات ، بخلاف قانون الأحوال الشخصية الجديد	٢٤
٩	— حرص الإسلام على أن يقوم الزواج على المودة والرحمة	٣٠
١٠	— أولا : فيما عدا الميراث ، ليس للزوج حق في مال زوجته ، ولها حق النفقة	٣٢
١١	— أحكام نفقة الزوجة	٣٤
١٢	— نفقة الزوجة البزرة	٤٩
١٣	— نفقة الأولاد	٥٤
١٤	— ثانيا : العدل مع الزوجة وبين الزوجات	٦٠
١٥	— الزوج النسائز	٦٥

الصفحة	الموضوع	بند
٦٨	طاعة الزوجة لزوجها	١٦ -
٧١	الزوجة الناشئ	١٧ -
٧٣	دعوى الطاعة	١٨ -
٧٤	دعوى الاعتراض على الطاعة في قانون الأحوال الشخصية الجديد	١٩ -
٨٠	عودة الزوجة الناشئ إلى بيتها (بيت الطاعة)	٢٠ -
٨٧	الحكم للصلح أو للتفريق عند خوف الشقاق بين الزوجين	٢١ -
٩٣	رابعا : صلة الرحم	٢٢ -

الفصل الثاني

في الشقاق بين الزوجين

٩٤	الزوج الكاره والطلاق	٢٣ -
٩٧	الطلاق بيد الزوج لا بيد القاضي	٢٤ -
٩٩	توثيق الطلاق والرجعة ، وعلم المطلقة بهما	٢٥ -
١١٥	وقت ترتب آثار الطلاق (العدة - ثبوت النسب - زواج المطلقة - نفقة العدة - الميراث)	٢٦ -
١٢٤	التمتع	٢٧ -
١٣٥	التعويض عن الطلاق	٢٨ -
١٣٧	مكرر : بطلان تعهد الزوج بتعويض الطلاق	٢٨ -
١٤٤	مسكن الحضنة	٢٩ -
١٥٦	حق رؤية المحضون ، ومكان الحضنة	٣٠ -
١٥٨	مسكن الحضنة	٣١ -
١٧٩	مكرر : نص مسكن الحضنة مخالف للشريعة الإسلامية وغير دستوري	٣١ -
١٩٦	الزوجة الكارهة	٣٢ -
١٩٦	تفويض الزوجة في الطلاق وطلاقها بإرادتها المنفردة	٣٣ -
١٩٧	الخلع ، أو الطلاق على مال	٣٤ -
٢٠٠	حكم القاضي بتطليق الزوجة	٣٥ -
٢٠١	أولا : التطليق للضرر وسوء العشرة	٣٦ -
٢٠٧	ثانيا : التطليق للعيب الجنسي والمرض المنفر	٣٧ -
٢٠٨	ثالثا : التطليق لفحشاء الزوج	٣٨ -

الصفحة	الموضوع	بشرد
٢٠٩	٣٩ — رابعا : التطلق لحبس الزوج	...
٢١٠	٤٠ — خامسا : التطلق للاعسار بالنفقة	...
٢١٢	٤١ — إلزام الزوج ببيان أسماء زوجاته ومحل إقامتهن عند زواجه وإلزام الموثق باخطارهن بالزواج الجديد ، لتمكينهن من طلب التطلق لتعدد الزوجات	...
٢١٧	٤١ — مكررا : الحكم السابق مخالف للشريعة الإسلامية	...
٢٢١	٤٢ — التطلق لضرر تعدد الزوجات	...
٢٢٨	٤٣ — التطلق لضرر تعدد الزوجات ، كتطبيق للتطلق للضرر ، بشروطه في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، مخالف للشريعة الإسلامية	...
٢٣٨	٤٤ — التطلق لضرر تعدد الزوجات ، كضرر خاص مستقل عن التطلق للضرر مخالف للشريعة الإسلامية	...
٢٧٦	خاتمة	...
٢٨٦	قهرس	...

« تم بعون الله تعالى وتوفيقه »

« الحمد لله رب العالمين »

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٧ بالمنطقة الصناعية بالمباسة

تليفون : ٨٢٦٢٨٠ القاهرة

من نتائج هذه الدراسة

- نجاح أى تشريع للأسرة يقاس بمدى تشجيعه للزواج وحل مشكلاته على أساس من العدل .
- زوج لكل فتاة هدف تحقيقه الشريعة الإسلامية .
- من الأحكام المخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية :
 - (أ) إجبار الزوج عند زواجه على بيان أسماء زوجاته ومحال إقامتهن .
 - (ب) بعض أحكام دعوى الاعتراض على الطاعة .
 - (ج) اعتبار البنت البالغة من أطفال الحضانة حتى تتزوج .
 - (د) التطليق لضرر تعدد الزوجات .
 - (هـ) إخراج المطلق من مسكنه ليكون مسكنًا للحضانة .
 - (و) بعض أحكام المتعة .
- لا يعاقب المطلق إذا أدلى ببيان غير صحيح عن محل إقامة مطلquete .
- لن تضيع أنثى في الإسلام .
- شرع الله لا بديل له ولا مفر من العمل به .